الدكتور يوسف عبد الله صايغ

الاقتصاد الإسرائيلي

طبعة ثانية منقحة

مع ملحق لعامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤

مركز الابحاث
منظمة التحرير الفلسطينية
بيروت - لبنان

اهداءات ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح منصور

الاقتصاد الإسرائيلي

الدكتور يوسف عبد الله صايغ

طبعة اولى – صيف ١٩٦٤

نشر : معهد الدراسات العربية العالية
بجامعة الدول العربية – القاهرة

•

طبعة ثانية – كانون الثاني ١٩٦٦

الى والدتي وشقيقي فؤاد

تبرع الكاتب بكامل ربع هذا الكتاب

الى

مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الموضوع | الصفحة

جداول الكتاب

الرقم | الصفحة

مقدمة الطبعة الثانية

قدمت مخطوطة هذا الكتاب الى معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية في القاهرة لدفعها الى المطبعة في نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، وقد تم طبع الكتاب في اب (اغسطس ١٩٦٤) . وبالنظر للبطء في توزيع الكتاب في الاقطار العربية عدا الجمهورية العربية المتحدة فقد تفضل مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية فطلب الي تمكينه من اعادة طبع الكتاب في بيروت ، على ان تكون الطبعة الثانية منقحة وان تتضمن ملحقاً يعرض للتطورات الاقتصادية اللاحقة لعام ١٩٦٢ وهو العام الذي تقف عنده الارقام في الطبعة الاولى . واني مدين بالشكر للمركز لقيامه بنشر هذه الطبعة الثانية المنقحة كما اني مدين لمعهد الدراسات العربية العالية الذي نشر الطبعة الاولى .

لا تتضمن الطبعة الثانية اي تعديل جوهري او رقمي في الطبعة الأولى ، سوى تصحيح الاخطاء المطبعية واضافة ملحق للفصل الاخير . اما الملحق وهو الجديد في هذه الطبعة الثانية فانه يتضمن نظرة فاحصة الى الحسابات القومية الاسرائيلية لعام ١٩٦٣ والى ارقام التجارة الخارجية وميزان المدفوعات حتى منتصف عام ١٩٦٤ او ما بعد ذلك بقليل . والغرض من ايصال الارقام المذكورة الى اقرب تاريخ ممكن هو تمكين القارىء من ان يحكم بنفسه فيما اذا كان المجتمع الاسرائيلي قد استطاع بلوغ اهداف السياسة الاقتصادية

الاسرائيلية القائلة بالعمل على الاستغناء الى حد بعيد عن المعونة الاقتصادية الخارجية ، ولعل القاريء يجد في الملحق تأييداً للتحليل والاستنتاجات التي توصلت اليها في الطبعة الأولى من حيث عجز المجتمع الاسرائيلي عن الاستقلال الاقتصادي واضطراره الى اللجوء الى خارج لا اقتصادية لمجابهة الضعف المزمن في تركيبه الاقتصادي .

ي . ع . ص .

بيروت ٢٢ كانون الاول ١٩٦٥

تمهيد

تلطف معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية بدعوتي لالقاء سلسلة من المحاضرات على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في ربيع ١٩٦٣ حول « الاقتصاد الاسرائيلي » ولاخراج المحاضرات في صيغة كتاب مترابط : ففعلت . وإني اذ أضع هـــذا الكتاب بين يدي القارىء اشعر بالامتنان لادارة المعهد لأنهـــا أتاحت لي فرصة نشر دراسة حول موضوع خطير كموضوع إقتصاد إسرائيل .

* * *

يهدف عرضي وتحليلي للاقتصاد الاسرائيلي من حيث جذوره وسماتـــه وفاعليته وقابليته للاستقلال عن العون الخارجي الى تقويم هـــذا الاقتصاد ورسم صورة صادقة له : صورة تخترق ضباب الدعاية الصهيونية والاسرائيلية من جهة ، وتتحرر ، من الجهة الأخرى ، من التعميات الجارفة والمتناقضة التي تطلق بلا مسئولية في البلاد العربية في كثير من الأحيان ـ صورة يصح وضعها بين يدي الجيل العربي المتحمس بمسئوليته القومية والراغب في معرفة المزيد عن العدو من مختلف زوايا النظر استعداداً لصراع لا بد أنه آت .

على أني رأيت في سبيل تعيين هدف الدراسة بالدقة أنه لا بد لي من تعيين الاطار الاوسع الذي يشمل هذا الهدف ولهذا عدت افحص جذور الاقتصاد الاسرائيلي عندما كان لا يزال اقتصاد الأقلية اليهودية في فلسطين أثناء الانتداب ، رغبة مني في إظهار نوع الصلة بين الاقتصادين ومداها وفي وضع ما ينسب إلى اسرائيل من منجزات في العمق الزمني الصحيح . كما نظرت إلى محيط الاقتصاد طيلة الفترة المشمولة بالدراسة أي ١٩١٨ إلى ١٩٦٢ ففحصت ماهية المؤسسات الايدولوجية الصهيونية الفاعلة في الاقتصاد وأثرها في نوع هذا الاقتصاد وتركيبه وطريقة عمله . ولقد رأيت ، في سبيل إخراج أكثر الصور شمولا ، أن أدقق في فحص الدلالة الاقتصادية لنزوح الفلسطينيين العرب عن ديارهم ثم في فحص حالة العرب الذين ظلوا في فلسطين وأوضاعهم كأقلية صغيرة في محيط معادٍ .

وهكذا تتسلسل الفصول فاننا نبدأ بالتعرف إلى المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي ، مؤسسات وسمات في الفصل الأول ، ثم نتدرج الى بحث تطور الاقتصاد اليهودي من بدء الاحتلال لنهاية الانتداب في الفصل الثاني . ثم ننتقل إلى الفصل الثالث حيث نبحث النواحي الاقتصادية لمأساة النازحين العرب خاصة تلك النواحي ذات العلاقة بالموارد التي تتصرف بها اسرائيل . وبوصولنا الفصل الرابع ندخل نطاق الاقتصاد الاسرائيلي بالذات . فنتعرف إلى قواعد هذا الاقتصاد وتركيبه لنأتي في الفصلين الخامس والسادس الى عرض وتقويم المنجزات الاسرائيلية العينية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ في حقول الهجرة والاسكان ، والاستيطان الزراعي ، والتصنيع ، وإلى استعراض المنجزات كما تنعكس في « الحسابات القومية » . أما تقويمنا للعبء الذي رافق المنجزات ونشأ عنها فاننا نقدمه بتفصيل وكثير من التحليل في الفصل السابع ، الذي هو أوسع فصول الكتاب بحثا ، إذ أنه يتضمن – فيما يتضمن –

عرض ميزان المدفوعات والتحقيق في عجز هذا الميزان وفي تدفق المعونات الاجنبية التي تضع بين يدي اسرائيل الموارد الاضافية التي تحتاجها عمليات التسلح والهجرة والاسكان والتنمية، كما يحتاجها المجتمع في تطبيق مفاهيم العدالة الاجتماعية التي تسوده. بعد هذا نجيء في الفصل الثامن الى عرض اقتصاد الأقلية العربية وإبراز مأساة هذه الجماعة التي يكاد العربي في الخارج أن ينسى وجودها.

وأخيراً نتقدم في الفصل التاسع والأخير إلى التقويم الاجمالي للاقتصاد الاسرائيلي وفحص قدرته على الاستقلال لنخرج باستنتاجات تتعدى نطاق الاقتصاد حول ما يتوقع لهذا الاقتصاد ومنه، في ضوء معطيات اسرائيل الداخلية والخارجية والايدولوجية التي تحركها، وفي ضوء التناقضات الأساسية في تركيب الاقتصاد والمجتمع، منتهين بالتساؤل عن ماهية السبيل الذي قد تسلكه إسرائيل للخروج من التناقضات وما يترتب على الوطن العربي من مسئوليات تبعاً لذلك.

* * *

يجد الباحث صعوبة قصوى في العثور على صورة واضحة متكاملة للاقتصاد الاسرائيلي تمتد عبر سنوات اسرائيل ونشاط قطاعاتها كلها. فهنالك، أولا، صعوبة الحصول على المراجع والدراسات المتعلقة باسرائيل في البلدان العربية بسبب القيود المفروضة على دخول الكتب والمجلات التي تعنى بنواحي الحياة في اسرائيل خشية تسرب الدعاية الصهيونية الاسرائيلية إلى هذه البلدان. وهنالك، ثانياً، صعوبة استخراج الحقيقة من خلال بحوث معظمها انتجته أقلام صهيونية أو اسرائيلية يتعين غربلتها لمعرفة ما يتسم منها بالموضوعية والطابع العلمي الرصين. وهنالك، ثالثاً، ندرة المؤلفات التي

تعالج جملة الاقتصاد الاسرائيلي وهي ندرة تدعو إلى الدهشة بالنظر لكثرة الاقتصاديين الاسرائيليين والاقتصاديين المهتمين بشؤون اسرائيل في الخارج . ولقد عدت الى فهارس مكتبة جامعة هارفرد خلال عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ومكتبة جامعة برنستون خلال عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ومكتبة الجامعة الاميركية في بيروت خلال ١٩٦١ - ١٩٦٣ ، كما دققت في عدة جداول للمراجع باللغات العربية والانكليزية والفرنسية فلم أعثر إلا على مؤلفين اثنين يشمل البحث فيهما الاقتصاد الاسرائيلي بمجمله ، طيلة سنوات وجوده ،وفيما عدا ذلك كانت جميع المؤلفات والمقالات العلمية ـ وهي بالمئات ـ تدور حول نواحي جزئية محدودة لهذا الاقتصاد أو تشمل فترات قصيرة من سنوات اسرائيل .

من هنا نجيز لانفسنا أن نبرر الجهد الذي بذلناه في إعداد هذا الكتاب لأننا نحاول فيه أن نضع بين يدي القارىء العربي صورة متكاملة للاقتصاد الاسرائيلي تشمل السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢ وتعود إلى مرتكزات هذا الاقتصاد في سنوات الحكم البريطاني في فلسطين بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ . وبالنظر لندرة المراجع المتوفرة للقارىء في البلدان العربية فقد أدرجنا بنهاية الكتاب جدولاً بعدد مختار من المراجع ، ويلاحظ القارىء من الاطلاع على هذا الجدول أن الدراسات المشمولة ذات افق محدود أو شمول زمني قصير .

* * *

أود في ختام هذه الكلمة التمهيدية أن أقدم اعتذاري للقارىء لما سيلمسه دون ريب من سرعة في الاخراج تنعكس في اسلوب كان يمكن ان يكون أكثر أناقة وفي تنظيم كان يمكن ان يكون أكثر ترابطاً . وعذري اني اضطررت الى وضع المخطوطة ودفعها إلى المطبعة خلال فترة قصيرة من

الوقت ، واللوم في هذا يقع عليّ لا على معهد الدراسات العربية الذي كان قد أعطاني الوقت الضروري للاعداد المتمهل .على أني أعتقد أن كسب شيء من الوقت عن طريق وضع هذا الكتاب في يد القارىء العربي بسرعة خير من كسب شيء من الاناقة مع وضعه متأخراً ، وعساي مصيب في اعتقادي هذا .

ي . ع . ص .

بيروت – القاهرة ، ابريل ١٩٦٣ .

الفصل الاول

المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي

لهذا الفصل غرضان : أولهما التعرف إلى جذور الاقتصاد الاسرائيلي التي تعود إلى ما قبل تصريح بلفور بكثير : إلى أواخر القرن التاسع عشر حين بدأت برامج الاستيطان اليهودي بالظهور وانتقلت عملية الاستيطان من حيز التصرف الفردي ، المشوب في الغالب باعتبارات دينية وثقافية وعاطفية ، إلى حيز التصرف المجموعي ، المتميز في الدرجة الاولى بعقائدية صهيونية سياسية والمتبدّي من خلال برامج استيطان ذات خطوط واضحة . فبدون الاعتراف بهذه الجذور والتعرف إليها يعرض الباحث نفسه للسطحية ويفقد البحث عمقه الزمني الصحيح .

أما الغرض الثاني لتحديد المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي فهو إبراز مدى اعتماد هذا الاقتصاد على ما سبقه من نشاط صهيوني محلي وعالمي ، ومن تسهيلات رسمية حكومية قدمتها الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين للوطن القومي اليهودي خلال ثلاثين عاماً ، ومن معونات مالية قدمتها الحركة الصهيونية العالمية من مواردها ومما حصلت عليه كذلك من موارد غير يهودية ومن تنظيمات مؤسسية في فلسطين وفي الخارج صاغت الاطار السياسي والتنظيمي والمالي للعمل الصهيوني . إن اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على هذا الرصيد الضخم من المعونة والتأييد ومن الاختبار يجب ابرازه بوضوح وبدقة وإلا فاننا نقع في خطأ فاحش بأن ننسب إلى هـــذا الاقتصاد في سنواته الأربعة عشر منجزات هي في الواقع ثمار حقب عديدة من النشاط المركز

الواسع النطاق تمتد على الاقل من تصريح بلفور عام ١٩١٧ حتى هذه الساعة لا ثمار حقبة تمتد منذ تأسيس الدولة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حتى هذه الساعة ـ هذا مع الاعتراف بأن النشاط الاقتصادي الذي لازم فترة نشوء الدولة وميزها كان أوسع نطاقاً وأسرع فعلا وأكثر إنجازاً مما سبقه من نشاط . ولا غرو في ذلك فان مناخ النشاط الاقتصادي يتحسن حتما في كل دولة قومية ينتسب إليها ويخدم أغراضها ، كما أن هذا النشاط تمتع منذ نشوء الدولة بموارد أكثر اتساعاً ومعونات مالية أسخى تدفقاً وقوى بشرية فاعلة أكبر عدداً وأكثر تصميما مما تمتع به في سنوات الانتداب وما قبل الانتداب .

سنعرض في هذا الفصل إلى عناصر المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي فنبدأ بتحديد الاطار السياسي ثم الاطار التنظيمي والمؤسسي بوجه عام الذي عمل الاقتصاد الصهيوني خلال الانتداب من ضمنه ، ثم ننتقل بعد ذلك في الفصل الثاني إلى عرض تطور هذا الاقتصاد من واقعه عام ١٩١٨ عند الاحتلال البريطاني لفلسطين إلى عام ١٩٤٨ عند نشوء الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة ، معتمدين في هذا العرض على بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة الواضحة في مجرى التطور

(أ) الاطار السياسي

في الاسابيع الاولى من عمليات احتلال جيوش الحلفاء لفلسطين ، وعلى وجه التحديد في الثاني من نوفمبر ١٩١٧ ، أعلنت الحكومة البريطانية سياستها التي عرفت فيما بعد بوعد أو «تصريح بلفور» في شكل كتاب موجه من وزير الخارجية البريطانية بلفور إلى اللورد روتشيلد ، الصهيوني البريطاني ، نيابة عن فريق من الصهيونيين ، وقد نص هذا الكتاب على ما يلي :

عزيزي اللورد روتشيلد :

« يسرني أن أبعث إليكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، بالتصريح الذي ينم عن العطف على أماني اليهود الصهيونيين ، والذي رفع الى الوزارة ووافقت عليه .

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان . ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى »[١] .

سبق اعلان هذا التصريح موافقة الرئيس الاميركي ولسن عليه ، كما وافقت عليه علناً الحكومة الفرنسية في ١٤ فبراير والحكومة الايطالية في في ٩مايو ١٩١٨ ثم جاء اتفاق «سيفر» في العاشر من اغسطس ١٩٢٠ فأقر منح بريطانيا الانتداب على فلسطين وأولج إليها مهمة تنفيذ وعد بلفور . وأخيراً في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ أقر مجلس جمعية الامم صك الانتداب الذي نص في مادته الثانية على تبني تصريح بلفور وجعل سلطة الانتداب «مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجة هذا الصك ، وعن تطوير انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين »[٢]

---

(١) الترجمة الرسمية للتصريح .

(٢) ترجمة المؤلف لصك الانتداب .

كما نصت المادة الرابعة على ما يلي : —

« يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة لادارة فلسطين ، والتعاون مع هذه الادارة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي وفي مصالح السكان اليهود في فلسطين ، وكذلك المعاونة والمساهمة في تطوير البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً .

« ويعترف بأن المنظمة الصهيونية هي هذه الوكالة المنصوص عليها في ما تقدم مادامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى المنظمة الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير ، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، للحصول على تعاون جميع اليهود الراغبين في المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي » .

ثم جاء في المادة السادسة من صك الانتداب : ـ

« إن على إدارة فلسطين ، مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق الفئات الاخرى من السكان ، أن تسهل الهجرة اليهودية في ظروف ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استيطان اليهود الكثيف [Close Settlement] على الاراضي بما في ذلك أملاك الدولة والاراضي البور (الموات) غير المطلوبة للاغراض العامة . »

كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر أنه : ـ

« يجوز للادارة أن ترتب مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة أن تقوم هذه الوكالة من ضمن شروط عادلة ومنصفة بانشاء وإدارة أية

أشغال عامة وخدمات ومنافع ، وأن تنمي أية موارد طبيعية في البلاد ما دامت الادارة لاتقوم مباشرة بهذه الامور ، . . »

هذا من حيث تلك الموارد في صك الانتداب ذات الصلة المباشرة بالاقتصاد - ذلك الصك الذي انبثق عن جمعية الامم وارتبطت به الدول الاعضاء في هذه الجمعية . غير أن الولايات المتحدة الامريكية - التي لم تنضم إلى جمعية الامم - ظلت دون ارتباط بالصك مما حدا بها وببريطانيا إلى التعاقد الثنائي حول موافقة الولايات المتحدة على إسناد الانتداب على فلسطين إلى بريطانيا وتكليف هذه بمهمة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وهكذا وقعت الدولتان اتفاقاً في ٣ ديسمبر ١٩٢٤ تضمن صك الانتداب بنصه الكامل ، وبذلك تحقق للوطن القومي المزمع إنشاؤه اتفاق الفرقاء الرئيسيين في الحرب العالمية الاولى كما تحقق له الاطار السياسي كما ترتضيه الفئات الصهيونية . ومن الواجب الاشارة إلى الواقع المرير وهو أن الفريق المعنى بالامر وصاحب الحق الاوحد في فلسطين وهم سكانها العرب في المقام الاول وإخوانهم العرب في بقية العالم العربي ، لم تؤخذ موافقته لا ضمنا ولا صراحة ، بل لم يؤخذ رأيه في الموضوع ثم أهمل احتجاجه ورفضه البات للوطن القومي ولسائر العقود الموضوعة لتحقيقه . بعبارة أخرى أن ما جاء في تصريح بلفور وفي صك الانتداب انبثق عن سياسة القوة الغالبة ، ولئن كانت الحركة الصهيونية والدول الغربية الموقعة على التصريح والصك تعتبر هاتين الوثيقتين الاطار السياسي الدولي والمحلي للوطن القومي فان هذا الاطار من وجهة النظر العربية إطار فاسد مليء بالثغرات ويخلو من القانونية خلوه من العدالة .

(ب) المؤسسات الصهيونية ذات العلاقة بالاقتصاد الفلسطيني

كان للمنظمة الصهيونية التي أنشئت عام ١٨٩٧ ، وللوكالة اليهودية التي انبثقت عنها عام ١٩٢٠ ، وجرى توسيعها عام ١٩٢٩ ، أقوى الاثر بين سائر المؤسسات الصهيونية في خلق وتوجيه ورعاية الاقتصاد الصهيوني في فلسطين . فعلى الرغم من أن عدة مؤسسات نشطت في الحقل الاقتصادي قبل ظهور الوكالة (وإحداها قبل ظهور المنظمة الصهيونية ذاتها) فان المنظمة الصهيونية ومن ثم الوكالة اليهودية أوجدت الاطار العقائدي والسياسي بل والعسكري أيضاً الذي كان من شأنه إيجاد الظروف الملائمة للاقتصاد الصهيوني لينتظم في شكل يخدم الحركة الصهيونية وليعمل من خلال العقائدية في سبيل خدمة الاغراض التي عينتها هذه الحركة . بعبارة أخرى كانت المنظمة ، ثم الوكالة المؤسسة الام من حيث عظم الشأن وشمول السلطة وكانت المنظمات المختصة ـ مما سنبحثه فيما بعد ـ المؤسسات المنفذة لسياسة المؤسسة الام .

قبل أن نستعرض المؤسسات المختصة ونقدم نشاطها لابد لنا من أن نسجل اغراض الحركة الصهيونية والفلسفة التي تبرر هذه الاغراض ، وذلك لسبب ضرورة التعرف إلى هذه الاغراض وهذه الفلسفة من اجل فهم المخطط الصهيوني والسياسة والخطوات الصهيونية صوب استعمار فلسطين التي بدأت تتبلور في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، ولسبب الارتباط الوثيق النادر المثال بين الاساس الفكري للحركة الصهيونية من جهة والتخطيط الصهيوني وشكل تنفيذه من جهة أخرى . على اننا نستدرك فنقول أننا لن ندخل في بحث عميق ومتشعب وطويل لهذه الامور التي لا تقع ضمن اختصاص هذا الكتاب بل سنشير إليها باقتضاب إلى المدى الذي تتوجب معه الاشارة لتوضيح خطوط السياسة الاقتصادية الصهيونية .

يلاحظ من دراسة البحوث والدراسات والخطب الرئيسية الصادرة عن

مؤسسات وأقلام صهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى صدور تصريح بلفور وصك الانتداب ، وما تلا هاتين الوثيقتين من تبرير وتوضيح ومن كتابات منذ ذلك الحين أن الحركة الصهيونية منذ تبلورها وتنظيمها كانت دوما وصراحة تستهدف تحقيق الامور الاربعة التالية : —

ا — الهجرة الكثيفة إلى فلسطين
ب — الاستيطان ، على الاخص الزراعي منه ، في فلسطين
ج — إنشاء دولة يهودية قوية في فلسطين (أو تحويل فلسطين إلىدولة يهودية قوية)
د — تطوير فلسطين اقتصادياً واجتماعياً في صالح المجتمع اليهودي فيها

كانت هذه الاهداف تنبثق عن الموقف الديني القائل بالعلاقة الازلية بين اليهود وصهيون أو بلاد المقدس وبأن كل علاقة سواها أمر عابر في نظر اليهود — الموقف الذي يعتبر الاقامة خارج صهيون إقامة مؤقتة في «أرض الشتات» مهما طالت . كما تنبثق الاهداف عن الموقف الفكري الروحي بأن العودة إلى «الوطن» يجب أن ترافقها الاقامة على الارض الزراعية والكد والعمل في الزراعة تطهيراً للنفس اليهودية مما ألم بها من درن المادة أثناء الانغماس الطويل بالاعمال المصرفية والعنائية (Catering) وبالخدمات وتعبيراً عن التعلق بالارض والتصميم على الاستماتة في سبيلها . وأخيراً تنبثق عن التعبير عن الارادة في الحياة الحرة اللائقة تحت ظل علم قومي «مثل كل الامم» بدلا من العيش على هامش المجتمعات القومية الاخرى وبمجرد فضل سماح هذه المجتمعات للجوالي اليهودية أن تعيش فيها .

ومن هنا كانت أهمية المنظمة الصهيونية ، ومن ثم الوكالة اليهودية منذ مطلع العشرينات ، في أنها انطلاقاً من المواقف الدينية والفكرية والروحية

مضنا قدما في وضع المخططات والبرامج والسياسات ، وفي استنباط الوسائل العملية على كل صعيد ممكن ، لبلوغ الاهداف المشار اليها . ولقد استمر هذا النمط من التكامل الفلسفي التخطيطي التطبيقي ولا يزال ماثلا للعيان مع الفارق البسيط هو التحول في ميزان القوى بحيث تضاءلت أهمية المنظمة الصهيونية مع بروز الدولة في فلسطين المحتلة واستلامها النصيب الاكبر من مهمة بلوغ الاهداف الصهيونية .

يتبدى عظم دور المنظمة والوكالة في نشاطها العالمي النطاق ، على الصعيد السياسي والدعائي كما على الصعيد المالي والتنظيمي ، في تجنيد القوى الهائلة التي تملكها اليهودية العالمية في شتى الحقول ، رغم ضآلة عدد الصهيونيين المسجلين رسمياً (أي دافعي «الشاقل») والمؤهلين للاشتراك بانتخابات المنظمة الصهيونية بالنسبة لعدد اليهود في العالم . إن امتلاك اليهود لهذه القوى في الخارج أعطى للوكالة اليهودية في فلسطين شأناً وقوة لايصح قياسها بشأن وقوة الجالية اليهودية في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ ، إذ أن الوكالة كانت في مركز يمكنها من تحدي السلطة المنتدبة بل والحكومة البريطانية ذاتها ، والنجاح إثر التحدي ، ويمكنها ايضاً من الحصول على ما تريد من تشريعات وإجراءات من حكومة تعجز عن الرفض المتمادي ، كما كانت هذه الوكالة في الواقع وبموافقة السلطة المنتدبة ومن ورائها الحكومة البريطانية ذاتها حكومة داخل حكومة تتمتع بسلطات واسعة ـ سلطات ذات اثر بعيد في حياة العرب كذلك بواسطة قدرتها على حمل السلطة المنتدبة على سن القوانين وإتخاذ الاجراءات التي من شأنها خدمة مصالح الوطن القومي اليهودي .

إذن فاليهود في فلسطين خلال الانتداب البريطاني لم يكن ينقصهم الكثير من مظاهر الدولة (وإن كانت تنقصهم المقومات القانونية للسيطرة على الدولة كالاكثرية العددية وبلوغ السلطة السياسية النهائية) . فلقد كانوا

يحصلون على القوانين والانظمة الملائمة لاغراضهم في معظم الحالات والظروف، وكانوا يتمتعون بالكثير من ميزات الحكم الذاتي سواء كان ذلك عن طريق قانوني او عن طريق الامر الواقع ، كما كانت الوكالة اليهودية تعنى بالكثير من نواحي حياتهم عن طريق دوائرها المختصة بالعمل السياسي والمالي والتعليمي والصحي والاستيطاني وسواها . ولقد كانت الوكالة اليهودية واجهزتها المختصة والمؤسسات المتعاونة معها تمهد لاستيلائهم على اكبر رقعة ممكنة من الاراضي العربية ومن املاك الدولة وتعمل على ذلك بشتى الاساليب القانوني الشكل منها وغير القانوني ، كما كانت هذه الوكالة تعمل على تقوية شأنهم بتهجير اكبر عدد ممكن من اخوانهم إلى فلسطين بوسائل تعتبرها السلطات مشروعة واخرى غير مشروعة لكي يتغير ميزان السكان العددي في صالحهم تدريجياً . ذلك ان اليهود في فلسطين كانوا يدركون ان كون ميزان القوة الاقتصادية والتنظيمية والسياسية في صالحهم ، وكون ميزان القوة العسكرية في صالحهم ايضاً على اعتبار ان السلطات البريطانية كانت تضع قواتها في خدمة إنشاء ورعاية الوطن القومي اليهودي – إن ادراك اليهود لهذا الوضع من حيث القوة الفعلية لم يكن ليجعلهم ينسون ان ميزان القوة العددية للسكان لم يكن في صالحهم وأنهم مدعوون إلى تصحيح هذا الوضع العددي في صالحهم للتغلب على إحدى الحجج العربية القوية في رفض الوطن القومي الا وهي حجة الاكثرية العربية وحق هذه الاكثرية في تقرير مصيرها ومصير وطنها بنفسها .

حصيلة هذا الحساب هي ان الوكالة اليهودية بتشجيع البريطانيين ورضاهم وتواطئهم ، اوجدت الظروف الملائمة لنمو المجتمع اليهودي في فلسطين وتزايد قوته العددية والعسكرية والسياسية والتنظيمية والاقتصادية مع ارتفاع مستواه الاجتماعي والثقافي وتعاظم وحدته وتراصه رغم تباين

اصول فئاته . وهكذا تمكن هذا المجتمع من إرساء اسس اقتصادية امتدت إلى شتى القطاعات وإلى مختلف اجزاء البلاد، ضمن مخطط واع بعيد النظر تتضح مبرراته اليوم كما كانت تتضح في حينها للذين كانوا يعنون بالقضية الفلسطينية بجد ويدرسون الخطر الصهيوني بتعمق ومسؤولية . وإذن فان الاقتصاد الاسرائيلي اليوم هو تتمة لاقتصاد صهيوني كانت تتوفر له وسائل القوة وكانت تحيط به الاطارات السياسية والتنظيمية والعقائدية الصالحة له ولنموه : اي ان الاقتصاد الاسرائيلي اليوم ـ إلى جانب مايجنيه من ثمار جهود المجتمع الاسرائيلي الحالي ـ يجني ثماراً سخية لجهود بذلت طيلة ثلاثين سنة ضمن ظروف كانت ملائمة له دون ريب مهما ادعى اليهود انها كانت معادية لهم تقف في سبيلهم .

* * *

كان هنالك عدد كبير من المؤسسات العامة وشبه العامة التي تعمل بنشاط وعلى نطاق واسع في خدمة الاغراض الصهيونية التي عددناها ، من هذه المؤسسات ماكان من مشتقات المؤسسة الام (أي المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية) ومنها ماكان مستقلا . على أن صفة الاستقلال يجب أن تؤخذ بتحفظ ، فان المؤسسات المستقلة ـ بل وبعضها مما كان يناهض الوكالة اليهودية ويصرح باختلافه العقائدي والسياسي معها ـ إنما كانت مستقلة بالمعنى المحدود أي أنها لم تكن مؤسسات نص عليها دستور الوكالة أو انبثقت عن مقررات الوكالة . خلاف هذا كانت هذه المؤسسات تنسجم مع الوكالة في استراتيجية العمل رغم التباعد المؤقت في تكتيك العمل كما انها كانت تجمد شكاويها من الوكالة ومآخذها عليها في الساعات العصيبة وعلى الاخص عند مجابهة العرب او السلطة المنتدبة أو العالم الخارجي .

قلنا أن عدداً كبيراً من المؤسسات كان يعمل أثناء الانتداب ، وسنقوم الان باستعراض هذه المؤسسات قاصرين البحث على ما كان منها ذا شأن في تنظيم وتطوير النواحي الاقتصادية من حياة المجتمع اليهودي في فلسطين .

١ـ «الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين» أو «بيكا» [١] (Palestine Jewish Colonization Association) وقد أنشاها البارون أدموند دي روتشيلد عام ١٨٨٣ ، كجهاز يعبر بواسطته عن اهتمامه بتملك اليهود للأراضي في فلسطين واستيطانهم فيها . وقد أنفقت البيكا منذ تأسيسها حتى أواخر الانتداب مايزيد عن ١٥ مليون جنيه فلسطيني وابتاعت مايزيد عن ٤٥٠و٠٠٠ دونم من الاراضي . وعند أواخر الانتداب كانت البيكا لاتزال تملك باسمها نحو ١٩٣٬٨٠٠ دونم . أما الجزء الاكبر من مشترواتها فكانت قد باعته من مستعمرات (وحدات) زراعية مستقلة ومزارعين أفراد ، مع تشجيع خاص للملكية الفردية اعتقاداً من موجهي هذه المؤسسة أن خلق طبقة من المالكين الزراعيين يقوي حب الشعب اليهودي للأرض وتعلقه بها [٢] وفي هذا السبيل كانت تباع الاراضي من اليهود المؤهلين مع الاشتراط بأن لاتباع ثانية لغير اليهود ، مقابل شروط سهلة للغاية نجملها بما يلي : ـ

ـ دفع ثمن للارض يبلغ نسبة صغيرة من جملة كلفة الارض والمباني

---

(١) الاحصاءات المتعلقة بالبيكا وبالمؤسسات الاخرى التي سيلي بحثها في بقية القسم (ب) من هذا الفصل مأخوذة من تقرير حكومة فلسطين المرفوع في فبراير ١٩٤٦ ، الى لجنة التحقيق الانجلو اميركية في مجلدين تحت اسم A Survey of Palestine . راجع الفصول ٨ و٩ في المجلد الاول و٢٢ في المجلد الثاني .

(٢) حتى أواخر الانتداب كان هنالك ٤٤ مستعمرة مستقلة كان سكانها يملكون الارض التي يعملون فيها وكانوا احرارا في الانتظام بجمعيات تعاونية أو عدم الانتظام (بخلاف المستعمرات التعاونية «الموشافيم» والاشتراكية «الكيبوتسيم») ومن هذه كانت نحو ٤٠ مستعمرة مستقلة تقوم على اراضي من البيكا ، في حين كان نحو ١٢ كيبوتسيم من أصل ١١١ على اراضي من البيكا .

والحيوانات والمعدات .

ـ امتداد فترة السداد إلى خمسين سنة عادة .

ـ تقاضي فائدة رمزية تتراوح بين ١ و ٣ بالمئة سنوياً على الاقساط غير المسددة .

يضاف إلى هذه التسهيلات ، وهي كما يرى القارىء تجعل من المبيع شبه هبة في الواقع ، فان البيكا كانت تشجع ظهور ونشاط شركات الرهون العقارية لتخفيف الحمل (الخفيف أصلا) عن كاهل المشتري ، وكذلك الجمعيات التعاونية للمشتروات وللتسويق منذ مطلع القرن العشرين ، كما كانت تقوم بعمليات التجفيف وتطوير اصناف الحيوانات في المزارع وزراعة الغابات وحفر الآبار .

٢ ـ «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار ليمتد» (Jewish Colonial Trust Ltd.) وهو من المؤسسات المنبثقة عن المؤسسة الام أو التابعة لها . أنشىء هذا الصندوق في عام ١٨٩٩ ، واختص أولا بالاعمال المصرفية ثم فيما بعد بمهمة الائتمان على الاوراق المالية للمؤسسات الصهيونية المنبثقة عن المنظمة الصهيونية . وقد انشأ الصندوق عام ١٩٠٣ بنك «انجلوا فلسطين ليمتد» كشركة فرعية له . قام هذا المصرف الذي اتسعت اعماله اتساعاً كبيراً خلال الانتداب بتمويل عمليات الانماء للاقتصاد اليهودي الى جانب التمويل التجاري ، كما انشأ بدوره مؤسسات مالية فرعية للقروض الزراعية والصناعية وللتأمين والاستثمار المالي وللرهون العقارية ولبناء المساكن . ولا يزال هذا البنك يعمل الى اليوم . (تحول اسمه عام ١٩٥١ الى «بنك لئومي لاسرائيل» اي بنك الامة الاسرائيلية) .

٣ ـ «الصندوق القومي اليهودي» أو «كيرن كاييمت لاسرائيل ليمتد» (Jewish National Fund) ـ وهو ايضاً تابع للمؤسسة الام ـ انشىء

عام ١٩٠٧ ، ومهمته شراء الاراضي في المناطق الزراعية والمدن وإدارتها بالنيابة عن الوكالة اليهودية والائتمان عليها ائتماناً دائماً على اعتبارها وقفاً يهودياً باسم الشعب اليهودي لايجوز بيعه او التصرف به او السماح باستغلاله لغير اليهود ، او استخدام غير اليهود للعمل في الاراضي التابعة له ، هذا إن لزم استخدام عمال بالاجرة للعمل الزراعي .

تجدر الاشارة هنا بمناسبة بحث الكيرن كاميت إلى ماجاء في دستور الوكالة اليهودية لدى توسيعها الموقع في زوريخ في ١٤ اغسطس ١٩٢٩ ، إذ نص الدستور على ما يلي :

« تمتلك الاراضي كملك للشعب اليهودي طبقاً لاحكام المادة العاشرة من هذا العقد ، وتسجل الاراضي المشتراة على اسم الصندوق القومي اليهودي ، وتبقى مسجلة باسمه الى الابد كي تظل هذه الاملاك ملكا للامة اليهودية غير قابل الانتقال . »

كما جاء في الدستور ذاته ما يلي :

« تشجع الوكالة الاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي ، والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الاشغال أو المشاريع التي تقوم بها الوكالة ، او تشجعها ، هو استخدام العمال اليهود »[1] .

كذلك كانت عقود ايجار الكيرن كاميت تنص عادة على ما يلي :ـ

« يتعهد المستأجر بأن يجري جميع الاشغال المختصة بفلاحة الارض

---

(١) راجع تقرير سيرجون هوب ـ سمبسون ص ٧٨/٧٩(رقم ٣٦٨٦ ، لندن ، ١٩٣٠) بعنوان :
Report on Immigration, Land Settlement and Development

وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط ، واذا خالف المستأجر هذا الشرط بأن استخدم عمالا من غير اليهود فانه يدفع عشرة جنيهات عن كل مخالفة ، ويعتبر استخدام عمال من غير اليهود دليلا قاطعاً على الاخلال بهذا العقد ، وعلى قيمة التعويضات الواجب دفعها للصندوق القومي اليهودي دون حاجة الى اخطار المستأجر بواسطة كاتب العدل او تبليغه اي اخطار خلاف ذلك . واذا خالف المستأجر احكام هذه المادة ثلاث مرات فيحق للصندوق القومي اليهودي ان يسترد الملك المؤجر دون ان يدفع للمستأجر اي تعويض كان ».

« ... ينبغي ان لايستلم الارض احد من غير اليهود . فاذا توفي المستأجر اليهودي ولم يكن وريثه يهودياً فيحق للصندوق ان يسترد الارض بشرط ان يعطى الوارث مهلة ثلاثة اشهر قبل الاسترداد ، ويشترط على الوارث خلال هذه المدة ان ينقل حقوقه الى يهودي ، والا فيسترد الصندوق الارض دون ان يكون للوارث اي حق بالاعتراض» [١] .

بلغت واردات الكيرن كايميت حتى اواخر الانتداب على فلسطين نحو ١٥ مليون جنيه انفق منها ٦ ملايين لشراء جميع الاراضي التي ابتاعتها هذه المؤسسة ، ومساحتها ٧٥٨٬٠٠٠ دونم . اما الاراضي فكانت توزع بين المستعمرات التعاونية شبه الاشتراكية (موشافيم) والمستعمرات الاشتراكية المدارة مجموعياً (كيبوتسيم) والى قياس محدود المستعمرات المستقلة وذلك بموجب عقود ايجار طويلة الامد (٤٩ سنة قابلة للتجديد) تسمح للمتعاقد معهم باستصلاح واستثمار الارض شريطة ان تظل ملكيتها محفوظة للكيرن كايميت (باسم الشعب اليهودي) وان لا تهمل الارض . وتتوجب الاشارة هنا الى التساهل المفرط في الشروط التي كانت الايجارات تتم بموجبها . فبدل الايجار مثلا كان كما يلي : —

— للسنوات الخمس الاولى من العقد : مجاناً فيما عدا بدل رمزي لتغطية

(١) هوب — سمبسون ص ٧٩ .

المصاريف القضائية المتعلقة بالايجار .

ـ من السنة ٦ الى ١٠ : ١ بالمائة من قيمة الارض التقديرية .
ـ بعد السنة ١٠ : ٢ بالمائة من قيمة الارض التقديرية .

لهذه الشروط السهلة مدلول بالغ في عملية تقويم الاقتصاد اليهودي في فلسطين والاقتصاد الاسرائيلي فيما بعد . فان جملة الاراضي المشتراة من قبل شركتي البيكا والكيرن كاييت وحدهما بلغت حتى اواخر الانتداب نحو ١٬٢٥٠٬٠٠٠ دونم تمثل نحو ٨٠ بالمائة من جملة الارض التي كانت بيد اليهود في ذلك التاريخ والبالغة مساحتها نحو ١٬٥٦٠٬٠٠٠ دونم [١] بقطع النظر عن الخلافات القانونية حول حقيقة تملك اليهود لحوالي ١٠٠٬٠٠٠ دونم من هذا المجموع . ولهذا فان حوالي اربعة اخماس الممتلكات اليهودية بيـع أو اجر الى مستعمرات يهودية وأفراد يهود مقابل بدلات منخفضة جداً (وباضافة فوائد منخفضة جداً كذلك في حال المبيع بالتقسيط) تقل في مطلق الاحوال عن ربع السعر السائد في حينه لاراض مشابهة الجودة في المعاملات الجارية خارج نطاق المؤسسات اليهودية للاراضي .

من الجلي ان هذا التميز في صالح المستعمرات كان يعني (ولا يزال في اسرائيل اليوم) منحة مالية ضخمة من شأنها انقاص كلفة الزراعة وخلق حالة ازدهار وتوسع مصطنعة تختبىء خلفها ضعفات اقتصادية خطيرة اذ

---

(١) الرصيد وهو نحو ٣١٠٬٠٠٠ دونم كان بيد مشترين أفراد وبيد شركات أراضي صغيرة اهمها «جمعية تطوير الاراضي لفلسطين ليمتد» (Palestine Land Development Co , Ltd) وشركة «همنوتا ليمتد» (Hemnuta Ltd.) وشركة «افريقيا للاستثمار بفلسطين ليمتد» (Africa Palestine Investment Co. Ltd.) وشركة «باي سايد للاراضي ليمتد» (Bayside Land Corportaion Ltd.) وبنك «كوبات آم لفلسطين ليمتد» (Palestine Kupat Am Bank Ltd.) وتبلغ جملة مساحة الاراضي التي كانت تملكها هذه المؤسسات نحو ٥٣٬٠٠٠ دونم .

تتشوه عملية «الحساب الاقتصادي» او حساب الكلفة والمردود وتصبح الاعتبارات المسيطرة في العمليات الاقتصادية اعتبارات دعائية وسياسية وعقائدية في الدرجة الاولى . ومن الاكيد ان القادة اليهود – في فلسطين تحت الانتداب كما هم الان في فلسطين المحتلة – يحرصون على عدم اعلان هذا الواقع لكنهم اذ يجابهون بالتساؤل عن مدى قدرة الاقتصاد الزراعي (والصناعي – كما سنرى فيما بعد) على البقاء والتوسع لا يخفون اعتقادهم بوجوب دعم الاقتصاد بالمساعدات من مكشوفة ومستورة مهما كان في ذلك من منافاة للمنطق الاقتصادي المحض على اعتبار ان الاقتصاد وسيلة لا غاية والغاية منه خدمة الاهداف الصهيونية وتمكين اعداد متزايدة من الهجرة الى فلسطين ومن الاستيطان الزراعي الكثيف فيها .

٤ – « الصندوق الفلسطيني التأسيسي » او « كيرن هايسود ليمتد » (Palestine Foundation Fund) انشىء عام ١٩٢٠ كجهاز تابع للمنظمة الصهيونية وتحول منها الى الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩ ، على ان يكون الاداة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي . واذا جئنا نحدد فان غرض هذا الصندوق توفير وسائل الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان فيها بواسطة توفير الرعاية لليهود وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي وايجاد تسهيلات التعليم وانشاء ودعم مؤسسات العمل السياسي وانماء المدن والقيام بمشاريع الاشغال العامة ، هذا وقد بلغت واردات هذا الصندوق ما يزيد عن ٣٠ مليون جنيه حتى آخر الانتداب واستعملت النسبة الكبرى من هذه الواردات لغرض الاستيطان الزراعي ، تليها اهمية بالتسلسل نسبة ماانفق لتشجيع وتحقيق الهجرة ثم الاشغال العامة ثم التعليم ثم انماء المدن .

اما من حيث عمليات الاستيطان الزراعي فان الكيرن هايسود كانت في الغالب تمول هذا الاستيطان في اراضي الكيرن كاييمت وذلك باعطاء

المستعمرات قروضاً طويلة الاجل لاستصلاح الاراضي واستثمارها ولتشييد المباني هناك وشراء المعـــدات والحيوانات والمكائن ، وكذلك باعطاء المستوطنين قروضاً قصيرة الاجل الى متوسطة الاجل من سنة الى ثلاث سنوات لتمويلهم حتى تبدأ المزارع باعطاء ايرادات وافية .

والقروض المقدمة لانشاء المستعمرات تقدم لقاء فوائد منخفضة حسبما يظهر من الجدول التالي :

–	من ٤٠ – ٥٠ سنة	بفائدة ٢ بالمائة سنوياً
–	٣٠ سنة	٣ بالمائة
–	٢٠ سنة	٤ بالمائة
–	حتى ١٠ سنوات	٥ بالمائة

وبهذه التسهيلات الكبيرة الشأن تتم الصورة التي رسمناها قبلا للمعونات الضخمة التي كان ولا يزال ينالها الاقتصاد الزراعي اليهودي في فلسطين . فمن الناحية الاولى رأينا كيف ان اثمان الاراضي المباعة لانشاء المستعمرات كانت في غاية الانخفاض وكيف ان بدلات ايجار الاراضي المؤجرة كانت هي ايضاً في غاية الانخفاض ، والان نرى من الناحية الاخرى كيف ان القروض المقدمة لانشاء المستعمرات واستثمار اراضيها هي منخفضة الكلفة مما يشد بكلفة الانتاج هبوطاً ويضفي صفة الاصطناعية على «الحساب الاقتصادي» الصهيوني .

ذكرنا قبلا ان دستور الوكالة اليهودية وعقود ايجاد الكيرن كايميت تنص على حصر عمليات شراء الاراضي واستثمارها باليهود ونضيف الان ان الكيرن هايسود كانت تكمل الطوق الاحتكاري الذي من شأنه ان يقطع صلة العربي بأرضه سواء كان في الاصل مالكا لهذه الارض ، او مستأجراً ، او مزارعاً

بالحصة ، او عاملا زراعيا بالاجرة مما لا نعرف له مثلا في التمييز العنصري تقوم به اقلية تجاه الاكثرية في عقردارها دون ان تؤاخذ هذه الاقلية او تعاقب ، فقد كان المألوف ان يرد الاشتراط التالي في الاتفاقيات التي كانت توقع عند تقديم الكيرن هايسود السلفيات الى المستوطنين في المستعمرات اليهودية :

«يتعهد المستوطن ... بأن يقيم في الارض الزراعية وان يقوم بذاته او بمساعدة عائلته بجميع اعمال الفلاحة اللازمة في مزرعته ، كما يتعهد بأن يستخدم عمالا من اليهود فقط اذا اضطر لاستخدام عمال وكلما اضطر لذلك » [١] .

بالاضافة الى ما تقدم فان تملك اليهود للارض رافقته عمليات اجلاء سكان قاسية ومفجعة ، وهنالك عشرات الحالات التي جرت فيها عمليات نزوح قسرى عن الارض المباعة الى اليهود وتشرد بسببها الوف العرب ممن كانوا يزرعون الارض هم وآباؤهم واجدادهم طيلة اجيال واجيال ، دون ان يحظى هؤلاء النازحون بسوى معونة حكومية هزيلة ذات فائدة مؤقتة ودون ان يكون بمقدور القطاع الزراعي استيعابهم الا الى مدى محدود بسبب كثافة السكان الريفيين العرب اصلا في الاراضي القابلة للزراعة .

اما هذه الكثافة فكانت مرتفعة حتى منذ اوائل حقبة الثلاثينات باعتراف عدد من لجان التحقيق الملكية البريطانية التي بحثت موضوع المساحة الصغرى (Lot viable) التي يمكن لعائلة زراعية واحدة ان تعيش من نتاجها وقد جاء في هذه التقارير كما جاء في دراسات مبنية على الاحصاءات الرسمية استنتاجات مروعة حول مشكلة الاراضي في فلسطين نشير الى اربعة منها وهي ذات خطورة تكفينا دلالتها مؤونة التعليق :

---

(١) هوب – سمبسون ص ٨٠

ـ ان مساحة الأراضي الصالحة للزراعة محدودة جداً وهي تبلغ نحو ٣٠٪ من جملة مساحة فلسطين أو سبعة ملايين ونصف من الدونمات من الاراضي المختلفة الجودة. وأن هذه المساحة لا يمكن تقديرها باكثر من ذلك بكثير حتى ولو قبلت الأرقام التي تقدمها أوساط الوكالة اليهودية (وهي تصل الى نحو تسعة ملايين ومائتي ألف دونم أو نحو ٤٠٪ من مساحة فلسطين).

ـ ان ما يملكه اليهود من الأراضي يقع معظمه (أو نحو ٨٧٪ منه) في البقاع المعتبرة صالحة جداً للزراعة.

ـ أن ما يصيب العائلة العربية الزراعية الواحدة يبلغ في معدله نحو أربعين في المائة من المساحة الدنيا القادرة على انتاج دخل معقول لهذه العائلة، في حين ان العائلة اليهودية الزراعية كان لديها المساحة المعتبرة معقولة (أي ان متوسط المساحة للعائلة العربية الزراعية كان ٤٠٪ من متوسط المساحة للعائلة اليهودية الزراعية).

ـ ان نحو ثلث السكان الريفيين في فلسطين كانوا بدون أية أراضي في الثلاثينات [1]

---

(١) نشير هنا بصورة خاصة الى تقرير جونسون كروسبي (١٩٣٠) ولويس فرنش (١٩٣١) ولجنة شو (١٩٣٠) وهوب ـ سمبسون (١٩٣٠) والمذكرات المرفوعة من حكومة الانتداب الى لجنة التحقيق الملكية عام ١٩٣٧، وتقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧). وفيما يتعلق بالأرقام الصادرة عن الجانب اليهودي راجع أ. غرانوفسكي ص ٦٣ و ٦٤ في كتابه The Land Issue in Palestine (القدس ١٩٣٦)، وكذلك مذكرة الوكالة اليهودية الى لجنة التحقيق الانجلو اميركية عام ١٩٤٦ تحت عنوان:
The Palestine Economy, Achievements and Potentialities
واخيرا فيما يتعلق بالجانب العربي راجع دراسات المكتب العربي المقدمة الى لجنة التحقيق الانجلو اميركية عام ١٩٥٦ تحت عنوان The Arab Case وخاصة الفصل المتعلق بمشكلة الاراضي (أعد المؤلف مواد هذا الفصل في دراسة بعنون
(Arab Land Hunger

٥ ـ المستعمرات الزراعية: تعبر المستعمرات الزراعية ، على تعدد أشكالها واختلاف أعمارها ، عن روحية معينة رافقت ظهور الحركة الصهيونية القائلة « بالعودة إلى فلسطين » . هذه الروحية ، كما أشرنا اليها قبلاً عند بحث الأهداف الصهيونية تؤكد على وجوب العودة الى الارض الزراعية في فلسطين لا الى فلسطين فحسب على اعتبار ان هذه العودة تطهر النفس اليهودية مما شابها من رجس مادي خلال قرون الانصراف الكلي الى الخدمات العنائية والصيرفة في أرض الشتات والابتعاد عن النشاط الزراعي المجسد في آن واحد للقدرة اليهودية الخلاقة وللتصميم على العودة الى ارض الوطن والتعلق بها . وقد ظهرت هذه الفلسفة الاجتماعية منذ أن بدىء بتشييد المستعمرات الزراعية المستقلة (أي غير التعاونية وغير الاشتراكية) تحت اشراف مؤسسة « البيكا » التي تحدثنا عنها قبلاً برعاية البارون أدموند دي روتشيلد وسنده المالي كما انها استمرت خلال تأسيس المستعمرات التعاونية Cooperative Settlements والمستعمرات الاشتراكية Communes , or Collective Settlements على ان فئات المستعمرات الثلاث عند نشوءها ، ولا تزال حتى الآن ، تتميز كل منها بفلسفة اجتماعية خاصة من حيث تنظيم المجتمع وعلاقات أفراده والمبادىء التي ينبغي ان تسيطر في اقتصاده . فالمستعمرات المستقلة (وهي الاقدم عهداً اذ بدىء بانشاء الكثير منها في اواخر القرن التاسع عشر) تقوم على فكرة الملكية الفردية والنشاط الفردي على اعتبار أن هذه الملكية تخلق المزيد من حب الارض والتعلق بها وتؤدي بالمستوطنين الى بذل الكثير من الجهد ليقينهم ان جميع عائدات هذا الجهد تجد سبيلها الى جيوبهم الخاصة . أما المستعمرات التعاونية (موشافيم) فتقوم على مبدأ التصرف الفردي بالارض المستأجرة الى جانب التخطيط المجموعي لعمليات الانتاج والتسويق فهي اذن تجمع بين عناصر ومزايا الفردية في التملك مع المجموعية (Collctivism) في التخطيط والاستفادة من وفورات الانتاج

على قياس واسع . والارض في هذه المستعمرات على نوعين : منها مـا هو ملك المستعمرة (هذا اذا كانت هذه الاراضي قد جاءت عن طريق البيكا او اي طريق آخر خلاف الوكالة اليهودية وأجهزتها مباشرة) حيث توزع الاراضي على المستوطنين لاستثمارها مع بقاء «رقبتها» للمستعمرة ككل، ومنها ما هو مستأجر من الصندوق القومي اليهودي (كيرن كايميت) التابع للوكالة اليهودية . في كلتا الحالتين توزع الاراضي على المستوطنين لاستثمارها من ضمن مخطط تعاوني (هذا وقد ظهرت أولى هذه المستعمرات التعاونية في مطلع القرن العشرين) .

واما المستعمرات الاشتراكية ذات الصفة المجموعية « الكيبوتسيم » فانها تقوم على مبدأ عدم التمييز الفردي اطلاقاً ، فالاراضي المستثمرة معظمها مستأجر من الكيرن كايميت وهي لا توزع على مستوطنين بالذات بل ان العمليات الانتاجية هي التي توزع ، ومنعاً لنشوء ايّ تعلق ببقعة أَو عملية ما يجري تبديل المستوطنين بـين مختلف البقاع والعمليات تكراراً . والاشتراكية التامة في حقل العمل والانتاج يرافقها اشتراكية في الاستهلاك أيضاً اذ يشترك جميع المستوطنين في الطعام فلهم مطابخ عامة كما أنهم يأكلون في قاعات عامة للطعام ويضعون أولادهم منـذ الولادة تحت رعاية ممرضات المستعمرة في أماكن مخصصة لذلك ثم ينمو هـؤلاء الاولاد فيدخلون دور الحضانة ثم حدائق الاطفال ثم المدارس الابتدائية ثم الثانويـة وهم تحت رعاية مجموعيـة ، وبعد ذلك يصبحون بدورهم اعضاء في المستعمرة اذا شاؤوا ذلك . وأخيراً هنالك التكافؤ التام في التوزيع اذ ينال المستوطنون حصصاً متعادلة في الطعام والملبس والمسكن وبقية الخدمات . ولا يتقاضون اجوراً إلا ما يدفع لهم كعلاوة نقدية حين يسافرون خارج المستعمرة بمهمة أو بالاجازة . وأخيراً فان

هذه المستعمرات الاشتراكية لا تستخدم عمالا بالاجرة تحاشياً للانحراف صوب نزعة الاستغلال (١) .

لعبت المستعمرات ، على انواعها ، دوراً رئيسياً في حياة الاقتصاد الصهيوني خلال الانتداب(ولا تزال تلعب دوراً هاماً اليوم في حياة الاقتصاد الاسرائيلي كما سنرى عند بحث تركيب هذا الاقتصاد ومؤسساته فيما يلي من فصول) . فمن الناحية الاولى كونت فكرة الانتظام في المستعمرات جزءاً هاماً من الاطار المؤسسي للاقتصاد والمجتمع . ومن الناحية الثانية كان لانشاء المستعمرات والتدريب الذي كان يقدم للمستوطنين ، خاصة الكيبوتسيم التي وزعت في مناطق نائية وخطيرة ، وفقيرة في حالات معينة ، أثر عسكري ودفاعي كبير إذ أنها كانت جزءاً من مخطط واسع يستهدف أولا الدفاع عن الكيان الصهيوني وثانياً القدرة على الهجوم في الوقت المناسب . ومن الناحية الثالثة كان للمستعمرات الاثر الاكبر في الحياة الزراعية في الاقتصاد الصهيوني ، اذ كانت نسبة مرتفعة جداً من الاراضي في عهدة المستعمرات كما ان جميع السكان الريفيين عملياً كانوا من سكان المستعمرات . واخيراً ، من الناحية الرابعة فان المستعمرات كانت ذات أثر سياسي كبير في البلاد بحيث كان ينبثق عنها الكثير من الاندفاع في حركة الاستيطان وعدد كبير من قادة الفكر وقادة النشاط الصهيوني في مختلف الحقول والمؤسسات . وبالاختصار فان العنصرين الرئيسيين في السياسة الصهيونية الهادفة الى احتلال فلسطين ، وهما تملك الأراضي والهجرة ، كانا يعتمدان على المستعمرات اعتماداً واسعاً بشكل أو

(١) خيرة ما كتب في موضوع الكيبوتسيم هو كتاب هـ. دارن – درابكن « The Other Society » نشر دارغو لانكز ، لندن ، ١٩٦٢ » ، ثم كتابان للفوردسبيرو بعنوان Kibbutz, Venture in Utopia نشر (جامعة هارفرد ١٩٥٦) Children of the Kibbutz , (أيضاً نشر جامعة هارفرد ١٩٥٨ .)

بآخر . فتملك الاراضي كان يتطلب مجتمعاً ريفياً ديناميكياً مستعداً لاستلام وادارة الأراضي المملوكة والقيام بالتثميرات السكنية والانتاجية اللازمة فيها ضمن مخطط بعيد المدى لرفع انتاجها . كما أن ازدياد الهجرة كان يتطلب مجتمعاً ريفياً مستعداً لاستقبال نسبة من المهاجرين الجدد على الاقل لفترة معينة يجري خلالها تأهيل بعض هؤلاء المهاجرين لاعمال خارج نطاق الزراعة كما يجري خلالها بث الروح الصهيونية فيهم وتعويدهم فكرة التضحية والبذل وتعريفهم الى الروحية الجديدة المغموسة بالجهد الزراعي وبالتعلق بالأرض .

وقبل أن ننتقل الى بحث أجزاء أخرى من الإطار المؤسسي ندرج بعض لاحصاءات المتعلقة بالمستعمرات منذ نشوءها حتى انتهاء الانتداب ، في الجدول (١) .

الجدول (١)

المستعمرات الزراعية وممتلكاتها وسكانها منذ نشوئها حتى نهاية الانتداب

السنة	عدد المستعمرات	توزع سكان المستعمرات بحسب نوعها			جملة سكان المستعمرات	جملة السكان اليهود	مساحة الاراضي في حوزة اليهود (دونم)
		مستقلة	تعاونية	اشتراكية			
١٨٨٢	٥	٥٠٠	–	–	٥٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
١٨٩٠	١٤	٢,٧٧٠	–	–	٢,٧٧٠	غير متوفر	١٠٧,١٠٠
١٩٠٠	٢٢	٤,٩٥٠	–	–	٤,٩٥٠	٥٠,٠٠٠	٢٢٠,٧٠٠
١٩١٤	٤٧	١١,٠٠٠	٤٠٠	١٨٠	١١,٥٨٠	٨٥,٠٠٠	٤٢٠,٥٠٠
١٩١٨		الارقام غير متوفرة				٥٦,٠٠٠	غير متوفرة
١٩٢٢	٧١	١١,٥٤٠	١,٤١٠	١,١٩٠	١٤,١٤٠	٨٣,٧٩٠	٥٩٤,٠٠٠
١٩٢٧	٩٦	٢٠,٢٢٠	٤,٦٦٠	٢,٦٢٠	٢٧,٥٠٠	١٤٩,٧٨٩	٩٠٣,٠٠٠
١٩٣١	١١٠	٢٧,٧٤٠	٥,٧٥٠	٣,٨٠٠	٣٧,٢٩٠	١٧٤,٦٠٦	١,٠٥٨,٥٠٠
١٩٣٦	١٧٢	٥٩,٥٣٠	١٥,٧٤٠	١١,٨٤٠	٨٧,١١٠	٣٨٤,٠٧٨	١,٣٩٢,٦٠٠
١٩٤١	٢٣١	٦٣,٢٤٠	٢٤,٨٢٠	٢٣,١٩٠	١١١,٢٥٠	٤٧٤,١٠٢	١,٦٠٤,٨٠٠
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦,٠٠٠	٢٩,٥٠٠	١٣,٥٠٠	١٢٩,٠٠٠	٥٢٨,٧٠٢	١,٧٣١,٣٠٠
١٩٤٨		التفصيلات غير متوفرة				٦٥٠,٠٠٠	١,٧٦٧,٢٠٠

المصدر :

لكل الارقـام عـــدا العمود « جملة السكان اليهـود » :

A Survey of Palestine... المشار اليه قبلاً الجزء الاول الفصل التاسع ص٢٧٢ . للعمود « جملة السكان اليهود » نفس المصدر الجزء الاول الفصل السادس ص ١٤١ للسنوات ١٩٢٢ – ١٩٤٤ و ص ١٤٤ لتقديرات السنوات السابقة . اما عدد السكان عام ١٩٤٨ فمأخوذ من Government of Israel YearBook, 1950 ص ٣٥٩ ومن سامي هداوي في كتيب صادر عن مكتب اللاجئين الفلسطينيين في نيويورك عـــام ١٩٥٧ بعنوان : Land Ownership in Palestine ص ١٢ جـــدول « ٢ » وما يليه من تعديلات . والرقم في هداوي هو ٧٠٠ر٠٠٠ على اننا اعتمدنا الرقم الاصغر وهو ٦٥٠ر٠٠٠ من مصدر يهودي هـــو موشيه سيكرون في كتابه Immigration to Israel 1948 — 1953 نشر « مشروع فولـــك للبحث الاقتصادي في اسرائيل » ص ٣٨ . وتجدر الملاحظة هنا ان رقم « الاراضي في حوزة اليهود » يشمل بعض الاراضي الاميرية (املاك الدولة) المؤجرة لليهود لآجال طويلة وقد بلغت مساحتها بنهاية الانتداب نحو ١٧٤ر٦٠٠ دونم فتكون مساحة ممتلكات اليهود في ذلك التاريخ ١ر٥٩٢ر٦٠٠ دونم .

٦ – الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين « هستدروت » (Histadruth)

أنشىء هذا الاتحاد في ١٩٢٠ ، وكان من القطاعات الرئيسية في فلسطين وهو من الاهمية بحيث اننا لا نفيه حقه من الوصف ما لم نعرض لنوع عمله ومداه بشيء من التفصيل .[١]

---

(١) يقول دارن – درابكن المشار اليه قبلاً ان قطاع الهستدروت « اقل شمولاً من قطاع الحكومة الكن شانه الاقتصادي قد يكون اعظم .. » (ص٢٩٣) . راجع الصفحات ٢٩٣ – ٣٠٣ لعرض مترابط للهستدروت. راجع كذلك صفحات ٢٥٧ – ٣٦٢ من الجزء الثاني من تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine المشار اليه قبلاً حول نفس الموضوع .

بنهاية الانتداب البريطاني على فلسطين كان عدد اعضاء هذا الاتحاد يربو على ٢٠٠،٠٠٠ عامل يمثلون نحو ٧٥ بالمائة من مجموع اليهود ذوي الرواتب والاجور بينما توزع بقية العمال — ومعظمهم كانوا داخل نقابات عمالية — على نقابات واتحادات متطرفة المبادىء لم تكن لتستسيغ مبادىءالهستدروت التقدمية اليسارية الاشتراكية . اما المعارضون الرئيسيون فهم النقابيون «الاصلاحيون» (Revisionists) في اقصى اليمين داخل المنظمة القومية للعمل (National Labour Organisation) ، العمال اليهود المتدينون الصهيونيون وكانوا يشكلون منظمة «المزراحي» (Mizrahi Workers Organisation) واليهود التقليديون المتدينون غير الصهيونيين المتكتلون داخل منظمة « اغودات اسرائيل » (Agudat Israel Workers Organisation) يليهم أهمية « الصهيونيون العامون B » و « اتحاد السيفارديم » و « اليهود الشرقيون » و « اتحاد العمال اليمنيين ».

كان الهستدروت يشمل فيما يشمل النقابات أو الكتل النقابية التالية : منظمة العمال الزراعيين ، اتحاد عمال السكك الحديدية والبرق والبريد والهاتف ، اتحاد الكتبة ومستخدمي المكاتب ، اتحاد عمال البناء ، اتحاد عمال المعادن ، اتحاد عمال المنسوجات ، اتحاد عمال صناعات الاغذية ، اتحاد عمال الجلود ، اتحاد عمال الماس ، اتحاد عمال الخشب ، اتحاد عمال المطابع والقرطاسية .

أما تنظيم الهستدروت فهو تنظيم معقد واسع الامتداد . فهنالك عدة نشاطات كانت تقوم بها جمعيات تعاونية تعمل في حقول مختلفة وترتبط بالهستدروت كما تمثل في المجلس المركزي للتعاونيات . كما أن هنالك عدة نشاطات كانت تتخذ شكل شركات مساهمة تعمل تحت اشراف شعبة

مختصة من الهستدروت اسمها « هيفرات أوفديم » وبادارة اعضاء هـــذه الشركات الذين كانوا من الناحية الواحدة يرتبطون بالهستدروت بصفتهم عمالا ومن الناحية الاخرى كانت شركاتهم ترتبط بصفتها مملوكة للهستدروت (اي ان الهستدروت كانت له صفة اتحاد عمال وصفة صاحب عمل) . وأما ما يربط نشاطات الهستدروت المتعددة معاً فهو خدمة المخطط الصهيوني العام الذي كان يهدف الى تنظيم العمال بشكل يجعل منهم كتلة ذات فعالية سياسية واقتصادية ويحفظهم ضمن خط عقائدي ترضى عنه الحركة الصهيونية بشكل عام ، كما يهـــدف إلى انماء عدد من مرافق البلاد خاصة . والوكالة اليهودية لم تكن لتستطيـع القيام بالاعمال الانشائية مباشرة اذ لم يكن لديها، ومن ضمن تنظيمها الداخلي ، الجهـاز الوافي للانشاءات المقصودة . وهكذا نرى الهستدروت يقوم بعدة نشاطات في الحقول الاقتصادية (كالنقل والبناء والمال والتسويق) وفي الحقول الاجتماعية والثقافية كما يبدو من الأمثلة التالية :

ـ التعاونيات الزراعية ، وكانت تضم بنهاية الانتداب اكثر من مائتي تعاونية من شتى الفئات .

ـ التعاونيات المختصة بالنقل والمواصلات ، داخل المدن وبينها . أمثال « إيجد » ، « هامافير » ، « هامكاشمير » الخ ...

ـ مؤسسات التسويق ، واهمها « تنوفا » وهي كتلة تعاونية كانت تصرف جميع منتوجات المستعمرات الزراعية من الحليب ومشتقاتـــه والبيض والدواجن والفواكه والخضار والزهور والحبوب ، كما كانت تمتلك وتدير مصانع لصنع الاغذيـة خاصة العصير والمجففات ، واخـيراً كانت تقوم بخدمات اجتماعية كتوزيع الحليب بأسعار مخفضة للنساء الحوامل ولعمال

المصانع وطلاب المدارس .

– مؤسسة التموين المركزية « همشبيرها مركزي » ومهمتها كانت تقديم المؤن وسائر اللوازم للمستعمرات والعمال في المدن . وقد كانت هـذه المؤسسة تعاونية الشكل وكانت مثل التنوفا تملك وتدير مصانع لطحن الحبوب وأخرى لصنع الاحذية وعمل المنسوجات ولانتاج ادوات المطاط والصابون الخ ..

– مؤسسة « سوليل بونيه » وكانت شركة ذات شق صناعي يعنى بانتاج المعدات المعدنية والزجاج والقرميد وصنع المراكب والمساهمة بانتاج الاسمنت والصابون ، وشق هندسي يقوم بالتعهدات الانشائية . وكان هذا النشاط الانشائي واسعاً جداً يشمل المباني والطرق وسواها .

– مؤسسة « ياخين » وكانت مهمتها تنمية مزارع البرتقال وادارة المزارع في غياب مالكيها .

– مؤسسة « شيكون » المساكن الشعبية وقد شيدت خلال الانتداب ألوف الوحدات السكنية .

– بنك العمال وكانت مهمته تقديم القروض الطويلة الامد للمستعمرات الزراعية والجمعيات التعاونية التابعة للحركة العمالية .

– جمعيات التوفير والاقراض للعمال ، وقد بلغ عددها اكثر من عشرين جمعية تجمع لديها ملايين الجنيهات من الوفورات .

– مؤسسة « حسنة » للتأمين ومهمتها توفير بوالص التأمين للعمال بأسعار منخفضة . وفي الحقل الاجتماعي الثقافي كانت هنالك المؤسسات التالية :

– صندوق المرض للعمال « كوبات حوليم » وقـد سبق انشاؤه انشاء الهستدروت بثمان سنوات إذ ظهر للوجود عام ١٩١٢ وبنهاية الانتداب كان هذا الصندوق يقدم خدمات صحية لحوالي ثلث مليون يهودي في فلسطين ، وقد كان الصندوق يملك ويدير عدة مستشفيات ومصحات ودور نقاهـة ومئات المستوصفات في كل انحاء البلاد .

– جهاز تعليم تابع للهستدروت ويضم عدة مئات من حدائق الاطفال والمدارس ودور المعلمين ، كما يضم مدارس ليلية واخرى مهنية .

– الصحف والنشر – وقد كان للهستدروت صحيفتان يوميتان ودار نشر خاصة .

– مسارح ونواد رياضية عديدة في عشرات المراكز .

– «بورصات العمل» او مكاتب الاستخدام العديدة التي كان الهستدروت يديرها وذلك لمجابهة البطالة ولتحسين امكانيات العثور على فرص العمل للعمال العاطلين والعثور على عمال ملائمين لذوي الاعمال .

أمـا في الحقل السياسي فعلى الرغم من ان العـمال المنضمين لنقابات الهستدروت لم يكن يفرض عليهم اي اتجاه سياسي معين الا ان معظم هؤلاء كانوا ذوي اتجاهات متشابهة الى يسار الوسط ، كما كانـوا ينتمون الى حزب « ماباي » . وقد كانت لحزب الماباي السيطرة الرئيسية على حيـاة ونشاط الجالية اليهودية في فلسطين . وبالاضافة الى الماباي فان احزاب « هاشوميرها تساعير » اليساري المنتشر خاصة في المزارع الاشتراكية « وبوالي زيون » اليساري ، و « الصهيوني العمومي (أ) » كانت تجذب من لم يجتذبه الماباي . وهكذا فان ميول الاعضاء كلهم (عدا المنضمين للحزب الصهيوني

العمومي(أ)) كانت اشتراكية ، كما ان ميولهم كلهم دون استثناء كانت صهيونية عنيفة. وباختصار فان القوة الاقتصادية والعددية الهائلة التي يتمتع بها الهستدروت ، وانتماء معظم اعضائه لحزب ماباي ، جعل هذا الحزب اكبر حزب بين اليهود في فلسطين حتى نهاية الانتداب كما يجعله ايضاً أكبر حزب في اسرائيل اليوم ، وبتضافر القوة السياسية مع القوة الاقتصادية بين يدي الهستدروت فانه كان (ولا يزال) ذا اثر فعال في وضع السياسة الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد وفي النشاط الاقتصادي على السواء .

٧ – الاحزاب السياسية اليهودية خلال الانتداب : يهمنا من موضوع الاحزاب ما هو ذو علاقة بالاقتصاد اليهودي وبانطلاق هذا الاقتصاد فيما بعد إنشاء الدولة اليهودية . ومما هو جدير بالذكر هنا ان هذه الأحزاب ، مع تركيز بعضها على القضايا السياسية والقومية ، كانت تولي المواضيع الاقتصادية اهتماماً واضحاً وتكرس لهذه المواضيع نصيباً يذكر من برامجها وسياساتها . وعلى وجه التحديد فان معظم الأحزاب قبلت بدون تحفظ « برنامج مؤتمر بلتمور » [١] الذي كانت مقرراته ما يلي :

– انشاء دولة يهودية في فلسطين فوراً تكون جزءاً اصيلاً من العالم الديموقراطي الجديد .

– رفض الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في مايو ١٩٣٩ (والذي وضع قيوداً صارمة على انتقال الأراضي من العرب الى اليهود) .

– اطلاق الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان اليهودي فيها دون عوائق .

---

(١) عقد هذا المؤتمر الصهيونيون الاميركيون في فندق بلتمور في نيويورك خلال مايو ١٩٤٢ وصدر عن المؤتمر عدة مقررات هامة عرفت فيما بعد ببرنامج بلتمور .

– وضع شؤون الهجرة والاستيطان تحت سيطرة الوكالة اليهودية .

– تشكيل قوة عسكرية يهودية تحارب تحت العلم اليهودي والاعتراف بهذه القوة .

ويلاحظ ان هذه المقررات الخمسة كلها ذات علاقة مباشرة او مداورة بالاقتصاد فان المقررين الاولين ، وهما سياسيا وعسكريا الصفة ، يمسان الاقتصاد اذ يخلقان الاطار السياسي العسكري الذي يسمح للاقتصاد بالوجود والنشاط الحر ، في حين تمس القرارات الاخرى شؤون الاراضي والهجرة والاستيطان مباشرة وبشكل صريح .

وفيما يلي ندرج اسماء الاحزاب اليهودية التي كانت قائمة في اواخر الانتداب مع لمحة خاطفة حول ،وقف كل منها من القضايا الاقتصادية [١]

احزاب العمال

– حزب العمل اليهودي الفلسطيني « ماباى » وهو القوه الدافعة في حركة انشاء المستعمرات . اتجاهه اشتراكي ويغطي سياسته القائلة بوجوب قيام اليهود بالعمل في جميع المرافق التي بين أيديهم بالادعاء ان هذه السياسة تمنع استغلال اليهود للغير .

– حزب حركة اتحاد العمل « اهدوت هاعفودا »وقد انشق عن الماباى في اواخر الانتداب . يتميز باشتراكية اكثر يساراً واكثر عنفاً في الشؤون

---

(١) هذه الفقرة بمجملها ملخصة من تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الثاني صفحات ٩٥٥ – ٩٦٢ .

الصهيونية .

– حزب الحرس الفتي « هاشومير هاتساعير » وهو ايضاً حزب عمال لكنه اكثر يسارية من الحزبين السابقين وهو يصرح باعتقاده بالتقسيم الطبقي في المجتمع وبمناوئته القوية للرأسمالية . وقد قاوم هذا الحزب برنامج بلتمور بسبب مناداته بدولة ثنائية (عربية يهودية) ، مع مناداته بوجوب الهجرة غير المقيدة .

– حزب عمال مرزاحي « بويل مزراحي » . يقول هذا الحزب بالقومية المرتكزة الى مرتكز ديني وهو يولي الشؤون الاقتصادية المكانة الثانية في برنامجه اذ ينصرف اهتمامه الى بناء الدولة على اسس الدين اليهودي . ولهذا فان اهتمامه بالشؤون الاجتماعية ينبثق عن موجبات دينية .

– حزب عمال صهيون « بوالي زيون » هو الحزب اليساري الاكثر تطرفاً بين الصهيونيين الاشتراكيين ، ويكاد يكون شيوعي العقيدة لولا تعلقه بالصهيونية .

احزاب الوسط

حزب اتحاد الصهيونيين العموميين « هيتاهدوت زيونيم كلاليم »حزب من احزاب الوسط يتميز بوضع الفكرة القومية في مركز الثقل ويتحاشى العقائدية في مبادئه ويرفض فكرة الصراع الطبقي بسبب خطرها على النضال الصهيوني .

– حزب الهجرة الجديدة « عليا هداشا » رفض برنامج بلتمور بسبب تفضيله مجابهة القضية الفلسطينية على اساس عملي بوضع التوكيد على الانشاء

والهجرة والاستيطان دون الارتباط ببرنامج سياسي معين .

– حزب المنظمة العمالية « المزراحي » يشارك عمال مزراحي رأيـــه بوجوب اقامة الدولة على اساس الدين في الدرجة الاولى .

احزاب اليمين

حزب وحدة الصهيونيين العموميين « بريت زيونيم كلاليم » (أو الصهيونيين العموميين (ب)) وهو حزب يميني يقول بافضلية الاقتصاد الفردي في بناء الوطن القومي ويجذب الطبقات الوسطى والغنية .

– الاصلاحيون ويشكلون حزباً يمينياً متطرفاً يقول بانشاء دولة اسرائيل على جانبي نهر الاردن على اسس قومية متطرفة . وقد عارض هـــذا الحزب برنامج بلتمور لا لانه لا يرضى به بل لاعتقاده ان المنظمة الصهيونية (التي كان قد تركها قبــلا) لا تبدي تصميما مقنعا على القتال في سبيل انشاء دولة يهودية . ومن الجـدير بالذكر ان هـــذا الحزب انشأ نقابة عمال تناوىء الهستدروت على أسس اشتراكية كما ان المنظمات الارهابيـــة العسكرية « بريت ترومبلدور » او « بيطار » و « أرغون تسفاي لئومي » و « شترن » انبثقت عن الاصلاحيين .

– حزب « الدولة اليهودية » ويتألف من جماعة انشقت عن الاصلاحيين في الثلاثينات ولكنها تقول بنفس العقائد . وهذا الحزب بخلاف الاصلاحيين ـ مرتبط بالحركة الصهيونية العالمية .

احزاب اخرى

الحزب الشيوعي

ـ الحزب الشيوعي ، وهو منذ انشائه يعارض الصهيونية بشكل عام الا انه كان يقول بانشاء الوطن القومي اليهودي وبالغاء الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ، الذي وضع قيوداً على انتقال الاراضي العربية لليهود وعلى الهجرة اليهودية الى فلسطين .

« ايحود » و « رابطة التقارب اليهودي العربي »

ـ «رابطة التقارب اليهودي ـ العربي » « وايحود » ليسا حزبين ولكنهما حركتان تجمعان اليهود القائلين بانشاء دولة ثنائية يهودية عربية ترتبط مع دول الشرق الاوسط في اتحاد بشكل او بآخر . على ان هاتين الحركتين تختلف وجهتا نظرهما الى الهجرة ففي حين يقول « ايحود » بتقييد الهجرة ما ان يتكافأ عدد العرب واليهود تقول الرابطة بوجوب اطلاق الهجرة .

« أغوادت اسرائيل »

ـ هـــذه المنظمة تعارض انشاء الدولة السياسية وتقول بوجوب ترك الامر بين يدي الله فهو الذي يعين متى وكيف يتم ذلك . على ان هـــذا الرأي لم يمنع المنظمة من المناداة بوجوب اطلاق حرية الهجرة الى فلسطين .

الفصل الثاني

تطور الاقتصاد اليهودي من بدء الاحتلال لنهاية الانتداب

رسمنا في الفصل الاول الخطوط العريضة للاطار الذي نجح الصهيونيون في انشائه بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ لرعاية السكان اليهود في فلسطين ولخدمة اهدافهم في خلق الوطن القومي اليهودي ومن ثم اقامة الدولة اليهودية ، وما ضمنه هذا الاطار من روحية استعمارية مصممة ونظام سياسي ملائم وموال ومؤسسات تنظيمية فعالة وموارد مالية وافية ومخطط استيطاني متكامل . وسنبحث في هذا الفصل اثر هذا الاطار في النشاط الاقتصادي الذي اتيحت له ظروف العمل من ضمن الاطار وفي تطور الاقتصاد ونمو فعاليته الى الحد الذي بلغته هذه الفعالية عشية سيطرة الصهيونيين على فلسطين وانشائهم الدولة اليهودية . على اننا لن ندخل في التفاصيل بل سنركز البحث على صفات الاقتصاد العامة وقطاعاته الرئيسية وعلى مؤشرات نموه المجموعية .

(أ) السكان والارض

تزايد سكان فلسطين حوالي ثلاثة اضعاف خلال الثلاثين عاماً التي امتدت بين الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ ونهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ ففي حين كان مجموع السكان يقدر بحوالي ٧٠٠،٠٠٠ عند الاحتلال أصبح عددهم نحو ٢,٠٦٥,٠٠٠ في ربيع ١٩٤٨ . على ان لهذا التزايد

الضخم غـــير المألوف تفسيراً بسيطاً ـ هو ان نصفه نتج عن الهجرة اليهودية والنصف الآخر عن التزايد الصافي الطبيعي للسكان . فالسكان العرب ، وهم الاكثريـــة ، على الرغم من تزايد عددهم بنسبة من اكثر النسب في العالم ارتفاعاً (حوالي ٣ بالمائة سنوياً في اواخر الانتداب) ما كانوا ليجعلوا التزايد ما هو عليه (خاصة إذا ذكرنا ان نسبة تزايد اليهود كانت بين ١,٨ و٢ بالمئة) لولا الهجرة اليهودية الواسعة الى فلسطين . وعلى افضل الاحتمالات كان التزايد الطبيعي للعرب واليهود معاً سيؤدي الى جعل عدد السكان يرتفع من حوالي ٧٠٠،٠٠٠ في ١٩١٨ الى حوالي ١،٤٥٠،٠٠٠ بنهاية الانتداب . واذا فالفرق بين المجموع الطبيعي الناتـــج عن اضافة التزايد الطبيعي الى عدد السكان الاصلي والمجموع الفعلي بنهاية الانتداب مرده الى صافي توافد المهاجرين خلال الانتداب مع صافي تزايدهم الطبيعي اي ان نحو ٦١٥,٠٠٠ نسمة من المهاجرين الجدد أضيفوا الى السكان وعددهم يعادل تزايد السكان العرب خلال نفس المدة . وفي هذا وحده دلالة كافية على الضغط اليهودي في سبيل مـــلء فلسطين بالسكان اليهود وتحويل الميزان العددي في صالحهم ، وعلى ارتفاع الهجرة بحيث تحول عدد اليهود من ٦٥,٠٠٠ في ١٩١٨ الى ٦٥٠,٠٠٠ في ١٩٤٨ ، وهم مـــا كانوا ليبلغوا أكثر من ١٠٠,٠٠٠ في ١٩٤٨ ، لو اعتمدوا على تزايدهم الطبيعي فقط [١].

لم يتدفق سيل المهاجرين اليهود الى فلسطين دون عوائق ، فقد كان هنالك موقف العرب الواضح في رفض هـــذه الهجرة المفروضة فرضاً ، فالعرب لم يرضوا بأن يهددوا في عقر دارهم بـــأن تتحول اقلية يهودية

---

(١) راجع تقرير حكومـــة فلسطين A Survey of Palestfne الجزء الأول الفصل ٦ عن السكان ونموهم والفصل ٧ عن الهجرة .

ضئيلة كان عددها ٥٦،٠٠٠ عام ١٩١٨ – أو ٨ بالمئة من مجموع السكان البالغ عددهم ٧٠٠،٠٠٠ آنذاك ، الى اقلية كبيرة تبلغ ثلث السكان تملك الى جانب تزايد القوة العددية قوة سياسية واقتصادية هائلة تمتد عبر حدود فلسطين الى اقصى نواحي المعمورة . وقد كان هنالك شيء من التحفظ لدى سلطات الانتداب التي كانت تمنح تأشيرات الهجرة خاصة عندما كان رفض العرب يتحول الى رفض صارخ ومقاومة مسلحة كما حدث مرات عديدة بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ ، وكذلك عندما كانت الحكومة البريطانية تبعث بلجان التحقيق الواحدة تلو الاخرى لتبحث اسباب النقمة العربية فتجد هذه اللجان ان خوف العرب ونقمتهم ينصبان في الدرجة الاولى على تدفق المهاجرين وعلى ضغط اليهود للحصول على الاراضي العربية كما تجد ان لهذا الخوف ولهذه النقمة مبرراتهما القوية (١). واخيراً كانت هنالك الاجراءات الحكومية التي كانت تضع بعض القيود العددية على الحدود العليا للهجرة وبعض القيود النوعية الاخرى (كاعطاء الافضلية لبعض انواع المهاجرين كالمثريين منهم وذلك لمنح البلاد بعض الفوائد الاقتصادية من خلال التثميرات المتوقع ارتفاعها) . على ان هذه القيود كثيراً ما كانت تصبح قليلة الاثر في الفترات العصيبة التي مرت بها اليهودية العالمية خلال حقبة الثلاثينات وخلال الاربعينات بعد الاضطهاد النازي لليهود وتدفق القادرين من هؤلاء على الهجرة صوب فلسطين : ففي هذه الاحوال كانت « الهجرة غير الشرعية » اي الهجرة بدون تأشيرات دخول تتخذ حجماً خطيراً . وقد اضطرت الحكومة البريطانية آخر الأمر الى وضع سياسة اكثر شدة للهجرة وذلك في الكتاب الابيض الصادر في

(١) هذا الانطباع يجده الباحث بسهولة لدى الاطلاع على تقارير هذه اللجان – وهي اللجان التي اشرنا الى بعضها في الملاحظة رقم (١) ص٣٩ الواردة في الفصل السابق .

مايو ١٩٣٩ . وقد نصت هذه السياسة على تحديد المهاجرين خلال خمس سنوات تنتهي في ٣٠ مارس ١٩٤٤ ، بما لا يزيد عن ٧٥٠٠٠ مهاجر يسمح بدخولهم في ضوء القدرة الاستيعابية في البلاد . وقد اثار الكتاب الابيض عاصفة هوجاء عنيفة من النقد الصهيوني في فلسطين والخارج .

لعب مفهوم «القدرة الاستيعابية» دوراً هاماً في الحوار المستمر بين العرب واليهود من جهة وبين كل منهما والحكومة البريطانية من جهة اخرى [١] فقد كان العرب واليهود يرفضون علاقة القدرة الاستيعابية بموضوع الهجرة اطلاقاً على اعتبار ان اية قدرة استيعابية تتوفر في البلاد يجب ان يحتفظ بها اولا كطاقة للانماء ولتحسين الاوضاع الاقتصادية للسكان الحاليين وثانياً كصمام امان لاستيعاب التزايد الطبيعي الضخم للسكان، لا ان تهدو هذه القدرة عن طريق امتصاص مهاجرين يهود جدد . وكذلك فان الحكومة البريطانية ـ وان بحذر شديد مخافة اغضاب الصهيونيين ـ كانت تتبنى وجهة النظر هذه ولو جزئياً . ومن الناحية المناقضة كان اليهود يتقدمون بدراسات تفصيلية يحاولون بها اثبات وجود قدرة استيعابية هائلة قمينة باستيعاب المزيد من المهاجرين فوق العدد الذي كان يفد الى البلاد فعلا . وقد كان الصهيونيين يرتكزون الى معطيات لم يكن بوسع سلطات الانتداب او العرب القبول بها اصلا ، فقد كان من هذه المعطيات اعتبار مساحة الاراضي القابلة للزراعة اكثر بحوالي النصف من الرقم المقبول في نظر السلطات والعرب . ومنها ايضاً اعتبار كلفة تحويل الاراضي القاحلة الى اراضي صالحة للزراعة امراً لا يجوز التوقف عنده كحاجز مانع لهذا التحويل وبالتالي وجوب عدم التوقف عند اعتبارات الكلفة والمردود المألوفة كعامل حاسم في احتساب القدرة الاستيعابية . وهذا الموقف لم يكن بوسع السلطات او العرب القبول به لانه يرتكز الى قدرة اليهودية العالمية البعيدة المدى في استدرار المعونات

(١) تردد هذا الحوار عشرات المرات في الشهادات التي كان الفرقاء الثلاثة يدلون بها امام لجان التحقيق ، وفي تقارير هذه اللجان ، وفي تقارير ودراسات العرب واليهود على السواء.

المالية ـ تلك المعونات التي كانت تتدفق لاعتبارات عاطفية دينية سياسية لا اقتصادية. ومن المعطيات ايضاً ان بالامكان تحويل قسم كبير من النشاط الاقتصادي الصهيوني صوب الصناعة على اعتبار ان هذه الصناعة يمكنها الوقوف على قدميها. اما هذا الاعتبار فكان هو الاخر يقوم على اساس تجاهل حساب الكلفة والمردود ويتأثر في الدرجة الاولى بالاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية. وهنا ايضاً لم يكن بوسع سلطات الانتداب ولا العرب القبول بالموقف الصهيوني. وبعبارة مختصرة فان الصهيونيين كانوا يقولون بان مفهوم القدرة الاستيعابية يجب ان ينظر اليه كمفهوم ديناميكي غير جامد بحيث ترتفع تقديرات هذه القدرة بازدياد وسائل التمويل والتثمير وازدياد ضغط السكان مما يزيد في رغبة الاستنباط والانماء، وازدياد التصميم على الانماء والاستيطان. فكأنما الحجة الصهيونية كانت منطقياً تدور في حلقة مفرغة مآلها ان «افسحوا لنا المجال المتزايد للهجرة الى فلسطين فان ذلك من شأنه ان يحملنا على ايجاد الوسائل لرفع قدرة البلاد الاستيعابية لتمكينها من استيعاب اعدادنا المتزايدة.»

ظهر هذا الاصرار المتعصب غير المتفهم او غير القابل لاية وجهة نظر اخرى بأجلى مظاهره في اواخر العشرينات وفي الثلاثينات وهي فترة تميزت بالمشادة حول موضوع القدرة الاستيعابية مما حدا بالحكومة الى القيام بدراسات وتحقيقات في القطاع الزراعي ظهر بنتيجتها عدة امور ذات شأن بصدد نسبة السكان لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة (وهي امور اشرنا اليها في الفصل الماضي عند بحث آثار سياسة التمييز العنصري التي كانت شركات الاراضي اليهودية تمارسها ضد العرب) مجملها ان حوالي ثلث السكان الريفيين العرب اصبحوا لايملكون اية اراضي زراعية وان متوسط ما تملكه العائلة الزراعية يكاد لايتعدى ٤٠ بالمائة من المساحة المعتبرة حداً ادنى لتأمين مستوى معيشة مقبول. هذه الاستنتاجات كانت طبعاً ترتكز الى

معطيات معينة من حيث مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وعدد السكان الريفيين والتقنولوجيا الزراعية القائمة . وكانت هذه المعطيات لها ما يبررها كل التبرير اذ لم يكن من المجدي اعتبار اية مساحة مبالغ بها او افتراض استعمال تقنولوجيا متفوقة حين تكون هذه غير متوفرة . على ان الاستنتاجات ذاتها تجابهنا وان بحدة اخف فيما لو اعتبرنا مساحة الاراضي الصالحة للزراعة اكثر اتساعاً من الرقم المعتمد لدى سلطات الانتداب واعتبرنا ان التقنولوجيا كانت ستتحسن تحسناً ملموساً مع مرور الوقت ذلك ان البون الشاسع بين عدد السكان الريفيين ومساحة الارض الصالحة للزراعة لم يكن يمكن الا ان يؤدي الى فقر العرب المدقع بالارض .

ولكي تزداد هذه الصورة وضوحا سنقدم بعض الاحصاءات المتعلقة بالارض ومن ثم بموارد المياه على اننا قبل ان نفعل ذلك سنقدم بعض الاحصاءات المتعلقة بالسكان وتوزيعهم . وسنبدأ اولا بعرض صورة تطور اعداد السكان بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ ثم نبحث توزيعهم من حيث الأعمار والمهن والقطاعات التي يعملون بها ، واضعين توكيداً خاصاً على الاحصاءات المتعلقة بالسكان اليهود الذين هم مدار بحثنا .

الجدول (٢)

تطور عدد السكان في فلسطين بين ١٩١٨ و ١٩٤٨

السنة	السكان (بما فيهم نحو ٦٦،٥٥٣ من البدو)		
	العرب (أ)	اليهود	المجموع
١٩١٨ (تقدير)	٦٤٤,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
١٩٢٢ (من الاحصاء)	٦٦٨,٢٥٨	٨٣,٧٩٠	٧٥٢,٠٤٨
١٩٢٥ (في نصف السنة)	٧٢٥,٥١٣	١٢١,٧٢٥	٨٤٧,٢٣٨
١٩٢٦ » »	٧٤٩,٤٠٢	١٤٩,٥٠٠	٨٩٨,٩٠٢
١٩٢٩ » »	٨٠٣,٥٦٢	١٥٦,٤٨١	٩٦٠,٠٤٣
١٩٣١ (من الاحصاء)	٨٥٨,٧٠٨	١٧٤,٦٠٦	١،٠٣٣,٣١٤
١٩٣٢ (في ٣١ ديسمبر)	٨٨١,٦٩٠	١٩٢,١٣٧	١،٠٨٣,٨٢٧
١٩٣٣ » »	٩٠٥,٩٧٤	٢٣٤,٩٦٧	١،١٤٠,٩٤١
١٩٣٤ » »	٩٢٧,٥٧٩	٢٨٢,٩٧٥	١،٢١٠,٥٥٤
١٩٣٥ » »	٩٥٢,٩٥٥	٣٥٥,١٥٧	١،٣٠٨,١١٢
١٩٣٦ » »	٩٨٢,٦١٤	٣٨٤,٠٧٨	١،٢٦٦,٦٩٢
١٩٣٧ » »	١،٠٠٥,٩٥٨	٣٩٥,٨٣٦	١،٤٠١,٧٩٤
١٩٣٨ » »	١,٠٢٤,٠٦٣	٤١١,٢٢٢	١،٤٣٥,٢٨٥
١٩٣٩ » »	١،٠٥٦,٢٤١	٤٤٥,٤٥٧	١،٥٠١,٦٩٨
١٩٤٠ » »	١،٠٨٠,٩٩٥	٤٦٣,٥٣٥	١،٥٤٤,٥٣٠
١٩٤١ » »	١،١١١,٣٩٨	٤٧٤,١٠٢	١،٥٨٥,٥٠٠
١٩٤٢ » »	١،١٣٥,٥٩٧	٤٨٤,٤٠٨	١،٦٢٠,٠٠٥
١٩٤٣ » »	١،١٧٣,٦٥٩	٥٠٢,٩١٢	١،٦٧٦,٥٧١
١٩٤٤ » »	١،٢١٠,٩٢٢	(ب)٥٢٨,٧٠٢	١،٧٣٩,٦٢٤
١٩٤٦ (ج) » »	١،٣٢٨,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١،٩٣٦,٠٠٠
١٩٤٨ (ج) (مايو ١٩٤٨)	١،٤١٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٢،٠٦٥,٠٠٠

المصدر :

لكل السنوات عدا ١٩١٨ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل السادس الجدول ١ ص ١٤١ اما لسنة ١٩١٨ فالارقام التقديرية مأخوذة من المصدر السابق ص ١٤٤ ومن سامي هداوي Land Ownership in Palestine المشار اليه سابقاً،ص٧.

اما ١٩٤٦ فأرقامها مأخوذة عن تقرير اللجنة المعروفة بلجنة «كلاب» وهو في جزئين وعنوانه UN Special Commission for Palestine (نشر في نيويورك في ١٩٤٩) راجع الجزء الاول الملحق ١١ الفصل الثاني ص ١١ . واما ارقام ١٩٤٨ فهي ايضاً من سامي هداوي المشار اليه ص ١٠ والجدير بالذكر ان الكتاب السنوي لعام ١٩٥٠ لحكومة اسرائيل ص ٣٥٩ يشير الى ان السكان اليهود في ٨ نوفمبر ١٩٤٨ كان عددهم ٧١٦٫٠٠٠ وهذا الرقم ينسجم مع رقم ٦٥٠٫٠٠٠ لمايو ١٩٤٨ الذي سجلناه في الجدول اعلاه .

ملاحظات :

(أ) الارقام تحت عنوان «العرب» تشمل حسب الاحصاءات الرسمية الحكومية عدداً ضئيلا ممن كانوا يعتبرون من غير المسلمين وغير المسيحيين وغير اليهود وقد بلغ هـــذا العدد ٧٦١٧ ، في احصاء عام ١٩٢٢ وارتفع الى ١٤٫٠٩٨ بنهاية ١٩٤٤ (اي نحو ١ بالمائة من جملة العرب) . وقد جمعنا الرقمين لسبب بديهي . كذلك فان مجموع «العرب» يشمل البدو الذين بلغ عددهم عام ١٩٤٤ نحو ٦٧ الفاً .

(ب) عدد اليهود عام ١٩٤٤ حسبما هو مبين في الجدول اعلاه اي ٥٢٨ر٧٠٢ هو الرقم المسجل ، على ان تقرير حكومة فلسطين الذي هو مصدر هذا الجدول يشير في ملاحظة ان هذا الرقم ينبغي تعديله على ضوء الواقع بحيث يصبح ٥٥٣ر٦٠٠ .

(ج) ارقام عام ١٩٤٦ وعام ١٩٤٨ تقديرية وقد اضفنا هاتين السنتين الى الجدول ليكون اكثر شمولا وينبغي التذكير ان ارقام مابعد ١٩٤٥ (ان لجهة السكان او لجهة الاراضي المملوكة) هي ارقام تقديرية بسبب انعدام الاحصاءات الدقيقة للسنوات الثلاث الاخيرة من الانتداب .

يلاحظ من درس ارقام الجدول ٢ اعلاه ان عدد السكان اليهود قفز بصورة مفاجئة ابتداء من ١٩٣٢ او ١٩٣٣ بسبب تدفق الهجرة في بدء عهد السلطة النازية في المانيا واشتداد حملة الاضطهاد العنصري ضد اليهود ، وان هذا التدفق استمر بل وتزايد حتى عام ١٩٣٧ ثم تناقص حجمه منذ ذلك التاريخ حتى ١٩٤٤ حين عاد الى الارتفاع بنهاية الحرب العالمية الثانية بحيث ازداد عدد السكان اليهود من حوالي ٥٠٣ آلاف في ١٩٤٣ الى ٦٥٠ الفاً في ١٩٤٨ وذلك بسبب تصفية مخيمات اللاجئين اليهود الاوروبيين وتشجيع الوكالة اليهودية للكثيرين من اللاجئين للهجرة الى فلسطين . والجدول التالي رقم (٣) يوضح تموجات الهجرة بين ١٨٨٢ و ١٩٤٨ كما يظهر نوعية المهاجرين .

الجدول (٣)

موجات المهاجرين من ١٨٨٢ الى ١٩٤٨

الموجة	الفترة	تقدير عدد المهاجرين بالارقام القائمة اي دون حسم الهجرة المعاكسة	الصفات الرئيسية للمهاجرين
الاولى	١٨٨٢ – ١٩٠٣	٢٠,٠٠٠–٣٠,٠٠٠	في الاغلب مهاجرين من روسيا القيصرية بعد فظائع ١٨٨١ .
الثانية	١٩٠٤ – ١٩١٤	٣٥,٠٠٠–٤٠,٠٠٠	مهاجرون عمال من روسيا اعضاء في الحركة الصهيونية بعد فظائع ١٩٠٥
الثالثة	١٩١٩ – ١٩٢٣	٣٥,٠٠٠	مهاجرون من الرواد والعناصر المدربة بعد تصريح بلفور .
الرابعة	١٩٢٤ – ١٩٣١	٨٢,٠٠٠	مهاجرون من الطبقة الوسطى دفعهم الى فلسطين سوء الاحوال الاقتصادية في بولونيا وعدم تمكنهم من دخول الولايات المتحدة الاميركية بسبب ضآلة «الكوتا» المسموح بها .
الخامسة	١٩٣٢ – ١٩٣٨	٢١٧,٠٠٠	مهاجرون ذو سعة اقتصادية من ارباب المهن الحرة وخلافهم ممن هربوا من الاضطهاد النازي في المانيا .
الحرب العظمى الثانية	١٩٣٩ – ١٩٤٥	٩٢,٠٠٠	مهاجرون من الرواد ومن اللاجئين اليهود الذين نجوا من الاضطهاد النازي بعد اعلان الكتاب الابيض البريطاني لعام ١٩٣٩
ما بعد الحرب	١٩٤٦ – ١٩٤٨	٦١,٠٠٠	معظمهم من المهاجرين « غير الشرعيين »

المصدر :

موشيه سيكرون في Immigration to Israel 1948-1953 والكتاب من سلسلة دراسات «مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل» بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل (القدس ١٩٥٧) الفصل الثاني الجدول ١ ص ٢١ .

عرضنا في الجدول اعلاه لكيفية توزع المهاجرين من حيث اصولهم الاجتماعية وفي الجدول التالي نعرض لتوزع المهاجرين من حيث فئات السن اما اهمية هذا التوزع فمردهـا الى ضرورة التثبت من ان سياسة التهجير كانت تتعمد ارسال اقصى نسبة من المهاجرين في سن القوة والنشاط ممن يحتاج اليهم الاستيطان الاقتصـادي والنضال السياسي والعسكري خلافاً لما كان يدعيه الصهيونيون من ان عمليات الهجرة كانت تهدف اولا الى انقاذ واستقدام المعالين والعاجزين من الاحداث والشيوخ اي انها كانت عمليات انسانية في الدرجـة الاولى .

الجـــدول (٤)

توزع المهاجرين بحسب فئات السن وفترة الهجرة من ١٩٢٨ الى ١٩٤٨

فئـــة السن	النسبة المئوية للمجموع	
صفر – ٤	٥٫٤	
٥ – ١٤	١٢٫٢	
جملة الاحداث		١٧٫٦
١٥ – ٢٩	٤٦٫٧	
٣٠ – ٤٤	٢٠٫١	
٤٥ – ٥٩	١٠٫٠	
جملة فئات النشاط الجسدي		٧٦٫٨
٦٠ فما فوق	٥٫٦	
جملة الشيوخ		٥٫٦
المجموع		١٠٠٫٠

المصدر : موشيه سيكرون المشار اليه في الجدول ٣ اعلاه ، الجدول ٢ من الفصل الخامس ص ٥٦ (أعيد تنظيم الجدول الاصلي بحيث اوقفنا الارقام عند مايو ١٩٤٨) .

يرى القارىء من الجدول رقم ٤ كيف ان فئات المعالين (من صفر – ١٤ سنة و ٦٠ سنة فما فوق) كانوا يشكلون اقل من ربع مجموع المهاجرين (٢٣٫٢ بالمائة) في حين كانت هذه الفئات تشكل فوق الثلث بقليل لمجموع اليهود من مهاجرين وافدين ومقيمين (٣٦ بالمائة) ، اما العرب فقد كان حوالي نصفهم (٤٨ بالمائة) من هذه الفئات ذاتها [١].

(١) النسبة المتعلقة بالمهاجرين اليهود مأخوذة من الجدول ٤ اعلاه اما النسب المتعلقة بجملة السكان اليهود وجملة العرب فهي محسوبة من الجدول ٨ في الفصل ٣ في الكتاب السنوي الاحصائي لحكومة فلسطين Statistical Abstract of Palestine 1944 - 45 (القدس ديسمبر ١٩٤٦) ، ص ١٩ .

وفي هذه المقارنات دليل واضح على فرق تركيب المجموعتين من السكان بالنسبة للاعمار . فاذا اضفنا هنا فروق الكفاءة العلمية والتدريب المهني والحرفي حيث كان اليهود يتفوقون اتضحت لدينا خطورة الصراع الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي ابتلى العرب به في مجابهتهم للصهيونية العالمية ولليهود في فلسطين .

بالاضافة الى الفروقات المشار اليها فيما سبق ، كان الفريقان من السكان يتوزعان توزعاً متباعداً كذلك من حيث الاقامة في المدن والاقامة في الريف ، ففي حين كان نحو ٧١ بالمائة من العرب يعتبرون من سكان الريف في احصاء ١٩٢٢ كان ١٨ بالمائة من اليهود يسكنون الريف . ومع تزايد السكان ظلت هذه النسبة دون تغيير يذكر طيلة حقبة من الزمن فيما يتعلق بالسكان العرب اذ انخفضت الى ٧٠ بالمائة في احصاء عام ١٩٣١ ، على انها ارتفعت ارتفاعاً ملموساً للسكان اليهود اذ بلغت ٢٦ بالمائة في عام ١٩٣١ . ومن ثم في نهاية عام ١٩٤٤ نرى هذه النسبة وقد انخفضت انخفاضاً محسوساً بالنسبة للعرب اذ بلغت ٦١ بالمائة ولكنها ظلت ثابتة (٢٦ بالمائة) للسكان اليهود [١] . والمرجح ان هاتين النسبتين لم تختلفا اختلافاً يذكر بين ١٩٤٤ و ١٩٤٨ .

اذن فالعرب في فلسطين كانوا يعتمدون في الغالب على القطاع الريفي لاقامتهم كما كانوا يعتمدون عليه لجني مداخيلهم الرئيسية ، في حين كان اليهود يعتمدون في الدرجة الاولى على المدن للاقامة والعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل . يضاف الى ذلك ان سكان الريف من اليهود كانوا الى جانب نشاطهم الزراعي يقومون بنشاطات ملموسة في قطاعات اخرى اهمها

---

(١) جرى حساب هذه النسب من الجداول ٧و٨و٩ في الفصل السادس من الجزء الاول من تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الانف الذكر .

الصناعة[1] . ومن هـــذا كله يبدو انه على الرغم من الحملة المركزة التي كانت الحركة الصهيونية تطلقها لحمل اكبر عدد ممكن من اليهود على الاستيطان في المستعمرات الزراعية فان حوالي ربع السكان فقط استجابوا لهذه الحملة . على ان من الواجب الاعتراف ان انتاجية المنتج من السكان الزراعيين اليهود كانت في متوسطها اعلى منها لدى العرب واذن فان احتياجات اليهود الزراعية ما كانت لتتطلب نسبة يهودية تعادل نسبة العرب الريفيين . وفي كل الاحوال فان اليهود لم يكونوا يملكون اراضي كافية تسمح لهم بالاستيطان الزراعي على نطاق اوسع مما فعلوا ، هذا فيما لو ارادوا ذلك .

اشرنا الى مصادر الدخل الرئيسية للسكان العرب واليهود والى الانتاجية المتوسطة لكل من الفريقين ، وسنقدم فيما يلي جدولا يوضح ما رمينا اليه عن طريق الارقام مع مقدار اوسع من التفصيل .

---

(١) في احصاء لعام ١٩٤١/١٩٤٢ قامت به الوكالة اليهودية بين سكان الريف اليهود ظهر ان العاملين بالزراعة لم يزيدوا عن ٤٢٠٧ بالمائة بينما بلغ العاملون بالصناعة ١٥٠٧ بالمائة وتوزع الباقون على القطاعات الاخرى . انظر التقرير المشار اليه اعلاه في الملحوظة (٥) ، ص ٣٨٢ .

الجدول (٥)

تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط انتاج الفرد للعرب واليهود عام ١٩٣٦

القطاع	العرب بما في ذلك غير العرب وغير اليهود			اليهود		
	عدد العاملين بالالوف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيهات	عدد العاملين بالالوف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيهات
الزراعة	١٦٢	٦٢	٢٤	٣٢	١٩	٥٢
الصناعة والحرف	٢٢	٨	٩٠	٣٠	١٧	١٣٠
البناء	٨	٣	٣٩	١٤	٨	١١
التجارة والنقل	٣٢	١٢	١٠٧	٣٢	١٩	١٤١
خلاف ذلك	٣٧	١٤	١٣٣	٦٣	٣٧	٩٧
المجموع او المتوسط	٢٦١	١٠٠	٥٦	١٧١	١٠٠	١٠٤

المصدر : ز . ناثان وأ . جاسن و د . كريمر في Palestine : Problem and Promise (واشنطن ١٩٤٦) . ص ١٥٠

ولدينا ارقام اقرب لنهاية الانتداب تتعلق بعام ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ماخوذة من دراسة حكومية للدخل القومي لكل من العامين وبسبب تشابه هذه الارقام وقرب العهد بينها فاننا نثبت فيما يلي صورة الوضع لعام ١٩٤٥ في الجدول التالي : ـ

الجدول (٦)

تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط انتـــاج الفرد للعرب واليهود .

عام ١٩٤٥

القطـــاع	العرب (بما في ذلك غير العرب من غير اليهود)			اليهـــود		
	عدد العاملين بالالوف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيهات	عدد العاملين بالالوف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيهات
الزراعة والحيوانات والمسامك والغابات	١٥٢	٥٠	١٦٧	٢٤	١٠	٤٠٠
الصناعة والحرف	١٩	٦	٣٥٢	٦٦	٢٧	٤٥٢
العقارات البناء والانشاء	٢٠	٧	١٦٥	٩	٤	٤٠٠
التوظيف المدني في دائرة الحربية	٢٠	٧	١٢٥	٥	٢	٢٢٠
قوى الجيش (الفلسطينيون)	٣	١	—	١٧	٧	--
النقل والمواصلات	١٤	٥	٢٢٨	١٢	٥	٤٢٥
التجارة والمالية والفنادق والمطاعم والمقاهي	٣١	١٠	٢٨٤	٤٣	١٧	٣٧٩
دوائر الحكومة والسلطات المحلية	٣٢	١١	١٦٥	١٢	٥	٢٦٧
خلاف ذلك	١٢	٤	٢٧٥	٥٧	٢٣	١٤٠
المجموع او المتوسط	٣٠٣	١٠٠	٢٠٥	٢٤٥	١٠٠	٣٣٣

المصدر ب . ج . لوفتس National Income of Palestine 1945 (القدس ١٩٤٨) .

يتضح بمجرد النظر الى الجدولين ٥و٦ الفرق الكبير بين تركيب الاقتصاد العربي وتركيب الاقتصاد الصهيوني في فلسطين خلال الانتداب ، كما يتضح ان نسبة انتاجية العامل العربي للعامل اليهودي ارتفعت فيما بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ ، فبعد ان كانت هذه النسبة تعادل ٥٤٪ في ١٩٣٦ ارتفعت الى ٦٢٪ في ١٩٤٥ . ان متوسط الدخل القومي لايعكس هذا الوضع في اي من العامين موضوع البحث وذلك بسبب وجود نسبة عالية من الافراد المعالين بين العرب (اي غير المنتجين ومعظمهم من الاطفال والاحداث) لاتضاهيها النسبة المماثلة بين اليهود . وبعبارة اخرى فان نسبة القادرين على العمل بين اليهود كانت نحو ٤٥ بالمائة خلال ١٩٣٦ ونحو ٤٢ بالمائة خلال ١٩٤٥ ، بينما لم تتعد بين العرب ٢٨ بالمائة خلال ١٩٣٦ و ٢٤ بالمائة خلال ١٩٤٥ . وهكذا فان الدخل القومي لكل من العرب واليهود على حدة ، مقسوماً على عدد السكان يوصلنا الى ارقام اكثر انخفاضاً للعرب من انخفاض انتاجية العامل العربي عن انتاجية العامل اليهودي . وفي سبيل اظهار هذه المقارنات . نقتبس فيما يلي جدولا جمعه الاستاذ ادمون عصفور احد الباحثين العرب في موضوع الاقتصاد الصهيوني [1] وبعد ذلك نحاول استخلاص بعض الاستنتاجات من المقارنات .

---

(١) من «الاطار الاقتصادي للمعضلة الفلسطينية» وهو الجزء الرابع في كتاب له بالاشتراك مع وليم بولك ودافيد ستاملر عنوانه Backdrop to Tragedy (بوسطن ١٩٥٧) . ص ٣٢٣ .

الجدول (٧)

السكان العرب واليهود وانتاجهم ودخلهم عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٥

السكان	١٩٢٦		١٩٤٥	
	اليهود	العرب والاخرون	اليهود	العرب والاخرون
السكان (بالالوف)	٣٨٤	٩١٦	٥٧٩	١,٢٥٦
السكان العاملون (بالالوف)	١٧١	٢٦١	٢٤٥	٣٠٣
عدد المعالين لكل عامل	١,٢٤	٢,٥١	١,٣٦	٣,١٥
جملة الانتاج (بملايين الجنيهات)	١٧,٨	١٤,٥	٨١,٥	٦٢,١
انتاج العامل الواحد بالجنيهات	١٠٤	٥٦	٣٣٣	٢٠٥
الدخل القومي للفرد بالاسعار الجارية بالجنيهات	٤٤	١٦	١٤١	٥٠
الدخل القومي للفرد				
بأسعارعام ١٩٣٦ بالجنيهات (أ)			٤١	١٥
باسعارعام ١٩٣٦ بالجنيهات (ب)			٥٤	١٩

ملاحظات : (أ) بعد التعديل باستعمال الارقام البيانية لاسعار الجملة ١٩٣٦ = ١٠٠ و ١٩٤٥ = ٣٤٤

(ب) بعد التعديل باستعمال بيان كلفة المعيشة ١٩٤٥ = ٢٦٠ ومن الجدير بالذكر ان هذا البيان كان يشمل عدداً كبيراً من المواد الغذائية ذات الاسعار المحدودة او المخفضة

يثير هذا الجدول والجدولان اللذان سبقاه عدداً من التعليقات نكتفي بثلاثة منها :

اولا : ان السكان اليهود كانوا يتوزعون من حيث فئات الاعمار توزعاً افضل من العرب اذ كانت نسبة اكبر منهم في سنوات العمل في حين كانت نسبة اكبر من العرب تقع في سنوات الاعتماد على العاملين (خاصة بين فئات الاطفال

والاحداث) . وهذه الظاهرة مردها الى كون نسبة التوالد اكثر ارتفاعاً بين العرب مما يؤدي الى ارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة عشر ومن ثم الى كون الوكالة اليهودية كانت في الدرجة الاولى تعتمد تهجير اليهود في سن النشاط الجسدي الى فلسطين حسبما بينا في الجدول ٤ اعلاه وفيما اثبتناه من تعليق بصدد فئات السن بين العرب واليهود . اما التعليق الثاني فهو ان القطاع الزراعي العربي كان يشكو اكتظاظاً بالسكان ونقصا بالرساميل في آن واحد مما ادى الى بروز بطالة سافرة واخرى مقنعة بمقياس كبير ، وكنا قد اشرنا الى استنتاجات لجان التحقيق البريطانية بهذا الخصوص والى ضآلة حجم المزرعة العربية ونقصانها عن قدرة العائلة العربية على العمل مما كان يؤدي الى هبوط في الناتج الزراعي اذا ما قيس بعدد العاملين وبالتالي بعدد السكان الريفيين كمجموع . ومن الجدولين ٣و٤ يظهر كيف ان انتاج العامل الزراعي العربي منسوبا الى العامل اليهودي هبط في متوسطه بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ من ٤٦ بالمائة الى ٤٢ بالمائة في حين ارتفعت هذه النسبة في القطاع الصناعي من ٦٩ بالمائة الى ٧٨ بالمائه وهو ارتفاع ذو شأن .

والتعليق الثالث هو ان نسبة العمال اليهود العاملين في القطاع الصناعي والحرف ارتفعت من ١٧ بالمائة الى ٢٧ بالمائة بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ في حين هبطت هذه النسبة بين العرب من ٨ بالمائة الى ٦ بالمائة ، وهي ظاهرة تدعو الى التساؤل . اما تفسيرها فيما يختص باليهود فهو ان السكان اليهود ، بما تدفق عليهم من رساميل من الخارج في السنوات التسع هذه ثم بما جاء من تشجيع السلطة المنتدبة خلال الحرب لصناعتهم بالتعاقد معها لانتاج انواع عديدة وكميات كبيرة من المنتوجات الصناعية ، واخيراً بما كانت قواهم العاملة تتمتع به من اختبار صناعي ومن تدريب مهني ومن مستوى تعليمي عال بالنظر لقدوم النسبة الكبرى من المهاجرين من بولونيا والمانيا وتشيكوسلوفاكيا ، استطاعوا بفضل كل هذه العوامل ان يقفزوا بصناعتهم

اتساعا وانتاجية واستيعاباً للعمال في حين ان العرب بسبب غياب هذه الحوافز عنهم عجزوا عن مجاراة التطور الصناعي اليهودي . على ان هذا التفسير يعجز عن ان يوضح ظاهرة تناقص عدد العمال العرب المشتغلين بالصناعة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٤٥ ، ولعل هذا التناقص مرده الى اختلاف في تعريف الصناعة والعامل الصناعي بين دراسة ١٩٣٦ ودراسة ١٩٤٥ .

* * *

بحثنا في القسم السابق من هذا الفصل شؤون السكان في فلسطين وتوزعهم وفعاليتهم الانتاجية وسنقوم الان بعرض مقتضب لوضع اليهود فيما يختص بامتلاك الاراضي .

تبلغ مساحة فلسطين باكملها (عدا مساحة البحر الميت وبحيرة طبرية وبحيرة الحولة قبل تجفيفها) حـــوالي ٠٠٠ ، ٣٢٥ ، ٢٦ دونم ، منها حوالي ٠٠٠ ، ٥٧٣ ، ١٠ دونم تعتبر غير قابلة للزراعة وتقع في منطقة النقب جنوب فلسطين وهي مقيدة في سجل احصاءات الاراضي [١] على انها املاك الدولة في حين انها في الواقع كانت دوماً تعتبر مراعي للبدو الرحل في تلك المنطقة كما كانت تتيح لهؤلاء بعض الزراعة حين كانت السماء تجود بشيء من المطر في النقب . وبالنظر لان حقوق العرب في هذه الاراضي لم تحددها سلطة ما فان امتلاك الدولة لها يعتبر في افضل الاحوال ادعاء مؤقتاً .

بصورة اجمالية كان توزع الاراضي الفلسطينية على الشكل التالي بأواخر الانتداب ، مع التحفظ الذي ابديناه في المقطع السابق بصدد أراضي

---

(١) السجل المتضمن هذه الاحصاءات هو Village Statistics واخر سجل نشر عام ١٩٤٥ وارقامه لاتتعدى ٣١ مارس ١٩٤٥ ، على ان التغييرات الحاصلة في ملكية الارض بين ذلك الحين ونهاية الانتداب من الضآلة بحيث يجوز اهمالها .

النقب :

اراض يملكها العرب ١٢،٥٧٤،٧٨٠ دونم تعادل ٤٧،٧٧ بالمائة من المجموع

اراض يملكها اليهود	١،٤٩١،٧٠٠	٥،٦٧ بالمائة
املاك الدولة	١٢،١١٤،٤٩٢	٤٦،٠٢ بالمائة
املاك يملكها آخرون (خلاف المذكورين اعلاه)	١٤٢،٠٤٨	٠،٥٤ بالمائة
	٢٦،٣٢٣،٠٢٠ دونم	١٠٠ ، ٠٠ بالمائة

على ان هنالك ١٠٠،٩٢٨ دونم ابتاعها اليهود ولم تكن بعد قد سجلت باسمهم لاتظهر في الاحصاءات اعلاه ، فاذا اضيفت الى مجموع الاملاك اليهودية ترتفع هذه الى ١،٥٩٢،٦٢٨ دونم تعادل ٦،٠٥٪ من مجموع الاراضي وتنخفض حصة العرب الى ١٢,٤٧٣,٨٤٤ دونم تعادل ٤٧,٣٩ بالمائة من المجموع.

تتوجب الاشارة هنا الى ان القيمة الاقتصادية لاملاك اليهود هي اعلى مما يبدو من الارقام المسجلة اعلاه اذا اخذنا بعين الاعتبار ان نسبة عالية جداً من هذه الاملاك تقع في مناطق المدن والقرى العمرانية وفي المناطق المزروعة فواكه او الصالحة للزراعة عموماً ، في حين ان نسبة منخفضة جداً تقع في المناطق غير الصالحة للزراعة . والجدول التالي يبرز هذه النقاط بوضوح :

الجدول (٨) : توزيع الاراضي بموجب الصنف والمالك في اواخر الانتداب

(١) فلسطين باستثناء منطقة النقب
(المساحة بالدونمات)

	العرب	اليهود	أملاك الدولة	الاخرون	المجموع
مناطق المدن	٦٠,٦٠٨	٧٤,٦٢٠	١٢,٥٢٨	١٣,٦٤٤	١٦١,٤٠٠
الطرقات في المدن	—	—	٢٢,٢٣٦	—	٢٢,٢٣٦
مناطق العمران في القرى	٣٣,٥٢٨	٤١,٦٩٦	٣٨٤	١,٢٦٨	٧٦,٨٧٦
الحمضيات (أ)	١٣٥,٢٦٨	١٣٩,٧٢٨	(ب) ١,٤٣٦	٤,٩١٦	٢٨١,٤٤٨
اشجار مثمرة اخرى	١,٠٢٢,٦٠٨	٩١,٦٤٨	(ب) ١٨,١٦٤	١١,٦٤٠	١,١٤٤,٠٦٠
اراضي مروية	٣١,٤٦٤	٣,٥٩٦	(ب) ٣٠,١٠٤	—	٦٥,١٦٤
اراضي مزروعة (قابلة للزراعة)	٤,٥٤١,٥٤٤	٨٧٦,٦٢٠	(ب) ٢٣١,٦٦٤	٦٥,٠٤٨	٥,٧١٤,٨٧٦
اراضي غير قابلة للزراعة	٤,٨١٣,٢٨٨	١٩٣,٠٤٤	(ج) ٣٧٢,٦٨٨	٤٥,٥٢٨	٥,٤٢٤,٥٤٨
غابات	—	٥,٥١٦	٨٤٩,٩١٢	—	٨٥٥,٤٢٨
مجموع (١)	١٠,٦٣٨,٤٠٨	١,٤٢٦,٤٦٨	١,٥٣٩,١١٦	١٤٢,٠٤٤	١٣,٧٤٦,٠٣٦
(٢) منطقة النقب					
مناطق المدن	١,٥٢٤	٨٠	١,٨١٦	٤	٣,٤٢٤
الطرقات في المدن	—	—	٤٦٤	—	٤٦٤
اراضي مزروعة (قابلة للزراعة)	١,٩٣٤,٨٤٨	٦٥,١٥٢	—	—	٢,٠٠٠,٠٠٠
اراضي غير قابلة للزراعة	—	—	(د) ١٠,٥٧٣,٠٩٦	—	١٠,٥٧٣,٠٩٦
مجموع (٢)	١,٩٣٦,٣٧٢	٦٥,٢٣٢	١٠,٥٧٥,٣٧٦	٤	١٢,٥٧٦,٩٨٤
المجموع العام	١٢,٥٧٤,٧٨٠	١,٤٩١,٧٠٠	١٢,١١٤,٤٩٢	١٤٢,٠٤٨	٢٦,٣٢٣,٠٢٠
النسبة المئوية للمجموع	٤٧,٧٩	٥,٦٧	٤٦,٠٠	٠,٥٤	١٠٠,٠٠

المصدر : سجل حكومة فلسطين Village Statistics , 1945 المشار اليه قبلاً .

الملاحظات

(أ) تستثنى من هذا السطر البيارات في المدن ومناطق العمران في القرى.
(ب) يتمتع العرب بحقوق وضع يد موروثة وغير متنازع عليها على مساحته ٢١١,٧٠٠ دونم من اصل ٢٨١,٣٦٨ دونم المؤشر عليها بحرف (ب) تحت عامود « أملاك الدولة » .
(ج) تشمل هذه المساحة ١٦٣,٨٤٠ دونم من الطرقات والسكك الحديدية والجدران الرادعة لمياه السيول الخ . وكذلك الاراضي « المشاع » التابعة للقرى العربية حيث يتمتع العرب بحقوق الرعاية وجمع الاحطاب .
(د) حق الدولة في هذه المساحة مفترض افتراضاً (راجع سامي هداوي Land Ownership in Palestine) المشار اليه قبلاً بصدد الملاحظات ص ١٥

قلنا ان الاراضي التي كانت في حوزة اليهود ومن املاكهم بنهاية الانتداب بلغت نحو ١،٦ مليون دونم (كرقم مدور) ويجب ان نضيف ان حوالي ١٧٥ ألف دونم من املاك الدولة كانت في حوزتهم ايضاً على اساس الاستئجار لآجال طويلة، واذا فمجموع المساحة التي كانوا يستثمرونها في شتى الاستعمالات بلغت نحو ١،٧٧٥،٠٠٠ دونم . صحيح ان هذا الرقم قيمته الفعلية اكبر شأناً مما يستدل من الرقم بذاته بالنظر لجودة هذه الاراضي اذ انها تشمل نحو خمس الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين الا ان الامر الهام هو ان مجموع ما نجح اليهود في امتلاكه هو ٦ بالمائة من جملة مساحة فلسطين وحوالي ١٢ بالمائة من ممتلكات العرب المسجلة باسمهم (اي عدا النقب حيث كانت للعرب حقوق استفادة قديمة العهد) . وهكذا فان ثلاثين سنة من الحكم البريطاني بما رافقها من تشريعات واجراءات ومساعدات

في صالح الوطن القومي اليهودي ، ومن العروض المالية المغرية ومن الجهود المستمرة والعنيدة التي بذلها اليهود لحمل العرب على بيع اراضيهم لم تؤد في مجموعها الى نجاح اليهود في شراء نسبة كبيرة من الاراضي العربية . ان العكس هو الصحيح . ويجدر بنا هنا ان نضيف ان ٦٥٠,٠٠٠ دونم او حوالي ٤١ بالمائة مما كان يمتلكه اليهود في نهاية الانتداب كانت في حوزة اليهود قبل الاحتلال البريطاني [١] ، وعلى وجه التدقيق فان هذه المساحة كانت في معظمها اراضي ابتاعها اليهود من ملاكين غير فلسطينيين إما اثناء الحكم العثماني وقبل ان يتضح خطر الصهيونية على فلسطين العربية او في السنوات الاولى بعد الاحتلال البريطاني (اي بين ١٩١٨ و ١٩٢٢) وتبلغ المساحة التي كانت للملاكين غير فلسطينيين قبلاً نحو ٤٦٠,٠٠٠ دونم من اصل ٦٥٠ ، ٠٠٠ كان اليهود يملكونها في ١٩٢٢ . ثم نضيف ان نحو ١٥٠ ، ٠٠٠ دونم ابتاعها اليهود بصفقات ضخمة من ملاكين فلسطينيين خلال الانتداب [٢] ، فيكون نحو ٦١٠،٠٠٠ دونم من جملة ما كان يمتلكه اليهود في ١٩٤٨ قد تم انتقاله اما من أيد غير فلسطينية أو من ملاكين فلسطينيين كبار يقطنون المدن لا يعشقون الارض ولا يتعلقون بها كالفلاح . وهكذا يكون اليهود لم ينجحوا في شراء اراض عربية بصفقات صغيرة ومتوسطة الحجم الا بمقدار مليون واحد من الاراضي (اي نحو ٨ بالمائة من جملة ممتلكات العرب) وحتى هذا المليون وصل قسم كبير منه لايدي اليهود عن طريق التحايل اذ كان بعض السماسرة العرب يشترون الاراضي من الملاكين الصغار المرهقين بالديون ومن ثم يقومون هم ببيع هذه الاراضي

---

(١) راجع تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine المشار اليه قبلاً ، الجزء الاول الفصل الثامن الجدول ١ ، ص ٢٤٤ .

(٢) راجع بهذا الصدد التقرير الذي قدمه المكتب العربي بالقدس للجنة التحقيق الانجلو - اميركية ١٩٤٦ تحت عنوان The Arab Case خاصة الفصل المتعلق بالاراضي الذي اعد مواده المؤلف تحت عنوان Arab Land Hunger .

لليهود . ومما لا جدال فيه ان الفلاح الفلسطيني ابدى خلال الانتداب تعلقاً شديداً بالارض وعناداً واستماتة في سبيل المحافظة على تراثه وتربته .

(ب) تقويم الاقتصاد اليهودي في فلسطين

لا مفر من القول ان عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين حققت حتى نهاية الانتداب البريطاني معظم اهدافها السياسية والعقائدية والاجتماعية بل والعسكرية أيضاً . على ان هذه الاهداف ليست مما نحن بصدد بحثه في هذا الفصل ، اذ ان غرضنا هو ان نبحث فيما اذا كانت الاهداف الاقتصادية قد تحققت كذلك .

لن ندخل في بحث مفصل لتطور شتى قطاعات الاقتصاد ومن ثم في تقويم هذه القطاعات فذلك يحملنا بعيداً عن مركز الثقل في هذا الكتاب ويوجب علينا التلهي بالتفاصيل والتفرعات العديدة لنشاط القطاعات. على ان من الواجب الاشارة الى الخطوط العريضة لما حققته الحركة الصهيونية في فلسطين في حقل الاقتصاد قبل التعرض لكلفة هذه الانجازات ولمدى نجاحها الحقيقي بعيداً عن ضباب الدعاية الكثيف الذي كان (ولا يزال) يكتنف الانجازات .

هنالك – في القطاع الزراعي – مئات المستعمرات التي انشئت ، وهنالك ما اقيم في هذه المستعمرات من ابنية ومكائن ومعدات ووسائل استصلاح للأرض ومن خدمات تعليمية وتدريبية وصحية وثقافية ، ومن تعاونيات ومؤسسات استثمار علمي للأرض ، ومن انتاجية زراعية مرتفعة ان في حقل انتاج الحبوب او الخضار او الفواكه او الدواجن او الالبان . وهنالك تنمية الموارد المائيـــة وزراعة الغابات والحمضيات (بحيث كان اليهود يملكون نحو نصف مزارع الحمضيات في فلسطين) والتشجير عامة ، وهنالك تخطيط الزراعة عامة بما في ذلك الارشاد الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية

واختبار افضل البذور للزرع .

غير اننا إذا جئنا نتفحص القطاع بدقـــة لرأينا ان المستعمرات الزراعية اليهودية كانت تشكو عدة ضعفات اقتصادية خطيرة ، بـالرغم من مظاهر قوتها . فقد كانت هذه المستعمرات تتمتع برساميل انتاجية هائلة وبخدمات ومؤسسات متنوعة عالية التنظيم ، الا انها كانت ترزح بصورة مستمرة تحت اعباء الديون ، ففي عام ١٩٤٥ مثلاً بلغ الدين الزراعي اليهودي فيما عـــدا مزارع الحمضيات ما متوسطه ٥١٤ جنيهاً لكل عامل زراعي او ١٣٫٧جنيه لكل دونم . وبلغ هذا الدين في زراعة الحمضيات ما متوسطه ٥ ، ٢٧ جنيه للدونم الواحد ـ وكانت جملة الدين الزراعي ٣ ، ١٢ مليون جنيه يقابلها دخل زراعي لنفس العام مقداره ١١ مليون جنيه . اما من الناحية الاخرى فـان القطاع الزراعي العربي على فقره كان يشكو حمـلاً اخف من الديون .

ففي دراسة جرت بنفس العام في تعاونيات ٨٨ قرية عربية في سائر الوية فلسطين (وشملت نحو خمس فلاحي كل من هذه القرى) ظهر ان متوسط الاستدانة للفرد كان ١١١ جنيه وان ديون الفلاحين المشمولين بالدراسة لم تتعد نصف دخلهم الزراعي [١] . وكذلك في مزارع الحمضيات فقد كانت الاستدانة العربية اقل من الاستدانة اليهودية . ففي احصائيات جرت في عام ١٩٤٣ ظهرت الصورة التالية لحالة الاستدانة بين اصحاب البيارات العرب واليهود (وممتلكاتهم كانت متعادلة تقريباً)[٢] :

---

(١) تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل التاسع ص ٣٦٧ و ٣٦٨ .

(٢) المصدر ذاته ، الجزء الثاني الفصل السادس عشر ص ٧٢٤ .

الاستدانة التقريبية للدونم الواحد	البيارات العربية	البيارات اليهودية
بيارات حرة من الديون	٨٢،٨ ٪	٦٤،٧ ٪
ديون اقل من ٥٠ جنيه	١٣،٣ ٪	٢٨،٢ ٪
ديون ٥٠ ـ ١٠٠ جنيه	٢،٧ ٪	٥،٦ ٪
ديون فوق ١٠٠ جنيه	١،٢ ٪	١،٥ ٪
	١٠٠،٠ ٪	١٠٠،٠ ٪

قد يقال طبعاً ان ارتفاع نسبة الاستدانة في القطاع الزراعي اليهودي مردها الى الاعتماد الواسع على المكائن الزراعية والتقنولوجيا الزراعية ذات الرسملة العالية وهذا صحيح الى حد بعيد . الا ان هذه الرسملة كانت تتم الى مدى واسع بالاعتماد على معونات خارجيـة الى جانب الأستدانة [١] . كذلك فان الرسملة العالية الباهظة التكاليف كانت تقابلها بل وتشجعها شروط سهلة للاقتراض ان من حيث الآجال او من حيث الفوائد ، اضف الى ذلك ان بدلات استئجار الاراضي كانت اسمية مما كان يشد بتكاليف الانتاج هبوطاً ويفترض فيه ان يزيد في مناعة الزراعة اليهودية وارباحها .

وهكذا فان الاستنتاج الواضح ان جودة الاراضي اليهودية ووسائل التمويل الموفورة والمنخفضة الفوائد، والرسملة العالية والتنظيم الزراعي الدقيق وخدمات التعاونيات ، كلها معاً عجزت عن ان تسمح للزراعة اليهوديةبنتاج مرتفع بالنسبة للرأسمال المثمر في الارض . فقد كانت نسبة الناتج القائم في مطلع الثلاثينات نحو ربع الرأسمال المثمر ثم ارتفعت الى حوالي النصف في

(١) كمثال على ذلك نذكر ان التثميرات كثيرا ما كانت تبلغ بين نصف وثلاثة ارباع الدخل الصافي في المستعمرات الزراعية الفتية ، والثلث في القديمة . انظر دارن ـ درابكن The Other Society صفحات ٢٤٣ و ٢٤٤ . انظر كذلك ص ٢٤٥ .

١٩٣٧ واستقرت منـــذ ذلك الحين (حتى اواخر الخمسينات) على نفس المستوى ، في حين كانت نسبة الناتج الصافي العشر في مطلع الثلاثينات ثم الخمس منذ ١٩٣٧ (حتى اواخر الخمسينات) [١] وهذه نسبة منخفضة للقطاع الزراعي ، وانخفاضها لا يعود الى تدني انتاج الارض بقدر ما يعود الى المبالغة بالرسملة في المباني والمكائن والمعدات ، والى عوامل تنظيمية وتقنية أخرى لا مجال لبحثها هنا .

وأخيراً فان المحك الاقتصادي النهائي هو حساب الكلفة والمردود والربح الصافي المنبثق عن هذا الحساب . وهنا نجد ان ارتفاع الناتج يقابله ارتفاع تكاليف الانتاج من عمل ومياه ري وفوائد واهتلاك ديون (هذا عـــدا التكاليف الناشئة عن استصلاح اراض ذات جودة منخفضة ومحاولة زراعة محاصيل جديدة تتطلب اختبارات مرتفعة الكلفة .) وحصيلة كل هـــذه العوامل هي ارباح صافية منخفضة جداً ، فقد بلغت هذه الارباح في ١٩٥٢ (وهي الارقام الوحيدة المتوفرة) النسب التالية مقاسة الى قيمة الانتاج لعدد من السنوات السابقة : [٢]

في المستعمرات المنشأة قبل ١٩٣٥ : الربح ٦ بالمائة من الانتاج
في المستعمرات المنشأة بين ١٩٣٦ و ١٩٤٣ : ٢،٦
في المستعمرات المنشأة بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ : ٧،٥
في المستعمرات المنشأة بعد ١٩٤٨ : ٢،٤

فاذا ذكرنا ان الناتج الزراعي في سنة ما بأواخر الانتداب يشكل نسبة

---

(١) المصدر ذاته ، ص ٢٣٣ .

(٢) المصدر ذاته اي دارن – درابكن ، الفصلان ١٩ و ٢٠ والارقام من ص ٢٥٩ . هذه الارقام تعود الى المستعمرات الاشتراكية « كيبوتسيم » ولكن المؤلف دارن- درابكن يوضح كيف ان ارقام بقية المستعمرات ليست باحسن حالا .

صغيرة من جملة قيمة الاراضي والتثميرات الرأسمالية المتجمعة حتى ذلك الحين يتضح لنا ان الربح الزراعي الصافي لا بد وان يكون ضئيلاً جداً منسوباً الى الرأسمال بحيث ينخفض متوسطه عن النسب المبينة اعلاه ، ذلك ان الارقام اعلاه ناتجة عن قسمة الربح الصافي على الناتج ، فاذا قسمنا الربح الصافي على جملة قيمة الرأسمال والارض التي هي اعلى من الناتج لخرجنا بنسب اصغر حتماً من النسب المسجلة اعلاه . ولنفرض مثلًا ان نسبة جملة الرأسمال للناتج هي ٢،٥ الى ١ (وهو افتراض مقبول اقتصادياً) وكان الربح الصافي هو ٦ بالمائة من الناتج (حسب الارقام اعلاه) عندئذ يكون الربح الصافي منسوباً الى جملة الرأسمال $\frac{١}{٢،٥}$ × ٦ بالمائة او ٢،٤ بالمائة ـ وهو ربح في غاية الانخفاض .

هذا في قطاع الزراعة . اما في القطاع الصناعي فهنالك كذلك منجزات ظاهرة وضعفات مخفية . لقد نجح اليهود في اقامة الكثير من المصانع والعديد من الصناعات بفضل الرساميل التي نزحت الى البلاد خلال الانتداب وبفضل ظروف الحرب التي منحت الصناعة اليهودية الحافز والحماية من المزاحمة في آن واحد . وكذلك في القطاعات الاخرى كالبناء والخدمات على انواعها (من تجارة وصيرفة ونقل ومواصلات وفنادق وما الى ذلك) فان الاقتصاد اليهودي سجل نمواً واضحاً خلال الانتداب وحقق انتاجية مرتفعة للعامل . الا ان هذا النمو لم يكن مقصوراً على اليهود فقد رافقه نمو واسع في الاقتصاد العربي على الرغم من قلة التثميرات العربية وانخفاض المستوى التقني عند العرب وعدم اعتماد العرب على المساعدات الاجنبية وعدم رعاية السلطة المنتدبة لهم كما كانت ترعى الوطن القومي اليهودي . وللتدليل على صحة ما نقول حول التقدم العربي نسجل فيما يلي جدولاً مقارناً للقطاعين

الصناعيين العربي واليهودي كما كانا في احصائي ١٩٣٩ (المأخوذ عام ١٩٤٠) و ١٩٤٢ (المأخوذ عام ١٩٤٣) .

الجدول (٩)

النتائج العامة مقتبسة من احصائي الصناعة لعامي ١٩٣٩ و ١٩٤٢ اللذين قامت بهما دائرة الاحصاء الرسمية .

	الصناعة اليهودية		الامتيازات		الصناعة العربية وغير اليهودية	
	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢
الاشخاص العاملون بتاريخ الاحصاء	١٣,٦٧٨	٣٧,٧٧٣	٢,٦١٩	٣,٤٠٠	٤,١١٧	٨,٨٠٤
الناتج القائم بألوف الجنيهات	٦,٠٤٦	٢٩,٠٤١	١,٢٥١	٢,١٣١	١,٥٤٥	٥,٦٥٨
الناتج الصافي بألوف الجنيهات	٢,٤٥٥	١١,٤٨٨	١,١٠٦	١,٦٣١	٣١٣	١,٧٢٥
الرأسمال المثمر بألوف الجنيهات	٤,٣٩١	١٢,٠٩٤	٥,٧٩٩	٦,٢٩٤	٧٠٣	٢,١٣١
قوة المكائن بالاحصنة	٤٠,٦٩٤	٥٧,٤١٠	١٣٣,١٢٨	١٣٣,٦٧٣	٣,٩١٤	٣,٨١٢
الرواتب والاجور المدفوعة بألوف الجنيهات	١,٠٠٨	٥,٦٤١	٢٧٤	٦١١	١٢٢	٥١١

المصدر : تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل الثالث عشر ، ص ٤٩٩ .

يبدو بعد القيام بعمليات حسابية بسيطة ان العرب تقدموا تقدماً ملموساً بين الاحصائين من شتى النواحي ، ولاثبات ذلك ندرج فيما يلي بعض المقارنات المرتكزة الى الجدول اعلاه حول القطاعين الصناعيين :

	اليهود	العرب وخلافهم (عدا الامتيازات)
ازدياد عدد العاملين (بالمائة) بين الاحصائين	١٧٦	١١٤
ازدياد الناتج الصافي (بالمائة) بين الاحصائين	٣٦٨	٤١٥
ازدياد الرأسمال (بالمائة) بين الاحصائين	١٧٥	٢٠٣
ازدياد قوة المكائن (بالمائة) بين الاحصائين	٤١	٣ ـ
الرأسمال (بالجنيهات) منسوباً للعامل ١٩٢٩	٣٢١	١٧١
١٩٤٢	٣٢٠	٢٤٢
الرأسمال منسوباً للعامل ١٩٤٢ ÷ ١٩٣٩	١,٠٠	١,٤١
قوة المكائن (بالحصان) منسوبة للعامل ١٩٣٩	٢,٩٨	٠,٩٥
١٩٤٢	١,٥٢	٠,٤٣
قوة المكائن منسوبة للعامل ١٩٤٢ ÷ ١٩٣٩	٠,٥١	٠,٤c
الناتج الصافي (بالمائة) منسوباً للرأسمال ١٩٣٩	٥٧	٤٥
١٩٤٢	٩٥	٨١
الناتج الصافي منسوباً للرأسمال ١٩٤٢÷١٩٣٩	١,٦٦	١,٨٠

من المقارنات المسجلة اعلاه يتضح ان القطاعين الصناعيين المقارنين تقدما بخطى غير متباعدة كثيراً من حيث عدد العاملين بالصناعة والناتج الصافي والرأسمال ، ويلاحظ هنا تفوق نسبة نمو الناتج الصافي والراسمال في الصناعة العربيـة على الرغم من ارتفاع قوة المكائن المنسوبة للعامل اليهودي بالارقام المطلقة ونمو قوة المكائن (بالاحصنة) في الصناعة اليهودية، ويلاحظ كذلك ارتفاع معدل الرأسمال بيد كل عامل يهودي مقارناً بالعامل العربي بالارقام المطلقة كما يلاحظ من جهة اخرى ارتفاع نسبة الرسملة بيد العامل العربي مقارنة بما هي عليه بيد العامل اليهودي ، وبنفس الوقت يلاحظ ارتفاع الناتج الصافي منسوباً للراسمال بين الاحصائين في كلا القطاعين مع تفوق هـــذا

الارتفاع في الصناعة العربية . بعبارة مختصرة : ان نتائج السباق بين الصناعتين العربية واليهودية لم تكن غير مشرفة للعرب ، بل على العكس انها تعكس حيوية الصناعة العربية وتقدمها على الرغم من شحة الرساميل العربية وضعف الاختبار الصناعي عند العرب في وجه العديد من الميزات التي كان اليهود يتمتعون بها .

* * *

لن ندخل في تفاصيل قطاعات اخرى ، فان النشاطين الزراعي والصناعي كانا يمثلان حوالي نصف الدخل القومي وكان شأنهما الاجتماعي اكبر من ذلك بكثير ولهذا فان تقويمنا لهما كاف للدلالة على حالة الاقتصاد اليهودي في فلسطين بجمله اذ نظرنا الى هذا الاقتصاد بالمنظار الاقتصادي لا السياسي اي بمنظار حساب الكلفة والمردود .

ونضيف في خاتمة هذا الفصل بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين جذب مبالغ ضخمة من الرساميل والمعونات الاجنبية بفضل نشاط الصهيونية العالمية في حمل اليهود والعديدين سواهم من الاوروبيين والامريكيين الموالين للصهيونية على التبرع للوطن القومي اليهودي ومؤسساته هذا بالاضافة الى الرساميل التي حملتها فئات عديدة من المهاجرين خاصة الفئة التي هاجرت في اواخر الثلاثينات هرباً من الاضطهاد النازي .

من المعلوم ان جرد الرساميل القومية أو رساميل مجموعات كبيرة من السكان أمر في غاية الصعوبة والتعقيد الفني والحسابي ولذلك فاننا لن نقدم على القيام بجرد كهذا وانما سنكتفي بجمع بعض الارقام من مصادر مختلفة للتدليل على كلفة الاستيطان اليهودي حتى نهاية الانتداب بقصد تقدير مدى النجاح الاقتصادي لهذا الاستيطان في ضوء الكلفة ، على أننا ننبه

القارىء اولاً الى كون الارقام في معظم الحالات تقف عند العام ١٩٤٥ وثانياً الى انها في افضل الاحتمالات أرقام تقريبية قد يكون عنصر الخطأ في بعضها ضخماً وخطيراً .

نبدأ بكشف حساب اجهزة المنظمة الصهيونية العالمية العاملة في فلسطين (الكيرن كاييمت ، الكيرن هايسود ، هـــداسا ، ويزو أو منظمة النساء الصهيونيات ، الجامعة العبرية ، صناديق الطوارىء بما فيها صناديق تهجير الاحداث) بلغت واردات هذه المؤسسات جميعاً بين ١٩١٧ و ١٩٤٤ مبلغ ٣٥٫٦ مليون جنيه انفقت كما يلي : [١]

الهجرة والاستيطان	٢١،٤ مليون جنيه تعادل	٥٩،٨ ٪ من المجموع
الخدمات العامة والتنظيم القومي	١٤،٤	٤٠،٢ ٪

على ان هذه المبالغ هي جزء صغير من تدفق الرساميل . فان الباحثين في الموضوع يقدرون هذا التدفق باربعة أضعاف موازنات المنظمات الصهيونية التي اشرنا اليها ، على أقل تقدير [٢] ، في حين ترتفع التقديرات الى ١٦٤ مليون جنيه في دراسة لاحصائي حكومة فلسطين عام ١٩٤٥ [٣] (منهـــا ١٠٩ ملايين تدفقت كممتلكات مهاجرين بخلاف الحوائج الشخصية و ٤٦ مليون تدفقت للمنظمات الصهيونية و ٩ ملايين من البارون روتشيلد عن طريق

---

(١) راجع تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الثاني الفصل الثاني والعشرون ص ٩١٤ . ان زيادة المصروفات على الواردات الظاهرة اعلاه مردهـــا الى التغيير في الحسابات الدائنة والمدينة .

(٢) كما في دارن ـ درابكن في The Other Society ص ٢٩١ .

(٣) ب ج لوفتس . National Income of Palestine 1945

شركة « بيكا ») . ويتوجب التذكر هنا بأن هذه التقديرات تتوقف في عام ١٩٤٥ فاذا اضفنا الرساميل المتدفقة من ذلك الحين حتى نهاية الانتداب حين ارتفعت مقاديرها ارتفاعاً كبيراً بنتيجة التصميم الصهيوني على الاستعداد للنضال المسلح في سبيل انشاء دولة يهودية فان الرقم لا يعقل ان يكون تحت ٢٠٠ مليون جنيه بكثير ان لم يكن فعلاً فوق هذا الرقم بكثير .

ان رقم ٢٠٠ مليون جنيه ـ فيما لو اعتمدناه فرضاً ـ ليس بـذلك الرأسمال العملاق ، على ضخامته ، وليس مما يعطي الصهيونية الحجة الكافية لتبرير ادعاءاتها بأنها كانت السبب في تدفق سيل من الرساميل كان له فائدة ملموسة لدى السكان العرب . ذلك ان هذا الرأسمال تدفق خلال ثلاثين عامـاً او يزيد ورافقته سياسة واضحة صارمة تقيد التعامل الاقتصادي اليهودي مع العرب اللهم الا في حقل شراء الاراضي العربية وشراء بعض المحاصيل الزراعية من العرب مقابل بعض المنتوجات الصناعية ، وفيما عدا ذلك فان التشميرات كانت جميعها في قطاعات يهودية ولازمها امتناع هذه القطاعات عن فتح سبل العمل امام العرب . واذاً فان ماتسرب للعرب من فوائد اقتصادية كان هزيلاً جداً ـ هـذا بالاضافة الى كون اعتراض العرب على الوطن القومي اليهودي في اساسه سياسي قومي قبل ان يكون اقتصادياً . بـل نذهب ابعد من ذلك فنقول ان سياسة الوطن القومي اليهودي لم تكن لتلاقي مقدار ذرة من التأييد العربي حتى لو كانت ذات منافع اقتصادية هائلة واكيدة ومستمرة .

ما هي حصيلة النشاط الاقتصادي اليهودي في فلسطين لنهاية الانتداب ؟ ان التعبير المفضل والمختصر لهذه الحصيلة نجده في ارقـام الدخل القومي للجالية اليهودية فان حسابات الدخـل القومي تجمع نتائـج النشاطات الاقتصادية المختلفة من ضمن الاطار الاقتصادي وتبرز هذه النتائج بالارقام ،

وهي لذلك مما يمكن مقارنته بين بلد وآخر وبين حد زمني وآخر ، مع بعض التحفظ .

بموجب حسابات الدخل القومي لعام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ او ١٩٤٤ و ١٩٤٥ المتوفرة لدينا ازداد دخل الفرد على الشكل التالي :

(بالجنيهات الفلسطينية)

السنة	دخل الفرد الفلسطيني	دخل الفرد العربي	دخل الفرد اليهودي
١٩٣٦ : بالاسعار الجارية	٢٤	١٦	٤٤
١٩٣٩ : بالاسعار الجارية	٢١	تفاصيل التوزيع غير متوفرة :	
١٩٤٤ : بالاسعار الجارية	٧٤	٤٣	١٣٩
١٩٤٤ : باسعار ما قبل الحرب			
(معدلة بالارقام البيانية لاسعار الجملة)	٢٢	١٣	٤٢
١٩٤٤ : باسعار ما قبل الحرب			
(معدلة بالارقام البيانية لكلفة المعيشة)	٣١	١٨	٥٧
١٩٤٥ : بالاسعار الجارية	٧٩	٥٠	١٤١
١٩٤٥ : باسعار ما قبل الحرب			
(معدلة بالارقام البيانية لاسعار الجملة)	٢٣	١٥	٤١
١٩٤٥ : باسعار ما قبل الحرب			
(معدلة بالارقام البيانية لكلفة المعيشة)	٣٠	١٩	٥٤

هنا تكمن أهم الاستنتاجات بصدد ادعاء اليهود الاقتصادي الرئيسي في انهم حولوا فلسطين اثناء الانتداب من بلد شبه قفر الى مجتمع ذي اقتصاد نام حيوي ناجح ، وان فوائد هذا التحويل شملتهم كما شملت العرب . غير ان الارقام تعطينا فكرة متواضعة جدا عن هذا التحول فالدخل القومي للفرد العربي واليهودي على السواء لم يرتفـع بصورة واضحة اذا اعتبرنـا اسعار مـا قبل الحرب اساساً للحساب الا اذا اخذنا الارقام البيانية لكلفة المعيشة اساساً فيكون هنالك بعض الارتفاع يعادل ١٩ بالمائة للعرب و ٢٣ بالمائة لليهود خلال السنوات التسع بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ وهو ارتفاع لا بأس به ولكنه ليس ارتفاعاً هائـلًا . ولو اخذنا الارقام البيانية لاسعار الجملة اساساً للحساب لوجدنا هبوطاً بمقدار ٦ بالمائة في دخل الفرد العربي وهبوطاً بمقدار ٧ بالمائة للفرد اليهودي خلال السنوات التسع . بـل نذهب ابعد من ذلك فنقول ان الارتفاع الناتج عن حساب ١٩٤٥ بأسعار ١٩٣٦ بعد اعتماد الارقام البيانية لكلفة المعيشة مبالغ فيه لان هذه الارقام البيانية مضغوطـة اصطناعياً بسبب شمولها اسعار سلع اساسية عديدة كانت خـلال الحرب خاضعة للقيود كما كانت السلع نفسها خاضعة للتقنين بما انها لم تكن تفي بجميع حاجات الاستهلاك مما اوجد سوقاً سوداء ناشطة . ولذلك فان الارقام البيانيـة في الحقيقة ادنى مما ينبغي ان تكون .

الخلاصة : ان منجزات الاقتصاد اليهودي في فلسطين ، على شأنهـا ، اقل بكثير مما تبدو لاول وهلة قبل التدقيق بها . على انها ، على حقيقتهـا المصغرة نتجت عن كلفة مرتفعة . واخيراً فانها رغم كل هـذا كانت مرتكزاً ومنطلقاً للاقتصاد الاسرائيلي فيما بعد ، خاصة بعد ان وضعت

اسرائيل يدها على ممتلكات العرب الذين نزحوا هرباً من الارهاب
الصهيوني قبل ١٥ مـــايو ١٩٤٨ ثم من فلسطين المحتلة بعد ذلك التاريخ
واستغلت هذه الممتلكات في انطلاقهـــا الاقتصادي . فلننتقل الآن الى
عرض النواحي الاقتصادية لنزوح معظم السكان العرب عن فلسطين .

الفصل الثالث

النواحي الاقتصادية لمأساة النازحين العرب

نشأت عن الصراع العربي الصهيوني المسلح في فلسطين بين صدور قرار التقسيم في هيئة الامم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وأواخر عـــام ١٩٤٨ معضلات خطيرة لا تزال قائمة الى اليوم بل انها تتزايد حدة وخطورة .

احدى هذه المعضلات معضلة العرب النازحين عن فلسطين ، على ان هذه المعضلة ــ المأساة ليست سوى احد نواحي الصراع بـــين العرب والصهيونية . فهـــذا الصراع المتعلق بفلسطين كان ولا يزال صراع حياة وموت : انه تجربة كبرى للكرامة العربية وللقومية العربية اذ تجابهان اليوم كما جابهتا منذ نهاية الحرب الكونية الاولى اعتداء استعماريا على الوطن العربي وعلى حق العرب في هذا الوطن وفي تقرير مصيره . وإذا فـــان نزوح العرب من فلسطين هو اولا مسألة قومية سياسية كما انـــه مسألة انسانية ، قبل ان يكون مسألة اقتصادية . ومـــا تحديدنا البحث بالنواحي الاقتصادية لمأساة النازحين الا بسبب تقيدنا بحدود اطار هذا الكتاب تلك الحدود الاقتصادية التي عينها تكليفنا بمهمة اعداد الكتاب الصادر عن معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية . رجاؤنا اذا ان يفهـــم إصرارنا على الاقتصار على تقويم المدلول الاقتصادي للنزوح دون مدلولاته الاخرى (القومية والحقوقية والسياسية والانسانية والعسكرية) من ضمن التفسير الذي قدمناه حول حدود الاطار المعين ومن جهة اخرى من ضمن

اعتقادنا بأن الباحثين الآخرين الذين سيعالجون بقية نواحي الصراع العربي الصهيوني قادرون على ايفاء هـــذه النواحي حقها بصورة افضل بالنظر لاختصاص كل منا بحقل دراسي معين .

(أ) عدد النازحين

ألقت غيوم الصراع والخوف السوداء المتجمعة في سماء فلسطين في عام ١٩٤٧ ظلالا اكثر اسوداداً على البلاد ما ان اوصت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين في٢٩نوفمبر١٩٤٧ .واتسعت رقعة هذهالظلال بشكل خطير ومخيف ما ان اطلق الارهاب الصهيوني من عقاله .

فقد جاء هذا الارهاب من ضمن مخطط صهيوني دقيق ومدروس غابت عنه جميع العوامل الانسانية والخلقية وسيطرت فيه العوامل العسكريـة الهادفة الى خدمة الاغراض الصهيونية في استعمار فلسطين واحتلالها واقامة دولة يهودية فيها . وهكذا كان ارهاباً قاسياً ودامياً بحيث لم تكن مجزرة دير ياسين المريعة سوى احد امثلته الصارخة ، فقد سبقها وعقبهـا مجازر عديدة .

ومن هنا كان النزوح القسري المفاجيء في ظروف مفجعة . فقد اضطر مئات الالوف من الفلسطينين العرب الى ترك بيوتهم وأملاكهم وتربتهـــم خلال اشهر قليلة تركزت بين ابريل واكتوبر ١٩٤٨ ، حرصاً على ارواحهم وعلى اطفالهم ونسائهم وشيوخهم من حالة الرعب العـام ، ومن حوادث الافناء الذي تعرضت له مجموعات من السكان العرب ، تلك الحوادث التي كان امكان تكرارها مرعباً وداعياً الى الهرب الجماعي .

جاء الارهاب الصهيوني في اربع موجات تنقسم الى قسمين : الاول وقد سبق انتهاء الانتداب واعلان الدولة اليهودية والثاني وقد تلا اعلان الدولة، وفي كل الموجات كانت مسئولية التخطيط والتنفيذ تقع على عاتق السلطة اليهودية العليا القائمة آنذاك،ففي فترة ما قبل الدولة كانت الوكالة اليهودية هي هذه السلطة وبعد قيام الدولة كانت اسرائيل هي السلطة المسؤولة ، وفي كلتا الفترتين قـام اكثر من دليل على ان السلطـة اليهودية القائمة انما كانت تستخدم الارهاب اداة مقصودة لحمل العرب على النزوح عن فلسطين والحلول مكانهم ومن ثم للادعاء ان العرب تركوا البلاد بمحض اختيارهم وأخـيراً لمجابهة العالم بالامر الواقع وبعدم قانونية اصرار العرب على العودة الى ديارهم .[1]

قلنا ان الارهاب جاء في اربع موجات . اما الاولى فقد سبقت مجزرة دير ياسين في ٩ ابريل ١٩٤٨ ، ونتج عنها نزوح نحو ٦٠٠٠٠ ، نسمة وتلتها

---

(١) كثيراً ما قامت الوكالة اليهودية بنفي صلتها بعمليات الارهاب ، كما حدث بعد نسف فندق الملك داود بالقدس في يوليو ١٩٤٦ وبعد مجزرة دير ياسين في ابريـــل ١٩٤٨ . الا ان الدليل قد قام بوضوح على مسؤولية الوكالة في الحادثين وفي خلافهما من حوادث تلك الفترة الدامية . فان قيام حكومة الانتداب بتفتيش مكاتب الوكالة اليهودية بعد حادث النسف اثبت مسؤولية الوكالة كما جاء في بيان الحكومة وفي الوثيقتين البريطانيتين Command Paper رقم ٦٨٠٨ ورقم ٦٨٧٣ حيث تأكد تعاون المنظمات الارهابية مع الوكالة ومع جهازها العسكري (الهاجناه) .

كذلك جاء التأييد لمسألة التعاون بين الوكالة والمنظمات الارهابية في عدة مراجع صهيونية نذكر منها اثنين : كتاب جان كمشي الصهيوني الانكليزي Seven Fallen Pillars وكتاب مناحم بيغن رئيس منظمة الارغون الارهابية :
The Revolt : Story of The Irgun

الموجة الثانية الواقعة بـــين دير ياسين وقيام الدولة وتميزت بالعنف المخطط الواسع النطاق ونتج عنها نزوح نحو ٠٠٠ ، ٣٥٠ شخص ، من مدن طبرية وحيفا ويافا وبيسان وعكا والاحياء العربية الغربية في القدس (وقدسقطت هذه مع عكا عشية قيام الدولة) ومن عشرات القرى .

ثم جاءت الموجة الثالثة التي امتدت خلال يوليو ١٩٤٨ اي بعد انتهـاء الهدنة العسكرية الاولى ، وقد سقطت خلالها مدن اللد والرملة وعشرات القرى العربيةونزح بالنتيجةنحو ٠٠٠، ١٦٠ عربي واخيراً جاءت الموجة الرابعة التي امتدت من بدء الهدنة العسكرية الثانية في اكتوبر ١٩٤٨ الى توقيـع اول اتفاقية للهدنة في فبراير ١٩٤٩ ، حين قام الاسرائيليون بهجوم عام على الجبهة الجنوبية وسببوا نزوح نحو ٠٠٠ ، ١٧٥ عربي من لواء غزة . وهكذا فان ما مجموعه التقريبي ٠٠٠ ، ٧٥٠ عربي نزحوا قسراً واتقاء لمصير دموي قاس خلال سنة واحدة . يضاف الى هـــذا العدد الوف من سكان قرى « الحدود » الذين انتقلوا مسافة قصيرة طلباً للامان ولا تشملهم هذهالارقام. فاذا اعتبرنا عـــدد العرب الفلسطينيين عام ١٩٤٨ نحو ٠٠٠ ، ٣٩٣ ، ١ (حسبما سنثبت فيما بعد) فان عدد النازحين يبلغ نحو ٥٥ بالمائـة من مجموع السكان العرب ، اما اذا اضفنا سكان قرى الحدود الذين قاموا بنزوح جزئي فان النسبة ترتفع الى ٦٠ بالمائة على الاقل .

ينبغي التوقف هنا لنبحث عدد النازحين بتدقيق ووضوح ، فالدعايـة الصهيونية تحاول التقليل من هذا العدد بالرغم من تقديرات اجهزة الامم المتحدة التي تقارب التقديرات العربيه . ومع ان جسامة الاثم الذياقترفه الصهيونيون والاسرائيليون باكراه العرب على الهرب امام سيفالارهاب لا تتوقف على الرقم المطلق للنازحين سواء ا كان هذا الرقم لا يزيد عن

٥٥٠،٠٠٠ كما يدعي الصهيونيون أو كان ٧٢٦،٠٠٠ كما تقول أوساط الأمم المتحدة أو ٧٥٠،٠٠٠ الى ٨٠٠،٠٠٠ كمايقول العرب فان تصفية نقطة الخلاف هذه تستأهل منا بعض الوقت . (١)

---

(١) فيما يختص بوجهة النظر الصهيونية ، انظر س.ج. تكنسي Arab Refugees : A Survey of Resettlement Possibilities نشر المعهد الملكي للشؤون الدولية لندن ، ١٩٤٩ ، الفصل الثاني حيث الرقم ٧١٣،٠٠٠ . كذلك ولتر بنر How Many Arab Refugees ? نشر لندن ١٩٥٩. كذلك معهد شؤون البحر المتوسط The Palestine Refugees Problem : A New Approach and A Plan for A Solution نشرنيويورك١٩٥٨ الملحق الخامس. كذلك وزارة الشؤون الخارجيةالاسرائيلية، دائرة المعلومات، Arab Refugess : Arab Statements and the Facts نشر القدس ١٩٦١ ص ٤١ - ٤٨ .

وفيما يختص بأوساط الأمم المتحدة انظر تقرير بعثة «كلاب» في جزئين وعنوانه :

Final Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East.

نشر نيويورك ١٩٤٩ ، الجزء الاول ص ٢٢ - ٢٣ وكذلك تقارير وكالة الغوث UNRWA Reviews : A Background Information Series نشر بيروت ١٩٦٢ . خاصة الجزء السادس من السلسلة حول « مشكلة تصحيح سجلات الوكالة بصدد قيود الإغاثة ١٩٥٠ - ١٩٦٢ » .

وأخيراً فيما يختص بوجهة النظر العربية أنظر فايز صايغ The Palestine Refugees نشر واشنطن عام ١٩٥٢ وكذلك لفايز صايغ The Arab Israeli Conflict نشر نيويورك عام ١٩٥٦ و The Record of Israel at The United Nations نشر نيويورك عام ١٩٥٧ .

وكذلك يوسف صايغ The Economic Impact of the Refugee Problem on Lebanon, Syria and Jordan نشر معهد الباكستان للشؤون الدولية ، كراتشي ، ١٩٥٤ خاصة الملاحق . وكذلك وليد الخالدي في المقالات التالية في مجلة Middle East Forum الصادرة ببيروت :

١ - « لماذا نزح الفلسطينيون » ؟ عدد ديسمبر ١٩٥٩ .

٢ - « سقوط حيفا » . عدد يونيو ١٩٦٠ .

٣ - «الخطة« دالت » : الخطة الصهيونية الشاملة لاحتلال فلسطين في ١٩٤٨». عدد نوفمبر ١٩٦١ .

خلال البضعة اشهر الاولى بعد قيام الدولة اليهودية كانت الحالة مشوشة فيما يتعلق بعدد النازحين الى غزة والبلدان المضيفة . فان هؤلاء كانوا لا يزالون يعتقدون بقرب عودتهم الى بيوتهم وديارهم وكان عدد كبير منهم يقوم باعالة نفسه . ولكن ما ان بـــدا أن حالة النزوح ستطول واخذ الضنك المادي يثقل ويقسو حتى تبدت الحاجة الملحة الى المعونة الدولية . وكان بنتيجة ذلك ان تقدم الصليب الاحمر والهلال الاحمر ومؤسسات خيرية اخرى محلية ودولية بالمعونة . ثم تلى ذلك توسيع نطاق المعونـــة بازدياد الحاجة اليها ومرور الاسابيع والاشهر دون تحقيق الامل بالعودة الى فلسطين فجاءت « وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين » (UNRPR) ومن ثم « وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم » (UNRWAPRNE) التي باشرت مهامها في مايو ١٩٥٠ ولا تزال قائمة الى الآن . وقد جرى احصاء النازحين من اجل تنظيم عملية توزيـــع الاغذية والخيام والخدمات الصحية الضرورية في مطلع الامر من قبل كلا هاتين الوكالتين . ثم ان الوكالة الثانية (وسندعوها فيما بعد الوكالة) أعادت النظر اكثر من مرة في جداول المستفيدين من الاعاشة بقصد ازالة الاسماء غير المؤهلة لاستلام الاعاشة . وكانت الاهلية ترتكز الى مبدأين : اولا ، ان يكون المستفيد « لاجئاً » بموجب تحديد الوكالة اي ان يكون قد فقد مكان اقامته ومورد رزقه في فلسطين

= ثم مقالة في مجلة Arab Review (نشر لندن) بموضوع « نزوح العرب عن فلسطين » عدد يناير ١٩٦٠ .

ثم انظر مقال الكاتب الارلندي أرسكن تشيلدرز في مجلة Spectator بموضوع « النزوح الآخر » وما تلاها من تبادل رسائل لمحرر المجلة اشترك هو فيها وكذلك الصهيوني الانكليزي جان كمشي والكاتب العربي وليد الخالدي وقد نشرت مصلحة الاستعلامات بالقاهرة المقال الاصلي والرسائل في كراس صدر عام ١٩٦١ .

المحتلة وان تكون فلسطين مكان اقامته وعمله العادي سابقاً ،وثانياً ان لا يكون دخله الحالي اكثر من مقدار معين والا فانه يعتبر قادراً على اعالة نفسه . (١)

لم يكن من السهل احصاء النازحين بدقة ، فان تبدل اجهزة الاغاثة وصعوبة التحقق من استيفاء شروط الاهلية للاعاشة ، من الجهة الواحدة ، وحالة عدم الاستقرار بين النازحين وتخوفهم من غموض المصير ، وتوزعهم بين المخيمات المختصة بهم ومناطق السكن العادية في البلدان المضيفة (لبنان وسورية والاردن بضفتيه وغزة) ـ ان كل هذه العوامل اوجدت صعوبة قصوى في القيام باحصاء دقيق .

على ان الاحصائين اللذين قامت بهما الوكالتان المذكورتان اعـــلاه (UNRPR ومن ثم UNRWA) وما تلا هذين الاحصائين من تعديلات في جداول المؤهلين للاعاشة كلها تحمل على الاعتقاد بان الارقام المعتمدة من قبل العرب ووكالة هيئة الامم هي ارقام صحيحة الى حد بعيد جداً . واذا اخذنا الارقام الحالية للنازحين المسجلين وغير المسجلين في جداول الاعاشة وعدنا القهقرى بهذه الارقام الى ١٩٤٨ كسنة القاعدة لوجدنا الارقام العربية معقولة . وكذلك فان ارقام القاعدة ١٩٤٨ ذاتها تبررها معرفتنا باحصاءات السكان في فلسطين وبتوزعهم في البلاد ومعدل تزايدهم الطبيعي . وسنحاول فيما يلي تقديم صورة رقمية لهذا التحليل .

---

(١) هذا التعريف ماخوذ من تقرير مدير الوكالة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٥١ المرفوع للجمعية العمومية بالامم المتحدة الصفحة ٣ الفقرة ١٦ . واما مستوى الدخل الذي يحرم النازح الاهلية للاعاشة فانه مجزأ الى عدة مستويات في الواقع لاضرورة لتفصيلها هنا . راجع كتاب المؤلف حول موضوع النازحين المشار اليه في الملاحظة (٢) ، الملحق (ح) رقم ٢ .

التقديرات العربية :

النازحون بنهاية ١٩٤٨	٧٥٠،٠٠٠	—	٨٠٠،٠٠٠
اضف : تزايدهم الطبيعي (على اســاس ٣ ٪ تراكمية)			
حتى يونيو ١٩٦٢ (رقم مدور)	٤١٨،٠٠٠	—	٤٤٦،٠٠٠
النازحون في يونيو ١٩٦٢	١٫١٦٨،٠٠٠	—	١٫٢٤٦،٠٠٠

تقديرات وكالة الاغاثة :

النازحون في يونيو ١٩٦٢ (منهم ٨٨٨ ، ٨٧٧ يتناولون الاعاشة)	١٧٤،٧٦٠ ر ١

يلاحظ ان تقديرات الوكالة لا تتعارض مع الرقم الادنى للتقديرات العربية فلنحاول الان ان نتحقق فيما اذا كان رقم ٧٥٠،٠٠٠ (او ٧٢٦،٠٠٠ القريب منه) يتعارض مع احصائيات السكان حتى ١٩٤٨ بشكل خطير .

عدد العرب الفلسطينين عام ١٩٤٥ (المتوسط السنوي) ١٬٢٥٥٬٠٠٠ (ا)

اضف : ٣ بالمائة سنوياً للتزايد الطبيعي لنهاية

١٩٤٨ (رقم مدور)	١٣٨٬٠٠٠
الفلسطينيون العرب (بقطع النظر عن مكان اقامتهم) بنهاية ١٩٤٨	١٬٣٩٣٬٠٠٠

توزع الفلسطينيين العرب بموجب مكان اقامتهم بنهاية ١٩٤٨

١ ـ العرب الباقون في اسرائيل	١٥٠٬٠٠٠ (ب)
٢ ـ سكان غزة (عدا النازحين اليها)	٥٥٬٠٠٠ (ج)
٣ ـ سكان القسم غير المحتل من فلسطين عدا غزه (اي الضفة الغربية) عدا النازحين	٤٦٥٬٠٠٠ (د)
المجموع عدا النازحين	٦٧٠٬٠٠٠
النازحـــون	٧٢٣٬٠٠٠
المجموع	١٬٣٩٣٬٠٠٠

ملاحظـــات :

(ا) هذا الرقم مأخوذ من الكتاب الاحصائي السنوي لفلسطين ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ Statistical Abstract of Palestine 1944-45 ص ١٦ لمتوسط السكان العرب لعام ١٩٤٥ (ويشمل البدو) .

(ب) بموجب الاحصاءات الصهيونية كان العدد ١٤٠٬٠٠٠ بنهاية ١٩٤٨

وبموجب المراجع العربية كان العدد ١٦٠٬٠٠٠ وقد اعتمدنا متوسط الرقمين.

(ج) العــــدد مأخوذ من سجل «احصاءات القرى ١٩٤٥» الرسمي Village Statistics 1945 المشار اليه قبلا .

(د) كما في سجل «احصاءات القرى ١٩٤٥» كان العدد ٤٢٢٬٣١٠ في ابريل ١٩٤٥ وارتفع بالتزايد الطبيعي الى ٤٦٥٬٠٠٠ بنهاية ١٩٤٨ (راجع الجدول الملحق بهذا الفصل من اجل الاطلاع على تفصيلات رقم ٤٢٢٬٣١٠)

يلاحظ من «كشف الحساب» المقدم اعلاه ان عدد النازحين الاصلي (وهو ٧٢٣٬٠٠٠) لا يختلف اختلافاً بينا عن العدد الذي اعتمدته اوساط الامم المتحدة (اي ٧٢٦٬٠٠٠) والعدد الذي يشير اليه الساسة العرب عادة في تصريحاتهم (اي ٧٥٠٬٠٠٠) فالفرق يعتبر ضئيلا اذا ما ذكرنا ان اساس الحساب هو ارقام ١٩٤٥ مضافاً اليها الزيادة الطبيعية للسكان منقوصاً منها تقدير السكان غير النازحين في غزه والضفة الغربية وفي فلسطين المحتلة، وتقديرات كهذه لايعقل ان تتفق مع بعضها كلياً . حصيلة هذا الحساب اننا نعتبر ان ارقام وكالة الامم المتحدة الاساسية للنازحين (اي ٧٢٦٬٠٠٠ بنهاية ١٩٤٨) هي ارقام مقبولة واننا سنعتمدها في هذه الدراسة رغم كونها متحفظة اذ انها لا تأخذ بعين الاعتبار عدداً من سكان قرى الحدود النازحين) فعلا .

واخيراً نذكر قبل الانتقال من موضوع عدد النازحين الاصلي في ١٩٤٨ ان عدد النازحين الاجمالي بنهاية يونيو ١٩٦٢ بلغ حسب الاحصاءات الرسمية

لوكالة الاغاثة ١٬١٧٤٬٧٦٠ منهم ٨٧٧٬٨٨٨ يتناولون الاعاشة من الوكالة. ومن الواضح ان العدد الاجمالي المذكور معقول بالنظر لارتفاع نسبة تزايد العرب ومرور ١٤ عاماً على النزوح .

(ب) الدلالة الاقتصادية للنزوح

قلنا قبلا أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية وسياسية قبل ان تكون قضية اقتصادية ونكرر الآن ان قضية النازحين ليست اقتصادية الا في ناحية واحدة من نواحيها . فالنزوح عن الوطن والبيت والتربة وفقدان مورد الرزق ، على عظم شأنه الاقتصادي ، هو خسارة معنوية وقومية في الدرجة الاولى دلالتها اكبر شأناً من دلالة الارقام بالجنيهات ومن دلالة الدونمات وعدد المصانع والبيوت المفقودة . على اننا ، مع ادراكنا الواضح واقتناعنا الضميري بكل هذا ، سنقصر البحث هنا على الدلالة الاقتصادية للنزوح تقيداً منا بحدود اطار هذه الدراسة كما سبق واشرنا .

على الرغم من هذا التحديد الصارم فان مهمة تقدير الدلالة الاقتصادية هي في غاية الصعوبة . وفي سبيل تفسير هذا الاعتقاد نعدد هنا الفئات الرئيسية لما تكبده العرب الفلسطينيون والعرب في البلدان المضيفة وسواها من خسائر وما حملوه من اعباء وما تلف من طاقات نتيجة الاستعمار الصهيوني والاسرائيلي واضطرار العرب الى النزوح عن فلسطين ـ هذا مع العلم ان تعدادنا لن يشمل الاضرار التي تلحق باستمرار بالممتلكات العربية في اسرائيل سواء ما كان من هذه الممتلكات خاصاً بالنازحين او بالعرب الذين لايزالون داخل اسرائيل وهي اضرار سنبحثها في فصل لاحق اما الفئات فهي التالية : ـ

أ ـ الممتلكات الفردية

١ ـ المساكن

٢ ـ مباني المصانع والمكاتب والمحال التجارية والفنادق والمطاعم الخ ..

٣ ـ تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة والحرف اليدوية.

٤ ـ وسائل النقل والمواصلات .

٥ ـ الاثاث والامتعة الشخصية ونسبة ما من السيارات الخاصة ظلت في فلسطين

٦ ـ المواشي والدواجن بقسميها : القسم المختص بالاستهلاك الخاص
القسم المعد للانتاج للسوق

٧ ـ حسابات البنوك والامانات

٨ ـ الاراضي

٩ ـ ستوكات البضائع على انواعها (المخزون السلعي)

١٠ ـ تجهيزات المكاتب

ب ـ حصة العرب من الممتلكات العامة

١ ـ المباني الحكومية على انواعها

٢ ـ الطرق والسكك الحديدية والموانىء والمطارات

٣ ـ منشآت الخدمات العامة ـ كالمدارس والمستوصفات والمستشفيات والمختبرات

٤ ـ شبكات الري

٥ ـ تجهيزات ١ ـ ٤

٦ ـ الاحراش والمراعي والاراضي المملوكة جموعياً

٧ ـ اراضي النقب والاراضي الاخرى المنسوبة خطأ الى الحكومة المنتدبة
٨ ـ الموارد المائية والمعدنية

ج ـ « موارد الرزق »

ونعني بذلك ما فقده العرب من فرص العمل والانتاج في اقتصاد قائم ناشط (Going concern) وهو مما يصعب تقديره لان قيمته لاتحسب على اساس دخل سنة من السنوات بل دخول سنوات عديدة متتالية لجيل من السكان ، مع وجوب اخذ الطاقات النامية في اقتصاد ديناميكي ، بعين الاعتبار . وتجب الاشارة هنا بصورة خاصة الى خسائر ارباب المهن الحرة والحرف والعمال المهرة بسبب انقطاع عملهم الفني .

د ـ اثر النزوح على اقتصاد عرب غزة « والضفة الغربية »

ونعني بهذا الاذى الذي لحق باقتصاد المناطق الفلسطينية التي بقيت خارج الاحتلال الصهيوني والتي خسرت التفاعل الاقتصادي مع فلسطين المحتلة بسبب كسر اسرائيل لدورة الحياة الفلسطينية العربية . فقد كانت المناطق غير المحتلة تعتمد اعتماداً كبيراً على المناطق الاخرى في حقول التجارة والتوظيف والمواصلات .

هـ ـ الأعباء الاقتصادية على العرب غير الفلسطينيين

وهذه الاعباء منها ما هو مباشر يمكن تقديره على اساس كلفة الخدمات والمعونات التي تقدمها الدول العربية للنازحين ومنها ما هو غير مباشر وينتج عن تحول قسم من فرص العمل والانتاج في اقتصاديات هذه الدول الى النازحين ،

ومنها اخيراً اضرار لحقت باقتصاديات البلدان المجاورة بسبب صلتها بفلسطين وكسر اسرائيل لدورة الحياة العربية العامة .

ان مجرد تعداد الفئات الخمس وتفرعاتها كاف لان يعطي القارىء صورة واضحة عن ضخامة الدلالة الاقتصادية لقضية نزوح الفلسطينيين العرب ، وعن صعوبة القيام بتقدير دقيق لهذه الدلالة مهما كانت المحاولة جدية ومهما توفر لدينا من المعلومات الاحصائية ومن اساليب البحث النظري والتطبيقي . على ان هذه الصعوبة ينبغي ان تحفزنا على القيام بمحاولة تقدير لقسم محدود من الفئات وان بشكل اجمالي وعلى اساس فرضيات معينة .

يجب الاشارة اولا الى ان الفئة (ا) هي الفئة الوحيدة التي سنحاول تقدير قيمتها بتفصيل ، يليها الفئة (ج) التي سنقدر قيمة جزء واحد منها هو الدخل الذي حرمه النازحون ، اما تقدير قيمة الفئة (ب) فقد كان بالامكان القيام به وان بصعوبة لو توفرت لدينا الاحصاءات الوافية واسس التقدير الضرورية.

وتظل الفئات (د) و (ه) دون تقدير على اننا سنشير الى نوع عناصرهما في مواقع مختلفة من هذا الفصل وفيما بعد في اجزاء اخرى من الكتاب

اما التقديرات للفئة (ا) فنقدمها فيما يلي مع ايضاح قواعد التقدير :

	جنيــــه
١ ـ المساكن : عدد الوحدات المفترض	
لمجموع النازجين	
اي (٧٥٠،٠٠٠) على اساس وحدة	
لكل ٥ اشخاص	
(من بيت مستقل او شقة) موزعة كما يلي :	
الثلثان او ٩٠،٠٠٠ وحدة في القرى و ٦٠,٠٠٠	
في المدن بسعر ٢٥٠ للوحدة الريفية ـ ٢٢,٥٠٠,٠٠٠	
وبسعر ٢,٥٠٠ جنيه للوحدة في المدن ـ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٢,٥٠٠,٠٠٠
اضف : مساجد وكنائس القرى	
والمدن على اساس	
١,٥٠٠ وحدة سعر ٣,٠٠٠ جنيه	٤,٥٠٠,٠٠٠
اضف : إنشاءات مع المساكن كالمزارب	
والابار في القرى	
والكاراجات الخاصة في المدن الخ ..	٤,٠٠٠,٠٠٠
	١٨١,٠٠٠,٠٠٠

	جنيه
٢ ـ مباني المصانع : ١,٥٠٠ وحدة بسعر ٥,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
المشاغل (خياطة ، حدادة ، نجارة ، ميكانيك الخ ..)	
على اساس ٥,٠٠٠ وحدة سعر ١,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
المكاتب «معظمها في المدن» ٥,٠٠٠ وحدة	
سعر ٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
المحال التجارية « بمعدل محل لكل ١٥٠	
شخص بين مخزن كبير وبقالة وصيدلية الخ»	
٥,٠٠٠ وحدة منها ٢,٠٠٠ في القرى سعر	
٤٠٠ = ٨٠٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠ في المدن	
سعر ٢,٥٠٠ = ٧,٥٠٠,٠٠٠	٨,٣٠٠,٠٠٠
الفنادق على مختلف فئاتها (في المدن) ١,٠٠٠ وحدة	
سعر ١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
المطاعم والمقاهي والنوادي في المدن والقرى	
٢,٠٠٠ وحدة سعر ٢,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
مباني البيارات ٢,٠٠٠ وحدة سعر ٢,٥٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
تقدير قيمة المباني «عدا المساكن»	٥٩,٨٠٠,٠٠٠
٣ ـ تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة	
محسوبة على اساس كون المنسوب ٤ : ١ بين الرأسمال المتجمع	
والدخل الصافي «كما هو في حساب الدخل القومي» ، فيكون	
تقدير قيمة التجهيزات	١٥,٠٠٠,٠٠٠
٤ ـ وسائل النقل والمواصلات «عدا السيارات الخاصة»	
بما في ذلك نحو ١,٠٠٠ سيارة وباص وشاحنة محسوبة على	
اساس كون المنسوب ٤ : ١ بين الرأسمال المتجمع والدخل الصافي	
«في الدخل القومي» فيكون تقدير قيمة وسائل النقل والمواصلات	١٥,٠٠٠,٠٠٠

٥ ـ الاثاث والمكتبات والامتعة الشخصية على اساس	جنيـــه
تقدير : ٢٥ جنيه للنازح الريفي الواحد =	١٢,٥٠٠,٠٠٠
٢٠٠ جنيه للنازح الواحد من المـــدن =	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
تقدير قيمة الاثاث والمكتبات والامتعة الشخصية	٦٢,٥٠٠,٠٠٠
٦ ـ المواشي والدواجن : على اساس تقدير حكومة فلسـطين « بتقـــريرها A Survey of Palestine ص٥٦٨» وبأسعار ماقبل الحرب مضاعفة نحو ثلاث مرات وهو ارتفاع الاسعار فيكون تقدير قيمة المواشي والدواجن	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٧ ـ حسابات البنوك والامانات : ما تبقى منها في اسرائيل تقدير قيمته	٢,٠٠٠,٠٠٠
٨ ـ الاراضي : اراضي حمضيات ١٣٢,٠٠٠ دونم « من اصل ١٣٦،٨٠٠ للعرب » سعر ٦٠٠ =	٧٩,٢٠٠,٠٠٠
اراضي مشجرة اخرى ٣٨٤,٠٠٠ دونم « من اصل ١,٠٤٠,٠٠٠ » سعر ٣٠٠ =	١١٥,٢٠٠,٠٠٠
اراضي مروية ٤١,٠٠٠ دونم «من اصل ٥١,٥٠٠ سعر ١٠٠ =	٤,١٠٠,٠٠٠
اراضي صالحة للزراعة « للحبوب » ٤,٤٠٠,٠٠٠ دونم(من اصل ٦,٦٠٠,٠٠٠) سعر ٤٠ =	١٧٦,٠٠٠,٠٠٠
اراضي ذات جودة حدية ١,٦٠٠,٠٠٠ دونم(من اصل ٤,٨٠٠,٠٠٠) سعر ١٠ =	١٦,٠٠٠,٠٠٠
اراضي البناء في القرى ٢٠,٠٠٠ دونم « من اصل ٣٦,٠٠٠» سعر ٦٠ =	١,٢٠٠,٠٠٠
اراضي البناء في المدن ٢٩,٢٥٠ دونم « من اصل ٦٠,٨٠٠» سعر ٤٠٠ =	١١,٧٠٠,٠٠٠
تقدير قيمة الاراضي	٤٠٣,٤٠٠,٠٠٠

٩ ـ ستوكات البضائع على انواعها ـ تقدير قيمتها ٥,٠٠٠,٠٠٠

١٠ ـ تجهيزات المكاتب والمطاعم والفنادق والمقاهي ـ

تقدير قيمتها ٣,٠٠٠,٠٠٠

فيكون تقدير الخسائر الاجمالي بنهاية ١٩٤٨ تحت الفئة «ا» اي الممتلكات الفردية ٧٥٧ مليون جنيه موزعة كما يلي :ـ

	مليون جنيه
١ ـ المساكن على انواعها (نحو ١٥٠,٠٠٠ وحدة)	١٨١,٠
٢ ـ مباني المصانع والمشاغل والمكاتب والمحال التجارية والفنادق والمطاعم والمقاهي والنوادي ومباني البيارات (نحو ٣١,٥٠٠ وحدة)	٥٩,٨
٣ ـ تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة والحرف	١٥,٠
٤ وسائل النقل والمواصلات (عدا السيارات الخاصة)	١٥,٠
٥ ـ الاثاث والمكاتب والامتعة الشخصية	٦٢,٥
٦ ـ المواشي والدواجن	١٠,٠
٧ ـ حسابات البنوك والامانات	٢,٠
٨ ـ الاراضي	٤٠٣,٤
٩ ـ ستوكات البضائع	٥,٠
١٠ ـ تجهيزات المكاتب والمطاعم والفنادق والمقاهي	٣,٠
التقدير الاجمالي بنهاية ١٩٤٨	٧٥٦,٧

ليست محاولتنا اولى المحاولات لتقدير قيمة الاملاك الفردية للعرب النازحين فهنالك على الاقل ثلاث تقديرات جرت حتى الان . اما اول التقديرات بعد قيام الدولة فذاك الصادر عن لجنة التوفيق الدولية التي حاولت تقصى كيفية تنفيذ توصية الجمعية العمومية للامم المتحدة المتخذة في ديسمبر ١٩٤٨ «والمتكررة فيما بعد في كل جمعية عمومية سنوية» ـ ذات النص القائل

بوجوب السماح لمن يشاء من النازحين بالعودة الى فلسطين وبتعويض كل النازحين عما فقدوه من اموال واملاك وعما تعرضت له هذه الاموال والاملاك من الاذى .

وهكذا فبعد التوصية رقم ٣٩٤ (٥) الصادرة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٠، انشأت لجنة التوفيق الفلسطينية مكتباً خاصاً بتقدير الاملاك والاموال ، وقد عمل هذا المكتب طيلة سنة اصدرت لجنة التوفيق بنهايتها تقريراً مؤقتاً قالت فيه انها، بانتظار العثور على معلومات اوفى ، توصلت الى تقدير قيمة الاملاك العربية بحوالي ١٠٠ مليون جنيه موزعة كما يلي [١]

قيمة الاملاك في القرى	٦٩,٥٢٥,١٤٤	جنيه
قيمة املاك في المدن	٢١,٦٠٨,٦٤٠	
قيمة الاملاك في منطقة القدس	٩,٢٥٠,٠٠٠	
مجموع التقدير لاملاك العرب	١٠٠,٣٨٣,٨٨٤	جنيه

عادت لجنة التوفيق الدولية في ٢١ يونيو ١٩٥٨ [٢] ، لتقول انه لم يحصل تغير يذكر بصدد تقويم الاملاك بين ماورد في تقريرها عام ١٩٥١ وتقريرها عام ١٩٥٨ ، بخلاف الدخول في تقديرات تفصيلية بدل التقديرات الاجمالية السابقة ، مما لم يحدث تغييراً ذا شأن في النتائج .

لقد كانت الاخطاء الرئيسية في تقديرات لجنة التوفيق ان اللجنة قصرت بحثها على تقدير قيمة الاراضي والمباني فقط ولم تدخل الاملاك والموجودات الاخرى ضمن نطاق التقدير ، وانها بعد ذلك اخذت تقديرات الضرائب اساساً للتقدير متجاهلة ان بدلات الضرائب وضعت في حين كان مستوى

(١) انظر تقرير لجنة التحقيق الدولية «الامم المتحدة أ/١٩٨٥» تاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) في تقريرها السادس عشر «الامم المتحدة أ/ ٣٨٣٥» بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨

الاسعار منخفضاً في معظم الحالات وان الملاكين دوماً يضغطون بعنف لتقدير قيمة املاكهم بأقل ما يمكن لكي ينطبق عليهم اكثر بـدلات الضرائب انخفاضاً .

هذا مع العلم ان تقدير قيمة الاملاك يجب ان يأخذ بعين الاعتبار القيمة الجارية في المبادلات الحرة ــ مثلاً مستوى هذه المبادلات في١٩٤٦ و ١٩٤٧ — بدلاً من القيمة الناتجة عن ضرب بدل الضريبة بمعامـل معين مرتكز الى تقديرات تخمين الضرائب .

اما التقدير الثاني فهو تقدير الهيئة العربية العليا [١] وقد تكرر نشره في اكثر من مناسبة وبيان ارقامه كما يلي (بأسعار ١٩٤٨) :

قيمة بيارات الحمضيات	١٠٠ مليون جنيه
مزارع الموز	١
المساحات المزروعة اشجاراً مثمرة	٢٧٥
الاراضي الزراعية من مختلف فئاتها (من الجيدة الى ذات الجودة الحدية، مع المراعي)	٢٥٠
الاملاك في المدن والقرى ذاتها من أرض ومبان ومصانع الخ ..	١،١٠٠

---

(١) راجع دراسة الهيئة الصادرة عن مكتبها في القاهرة عام ١٩٥٥ بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون ضحايا الاستعمار والصهيونية » ص ٨١ ـ ٩٣ بصدد موضوع التقدير . كذلك راجع تقريراً ثانيـاً للهيئة صادراً من بيروت في ١٩٦١ بعنوان : « Statement » ص ١٩ – ٢٤ .

الاموال المنقولة (الاثاث النقد والمجوهرات
المواشي والدواجن، وسائل النقل والمواصلات
سفن الصيد والرحلات العربات الخ .) ٢٥٠

مجموع التقدير ١٬٩٧٦ م.ج (بأسعار ١٩٤٨)

او ٢٬٦٦٧ م.ج (بأسعار ١٩٦١)

وقد ارتكزت هذه التقديرات الى الاسس التالية نقتبسها كما وردت في بيانات الهيئة :

– ان بيارات الحمضيات كانت تصدر ما قيمته الصافية ٥،٧ مليون جنيه عدا الاستهلاك المحلي .

– ان دونم الحمضيات قيمته من ٧٨٠ جنيه الى ١٬٠٠٠ جنيه

– ان دونم الاراضي المشجرة قيمته نحو ٥٥٠ جنيه .

– ان متوسط قيمة دونم الاراضي الزراعية الاخرى على اختلاف الجودة نحو ٥٠ جنيه .

– ان دخل دونم الارض المشجرة (عدا الحمضيات) ٢٥ جنيها في العام على الاقل .

– ان متوسط بدل ايجار دونم الارض الزراعية جنيهان على الاقل .

وهنالك تقدير ثالث قامت به لجنة خبراء شكلتها جامعة الدول العربية واشارت اليه الهيئة العربية العليا في بيانها الصادر في بيروت في ٢٠ أغسطس

١٩٦١ ، المشار إليه قبلاً ، على ان هذا التقدير لم يتوافر لنا الاطلاع عليه ، ثم ان هنالك تقديراً آخر يعود الى عام ١٩٤٥ [١] ، اي انه سابق لنشوء الدولة ونحن نثبته هنا بقصد ابراز الاساس لتقديرات لجنة التوفيق الدولية ، فهذا التقدير الثالث خرج بأرقام لا تختلف كثيراً عن ارقام لجنة التوفيق مما يؤيد القول ان هذه اللجنة انما اقتبست ارقام حكومة فلسطين دون ان تكلف نفسها عناء التدقيق في قيم الاملاك الفعلية ، وفي سبيل الايضاح نورد هنا تقدير حكومة فلسطين للأملاك الخاصة العربية بنهاية ١٩٤٥ :

الموجودات السائلة في الخارج (أرصدة بنوك)	٣٩،٣ مليون جنيه
أراض ريفية	٧٤،٨
رأسمال صناعي	٢،١
ستوكات تجارية مؤمن عليها	٢،٠
سيارات	١،٣
تثميرات زراعية (مبان ومعدات ومواشي الخ)	١٣،١
مجموع التقدير (عدا قيمة أملاك المدن من أرض ومبان)	١٣٢،٦ مليون جنيه

وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه التقديرات تشمل جميع العرب لا النازحين منهم فقط .

قبل ان نباشر تقديم بعض التعليقات على التقديرات التي سبق تفصيلها نود الاشارة الى ان اسرائيل لم تدخل اطلاقاً في بحث تفصيلي لقيمة الاملاك

---

(١) راجع ص ٥٦٣ - ٥٦٩ من الجزء الثاني من تقرير حكومة فلسطين الصادر في ١٩٤٦
A Survey of Palestine

والاموال العربية، بل نذهب أبعد من ذلك فنقول انها لم تول موضوع الاملاك كبير اهتمام وذلك بقصد التدليل على عدم اكتراثها بمطالب العرب وعدم حملها الضغط العربي محمل الجد . وقد تبدى هذا التجاهل في اشارات عابرة الى كون قيمة الاملاك العربية الاجمالية مئة مليون ليرة اسرائيلية لكن هذا المبلغ المزري بضآلته لم يكن موضوع تفكير جدي (هذا على فرض ان العرب كانوا مستعدين ليفاوضوا حول التعويض عن الاملاك وهو فرض خاطيء باطل من اساسه لان العرب لا يبيعون حقهم الكامل بفلسطين بتعويضات مهما كانت ارقامها مغرية) بدليل اشارة موشه شاريت في الكنيست في ٧ ديسمبر ١٩٥١ الى الموضوع بقوله « ان الاراضي المتروكة هي من مخلفات الحرب.. وان خسائر اليهود في الارواح والاموال اعظم من ان تكفي تلك الاراضي لتعويضها وحتى اذا تقرر ان يدفع اليهود تعويضاً فان لهم دون غيرهم الحق في تقدير الثمن وطريقة الدفع » . وجاء شاريت رئيس الوزراء في صيف عام ١٩٥٤ يكرر موقف شاريت النائب في الكنيست [١] .

* * *

نعود الى تقديراتنا وقد جاء اجمالها نحو ٧٥٧ مليون جنيه وذلك قيمة

---

(١) انظر كتيب الهيئة العربية العليا « اللاجئون الفلسطينيون » المشار اليه قبلا ص ٨٧ و ٨٨ حول هذه المقتبسات . لم نعثر الا على اشارة لتقديرين اسرائيليين لقيمة الاملاك العقارية التي خلفها النازحون والاشارة في روبنر ص ٣٣ حيث يقول احد التقديرين للكاتب س. ريزر (في مقال في مجلة Public Finance بهولندا بعددها الاخير لسنة ١٩٥٨) انه نحـــو ٥٠٠ مليون دولار ، والاخر للكاتب د ، كوهين (في جريدة هابوكر في ٧ ينـــاير ١٩٥٨) ويبلغ ٤,٠٠٠ مليون دولار .

الاملاك الفردية الخاصة بالنازحين (من انتاجيـة واستهلاكية) كما كانت عام ١٩٤٨ ، ولم ندخل ضمن هذه التقديرات اي زيادة تمثل الارتفاع المتوقع في الاسعار (الذي يلازم الاقتصادات النامية) او تمثل نمـــو قيمة الاملاك بنتيجة التثميرات المستمرة عاماً فعاماً من الناتج القومي المتزايد، كما اننا لم نشر الى ما خسره النازحون من دخل من هذه الاملاك طيلة السنين الممتدة من ١٩٤٨ الى الوقت الحاضر .

ان كل هذه التعديلات ضرورية وهامة . كما ان من الضروري بحث مصير هذه الاملاك في قبضة السلطات الاسرائيلية لنتعرف ولو الى مدى محدود الى الضرر الاقتصادي الذي لحق بالعرب الفلسطينيين . (على ان مصير الاملاك سيكون موضوع بحث فصل لاحق ولذلك فسنقصر الامر حالياً على اجراء التعديلات التي تظهر صورة اكثر اكتمالاً للحرمان الذي يعانيه النازحون) .

لو فرضنا ان ارتفاع الاسعار بين اول ١٩٤٨ ونهاية ١٩٦٢ جـاء معتدلا جداً وكان اقل بكثير من معدل النمو (وهو نحو ٤ بالمائة للناتج القومي) وقلنا ان الاسعار ارتفعت بمعدل ٢ بالمائة في العام وهو افتراض معقول بل متواضع ، لوجدنا ان ارتفاع الاسعار وحده كان سيزيد في قيمة الاملاك ٣٧ بالمائة او ٩ ، ٢٧٩ مليون جنيه على اقل تقـدير ، وهذا التعديـــل ضروري في سبيل اعطاء الجنيهات الحالية قيمة شرائية لا تنقص بشكل خطير عن قيمتها الشرائية الأصليـة . يضاف الى التعديل النمو الصافي العيني الرساميل من ١٩٤٨ الى نهاية ١٩٦٢ ، وهذا النمو ينبغي حسابه كما يلي : اذا كان نمو الناتـــج الصافي ٤ بالمائة سنوياً – وهو معدل النمو المألوف في فلسطين في حينها – وكان منسوب التثمير لناتـج هذا التثمير نحو ٤ : ١ ،

وهو منسوب معقول ، فـــان زيادة الرأسمال عن طريق التثمير ينبغي ان تكون ١٦ بالمائة من الناتج القومي ليتاح لهذا الناتج التزايد بمعـــدل ٤ بالمائة .

اذن علينا :

اولاً : ان نقدر الناتج (او الداخل) في عام ١٩٤٨ انطلاقاً من ارقام ١٩٤٥ وهي احدث ما لدينا .

ثانياً : ان نحسب حصة النازحين من ذلك الدخل في عام ١٩٤٨ .

ثالثاً : ان نقوم بحساب هذا الدخل على اساس تزايده عاماً فعامـــاً بمعدل ٤ بالمائة من ١٩٤٨ لغاية ١٩٦٢ – اي ان نثبت المسلسلة الرقمية المتصاعدة بمعدل ٤ بالمائة فائدة مركبة .

رابعاً : ان نحسب ١٦ بالمائة من مجموع ارقام هذه المسلسلة كزيادة في الرأسمال ثم نعود فنحسم من هذا الرقم جزءاً ما مقابـل اهتلاك الرأسمال للوصول الى الرسملة الصافية .

على اساس هذه القواعد نحسب ما كان سيبلغه الرأسمال الاساسي من قيمة بنهايه ١٩٦٢ ، كما يلي : –

١ – الدخل العربي في ١٩٤٥ : ٦٣ مليون جنيه ، وتقديرنا انه بلغ نحو ٦٨ مليون جنيه في ١٩٤٨ . (والارقام المتوفرة تعود للدخل القومي لا للناتج القومي – ولهذا نعتمد المصطلح الاول .)

٢ – حصة النازحين ثلثا هذا الدخل على اقل تعديل بسبب كون مناطقهم اكثر المناطق نشاطاً وجودة اي نحو ٤٦ مليون جنيه .

٣ – تسلسل هذا الدخل عاماً فعاماً على أساس نمو معدله ٤بالمائة يمتد من دخل عام ١٩٤٨ وهو ٤٦ مليون جنيه ويرتفع الى ٦٥ ، ٧٩ وهو دخل ١٩٦٢ . (انظر الملحق ٢ بآخر الفصل الحالي لتفصيل السلسلة) ومجموع هذه السلسلة ٩٢١ مليون جنيه .

٤ – قيمة التثميرات القائمة ابتداء من مطلع ١٩٤٩ ، لنهاية ١٩٦٢ ، يبلغ مجموعها ١٤٧،٤ مليون جنيه . (انظر الملحق ٢ بآخر الفصل الحالي لتفصيل مسلسلة التثمير) . فاذا حسبنا ١٠ بالمائة مقابل اهتلاك الرساميل تكون الرسملة الصافية ١٣٢،٧ مليون .

بامكاننا الآن ان نجمل تزايد قيمة الموجودات الاصلية كما يلي : –

قيمة الموجودات الاصلية في ١٩٤٨	٧٥٦،٧ مليون جنيه
يضاف : ارتفاع الاسعار ١٩٤٨ – ١٩٦٢	٢٧٩،٩
الرسملة الصافية ١٩٤٨ – ١٩٦٢	١٣٢،٧
	١،١٦٩،٣ مليون جنيه
أوقـل	١١٦٩ مليون جنيه

اما خسائر النازحين تحت الفئة (ج) اي ما حرموه من مداخيـل من موجوداتهم عاماً فعاماً من ١٩٤٨ لغاية ١٩٦٢ فيبلغ مجموعه كما بينا ٩٢١ مليون جنيه وبالتالي يكون المجموع العام لتقدير خسائرهم : –

الموجودات مع نمو قيمتها وذلك كما في نهاية ١٩٦٢	١،١٦٩ مليون جنيه
الدخل المتراكم من ١٩٤٨ لنهاية ١٩٦٢	٩٢١
جملة الخسائر	٢،٠٩٠ مليون جنيه

من الواضح ان أرقامنا تبعد كثيراً عن أرقام الامم المتحدة ، حتى لو قصرنا المقارنة على قيمه الموجودات ، فتقديرنا الاصلي ٧٥٦,٧ مليون جنيه تصبح الآن ١١٦٩ مليون في حين تقدم الامم المتحدة تقديراً هو ١٠٠,٤ مليون وهو يعود الى الاملاك في ١٩٤٨ ولا يأخذ بعين الاعتبار الزيادة المعقولة في القيمة التي كانت ستنال هـــذه الاملاك ارتكازاً الى الاختبار السابق . وينبغي القول بكل شدة ووضوح اننا لا نشعر اطلاقاً بوجوب تبرير ارقامنا بل على العكس ان ارقام لجنة التوفيق الدولية هي التي تصرخ طالبة التبرير، دون جدوى . فلقد اثبتنا اسس تقديراتنا بتفصيل وهي ترتكز على الاوضاع الاقتصادية السابقة للنزوح من حيث اسعار الامـلاك ، والى الدخل القومي العربي بموجب حساب حكومة فلسطين من حيث مردود هذه الاملاك والى فرضيات معتدلة من حيث وحدات المساكن والمصانع والمشاغل الخ . وقد يكون من المفيد في ختام هذا الفصل العودة قليلاً الى رقم ٧٥٧ مليون جنيه الذي هو تقديرنا للاملاك (من منتجة وخلاف ذلك) في مطلع ١٩٤٨ ، وبحث هـــذا الرقم في ضوء ادوات التحليل الاقتصادي المتوفرة لدينا .

اولا : لنقتطع من مبلغ ٧ ، ٧٥٦ مليون الاجمالي الموجودات غـــير الانتاجية او التي لا يدخـــل انتاجها في حساب الدخــل القومي وهي : —

المساكن الخاصة (وبدل ايجارها الضمني او المحتسب لم يدخل بحساب الدخــل القومي وان كان يجري اعتبــاره لاغراض ضريبـــة الدخل في

فلسطين) .		١٨١,٠ مليون جنيه
مباني الاندية وبقية اماكن الترفيه غير التجاري ، قل		٥,٠
الاثاث والمكتبات الخاصة والامتعة الشخصية		٦٢,٥
الدواجن والمواشي المفترض انها للاستهلاك الشخصي ، قل		٥,٠
حسابات البنوك والامانات		٢,٠
الاراضي غير الصالحة للزراعة او غير المزروعة (قل ربع مبلغ ١٦ مليون جنيه) ٤,٠ مليون		
اراضي البناء في القرى وهي غير منتجة للدخل القومي	١,٢	
اراضي البناء في المدن وهي غير منتجة للدخل القومي	١١,٧	١٦,٩
مجموع الاقتطاع		٢٧٢,٤ مليون جنيه

فاذا طرحنا ٤ ، ٢٧٢ من ٧ ،٧٥٦ مليون يبقى معنا ٣، ٤٨٤ مليون جنيه قيمة الاملاك والموجودات الانتاجية في ١٩٤٨ .

ثانياً : لنضف الى نصيب النازحين من الدخل القومي العربي مبلغاً ما يمثل الدخل الصافي الذي لا يدخل في حسابات الدخل القومي عادة خاصة في الاقتصاديات المتخلفة الزراعية الطابع ونعني هنا قيمة مبادلات الناتج العينية والتي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ، والقيمة الصافيه لما يستهلك من الناتج في قطاع البيوت وكذلك لا يدخل في حسابات الدخل القومي ،فاذا اعتبرنا هذين العاملين نحو نصف نصيب الدخل الزراعي في الدخل القومي للنازحين

(اي ٥٠ بالمائة من ٤٠ بالمائة من اصل ٤٦ مليون جنيه اي ٥٠ بالمائة من ١٨،٤ مليون) يكون لدينا ٢ ، ٩ ملايين جنيه يجب اضافتها للدخل القومي فيصبح المجموع ٢ ، ٥٥ مليون جنيه . اذن امامنا رقمان : الاول القيمة المتجمعة للموجودات الانتاجية للنازحين وهي ٤٨٤ مليون جنيه ، والثاني الدخل القومي الصحيح للنازحين وهو ٢ ، ٥٥ مليون جنيه ونسبة الرقم الاول الى الثاني نحو ٨ ، ٨ : ١ فهل هذه نسبة معقولة بين الموجودات الانتاجية المتجمعة والدخل القومي ؟ ان الاقتصاد التطبيقي والاستقرائي يبرر هذه النسبة ، فقيمة الموجودات تنمو عبر السنين بما يضاف اليها من موارد متزايدة وجهد انساني والرقم ٤٨٤ مليون هو رصيد هذا التجمع . ومن الواضح ان هذا الرأسمال يخلق انتاجاً أكبر بكثير من الدخل القومي لان الدخل القومي هو الانتاج العام ناقصاً ما يستهلك من هذا الانتاج في خلق الدخل القومي اي ان ارقام الدخل القومي هي القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة او بعبارة اخرى انها القيمة الصافية بعد طرح المبادلات الداخلية بين صناعة وصناعة ومنشأة ومنشأة .

وقد كانت النسبة بين الانتاج العام والدخل القومي في فلسطين عام ١٩٤٥ نحو ٢ : ١ وعلى هذا الاساس فان الدخل القومي للنازحين المشار اليه هو ٥٥،٢ مليون جنيه جاء من انتاج مقداره حوالي ١١٠ مليون جنيه ، واذا فتكون نسبة الرأسمال للانتاج حوالي ٤ ، ٤ : ١ وهي نسبة مألوفة خاصة في بلد تنخفض فيه الفاعلية الانتاجية للعامل ولا يبتعد هذا الرقم كثيراً عن الرقم الذي اعتمدناه كمنسوب الرأسمال للدخل .

حصيلة هذا التحليل هي ان ارقامنا لها ما يبررها نظرياً واختبارياً وعلى هذا الاساس نجيز لانفسنا اعتبارها مقبولة رغم كونها تقديرية الى حد بعيد .

وقد آن لنا ان نختم الفصل الحالي باجمال لحصيلة البحث :

اجمال تقدير قيمة الاملاك والاموال العربية العائدة		مليون جنيه
للنازحين من انتاجية وسواها في ١٩٤٨		٧٥٧
الانتاجية منها	٤٨٤	
الاخرى	٢٧٣	
ارتفاع قيمة الاملاك والاموال بين مطلع ١٩٤٨ ونهاية ١٩٦٢ :		
بسبب ارتفاع الاسعار بسبب النمو الرأسمالي		٤١٢
اجمال قيمة الاملاك والاموال بنهاية ١٩٦٢		
(بعد اضافة الارتفاع بنوعيه)		١,١٦٩
حصة النازحين من الدخل القومي ١٩٤٨		
(قبل التعديل) ٤٦,٠		
(بعد التعديل) ٥٥,٢		
مجموع الدخل للسنوات ١٩٤٨ – ١٩٦٢		
على اساس معدل نمو سنوي ٤ بالمائة		٩٢١
جملة الخسائر العربية		٢,٠٩٠ مليون
منسوب الرأسمال الانتاجي للدخل في ١٩٤٨ = ٨ ، ٨ : ١		
منسوب الرأسمال الانتاجي للانتاج في ١٩٤٨ = ٤ ، ٤ : ١		

يبقى ان نضيف ، في نهاية هذا الفصل ، ان النازحين العرب ، وهذا شأنهم الاقتصادي بالارقام من حيث ممتلكاتهم ومداخيلهم ، ومن حيث طاقاتهم المرموقة والنامية ، ولهم فوق ذلك حصة ضخمة من املاك الدولة والمرافق العامة ومؤسسات الخدمات العامة ، وجدوا انفسهم فجأة تحت رحمة قوى سياسية وعسكرية شرسة دونما مبرر خلقي او قانوني او انساني ـ قوى

استطاعت ان تدفع بهم خارج ديارهم واقتصادهم ليصبحوا ، بين يوم وآخر ، لاجئين ينالون إغاثة هزيلة تكاد لا تمنع عنهم شبح الموت ، وقـــد تعطلت طاقاتهم بسبب عدم الاستعمال وخلت أيديهم من وسائل الانتاج ومعداتـــه وتسهيلاته ، بعيداً عما كانوا يملكون وعن ديارهم وبيوتهم وتربتهم . إنهـــا مأساة لا يعرف لهـــا التاريخ مثيلاً من حيث نسبة النازحين المرتفعة لمجموع السكان العرب الذين خسروا وطنهم وموارد رزقهـــم فجأة . انها مأساة ضخمة لا يضمد جروحها ويمسح آلامها الا التصميم العربي الضخم على استعادة الحق السليب في فلسطين كاملا ، بنواحيه القومية والسياسية والاقتصادية على السواء .

الملحق الاول

عدد الفلسطينيين العرب غير النازحين على اساس توزيع السكان في سجل « احصاءات القرى ١٩٤٥ » (باستثناء سكان غزة) :

١ ـ في قضاء الرملة			٧,١٩٠
٢ ـ في قضاء رام الله			٤٧,٢٨٠
٣ ـ في قضاء القدس		١٤٧,٧٥٠	
ناقصاً : القرى الواقعة			
كلياً باسرائيل	١٤,٦٥٠		
القسم الاسرائيلي			
من مدينة القدس	٣٠,٠٠٠		
المنطقة الدولية			
بالقدس	٣,١٠٠		
قرى بيت لحم			
الواقعة باسرائيل	١,٧٢٠	٤٩,٤٧٠	٩٨,٢٨٠
٤ ـ في قضاء الخليل		٨٩,٥٧٠	
ناقصاً : القرى الواقعة			
كلياً باسرائيل		١٩,٦٧٠	٦٩,٩٠٠
٥ ـ في قضاء نابلس			٨٧,٦٩٠
٦ ـ في قضاء جنين		٥٥,٧٢٠	
ناقصاً : القرى الواقعة			
كلياً باسرائيل		٢,٦٩٠	٥٣,٠٣٠
٧ ـ في قضاء طول كرم		٧١,٢٤٠	
ناقصاً : القرى الواقعة			
كلياً باسرائيل		١٢,٣٠٠	٥٨,٩٤٠
المجموع			٤٢٢,٣١٠

ملاحظة

طريقة الحساب المستعملة هي التالية : أخذنا خريطة دقيقة لفلسطين قبل قيام الدولة اليهودية واخرى بعد قيام الدولة واجرينا جرداً مفصلاً بالقرى والمدن التي تقع داخل اسرائيل وأنقصنا مجموع سكانها (قضاء فقضاء) من سكان الاقضية حسبما وردت أعدادهم في سجل « احصاءات القرى ١٩٤٥ ». ويجب التنويه هنا بالمعونة القيمة التي حصلنا عليها في اجراء الحساب من السيد سامي هداوي (حالياً مدير مكتب الجامعة العربية في ولاية تكساس بالولايات المتحدة الاميركية) وقد كان خبيراً بالضرائب والاراضي لدى حكومة فلسطين حتى نهاية الانتداب . وله في موضوع الاراضي عدة دراسات أشرنا الى واحدة منها في الفصل الثاني .

الملحق الثاني

مسلسلة حصة النازحين من الدخل القومي العربي من ١٩٤٨ لنهاية ١٩٦٢ وقيمة التثميرات السنوية ، بمعدل ٤ بالمائة لنمو الدخل و ١٦ بالمائة للتثمير من الداخل .

السنة	الدخل (مليون جنيه)	التثمير القائم (مليون جنيه)
١٩٤٨	٤٦ ، ٠٠	٧ ، ٣٦
١٩٤٩	٤٧ ، ٨٤	٧ ، ٦٥
١٩٥٠	٤٩ ، ٧٥	٧ ، ٩٦
١٩٥١	٥١ ، ٧٤	٨ ، ٢٨
١٩٥٢	٥٣ ، ٨١	٨ ، ٦١
١٩٥٣	٥٥ ، ٩٦	٨ ، ٩٦
١٩٥٤	٥٨ ، ٢٠	٩ ، ٣٢
١٩٥٥	٦٠ ، ٥٣	٩ ، ٦٨
١٩٥٦	٦٢ ، ٩٥	١٠ ، ٠٧
١٩٥٧	٦٥ ، ٤٧	١٠ ، ٤٨
١٩٥٨	٦٨ ، ٠٩	١٠ ، ٨٩
١٩٥٩	٧٠ ، ٨١	١١ ، ٣٣
١٩٦٠	٧٣ ، ٦٤	١١ ، ٧٨
١٩٦١	٧٦ ، ٥٩	١٢ ، ٢٥
١٩٦٢	٧٩ ، ٦٥	١٢ ، ٧٤
	٩٢١ ، ٠٣	١٤٧ ، ٣٦

الفصل الرابع

قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبه

(أ) قواعد الاقتصاد الاسرائيلي

عددنا وبحثنا اهداف الصهيونية العالمية والمجتمع اليهودي في فلسطين في مطلع الانتداب واعتبرنا هذه الاهداف جزءاً من الاطار العام الذي كان يحيط بالاقتصاد اليهودي ويعين نوع نشاطه ومداه . فهل اختلفت هذه الاهداف بقيام الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة ؟ .

الجواب نعم الى حد ما . فمن الناحية الواحدة بلغت الصهيونية العالمية احد اهدافها الاصلية ،بل تخطت حدوده التكتيكية ، ذلك الهدف هو انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وقد تحقق ثم سبقته الاحداث بقيام « دولة » بدلا من قيام « وطن قومي » . هذا مع العلم ان الحركة الصهيونية كانت في حقيقتها ، واحياناً في ما تكشفه علناً من نواياها ، ترمي الى انشاء دولة يهودية لا مجرد تحقيق وطن قومي في فلسطين [1] . الا انهـــا كانت في

---

(١) نذكر القارىء هنا بالمشادة التي قامت في ١٩٢٢ عقب تصريح حايم وايزمان ان المفهوم من انشاء الوطن القومي اليهودي هو « جعل فلسطين يهودية بقدر ما هي انكلترا انكليزية » مما اثار سخطاً عربياً شديداً واضطراباً في فلسطين وبالتالي حدا بالحكومـــة البريطانية الى اصدار توضيح لهذا الامر في ٣ / ٦ / ١٩٢٢ نفت فيه هذا المفهوم واصرت على موقفها من ان المراد هو انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا تحويل فلسطين الى دولة يهودية راجع A Survey of Palestine الجزء الاول ص ٢٠ .

تصريحات زعمائها الاكثر تحفظاً وخاصة قبل ازدياد الجرأة الصهيونية بعد مؤتمر بلتمور عام ١٩٤٢ تقف عند مطلب الوطن القومي ذي المـــدلول الاجتماعي الاقتصادي الروحي ، والسياسي المحدود (اى السياسي غـــير الشامل مطلب السيادة القومية كدولة) .

غير ان الحركة الصهيونية ، من الناحية الاخرى ، حققت جزءاً فقط من بقية اهدافها القائلة بخلق ايدولوجيا عميقة من شأنها حمـــل اليهود على السعي « للعودة » الى فلسطين والاستيطان الزراعي فيهـــا ، وتطهير النفس اليهوديةمن الرضوخ الى مغريات الامتزاج بمجتمعات غير يهودية في «الشتات » والاندفاع في نشاطات اقتصادية غير خلاقة كالصيرفة والتجارة والخدمات الاخرى في هذه المجتمعات . ففي كل هذه النواحي حققت الصهيونيـــة قدراً معتدلاً فقط من النجاح ، اذ ظلت الجالية اليهودية اقلية في فلسطين وإن ارتفعت هذه الاقلية من حوالي ٨ بالمائة من مجموع السكان عام ١٩١٨ الى حوالي ٣٣ بالمائة عام ١٩٤٨ . وظلت نسبة ما تمتلكه من الاراضي نحو ٦ بالمائة من جملة اراضي فلسطين ونحو ١٢ بالمائة فقط مما كان يمتلكه العرب بموجب سجلات لاخلاف حولها . وبالرغم من نفوذ هـــذه الجالية لدى سلطات الانتداب في فلسطين ولدى الحكومة البريطانيـــة في لندن ظلت اعجز على ان تملي ارادتها في كل الحقول وفي كل الاحوال والى اقصى الحدود ، ندلـــل على ذلك كمثال بظهور الكتاب الابيض البريطاني في مايو ١٩٣٩ الذي كان يهدف الى تقييد بيوع الاراضي العربية لليهود وهجرة اليهود الى فلسطين ، وشراء الاراضي والهجرة غير المحدودين هما المطلبان الرئيسيان للصهيونية . وكذلك فبالرغم من الاستعدادات العسكريـــة اليهودية ومن عمليات التجنيد والتدريب اليهودي تحت انف السلطات ظلت القوة او السيطرة العسكرية العليا بيد حكومة الانتداب وان كانت هذه

السيطرة مجمدة في كثير من الاحيان . واخـــيراً ، بالرغم من الخطى الواسعة التي خطاها الاقتصاد اليهودي في ظـل الانتداب ومناخ الانتداب الملائم ظلت هنالك قيود واقعية اهمها وجود اكثرية عربية لها اقتصادها الخاص محتفظة بتصميمها على مقاطعة الاقتصاد اليهودي من جهة وعلى حث خطى اقتصادها هي على التطور والتوسع من جهة اخرى ، وقيود مؤسسية اهمها اضطرار سلطات الانتداب لأخذ الاقتصاد العربي ولو الى حد مـا بعين الاعتبار في التشريع ووضع السياسات الاقتصادية وعدم قـــدرة الوكالة اليهودية رغم نفوذها وسلطاتهـــا الواسعة على وضع التشريعات والسياسات التي لها صفة القانون .

ثم جاء عصر ١٤ مايو ١٩٤٨ ، ومن قاعـــة متحف تل ابيب جرى « اعلان الاستقلال » وقيام دولة اسرائيل وتشكيل حكومـة مؤقتـة لها ، وبهـــذا اعتبرت اسرائيـل ، واعتبرت ذلـك معهـا الدول ، التي اعترفت بهـــا ، ان الاطار القانوني الكامل قد وضع لاتخاذ سائر الخطوات التي ترى اسرائيل اتخاذها في سبيل الوصول الى اهدافها ، دون عائق دستوري ما . وباضطرار مئات الوف العرب الى الهرب من جحيم الارهاب الصهيوني المنظم السابق لقيـــام الدولة ومن جحيم الارهاب الاسرائيلي المنظم بعـــد قيـام الدولة زالت اولى العوائق العملية في وجه خطوات اسرائيل صوب اهدافها الا وهو عائق الاكثرية العربية وبدأت اثر ذلك عمليات « التحرر » او « الانفلات » الصهيوني . فـــان سائر مراحل النضال الصهيوني السابق لمايو ١٩٤٨ ، كانت ـ على الاقل في نظر الصهيونيين انفسهم ـ مراحل في سبيل الانعتاق من رق الامم الاخرى اي في سبيل تحكم اليهود بمصيرهم الذاتي . واصبح مايـو ١٩٤٨ ، رمز هذا الانعتاق والنضال التالي لقيام الدولة نضالاً في سبيـل استتام الانعتاق

والخلاص وتعميقهما ووضع محتوى عملي ملموس لهما [١] .

من هذه النقطة التي تحقق فيها هدف قيام الدولة اصبح السعي صوب بقية الاهداف اكثر الحاحاً من الجهة الواحدة وأقرب منالاً من الاخرى ، فبتحول الوطن القومي الى دولة ذات سيادة صار من الضروري لهذه الدولة ان تؤمن لنفسها اولا مجابهة خطر الافناء العسكري وثانياً الديمومة وذلك بالقيام بجهد عسكري كبير فوراً وبتجنيد الحد الاقصى من الطاقات للفوز في المراحل التالية من الصراع العربي الاسرائيلي .

واستتبع هذه الضرورة فتح الباب على مصراعيه لاستقدام المهاجرين الجدد الشباب لتوسيع قاعدة التعبئة الحربية والنضالية . وبقيام الدولة كذلك صار من الواجب الاهتمام فوراً بمتطلبات العيش للسكان بعد ان أصبح توجيه الاقتصاد وتنشيطه وتعبئته ضمن السلطة المطلقة للدولة لا يشاركها هذه السلطة فريق آخر من السكان او حكومة منتدبة .

والحاح كلا الحاجتين : الحاجة الى استقدام اعداد كبيرة من المهاجرين بسرعة والحاجة الى توطينهم واستيعابهم بفضل الاتساع الاقتصادي ، جعل الدولة تقرر وجوب توسيع نطاق عدة جهود حيوية اهمها . (١) الاستيطان الزراعي ضمن المستعمرات الاشتراكية والتعاونية ، (٢) الاسكان وتوفير المساكن وان بصورة مؤقتة في المخيمات ، (٣) مشاريع الاشغال العامة لغرض انشاء الطرق والمشاريع الاخرى اللازمة على السواء للجهد النضالي

---

(١) يبدأ دافيد بن غوريون مقالا له يفتتح به الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٦١ Israeli Government Yearbook 5722 (1961 / 1962) الصادر في يناير ١٩٦٢ – والمقال بعنوان « منجزات جيلنا ومهامه » – باقتباس عبارة من كاتب يهودي اسمه حاييم بيالك نصها : « اننا نهاية جيل الرق وبداية جيل الخلاص » .

ولتوفير فرص العمل لعدد من المهاجرين الجدد ، و (٤) الصناعة خاصة ما كان منها ضرورياً لحاجات الدفاع ولحاجات الاستهلاك الشعبي .

قلنا ان السعي صوب هذه الاهداف كان في غاية الالحاح ، وقد بينا اسباب هذا الالحاح . على ان السعي كان كذلك اقرب منالاً بعـــد قيام الدولة وتجمع عناصر السيادة والسلطة والقوة والوسائل بين يديها . فاتخاذ المقررات بصدد التعبئـة والتجنيد ، والهجرة ، والتخطيط الاقتصادي والاستيطان الزراعي ، والإسكان ، والاشغال العامة ، والتوسع الصناعي كانت كلها من صلاحيات الدولة . ومن الناحية الاخرى توفرت الوسائل للدولة . فالسيادة القانونية والفعلية ، ونظامية وطاعة السكان ، مكنت الدولة من التعبئة والتجنيد ، ومن استقدام المهـاجرين . ونزوح العرب الفلسطينيين مع ما رافقه من امتهان اسرائيلي لحقوق العرب في املاكهم افسح المجال امام الاستيطان الزراعي في رقعـــة من الارض تبلغ مساحتهـا اضعاف الرقعـة التي كان اليهود يمتلكونها . ومشاكل الاسكان حلها وان جزئياً فراغ عشرات الوف عديدة من وحدات السكن بنزوح العرب كما سهل مجابهتها عـــدم التوقف في اقامة المخيمات او بناء المساكن الجديدة عند حقوق الملكية للاراضي التي كانت المخيـمات او المساكن تقام عليها ، والمشاريع العامـة كبقية نواحي النشاط الاقتصادي اصبح بمقدور السلطة اليهودية تقرير امرها وتعيين أغراضها ومداها دون رادع او موجه خارجي — اللهم سوى توفر الاموال وعناصر الانتاج — هذا بالاضافة الى ما خلفه العرب من موجودات ورساميل منقولة وغير منقولة مما بيناه بالتفصيل في الفصل السابق ، وما خلفته سلطات الانتداب من مكاتب

حكومية وخدمات متعددة وطرق مواصلات مع تجهيزاتها ومعداتها.[١]

قبل الانتقال الى رسم خطوط تركيب الاقتصاد الاسرائيلي نود ان نجمل قواعد هذا الاقتصاد وما طرأ عليها من تحول بعد قيام الدولة .

ان الاقتصاد الاسرائيلي ، كالاقتصاد اليهودي في فلسطين ، اداة في خدمة الحركة الصهيونية ومنبع للوسائل المادية المراد بها تمكين فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين من الوجود ثم من البقاء والامتداد والقوة . الغرض الاول لهذا الاقتصاد هو تأمين الوجود المادي اي تأمين الوسائل للجهد العسكري، اما الغرض الثاني فهو ايجاد الظروف الملائمة لتجسيد العقائدية الصهيونية في نواحيها الاجتماعية والاقتصادية ونعني بذلك بصورة خاصة الظروف الملائمة للاستيطان الزراعي كاستجابة مادية لنداء روحي مآله عودة صلة اليهودي « بارضه » وتعلقه بها ووصل ما انقطع من علاقته التاريخية بها . ويتبع هذا الغرض تمكين اكبر عدد من اليهود من الاستيطان (مع إعطاء الافضلية للاستيطان الزراعي فان لم يكن ذلك ميسوراً فللاستيطان في المدن) . اما الغرض الثالث فهو تمكين اليهود من خلق انتاجية مرتفعة فعالة تمكنهم من تحقيق مستوى معيشة عال ومرموق . واما الغرض الرابع فهو ايجاد نظام اجتماعي اشتراكي الصفة يتميز بعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وسخاء الخدمات الاجتماعية .

بقي ان نضيف ان المجتمع الاسرائيلي ، كسلفه المجتمع اليهودي في فلسطين ، كان يعطي الاعتبارات العسكرية العقائدية السياسية مركزاً

---

(١) كل هذا حمل الدكتور حاييم وايزمان الرئيس الاول للدولة على ان يقول لجيمس مكدونلد السفير الاميركي الاول ان الحصول على هذه المواردكان « تبسيطاً عجائبياً لمهمة اسرائيل»(كتاب مكدونلد My Misson In Israel ص ١٧٦ .)

رئيسياً متقدماً على الاعتبارات الاقتصادية في مقرراته المختلفة . وفي هـذا الحيز قاعدة اساسية يجب ان تظل ماثلة للعيان عند عرض القواعد العامة للاقتصاد الاسرائيلي .

(ب)تركيب الاقتصاد الاسرائيلي

استعرضنا في الفصل الاول من هذا الكتاب الاطار العام المحيط بالاقتصاد اليهودي في فلسطين ايام الانتداب ، وفصلنا ذلك الجزء من الاطار المتعلق بالمؤسسات الفاعلة في هذا الاقتصاد ومن حوله ، والجدير بالذكر ان هذه المؤسسات ظلت هي هي باستثناءات قليلة كما ظلت ناشطة الى حـــد بعيد بعد قيام الدولة ، بل ان بعضها ازداد فاعلية ونشاطاً .

وعليه فاننا نرى عدم ضرورة استعراض الاطار المؤسسي مجـدداً كجزء من الفصل الحالي حول « قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبـه » والاكتفاء بما سنلقي من ضوء جديد على هذه المؤسسات في الفصول اللاحقة ، قاصرين البحث في مـا يتبقى من هـــذا الفصل على تركيب الاقتصاد الاسرائيلي أو تنظيمه وتوزع القوة فيه – وعلى السياسات المنبعثة عن هذا التركيب . ونضيف ، ايضاحاً لنهج البحث ، اننا لن نأخذ عناصر هـــذا التركيب ومن ثم السياسات عنصراً عنصرا وسياسة سياسة فنقتفي خطى تطورها زمنياً من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٢ بل سنركز البحث على الصيغة المميزة لها دون الالتزام الدقيق بمراحل تطور هذه الصيغة ، وذلك منعاً للتطويل وتحاشياً للاغراق في التفصيل .

هنالك عدة سمات غـير مألوفة عامـة في بنية او تركيب الاقتصاد الاسرائيلي . فهو اقتصاد اشتراكي النزعة تسيطر فيـه احزاب اليسار

الاشتراكية ، ولكنه مـــع ذلك لا يخضع لتخطيط شامل وصارم . ولا تملك الدولة نفسها من انتاجه سوى جزء يقل عن النصف . ثم انه اقتصاد يتميز بتملك القطاع الخاص لمعظم رساميله الصناعية وبتملك القطاع العام لاكثر من ٩٠ بالمائـة من الارض فيـه ولمعدات وتجهيزات ومكائن ومباني القطاع الزراعي – بعكس المألوف حيث تسعى الدولة الاشتراكية المنحى الى تملك وسائل الانتاج الصناعي ولكنها تبقي في يـد الافراد او المؤسسات الخاصة معظم الأراضي والمساكن الريفيـة ووسائل الانتـاج الزراعي . وهو ايضاً اقتصاد يضع توكيداً واضحاً على المبـــادرة الفردية في الاقتصـاد رغم منحاه الاشتراكي ، ويشجع الملكية الخاصة فيما عدا القطـاع الزراعي وبالتالي فانه يعكس صورة لأسلوب متميز بالتجريبية لا المذهبيـة الجامدة مع كون المجتمع ذاته يعتنق عقائدية صهيونية عنيفة . وأخيراً فانه اقتصاد يعتمد في بقائه ونموه اعتماداً مسرفاً على المعونات المالية الاجنبيـة الى حد لا مثيل له .

هذه السمات وخلافها مما يميز المجتمع والاقتصاد الاسرائيلي تعود الى عوامل تاريخية ملازمة لنوع وتنظيم القوى الفكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية التي رافقت ظهور الحركة الصهيونية المنظمة وسارت معهـا في سعيها لتحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين ثم لتحقيق الدولة اليهودية، وقد بحثنا هذه القوى في الفصل الاول ، فلنبحث الآن امتداد بعضها في عهد الدولة .

ان الاصرار على تملك المجتمع لوسائل الانتاج الزراعي يعود في الأساس الى مفاهيم الاستيطان الزراعي وصيغته . فان مخططي وممولي هذه العملية منـذ أواخر القرن التاسع عشر انما كانوا يجهدون للحصول على أرض فلسطين لا لذواتهم او لذويهم او لمنتفعين معينين بل « للأمة اليهودية » على حد تعبيرهم ، ومن هنا كان شراء الأراضي وتسجيلهـا باسم مؤسسات الأراضي (التي يطلق

عليها اسم « المؤسسات القومية » كبقية المؤسسات المرتبطة بالمنظمة الصهيونية العالمية) لا باسم الافراد وجعلها وقفاً يهودياً لا يجوز بيعه اطلاقاً . وانطلاقاً من هذه القاعدة نشأ التملك المجتمعي للارض ومقدار واسع من التملك المجتمعي لوسائل الانتاج ، كما نشأ الاصرار على دعم وتنمية حركة انشاء المستعمرات الزراعيــة من اشتراكية (كيبوتس) وتعاونية (موشاف) على اوسع نطاق ممكن .

على ان مركزية التخطيط في الاستراتيجية الصهيونية تربط المخططات الفرعية بعضها ببعض بشكل وثيق . ولهذا فان دعم وتنميــة المستعمرات وتعيين مواقعها يخضع لاعتبارات عسكرية وعقائدية عدا الاقتصــادية ، فالالحاح على ارسال المهاجرين الشبان الى المستعمرات الامامية قرب الحدود وقرب المناطق الحساسة ، واقامة مستعمرات اخرى كمراكز عصب في داخل البلاد في بقاع غير مليئة بالسكان كل ذلك انما يهدف الى تقوية دفاع اسرائيل من جهة وجعل الشبان يتمرسون بالاعمال الزراعية الشاقة وبالتعــاون والعمل المشترك وبالتضحية والصبر وروح الخدمة ، من جهة اخرى.

لئن كانت فلسفة الاستيطان الزراعي وصيغته تعود الى اسبابه ونشأته التاريخية في الحركة الصهيونية ، فان فلسفة الملكية الفردية التي تميز قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات مردها كذلك الى عوامل تاريخية . فان النشاط الصناعي والتجاري والفندقي بدأ فردياً في نشأته وارتكز في الدرجة الاولى الى ميول ورساميل وتدريب جيل من المهاجرين جاء في الثلاثينات هرباً من الاضطهاد النازي وانصرف الى تلك النشاطات التي يتقنها ، وكما كان الحال في الثلاثينات ظل بعد قيام الدولة ، فان هجرة عناصر الطبقة الوسطى ضمن من وصفناهم لم يرافقها في الأساس ولا يرافقها الآن توعيــة وتوجـيه عقائدي « Indoctrination » بعكس هجرة العمال والمثقفين الشبان ممن لا يملكون رساميل ذات شأن .

على ان ما يجري في القطاع الزراعي وقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ليس وليد الصدفة التاريخية الا ضمن حدود ضيقة ، فهو ينسجم كذلك مع النهج او المنحى الاقتصادي العام وهذا المنحى هو بدوره وليد طراز توزع القوى الحزبية السياسية وبعثرتها واضطرار عدد منها الى الائتلاف لتستطيع الاضطلاع بالحكم مما يعني عدم نجاح اي من الاحزاب في جعل برنامجه الحزبي الاجتماعي الاقتصادي منهجاً عاماً للبلاد . بل أن الاحزاب الاشتراكيةالمنحى نفسها ، وممثلوها يشكلون اكثر من نصف اعضاء « الكنيست » بكثير ، لا تستطيع ان تحث خطى الاشتراكية بقوة – هذا اذا شاءت ذلك – بالنظر لثقل الفئات الحزبية الاخرى التي تشد في اتجاهات معاكسة ثقلاً في كثير من الاحيان لا يتناسب وقيمة هذه الفئات العدديه – وقد يكون هـذا الثقل نتيجة مركزها الفكري المرموق في اسرائيل او بين اليهود في الخارج ، او وليد دور تاريخي لعبته ، او بالنظر لرغبة رجال السياسة في عدم اعتماد اتجاه اقتصادي اجتماعي للبلاد مبالغ في الابتعاد عن اليسار المعتدل اما تخوفاً من انفراط الائتلاف الحكومي الذي ميز حكومات اسرائيل حتى الآن (بسبب عجز «ماباي»، الحزب الاقوى، عن احراز أكثرية انتخابية وتأرجح نسبته نزولاً بين ٤٠ و ٣٥ بالمائة من مجموع اعضاء الكنيست) اذا ما حصل هـــذا الابتعاد عن اليسار المعتدل ، او تخوفاً من ردود الفعل غير المحبذة لدى الفئات اليهودية في الخارج خاصة تلك التي تمول الحركة الصهيونية ، او تخوفاً من ردود الفعل لدى المؤسسات الاجنبية الراغبة في توظيف الاموال في اسرائيل (على الأخص المؤسسات الاميركية) ولدى حكومة الولايات المتحدة بالذات.

وهكذا تبلور اتجاه اشتراكي النزعة الى حد ما يركز الاهتمام على عدالة توزيع الدخل وانعدام التفاوت الفاضح في الدخل، وتكافؤ الفرص، وانتشار خدمات التعليم والصحة والرعاية الجسدية والضمان الاجتماعي ، ويدنو من هذه

الأهداف دنواً تجريبياً الى حد ما فيضع في يد الدولة مقادير الخدمات العـامة والتجهيزات الأساسية في المجتمع (كالطرق والمواصلات والانارة الخ) ووسائل انتاجها كما يضع في يد المؤسسات شبه العامة وفي يد الهستدروت والسلطات المحلية قسماً آخر من هذه المقادير، ويبقي قسماً ثالثاً في يد الأفراد ضمن طراز الملكية الخاصة. وتتبدل حدود هذه الأقسام وان ببطء، تبعاً للضغوط المتنازعة ولتحول ميزان القوى ولنتائج الاختبار ومتطلبات الحاجة.

هذا هو الإطار العام. فلندخل الآن بالتفصيلات فنصف الأجهزة الرسمية التي تعنى بالاقتصاد مباشرة والقطاعات التي تقع ضمن اختصاص هذه الاجهزة لرسم صورة دقيقة عن تركيب الاقتصاد نتمكن بعد رسمها من استعراض فاعلية هذا الاقتصـاد وتقويم سجله خلال الأربعة عشر عاماً منـذ قيام الدولة — استعراضاً وتقويماً سيكونان محتوى الفصول الثلاثة التالية من هذه الدراسة.

١ — جهاز الحكم

هنالك عدة دوائر ومكاتب ومستشاريات ذات صفة اقتصادية ملحقة بمكتب رئيس الوزراء أهمها: «دائرة تنمية القرى العربية والدرزية» (ونحن ننقل التسمية الرسمية الظاهر القصد منها بوضوح ألا وهو وضع إسفين بين الدروز مذهباً وبقية العرب من مذاهب مختلفة)، المجلس القومي للبحث والانماء بفروعه المتعددة، دائرة المعونة الفنية، المكتب المركزي للاحصاء، الشركة العامة لتنمية السياحة. وهنالك ثمان وزارات اقتصـادية هي: الزراعة، التجارة والصناعة، الانماء، المالية، الرفاه الاجتماعي «Social Welfare» البريد، النقل والمواصلات، العمل، سنتوسع بالحديث عن الأربعـة الاولى منهـا.

بالاضافة الى اهتمامها بانماء الانتاج الزراعي بشكل عام من ضمن مخطط أفضلية واضح ، تعنى وزارة الزراعة بتنظيم فروع الانتـــاج في ضوء حالة الاسواق ، وهذا التنظيم يتم على يد عشرة مجالس زراعية مختلفة لحقول الانتاج الرئيسية . ويلاحظ هنا حرص السلطات على الاقلال من المضاربة العنيفة بين المنتجين للحفاظ على استقرار الزراعة واسعار منتوجاتها وبصورة خاصة حرصاً على وضع المستعمرات الزراعية التي لم تتوفر لها بعد عناصر المنعة .

من أجهزة وزارة الزراعة جهازان يعنيان بشؤون الميـــاه هما مؤسسة « تاحال » (سلطة تخطيط شؤون المياه) التي تقوم بوضع الدراسات والتصاميم حول استخراج واستعمال المياه ومؤسسة « ميكوروت » التي تقوم بتنفيـذ المشاريع المائية : وسنعود في فصل لاحق الى بحث مشاريع المياه الاسرائيلية ببعض التفصيل (الفصـل السابع) . ومن أجهزة الوزارة كذلك دائرة الاراضي ، وهي تدير شؤون اراضي الدولة وسلطة الانماء والصندوق القومي اليهودي « كيرن كايمت » (مما سنفصله بعد قليل)، والبنك الزراعي الاسرائيلي ووحدة البحث الاقتصادي ومعهد البحوث في التحريج ، ومديرية التدريب الزراعي بمدارسها ومراكزها العديدة، والمعهد الزراعي للاختبارات والبحوث، ومراكز التخطيط الزراعي ، ومعهد البيطرة .

يهمنا من أمر وزارة التجارة والصناعة تنظيماتها التالية :

المجلس القومي لشؤون الغذاء (وهو مشترك بين هذه الوزارات ووزارتي الزراعة والصحة) ، وبنك الانماء الصناعي « وصندوق الاقراض للرأسمال العامل » ومكتب التخطيط الصناعي (وهو الآن يلاحق تنفيذ برنامج صناعي للسنوات الخمس ١٩٦٠ – ١٩٦٥) ، ومركز التثمير الصناعي ومهمته فرز طلبات الاقتراض والتمويل وتوظيف الاموال بالمشاريع (من اموال اجنبيـة

ومحلية) وتعيين مبادىء الافضلية بينهـا ، وقد وافق المركز خلال حقبـة الخمسينات على مشاريع صناعة بلغت الاموال الصافية الموظفة فيهـا ٢٢٠ مليون دولار و ٣٢٥ مليون ليرة اسرائيلية [١] . كما ان هنالك « سلطة للتثمير » مهمتها التفتيش في الخارج عن مؤسسات لها رغبة بتوظيف الاموال في مشاريع صناعية اسرائيلية وإطلاع هـذه المؤسسات على فرص وظروف التوظيف في اسرائيل وإسداء المشورة لها بهذا الصدد .

بالاضافة الى ما تقدم هنالك دائرة تعاونيات الحرف والصناعات الصغيرة، ومعهد تصدير منتوجات الحرف اليدوية ، ومعاهد الادارة ، والمقاييس والتصميم الصناعي،ومجالس الانتاج والتصريف، والعديد من معاهد البحوث التي تهتم بصناعات معينة .

يلاحظ هنا ان شؤون النشاط الصناعي محاطة بالكثير من الرعاية ووسائل الدروس والبحوث والتجارب الحكومية بالرغم من كون القطـاع الصناعي قطاعاً متميزاً بالمدى الواسع للملكية الخاصة فيه ، مما يدل على امتـداد يد الدولة الى اكثر زوايا الاقتصاد بعداً عن طريق التنظيم او التمويل او تقديم الدروس والمواصفات او التوجيه ان لم يكن عن طريق تملـك الرأسمال الصناعي مباشرة او الادارة الفعلية للمشاريع الصناعية .

نأتي الآن الى وزارة الانماء ، ومهمتها اكثر تواضعاً مما يستدل من اسمها ذلك أنها تعنى بتنفيذ سياسة الحكومة بصدد النفط والقوة الكهربائية واستثمار موارد البـلاد الطبيعية (خاصة المعادن) وتنسيق عمل الحكومة والأجهزة الأخرى في تنمية النقب الجنوبي ومنطقة وادي عربه وتوطين اليهود فيهما . يشترك في عملية التنمية هذه خمس من الشركات العامة لتنمية واستغلال البوتاس

---

(١) Israel Government Yearbook 1961 - 62 ص ٦٩ .

والبرومين من البحر الميت ، للاسمدة والمواد الكيماوية ، للتعدين خاصة النحاس ، للفوسفات ولمواد السيراميك ، كما أن ثلاثة مرافق عامة (الكهرباء والنقل البري الثقيل والمعهد الجيوفزيائي) وثلاث مؤسسات تطوير (منشآت استخراج المياه العذبة من البحر ، بناء المساكن في منطقة ايلات ، وتطوير منطقة سدوم) تقع تحت سلطة وزارة الانماء .

أخيراً وزارة المالية . مهمة هذه الوزارة التقليدية هي عمل الموازنة الحكومية العامة والموازنات الخاصة والفرعية ، بما في ذلك موازنة القطع الأجنبي ، ولكن هذه المهمة تتخذ شكلاً خاصاً في اسرائيل بالنظر للدور الواسع الذي تلعبه الدولة في تمويل المشاريع ومدهـــا بالمساعدات والمنح ، وبالنظر لاستعمال الموازنة كاداة إنماء تخطط في ضوء سياسة الانماء العامة .«١» والجدير بالذكر ان وزارة المالية هي المرجع الذي توضع فيه سياسة الحكومة الاقتصادية حيث تنفذ هذه السياسة عن طريق « الأدوات المالية » في حقول الضرائب والمنح وتوزيع القطع الاجنبي وتعيين حدود التسليف وسعر الخصم الخ ...

٢ - « المؤسسات القومية »

يعنى بهذا المصطلح ، ، كما أسلفنا ، المؤسسات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية او الوكالة اليهودية . وهي قديمة العهد يعود تاريخ بعضها الى ما قبل الانتداب ، وقد كان لها نفوذ قوي حتى خلال الانتداب بحيث كانت « في

«١» انظر التقرير الرسمي المرفوع من حكومة اسرائيل «وزارة الزراعة وبنك اسرائيل» الى منظمة التغذية الدولية .F.A.O بعنوان : The Economy and Agriculture of Israel « القدس ١٩٥٩» ص ١٢٤ .

الواقع دولة ضمن الدولة » حسب اعتراف الحكومة الاسرائيلية نفسها[١] وظل لها نفوذ قوي بعد قيام الدولة وان اعترى علاقات المنظمة الصهيونية بالحكومة الاسرائيلية بعض الفتور في السنوات القليلة الماضية بسبب رغبة اسرائيل من جهة في تجريد المنظمة الصهيونية من قسم كبير من سلطانها بعد ان استنفذت المنظمة اكبر اغراضها ألا وهو نشوء الدولة ، ومن جهة اخرى بسبب اعتبار المنظمة أن الحكومة تتصرف منفردة احياناً بشكل يحرج المنظمة دولياً[٢] .

لسنا في حاجة الى تكرار ما سبق أن قدمناه من عرض لمهام ونشاط هذه المؤسسات وسنكتفي هنا بالاشارة الى بروز مؤسسة جديدة في صيف ١٩٦٠ تسمى « سلطة ادارة اراضي اسرائيل «Israel Land Administration Authority» أوجب انشاءها تعديل اساسي اتفقت عليه الحكومة والصندوق القومي اليهودي المعروف باسم « كيرن كايمت » نتيجة وضع الدولة يدها على الأراضي التي خلفها العرب النازحون وعلى املاك الحكومة الفلسطينية وانعدام المهمة الأساسية التي كانت للصندوق القومي اليهودي اي شراء الاراضي والاحتفاظ بها وقفاً « للشعب اليهودي » . وقد تضمن الاتفاق المشار اليه النقاط التالية :[٣]

(ا) « ان المبدا الأساسي للصندوق القومي اليهودي أن اراضي الصندوق هي ملك قومي غير قابل للتأجير يشمل مضمونه ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من

---

(١) في المصدر اعلاه ، بالحرف الواحد A virtual state within a state ص ١٢٨ .

(٢) انظر مقال خاص باسرائيل عنوانه « البحث عن الاصدقاء» في مجلة Economist اللندنية تاريخ ١٦ مايو ١٩٥٩ حول هذا الموضوع .

(٣) Israel Government Yearbook, 1961—62 ص ٣٦٧ .

مساحة الاراضي في اسرائيل (اي ان هـذا المبدأ لم يعد يقتصر على الأراضي الموجودة بحوزة الصندوق) .

(ب) « بدلاً من تعدد السلطات التي كانت حتى الآن (اي حتى تاريخ الاتفاق في يوليو ١٩٦٠) تعنى بادارة وتطوير الاراضي ، تنشأ سلطة واحدة لادارة كل الاراضي العامة ، وسلطة أخرى لتطوير وانماء الاراضي ، وذلك كما يلي : إدارة كل الاراضي العامة (اراضي الحكومة وسلطة التنمية والصندوق القومي اليهودي) تكون في يد دائرة خاصة للاراضي تنشئها الحكومة . ويكون لهذه الدائرة مجلس استشاري من ١٣ عضواً سبعة منهم تعينهم الحكومة وستة يعينهم الصندوق القومي اليهودي . على ان يحتفظ كل فريق بالاراضي التي يملكها . تركز كل عمليـات تنمية وتطوير الاراضي القوميـة وإعداد الاراضي للاستيطان عن طريق الاستصلاح والتحريج والتصريف في يد سلطة تسمى « سلطة تطوير الاراضي» تنشأ من ضمن إطار الصندوق القومي اليهودي، ويكون لهذه السلطة مجلس من ١٣ عضواً سبعة منهم يعينهم الصندوق وستة تعينهم الحكومة .

جـ - « يظل الصندوق القومي اليهودي مؤسسة ذات استقلال ذاتي من مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية ويستمر في عمله الإعلامي والتعليمي كما يستمر في جمع الاعانات من اسرائيل والخارج لتمويل عمله في تطوير اراضي اسرائيل ، وهي مهمة تحصر كلياً بالصندوق القومي اليهودي من الآن فصاعداً ... »

وما دمنا بصدد الحديث عن الصندوق القومي اليهودي فمن المناسب تقديم بعض الاحصاءات عن نشاط هذا الصندوق لنهاية ١٩٦١ . استصلح الصندوق

ما مساحته ٧٥٠،٠٠٠ دونم اصبحت جاهزة للاستيطان ، بما في ذلك ٣٠٠،٠٠٠ دونم تم تجفيفها في مختلف المناطق ، وبنتيجة ذلك حوّل الصندوق نظره مؤخراً الى إعداد اراضي المرتفعات للاستيطان وذلك لاعتبارات تتعلق بالأمن والانماء الاقتصادي على السواء . وحتى نهاية ١٩٦١ كانت الاراضي المزروعة التي يمتلكها الصندوق وحده تمثل ٧٤ بالمائة من جملة الاراضي المزروعة في اسرائيل ، كما كان هنالك ٦٣٠ مستعمرة زراعية يهودية (من اصل ٧٢٣ مستعمرة) تقوم على اراضي يمتلكها الصندوق يقطنها نحو ٦٠٠،٠٠٠ يهودي (مقابل ١٢٥،٠٠٠ يهودي في ١٩٤٨) ، قسم منهم في المدن في مساكن تقوم على اراضي الصندوق .

واخيراً فان الصندوق غرس ما جملته ٥٢ مليون شجرة في حملة واسعة للتحريج والتشجير منذ مباشرة عمله في مطلع القرن حتى ١٩٦١ .

٣ — قطاعات الاقتصاد[١]

ينقسم الاقتصاد الاسرائيلي من حيث توزع ملكية وسائل الانتاج وادارتها

(١) اعتمدنا في اعداد هذا الجزء من الفصل على عدد من المصادر اهمها :

أ — الامم المتحدة The Development of Manufacturing Industry in Egypt. Israel, and Turkey (نيويورك ، ١٩٥٨) ص ٤—٢٢ .

ب — دارن — درابكن The Other Society (المشار اليه في الفصل الاول) ص ٢٨٩ — ٣٠٣ .

ج — التقرير المرفوع الى منظمة التغذية الدولية The Economy and Agriculture of Israel — المشار اليه قبلاً ص ١٢٢ — ١٣٠ .

د — مقال لالفرد شيرمان في مجلة The World Today اكتوبر ١٩٥٩ عنوانه « مشاكل اسرائيل الاقتصادية » .

ه — مقال لهارلد لوبل في مجلة Middle Eastern Affairs ابريل ١٩٦١ عنوانه « القطاعات العامة والخاصة والتثمير في اسرائيل » .

الى ثلاثة قطاعات هي : (١) القطاع الخاص . (٢) القطاع الحكومي «ويشمل الحكومة المركزية الى جانب الادارة المحلية » ، « والمؤسسات القومية » والشركات العامة التي تملك الحكومة والمؤسسات القومية ٥٠ بالمئة او اكثر من رأسمالها . (٣) القطاع العمالي « هستدروت » (ويشمل المؤسسات التعاونية او الاشتراكية (Collective) في المدن والقرى في شتى حقول النشاط كالبناء والمواصلات والتسويق والصناعة والتجارة والنقل البحري والاعمال الهندسية الخ ..) على ان تقدير قوة كل من هذه القطاعات يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها الى القطاعات ، فهنالك مثلاً زاوية تمركز كل من القطاعات في حقل او حقول معينة من النشاط الاقتصادي على أساس نسبة تملكه للرأسمال هناك او زاوية نسبة التثمير او التمويل في هذه الحقول ، وهنالك زاوية الناتج المحلي (Domestic Product) الذي يعود الى القطاعات في كل من الحقول، وهنالك زاوية حجم العمالة في كل من القطاعات . وبنتيجة محاولة تقدير قوة كل من القطاعات، بعد النظر من هذه الزوايا كلها يبدو لنا ان القطاع الخاص هو اقوى ما يكون في حقل التجارة (خاصة تجارة المفرق)، يلي ذلك على التوالي حقول الصناعة ثم حقل الخدمات (خارج الصيرفة والمال) كخدمات المطاعم والفنادق والمقاهي الخ ، ثم حقل الانشاءات الخاصة والمقاولات ، ثم حقل المال والصيرفة والعقارات .

من الجهة الاخرى فان القطاع الحكومي اقوى ما يكون في حقل المنافع العامة ثم في حقل الزراعة ثم في حقل النقل والمواصلات، ثم في حقل الصيرفة . اما الحقل العمالي فقوته في الزراعة في الدرجة الاولى، ثم في النقل والمواصلات، ثم في تجارة الجملة (عن طريق تعاونيات تموين المستعمرات خاصة) ثم في الصناعة ثم في الصيرفة . اما اذا جمعنا القطاع الحكومي الى القطاع العمالي ليشكلا معاً « القطاع العام » (على اعتبار ان القطاع العمالي كالقطاع الحكومي

كلاهما يستوحي في اعماله مبادىء شبه اشتراكية لا تضع التوكيد على حافز الربح المادي الخاص كما هو الحال في القطاع الخاص) فانا نخرج بالنتيجة أن القطاع العـام ينتج نحو ثلاثة ارباع الدخل القومي مقابل الربـع للقطـاع الخاص [١] .

من ناحية التثمير فان الارقام المتوفرة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٨ تشير الى تزايد نسبي لحصة القطاع العام من الرسملة القائمة عبر السنين بحيث تزايدت هذه الحصة من خمسي المجموع الى ثلاثة اخماس المجموع ، وتتوزع هذه الرسملة بين المكائن والمعدات والمباني الصناعية والتجارية والاشغال العامة والمباني الخاصة والمباني الحكومية [٢] . غير ان اهمية القطاع العام في موضوع التثمير اعظم بكثير مما يبدو من حصة هذا القطاع من مجموع التثمير ذلك ان القطاع الحكومي يقدم مبالغ ضخمة من وسائل تمويل التثمير للقطاع الخاص وللقطاع العمالي على السواء اذ كانت هذه المبالغ تصل في بعض السنين الى ما نسبته ثلاثة ارباع او اربعة اخماس وسائل التمويل . على ان هنالك تناقصاً في النسبة عبر السنين وذلك بسبب تعاظم شأن المصارف الخاصة والتمويل الذاتي في المؤسسات الخاصة ، من جهة ، ومن جهة اخرى بسبب تناقص الحاجة الى تمويل تثميرات واسعة في قواعد الاقتصاد والمرافق العامة والري والمساكن الحكومية بالنظر الى خفة حدة التأزم في هذه الحقول . وفي السنوات الاخيرة كانت أعلى نسبة للتمويل يقوم بها القطاع الحكومي في المناجم والزراعة يلي ذلك مشاريع

---

(١) النسبة وردت في خطاب لوزير المال ليفي اشكول في مؤتمر حزب الماباي سنة ١٩٥٦ ، وقد أشير الى الخطاب في مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ، وكذلك فان هارولد لوبل في مقاله « المذكور اعلاه ايضاً » يقول ان النسبة هي ٤٦ بالمائة للقطاع العام و ٥٤ بالمائة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الصافي ولكنها اكثر من ذلك بكثير للقطاع العام اذا اعتبرنا الناتج المحلي القائم .

(٢) من دراسة الامم المتحدة المذكورة اعلاه ص ٢١ .

الكهرباء (بعد ان ابتاعت الحكومة شركة كهرباء فلسطين) والنقل والمواصلات ثم المساكن واخيراً الصناعة . ولا بد من الاشارة هنا ، وان استبقنا سياق البحث ، الى خطورة العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي وسداد هذا العجز عن طريق المنح والقروض الاجنبية التي تبلغ قيمتها جملة التثمير اي ان مصادر العون الاقتصادي الاجنبي تمول الرسملة في اسرائيل ، وبما ان معظم هذه المصادر تقدم معونتها للحكومة الاسرائيلية فان هذه الاخيرة قادرة على الاضطلاع بعبء تمويل التثمير على ثقله . مما يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع نصيب القطاع العام في عمليات التمويل التثميري .

نظرتنا الاخيرة الى قوة كل من القطاعات ستكون من زاوية العمالة . وهنا نجد أن نسبة المستخدمين اليهود في القطاع الخاص (اي الذين يقبضون اجوراً ورواتب) تبلغ نحو خمسي مجموع المستخدمين اليهود ، اما حصة القطاعين الحكومي والعمالي معاً فتبلغ نحو ثلاثة اخماس مقسومة بالتساوي تقريباً بينهما . وهذه النسبة في توزيع المستخدمين بين القطاعات تشبه توزع حصص القطاعات من الرسملة كما أسلفنا .

٤ – اهمية حقول الأقتصاد النسبية :

نأتي الآن الى بحث تركيب الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أنصبة قطاعات الاقتصاد من الناتج المحلي (وهنا يستعمل مصطلح « القطاع » بمعنى حقل النشاط الاقتصادي) .

سبق ان أشرنا في الفصل الثاني الى سمات الاقتصاد الصهيوني في فلسطين وكيف انه كان يتميز بقطاع ريفي صغير نسبياً عكس المألوف في اقتصاد البلدان المتخلفة . ونذكر هنا ان هذه الظاهرة او السمة تستمر في عهد

الدولة ، فالزراعة تنتج بين ثمن وسبع الناتج المحلي الصافي يقابل ذلك الخمس للصناعة والمناجم معاً ، بينما تبلغ هاتان النسبتان في الجمهورية العربية المتحدة حالياً الثلث والخمس على التوالي . وفي تركيا حوالي الخمسين والسبع على التوالي. على ان سمات الاقتصاد الاسرائيلي تختلف جذرياً كذلك ان نحن قارنا القطاعات المنتجة للسلع ككتلة (الزراعة والصناعة والمناجم والبناء) والقطاعات المنتجة للخدمات ككتلة (النقل والمواصلات والتجارة والمال والخدمات الاخرى والحكومة) فان الكتلة الاولى نسبتها نحو خمسي المجموع في اسرائيل بينما هي نحو الثلاثة اخماس في الجمهورية العربية المتحدة ، والثلثين في تركيا (١) .

وكذلك فان توزع السكان بين ريف ومدن في اسرائيل يعكس صورة مشابهة للصورة التي كانت قائمة قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اذ تبلغ نسبة سكان المدن اليهود نحو اربعة أخماس جميع السكان اليهود ، وتبلغ نسبة العاملين بالقطاعات غير الزراعية اكثر من اربعة اخماس جميع العاملين (نحو ٨٥ بالمائة من المجموع) يقابل ذلك لفترة الانتداب اربعة اخماس وتسعة اعشار على التوالي ، واستمرار توزع السكان بين الريف والمدن وتوزع العاملين بين الزراعة وبقية القطاعات على نمط متشابه بين فترة الانتداب وفترة قيام الدولة نراه كذلك الى حد بعيد في نصيب الزراعة من الناتج المحلي الذي كان خلال الانتداب حوالي الخمس وانحدر الى حوالي السبع او الثمن . من هذا كله نستنتج ان تركيب الاقتصاد الاسرائيلي في النواحي التي أشرنا اليها ظل ثابتاً الى حد بعيد والاختلاف الظاهر هو اختلاف بسيط على اعتبار انه نشأ عن تطور الاقتصاد خلال حقبتين من الزمن او اكثر .

---

(١) المقارنات مرتكزة الى ارقام واردة في جداول بصفحة ٩ - ١٣ في دراسة الامم المتحدة المذكورة اعلاه والى ارقام الخطة الخمسية للانماء الاقتصادي في ج . ع . م . وهي اقرب عهداً من ارقام دراسة الامم المتحدة واخيراً الى ارقام الكتاب السنوي للامم المتحدة لسنة ١٩٦١ للحسابات القومية Yearbook of National Accounts Statistics1961 فيما يتعلق بالارقام الحديثة العهد في تركيا .

٥ ـ عناصر السياسة الاقتصادية

تعكس السياسة الاقتصادية الاسرائيلية أهـداف المجتمع الاسرائيلي ، وتعكس قوى الافكار والتنظيمات السياسية المسيطرة في المجتمع . ولايضاح هذه العلاقة سنعرض للعوامل التي تعين السياسة الاقتصادية .

ان النظام الاسرائيلي من نوع يصح وصفه بنظام قومي اشتراكي ، فهو يطمح الى مكاسب قومية « للامة وللوطن » كما يطمح الى مكاسب اقتصادية اجتماعية للمواطنين كمثل العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الدخل . وبسبب النجاح السياسي العسكري الذي حققته اسرائيل حتى الان قوي الاتجاه صوب الاغراق في التوقعات الاقتصادية الاجتماعية لان المواطن العادي ، مدفوعاً بميوله الخاصة وبتشجيع الاحزاب العقائدية ، يعتقد ان جهده العسكري النضالي والحرمان اللذين يرضى بهما في حالات الطوارىء يخولانه مستوى مرتفعاً من المعيشة وان لم يخوله اياه جهده الاقتصادي . وهكذا فمن الجهة الواحدة نرى الاحزاب العقائدية اليسارية ترتضي ان تضع في يد الدولة مقداراً واسعاً من السلطة الاقتصادية وان تحملها ادواراً اقتصادية متعددة ، ومن الجهة الاخرى نرى الاعتقاد العام بان لا شيء يحقق للمواطن مستوى المعيشة المرتفع المرغوب بالسرعة المرغوبة كمثل تملك الدولة للكثير من وسائل الانتاج وضمانها لكثير من الخدمات العامة واتباعها سياسة ضرائبية وتحويلية من شأنها الحدّ من الفروقات في الدخل وتحقيق مقدار واسع من عدالة التوزيع . والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشجع هذا الاتجاه بما تعلنه من برامج وسياسات اقتصادية [1] . بل ان بن غوريون رئيس الوزراء تعهد في حملة انتخابية [2] ان تتيح القوة الاشتراكية لاسرائيل ارتفاعاً سريعاً

---

(١) راجع خاصة الفصل الثاني « السياسة الاقتصادية » في Israel Government Yearbook 1959

(٢) كما جاء في مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ، والنص من شيرمان .

في مستوى المعيشة ، وفي الهجرة الواسعة ، وفي التنمية الواسعة النطاق ، وفي نفقات الدفاع الوافية – كل ذلك معاً وبنفس الوقت .

يرافق هذه التوقعات المبالغ بها اهمال يبلغ حد الاحتقار للقواعد الاقتصادية ومنطقها ، يتبدى في التشييرات الضخمة ومشاريع الري والتعدين والكيماويات التي ليس لها ما يبررها وفي السماح لمستوى المعيشة بالارتفاع المستمر فوق ما يجيزه نمو الناتج القومي من الموارد الداخلية والقيام باعمال كثيرة غير قابلة للحياة وبتحدي الاقتصاديين في هذا الصدد وبادعاء المعجزات الاقتصادية – بحيث نشأ وانتشر أدب تهكمي من امثاله : « لو توقفنا لوزن الامور بالمنطق الاقتصادي لما اقدمنا على حرب الاستقلال » ، او « لكي تكون واقعياً في اسرائيل عليك ان تؤمن بالمعجزات » او « اذا قال لك خبير ما ان امراً ما مستحيل ، فاحضر خبيراً آخر »[1] . ولا غرو في ذلك ، فالقطاع العام المسيطر على الجزء الاكبر من الاقتصاد الاسرائيلي (بفروعه الثلاثة : القطاع الحكومي من مركزي ومحلي ، القطاع العمالي بما فيه المستعمرات الزراعية ، المؤسسات القومية) يقع بدوره تحت سيطرة الاحزاب السياسية التي تملأ المراكز الحساسة برجالها والتي تملي الاعتبارات العقائدية والسياسية عليها مواقفها الى مدى ابعد مما تمليها عليها الاعتبارات الاقتصادية: أضف الى ذلك أن اسرائيل تخلو من طبقة وسطى مستقلة وقوية تصر على تحكيم المنطق الاقتصادي بالمقررات الاقتصادية .

حصيلة هذه العوامل أن سياسة الاقتصاد الاسرائيلي ترمي الى تحقيق الكثير من الاهداف الصعبة المنال دون ان تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية لذلك (مما سنبحثه بتفصيل في فصل لاحق) ، وهي لذلك سياسة

---

(١) مقتبسات من مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ومقال مجلة Economist في ١٦ مايو ١٩٥٩ المذكور قبلا .

طموحة جداً تحاول تحقيق مقدار واسع من التنمية والى جانبه مقدار واسع من العدالة الاجتماعية ومقدار واسع من الهجرة والتسلح . أما الطريق المعتمد لبلوغ هذه الاهداف فهو ذو شقين : الاول طريق التخطيط السياسي وتحكم القطاع العام ، والثاني طريق المبادرة الفردية بوحي « جهاز الاسعار » . على أن التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي يتم ضمن عملية مرنة فهناك تخطيط للاهداف يشمل شتى الحقول ، الا أن سبل تحقيق الاهداف تسمح بالتعدد فهي مداورة فيما يختص بالاهداف الواقعة في القطاعات المتميزة بالملكية الفردية لوسائل الانتاج ومباشرة بالاهداف الخاضعة بشكل او بآخر للقطاع العام وفروعه . ونعني بالسبل المداورة التأثير بواسطة الحوافز وتسهيلات التمويل وسعر الخصم ومستوى الضرائب وما شاكل ، وبالسبل المباشرة مقررات التثمير والتملك . وهذا النظام المزدوج الذي ظل معمولا به حتى خريف سنة ١٩٦١ ، يفسر محدودية نشاط وزارة التنمية واتضاع برنامجها وموازنتها وكذلك اتضاع الخطة الصناعية التي بوشر بها عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ ، كما يفسر تفضيل الخطط المجزأة مثل خطة الصناعة ، خطة الاسكان ، تنمية المستعمرات الخ على « الخطة الشاملة الواحدة » وان تكن هذه الخطط تنسجم فيما بينها وتتكامل (١) .

على ان تحولا واضحا طرأ عام ١٩٦١ على موقف السلطات بصدد التصميم والتخطيط العام ، خاصة بسبب عودة شبح التضخم النقدي وارتفاع عجز ميزان المدفوعات . ففي ١٤ نوفمبر قررت الحكومة انشاء سلطة تصميم عليا تابعة لوزارة المالية لتنسيق النمو وتقويمه ، ورأت ان يكون إطار عمل هذه السلطة خطة عامة لخمس سنوات تشمل الاقتصاد بجمله (خاصة نواحيه المالية) وفي سبيل تحقيق الانسجام بين وجهات النظر المختلفة في الوزارات نص القانون

---

(١) تتضح معالم هذا النظام ومحدودية الخطط لدى تفحص المصادر الرسمية مثل: تقارير بنك اسرائيل السنوية والكتاب الاسرائيلي السنوي ، وكلها تعرض للسياسة الاقتصادية عاماً فعاماً وتسجل هذه السياسة .

على انشاء لجنة وزارية من مختلف الوزارات ذات الشأن لها صلاحية المصادقة على توصيات السلطة . والجدير بالذكر أن عمل السلطة لا يتعدى الدراسات والتوجيه وتقديم التوصيات الى التخطيط المركزي ووضع السياسة الاقتصادية والقدرة على تطبيقها [١] .

(١) انظر مقال عوبد رمبا « عرض لاقتصاد الشرق الاوسط خلال ١٩٦١» في مجلة Middle Eastern Affairs عدد مارس ١٩٦٢ . وكذلك بيان وزير المال حول السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في نفس المجلة وهو بيان القاه في ٩ فبراير ١٩٦٢ وكانت ابرز نقاطه تخفيض الجنيه الاسرائيلي وتوسيع حرية التجارة ومباشرة تقليل منح الحماية الاقتصاديه .

الفصل الخامس

المنجزات الاقتصادية بين ١٩٤٨ و١٩٦٢ :(١)

(١) السكان والزراعة والصناعة

لا بد من تسجيل بعض الايضاحات قبل استعراض المنجزات الاقتصادية في اسرائيل ، اذا اردنا فهم هذه المنجزات على حقيقتها عبر ضباب الدعاية والمبالغة [١] .

اول هذه الايضاحات ان الاقتصاد الاسرائيلي بحالته الحاضرة ليس وليد أربعة عشر عاماً من النمو بل اربعة واربعين عاماً ، فهو لم يبدأ من العدم سنة ١٩٤٨ ولم يكن دون موارد عند ذاك كما انه لم يباشر حياته مرهقاً بتركة ثقيلة من الاعباء والضعفات ولم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحول الجالية اليهودية في فلسطين الى دولة . الاصح ان يقال كما بينا في الفصلين الاول والثاني ، ان جذور الاقتصاد الاسرائيلي تعود الى مطلع الانتداب البريطاني ، وان المنجزات لآخر عام ١٩٦٢ مرجعها الحقيقي الى مطالع العشرينات لا الى قيام الدولة .

(١) اعتمدنا جزئياً في مقدمة هذا الفصل ، كما في متنه عند بحث المنجزات ، على دراسة سابقة لنا بعنوان «الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان » في التقرير: الاقتصاد العربي(نشر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية – بيروت ديسمبر ١٩٦١) .

ومن الضروري كذلك التقدم بايضاح آخر يتعلق بمطلع حياة الدولة . صحيح ان القتال لازم هذه الفترة مما شل قسماً يذكر من النشاط الاقتصادي، على الاخص في المناطق القريبة من خطوط القتال. وصحيح كذلك ان العرب كانوا يضربون حصاراً عسكرياً حول اسرائيل يمنع عليها التداول الاقتصادي الطبيعي. ولكنه صحيح كذلك ان فترة القتال كانت قصيرة امتدت من مايو ١٩٤٨ الى ربيع ١٩٤٩ وانها لم تكن مفاجأة لليهود فلم توقعهم في حالة فوضى قاتلة ، وان الحصار العسكري كان فعالا على الجبهة البرية لا البحرية مما سمح لاسرائيل بمنفذ حيوي الى العالم الخارجي .

اما الايضاح الثالث فيتعلق باطار الاقتصاد . لقد سبق نشوء الدولة ، حسبما اثبتنا في الفصل الاول، بروز قواعد الاقتصاد ومؤسساته ، وتطورها ، بالاضافة الى قواعد التنظيم الاجتماعي والسياسي بل والعسكري ايضاً التي شكلت معا اطاراً متكاملا ملائماً للنشاط الاقتصادي : اطاراً امتد الى ما بعد ١٩٤٨ مع تعديل اساسي واحد هو تحول السلطات السياسية المتركزة في الوكالة اليهودية الى سلطات الدولة ذات السيادة .

وفيما عدا ذلك استمرت هذه المؤسسات في الوجود اسماً ومهاماً ونشاطاً ــ بل نذهب ابعد من ذلك فنقول ان هذه المؤسسات اصبحت في وضع افضل من ذي قبل بسبب تدفق المعونات المالية الدولية من الحكومات والافراد والهيئات على نطاق أوسع بكثير من نطاقها السابق .

هذه الايضاحات هي من قبيل اعداد القارىء ليستطيع عمـــل تقويم صحيح للمنجزات الاقتصادية ، فيضعها ضمن النطاق الزمني الصالح الممتد من ١٩١٨ الى ١٩٦٢ لا من ١٩٤٨ الى ١٩٦٢ ، وينظر اليها على انهـــا ثمرة مناخ

مجتمعي وسياسي ومالي ودولي ملائم مهد لها طيلة عدة حقب ، لا وليـــدة ظروف معاكسة ومناخ قاس كما يدعي الصهيونيون في حملاتهم الدعاوية .

بقي ان نضيف ، تذكيراً للقارىء ، ان الدولة الاسرائيليـــة باشرت وجودها الجديد وفي حوزتها مئات ملايين الجنيهات من الموجودات ووسائل الانتاج بما في ذلك المساكن والاراضي والمصانع والمكاتب ، وانها سمحت باستعمال هذه الموجودات والوسائل دون التوقف عند حدود القانونية اي انها جعلت نفسها وريثاً «وان غير شرعي » لاقتصاد سائر «Going Concern» ذي فاعلية عالية وطاقة ذات شأن .

* * *

يصح تقويم المنجزات الاقتصادية على اكثر من وجه وباتباع اكثر من سبيل واسلوب . على اننا سنعتمد اسلوبين اثنين هنا ، اولهما اعتماد المقارنات العينية الفيزيائية بين الوضع عام ١٩٤٨ والوضع عام ١٩٦١ او ١٩٦٢ [١] ، كأن نقارن بين عـــدد السكان في ١٩٤٨ وفي ١٩٦١ ، او بين مساحة الاراضي المزروعة ، او الانتاج الصناعي ، او كمية مياه الري في العامين وثانيهما اعتماد حسابات الناتج القومي (او الدخل القومي ، حسبما تدعو الحاجة) وتفرعاتها خلال الفترة التي هي قيد الدرس ، او اعتماد جـــداول « الموارد المتوفرة للاستعمال » وجداول الاستعمال مقياساً للمنجزات خلال الفترة هـــذه . وسنفرد الفصل الحالي للعرض الذي يتبع الاسلوب الاول ، والفصل التالي

---

(١) يتوقف اختيار السنة النهائية للمقارنة عـــلى توفر الاحصاءات اللازمة ، ففي معظم الحالات وفقنا الى الحصول على المعلومات لنهاية ١٩٦١ غير ان بعض الارقام تمتد حتى آخر ١٩٦٢ وان يكن ذلك بصورة اولية .

للعرض الذي يتبع الاسلوب الثاني. على اننا ، في كلتا الحالتين ، سنتحاشى بحث كلفة هذه المنجزات او عبئها سواء كان هذا العبء داخلياً على الاسعار وعلى المكلفين (عن طريق المنح والمعونات والاجور المرتفعة) او خارجياً على موارد القطع الاجنبي (عن طريق استدرار القروض والمعونات الخارجية) تاركين بحث هذين الفرعين من الاعباء للفصل السابع .

(أ) السكان

ذكرنا في الفصل الثاني ان مجموع سكان فلسطين في مايو ١٩٤٨ كان يقدر بحوالي ٢,٠٦٥,٠٠٠ نسمة منهم ١,٤١٥,٠٠٠ من العرب و ٦٥٠,٠٠٠ من اليهود. وبأواخر ١٩٦٢ كان عددسكان اسرائيل (وهي تضم نحو ٢٠,٢٥٥,٠٠٠ دونم من اصل مساحة فلسطين البالغة ٢٦,٣٢٣,٠٠٠ دونم) حوالي ٢,٣٣٥,٠٠٠ نسمة منهم نحو ٢,٠٧٦,٠٠٠ من اليهود و ٢٥٩,٠٠٠ من العرب[1] . فيكون عدد السكان اليهود قد تضاعف ثلاث مرات خلال اربعة عشر عاماً ونصف بينما انخفض عدد السكان العرب الى ١٨ بالمائة مما كان عليه في عام ١٩٤٨ .

اما انخفاض عدد العرب فأسبابه معلومة، وقد أشرنا اليها في بحثنا النواحي الاقتصادية لمأساة النازحين في الفصل الثالث . بقي ان ندخل في تفاصيل عدد

---

(١) بلغ عدد السكان بنهاية ١٩٦١ نحو ٢,٢٣٣,٦٠٠ نسمة منهم ١,٩٨٥,٥٠٠ من اليهود و ٢٤٨,١٠٠ من العرب، انظر Statistical Abstract of Israel 1962 . وبلغت زيادة السكان لاواخر ١٩٦٢ نحو ١٠٠,٠٠٠ حوالي نصفهم من المهاجرين الجدد والنصف الاخر بسبب تزايد السكان الصافي .انظر Israel Government Yearbook 1962 — 1963

السكان اليهود ومراحل نمو هذا العدد وأسبابه وتوزع السكان بموجب بلد المنشأ او البلد المهاجر منه،بموجب الأعمار، وبموجب بعض السمات الاقتصادية. وسنباشر هذا العرض والتحليل بتقديم جـــدول النمو للسكان ابتداء من سنة ١٩٤٨ [١] .

---

(١) تختلف اعداد السكان من اصليين ومهاجرين بين مرجع وآخر اختلافاً ضئيلاً جداً وقد اعتمدنا اقرب المراجع زمنياً على اعتبار ان ارقامهـــا تشمل التعديلات والتصحيحات الاحصائية الضرورية .

الجدول (١٠)

السكان في اسرائيل والهجرة إليها من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢

السنة	مجموع السكان بنهاية السنة	يهود	عرب وخلافهم	مجموع المهاجرين لاسرائيل	مجموع المهاجرين للخارج	الهجرة الصافية لاسرائيل
١٩٤٨ (ا)	٩٢٠,٠٠٠	٧٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٠١,٨٣٧	١,١٥٤	١٠٠,٦٨٣
١٩٤٩	١,١٧٣,٩٠٠	١,٠١٣,٩٠٠	١٦٠,٠٠٠	٢٣٩,٩٥٤	٧,٤٠٧	٢٣٢,٥٤٧
١٩٥٠	١,٣٧٠,١٠٠	١,٢٠٣,١٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٦٩,٧٢٠	٩,٩٦٦	١٥٩,٧٥٤
١٩٥١	١,٥٧٧,٨٠٠	١,٤٠٤,٤٠٠	١٧٣,٤٠٠	١٧٤,٠١٤	١٠,٤٧٦	١٦٣,٥٣٨
١٩٥٢	١,٦٢٩,٥٠٠	١,٤٥٠,٢٠٠	١٧٩,٣٠٠	١٣,٥٠٠	٢٣,٤٠٨	٩,٩٠٨
١٩٥٣	١,٦٦٩,٤٠٠	١,٤٨٣,٦٠٠	١٨٥,٨٠٠	١٠,٣٨٨	١٣,٠٠٠	٢,٦١٢
١٩٥٤	١,٧١٧,٨٠٠	١,٥٢٦,٠٠٠	١٩١,٨٠٠	١٧,٤٨٥	٧,٥٠٠	٩,٩٨٥
١٩٥٥	١,٧٨٩,١٠٠	١,٥٩٠,٥٠٠	١٩٨,٦٠٠	٣٦,٣٢٧	٦,٤٠٠	٢٩,٩٢٧
١٩٥٦	١,٨٧٢,٤٠٠	١,٦٦٧,٥٠٠	٢٠٤,٩٠٠	٥٤,٩٩٦	١١,٤٠٠	٤٣,٥٩٦
١٩٥٧	١,٩٧٦,٠٠٠	١,٧٦٢,٧٠٠	٢١٣,٣٠٠	٧١,١٠٠	١١,٤٠٠	٥٩,٧٠٠
١٩٥٨	٢,٠٣١,٧٠٠	١,٨١٠,١٠٠	٢٢١,٦٠٠	٢٦,٠٩٣	١١,٧٠٠	١٤,٣٩٣
١٩٥٩	٢,٠٨٨,٧٠٠	١,٨٥٨,٨٠٠	٢٢٩,٩٠٠	٢٣,٠٤٥	٩,٧٥٠	١٣,٢٩٥
١٩٦٠	٢,١٥٠,٤٠٠	١,٩١١,٢٠٠	٢٣٩,٢٠٠	٢٣,٦٤٤	٨,٨٠٠	١٤,٨٤٤
١٩٦١	٢,٢٣٣,٦٠٠	١,٩٨٥,٥٠٠	٢٤٨,١٠٠	.. (ج)	..	..
١٩٦٢	٢,٣٣٥,٠٠٠	٢,٠٧٦,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠	..	..	٥٠,٠٠٠

المصدر : للسنوات١٩٤٩ الى ١٩٦١: Statistical Abstract of Israel, 1962 للسنة ١٩٤٨: جزئياً من مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل Fourth Report 1957 and 1958 مقـــال دون باتنكن « الاقتصاد الاسرائيلي الحقبة الاولى » ص ٢٠ وجزئياً من كتاب تأليف موشيه سيكرون نشر مشروع فولـك ، عنوانـــه Immigration to Israel 1948 — 1953 (انظر الملاحظة (أ) ادناه). للسنة ١٩٦٢ جزئياً من Israel Government Yearbook 1962 — 1963

الملاحظات

(أ) اخذنا عدد اليهود في مطلع ١٩٤٨ على انه ٦٤٩،٦٣٣ (حسبا ورد في سيكرون المشار اليه ص ٣٩) واضفنا الى ذلك ١٠٠،٦٨٣ صافي الهجرة من باتنكن ص ٢٠ ونحو ١٥،٠٠٠ التزايد الطبيعي واعتبرنا الرقم المدور لعدد اليهود بنهاية السنة ٧٦٥،٠٠٠. اما العرب فقد اعتبرنا عددهم رقماً مدوراً بنهاية السنة « بما في ذلك التزايد الطبيعي» على انه ١٥٥،٠٠٠ فيكون مجموع السكان ٩٢٠،٠٠٠.

(ب) احصاءات ١٩٦٢ تقديرية . فقد ورد في الكتاب السنوي المشار اليـــه ص ٣٤٢ ان عدد السكان ازداد خلال ١٩٦٢ بحوالي ١٠٠،٠٠٠ عما كان عليه بآخر ١٩٦١ ، منهم نحو النصف من صافي الهجرة اليهودية والباقي من التزايـد الطبيعي ، وقد « وزعنا » هذه الزيادة على الشكل المبين على اساس الاتجاهات في السنين السابقة .

(ج) الاشارة (..) تعني ان الرقم غير متوفر .

يلاحظ من هذا الجدول ان موجة الهجرة الكبرى تدفقت بـين ١٩٤٨ و ١٩٥١ حين وفد ما مجموعه نحو ٦٧٦،٠٠٠ نسمة خـلال اربع سنوات . وبالنظر لضخامة هذا الرقم ينبغي علينا ايضاح ملابساته . عند قيام الدولة كان اليهود في فلسطين يقدرون بنحو ٦٥٠،٠٠٠ ، وفجأة فتحت الدولة الباب على مصراعيه لكل يهودي يرغب في الدخول تبريراً لادعائها انهـــا ملجأ لكل يهود العالم لا تمنع يهودياً من الدخول (الا اذا كان يشكو مرضاً يهدد الصحة العامة بوباء ما او كان يشكل خطراً على الامن العام).

وقد وكلت مهمة اعداد المهاجرين ونقلهم الى عدة مؤسسات اهمها الوكالة اليهودية و « لجنة التوزيع المشتركة » التي بدورها سلمت هذه المهمة الى هيئة مختصة هي « مؤسسة الهجرة » وهي نفس المؤسسة التي كانت تنظم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين خلال الانتداب ، ولقد كانت المهمة تتطلب اول الامر استقدام المقاتلين اليهود ثم نقل اليهود من مخيمات الاعتقال النازية في المانيا والنمسا وايطاليا وتصفية هذه المخيمات بأسرع ما يمكن . وقد نظر الى هاتين العمليتين كأولى واجبات الدولة الجديدة للدفاع عن نفسها ومن ثم لتخفيف آلام اليهود الذين تمكنوا من البقاء بعد العهد النازي .

وفيما عدا اخلاء المخيمات كانت مهمة مؤسسة الهجرة جمع اليهود الراغبين في القدوم الى اسرائيل في معسكرات في المانيا والنمسا وايطاليا ،وكذلك حث المترددين بل والضغط عليهم وجمعهم كذلك في المعسكرات ، ومن الناحية الاخرى اعداد معسكرات الاستقبال في اسرائيل ، ونقـــل اليهود من المعسكرات الاوروبية الى الاسرائيلية . وفي كل الاحوال الا النادرة منها وقعت المهمة بأسرها، بما في ذلك التنظيم والنقل والتمويل ، على عاتق المنظمات الصهيونية التي عددناهـــا ولم تقم الحكومة الاسرائيلية الا بنسبة ضئيلة من هذا الجهد .

يهمنا مراقبة سياسة الهجرة بسبب صلتها بأوضاع إسرائيل . فبين قيام الدولة في مايو وشهر سبتمبر كان المهاجرون كلهم تقريباً شباناً ورواداً ، وذلك بسبب حاجة الحرب إلى الشبان . ولم تبدأ عملية اخلاء المخيمات من الأحياء من ضحايا النازية الا في سبتمبر ١٩٤٨ ، ولم تخضع العملية الا اسمياً لنظام افضلية وضعته الوكالة اليهودية فقد كان الضغط قوياً لنقل كل اليهود الراغبين في الذهـــاب الى اسرائيل . بعد ذلك انتقل التوكيد الى اليهود

المعتقلين في المعسكرات بقبرص « الذين كانوا مهاجرين غير شرعيين حاولوا في اواخر الانتداب دخول فلسطين متخطين ارقام «الكوتا » فصدتهم السلطة» وقد نقلوا الى اسرائيل في شتاء١٩٤٨/١٩٤٩، ثم جرى نقل اليهود من بلغاريا ونقل نسبة كبيرة من يهود يوغوسلافيا ويهود تركيا . وبعد ذلك انتقل نحو ١٠٠،٠٠٠ يهودي من بولونيا ونحو ١٢٠،٠٠٠ من رومانيا قبل ان وضعت بولونيا قيوداً على المهاجرة واوقفت رومانيا السيل كلياً . وفي صيف ١٩٤٩ انتقلت الجالية اليهودية من اليمن جواً (عن طريق مستعمرة عدن)، وعددها نحو ٤٠،٠٠٠ ثم بين ربيع ١٩٥٠ ويونيو ١٩٥١ جرت هجرة معظم يهود العراق ، اي نحو ١٢٤،٠٠٠ وعدد صغير (نحو ٢٧،٠٠٠) من ايران ، الى اسرائيل . واخيراً فان معظم يهود ليبيا وقسما غير صغير من يهود الشمال الافريقي العربي هاجروا خلال ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، اما بمحض اختيارهم او تحت ضغط العملاء الصهيونيين .

قلنا ان الموجة الكبرى وقعت بين مايو ١٩٤٨ وخريف ١٩٥١ ،ونضيف ان هذه الموجة انحسرت بصورة مفاجئة بعد ذاك ، وذلك لاسباب عدة منها الضيق الأقتصادي الناشيء عن تدفق الهجرة ومنها القيود التي فرضتها عدة بلدان « اخصها بلدان الكتلة الشيوعية » على خروج اليهود الدافق ، ومنها فقر معظم اليهود الراغبين في الهجرة وعجزهم عن المساهمة بتكاليف انتقالهم او تكاليف العيش عند وصول اسرائيل . وقد اثار الضيق الاقتصادي ازمة ضمير لدى الدولة اليهودية والوكالة اليهودية وبقية المنظمات الصهيونية ، فانها من جهة كانت تنادي بعدم وضع العراقيل امام اليهود الراغبين في الهجرة انسجاماً منها مع المبادىء الصهيونية القائلة بعودة كل اليهود كحق لهم لا ينازع ، الا انها من جهة اخرى كانت تدرك

الاعباء الصعبة التحمل التي تترتب على سيل المهاجرة غير المحدود والتي من شأنها عملياً ان تؤدي الى فرض بعض القيود .

لم يكن مفر من اتخاذ موقف عملي في اواخر ١٩٥١ ، وهكذا قررت الوكالة اليهودية وضع سياسة اختيار للمهاجرين الراغبين في الانتقال على نفقة الوكالة وقد نصت هذه السياسة على القواعد التالية :

١ ـ يجب ان يجري اختيار ٨٠ بالمائة من المهاجرين من بين مرشحي منظمة « عليّا »(اي حركة تهجير الفتيان) ، « والحالوتزيم » (الرواد) والمهاجرين الممكن صيرورتهم مزارعين في المستعمرات ، والعمال المدربين ، حتى سن الخامسة والثلاثين ، والعائلات التي لا يزيد سن المعيل فيها عن ٣٥ عاماً .

٢ ـ على الذين يجري اختيارهم ان يتعهدوا خطياً بالعمل سنتين في الزراعة .

٣ ـ لا تتم الموافقة على الهجرة الا بعد فحص طبي دقيق تحت اشراف طبيب اسرائيلي .

٤ ـ لا يسمح لاكثر من ٢٠ بالمائة ممن تزيد اعمارهم عن ٣٥ عاماً بالهجرة ، الا اذا كانوا افراد عائلات يقدر معيلوها على العمل ، او كانوا سيهاجرون بدعوة من اقارب لهم في اسرائيل سيقومون باعالتهم .

٥ لا تتم الموافقة على الهجرة لمن وردتهم دعوة من اقرباء في اسرائيل . . . . الا بعد التحقق من قدرة هؤلاء الاقرباء واستعدادهم

لاعالة المهاجرين [١] .

هذا وقد نصت الترتيبات الجديدة على بعض الاستثناءات لسياسة اختيار المهاجرين ، منها ان هـــذه السياسة لا تنطبق على عمليات « انقاذ » بعض الجوالي اليهودية المعرضة للخطر الشديد ، ولا تنطبق على المهاجرين القادمين على نفقتهم الخاصة .

يظهر من الجدول (١٠) ان السكان اليهود ازدادوا من ٦٥٠،٠٠٠ في مايو ١٩٤٨ الى ٢،٠٧٦،٠٠٠ بنهاية ١٩٦٢ ، اي بمقدار ١،٤٢٦،٠٠٠ اي ان العدد الاصلي ارتفع بنسبة ٣٢٠ بالمائة خلال اربعة عشر عاماً ونصف. وقـــد كان نصيب الهجرة الصافية من ازدياد السكان (اي من رقم ١،٤٢٦،٠٠٠) نحو ٩٠٢،٠٠٠ او نحو ٦٣ بالمائة ، وكان نصيب التزايد الصافي الطبيعي ٥٢٤،٠٠٠ او ٣٧ بالمائة . وفي هذه الارقام تعبير فصيح عن الجهد التنظيمي الضخم والعبء الثقيل الذي خلقته عمليات الهجرة ، خاصة في السنوات الاربع الاولى .بسبب اضطرار الوكالة اليهودية والسلطات الاسرائيلية الى اسكان المهاجرين والى اعدادهم للقيام باعمال منتجة والى توفير مشاريع العمل الاغاثي (Work Relief) أولا ومن ثم المجالات الاستيعابية ثانياً .

وبديهي ان هذه المهام تطلبت نفقات وتثميرات ضخمة كان من شأنهـا ارتفاع كمية النقد بـــين ١٩٤٨ وآخر ١٩٥١ ارتفاعاً نسبياً لم تشهد له

---

(١) هذا الاقتباس ، ومـــا سبقه من معلومات بصدد الهجرة من ١٩٤٨ – ١٩٥٣ مأخوذ معظمه من موشيه سيكرون المشار اليه قبلا الفصل الثالث . « الترجمة لنا للنص الاصلي لقرار الوكالة كما ورد في موشيه سيكرون نقلا عن « وثيقة الهجرة رقم ٢٠ » الصادرة عن دائرة المهاجرة بالوكالة بتاريخ نوفمبر ١٩٥٢ ص ٢ » .

اسرائيل مثيلًا بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ . [١] « سنبحث في الفصل السابع الأعباء الداخلية على الاقتصاد الاسرائيلي الناجمة عن السعي المحموم للاستيعاب ولدفع الاقتصاد الى الأمام ليقوم باعالة اعداد السكان الصاعدة على مستوى معيشة مستمر بالارتفاع ، ولهذا لن نذهب بعيداً هنا في بحث هذه الاعباء » .

ننتقل الآن الى بحث توزيع المهاجرين اليهود من حيث بعض الاعتبارات ذات الاهمية بالنسبة لنوعيتهم واحوالهم الاجتماعية وطاقاتهم الاقتصاديــة . نلاحظ اولاً تغير تركيب المهاجرين من حيث اصولهم الجغرافية . فبعد ان كانت الاكثرية الساحقة منهم في عام ١٩٤٨ اوروبية المولد (من بولونيــا ورومانيا وبلغاريا والمانيا على الاخص) بنسبة ٨٥ بالمائة من المجموع هبطت هذه النسبة الى ٥٢,٦ بالمائة في ١٩٥٨ وهبط متوسطها للسنوات الاحـــدى عشرة ١٩٤٨ – ١٩٥٨ إلى ٤٤,٥ بالمائة ، في حين ارتفعت نسبة المولودين في آسيا (معظمهم من تركيا والعراق واليمن وعدن) من ٥,٣ بالمائة الى ٢٩,٦ بالمائة كما ارتفعت نسبة المولودين في افريقيا (معظمهم من مواليد تونس والجزائر والمغرب وليبيا) من ٩,١ بالمائة الى ٢٥ بالمائة في المــدة عينها . [٢]

واهمية هذه النسب انها تشير إلى ازدياد عدد ونسبة المهاجرين القادمين

---

(١) للسنوات ١٩٤٨ – ١٩٥٨ راجع دون باتنكن المشار اليه قبلا الجدول ٤ص١١ حيث كان ازدياد النقد ٣٨,٥ بالمائة بين ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ٣١,٧ بالمائة بـــين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ٣٢ بالمائة بين ١٩٥٠ و ١٩٥١ . للسنوات ١٩٥٨ – ١٩٦٢ راجع التقرير السنوي لبنك اسرائيل جـــدول ١٤ (١) ص ٢٢ والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦١ / ٦٢ص ٣٢٠ . وبصدد ارتفاع كلفة المعيشة راجع التقرير السنوي ١٩٦٠لبنك اسرائيل ص ٦٣ . (كل هـــذه المراجع بالانكليزية وقد سبقت الاشارةاليها تحت اسمها بالانكليزية . »

(٢) راجع دون باتنكن المشار اليه قبلا ، ص ٢٢

من جوالي فقيرة وأمية في آسيا والى ازدياد العبء التعليمي والتدريبي نتيجة لتدني نوعية هؤلاء المهاجرين .

يؤيد هذه الملاحظة توزيع المهاجرين بالنسبة لمؤهلاتهم العلمية كما يتضح من الجدول التالي حيث يبدو الفرق الشاسع بين المستوى العلمي لليهود من سكان فلسطين القدامى قبل قيام الدولة (خاصة منهم القادمين اصلا من اوروبا واميركا) ومستوى المهاجرين من آسيا وافريقيا ، بل ومن اوروبا واميركا كذلك ، فكأنما كان المهاجرون بشكل عام ادنى في مؤهلاتهم العلمية ، قارة فقارة ، من السكان « الاصليين » اي الذين كانوا يقيمون في فلسطين قبل قيام الدولة . أي أن حملة المهاجرة الواسعة أدخلت معها الفئات الاقل استعداداً علمياً من بين الجوالي اليهودية في الخارج .

الجدول (١١)

الصفات العلمية للسكان اليهود من سن ١٤ فما فوق ، في يونيو ١٩٥٤ (وعددهم ١,٠٤٧,٠٠٠)

الاقامة وقارة المولد	لم يذهبوا لمدرسة ابتدائية	لم يتموا الابتدائية	اتموا مراحل التعليم			المجموع
			ابتدائي	بعدالابتدائي	العالي	
			بالمائة			
السكان الاصليون	٤,١	٢٢,٣	٣٩,٦	٢٦,٨	٧,٢	١٠٠,٠
ذكور						
مواليد فلسطين	٢,٠	٢٤,٠	٤٩,٨	٢١,٤	٢,٨	١٠٠,٠
آسيا ـ أفريقيا	٢١,٨	٣٩,٨	٢٨,٧	٧,٦	٢,١	١٠٠,٠
أوربا ـ أميركا	١,٠	١٧,٧	٣٧,٧	٣٣,٤	١٠,٢	١٠٠,٠
المهاجرون الجدد	١٢,٠	٤٠,٨	٣١,٠	١٣,٤	٢,٨	١٠٠,٠
ذكور						
آسيا ـ أفريقيا	٢٢,٥	٤٩,٥	١٩,٥	٧,٨	٠,٧	١٠٠,٠
أوروبا ـ اميركا	٢,٦	٣٣,١	٤١,٢	١٨,٣	٤,٨	١٠٠,٠
السكان الاصليون	١١,٨	١٨,٥	٣٩,٩	٢٦,١	٣,٧	١٠٠,٠
إناث						
مواليد فلسطين	٧,٣	٢١,٢	٤٨,٧	٢٠,٦	٢,٢	١٠٠,٠
آسيا ـ أفريقيا	٥٣,٢	٢٣,٤	١٨,٥	٤,٥	٠,٤	١٠٠,٠
أوروبا ـ أميركا	٤,٨	١٦,٣	٤٠,٤	٣٣,٤	٥,١	١٠٠,٠
المهاجرون الجدد	٣٠,٣	٢٩,٢	٢٧,٧	١١,٦	١,٢	١٠٠,٠
إناث						
آسيا ـ أفريقيا	٥٧,٨	٢٦,٢	١٣,٠	٢,٨	٠,٢	١٠٠,٠
أوربا ـ أميركا	٦,٣	٣١,٩	٤٠,٦	١٩,٢	٢,٠	١٠٠,٠

المصدر : باتنكن المشار اليه قبلا ص ٢٦ .

بالاضافة الى تفوق السكان القدامى (اي الذين كانوا في فلسطين خلال الانتداب) من حيث المؤهلات العلمية ، على المهاجرين ، وتفوق المهاجرين القلائل من اوربا واميركا على بقية المهاجرين ، واثر هذا التفوق في القابلية الاقتصادية لكل من هؤلاء وأولئك ، فـــان السكان القدامى كمجموع يتفوقون على السكان كمجموع من حيث مقدار العمالة ، والقابلية والاستعداد للنشاط الاقتصادي ، كما ان السكان القدامى ، (والمهاجرين) الذين هم من أصل اوروبي اميركي ، يتفوقون على السكان القدامى و(المهاجرين) الذين هم من اصل اسيوي افريقي ، من حيث هذه القابلية والاستعداد . وهذا كله يتضح من الجدول التالي الذي يعكس الوضع خلال سنة من مايو ١٩٥٧ الى ابريل ١٩٥٨ .

الجدول (١٢)

صفات القوى العاملة بين اليهود العاملين ، بالنسبة لطول الاقامة في اسرائيل ولقارة المولد ، من مايو ١٩٥٧ الى ابريل ١٩٥٨ .

	النسبة المئوية للقوى العاملة الى السكان	العمالة كنسبة مئوية الى القوى العاملة
مواليد فلسطين	٥٢,٤	٧٤,٨
السكان القدامى :		
(بفلسطين قبل آخر ١٩٤٥)		
مواليد آسيا وأفريقيا	٥٢,٧	٨٢,٣
مواليد أوروبا وأميركا	٦٣,٥	٩٠,٨
جملة السكان القدامى	٦١,٧	٨٩,٦
المهاجرون الجدد		
(ابتداء من مطلع ١٩٤٨)		
مواليد آسيا وأفريقيا	٤٩,٤	٦٩,٥
مواليد أوروبا وأميركا	٥٦,٩	٨٠,٢
جملة السكان القدامى	٥٣,٢	٧٥,٦

المصدر : سيكرون المشار إليه قبلاً ص ٨١

بقيت مقارنة اخيرة نود اجراءها بين السكان في مطلع عهد الدولة وفي سنة قريبة الينا حول توزيع القوى العاملة بين مختلف القطاعات ،والغرض من هـــذه المقارنة اظهار تطور طراز توزيـع القوى العاملة نتيجة سيل الهجرة . وفي سبيل اعطاء القارىء صورة جلية عن هذا الطراز نقدم فيما يـلي مقارنة رقمية لسنتي ١٩٤٩ و ١٩٦٠ وقـــد كان مجموع العاملين ٣٤٠,٠٠٠ و ٧٠٢,٠٠٠ في السنتين على التوالي :

الجدول (١٣)

نسبة اليهود العاملين في القطاعات الاقتصادية لمجموع العاملين للعامين

١٩٤٩ و ١٩٦٠

القطـــاع	١٩٤٩	١٩٦٠
الزراعة والصيد والاحراج	١٣٫٨ بالمائة	١٧٫١ بالمائة
الصناعة والحرف اليدوية	٢٣٫٥	٢٣٫٢
البناء والأشغال العامة	٨٫٢	٩٫٣
النقل والمواصلات	٧٫١	٦٫٣
التجارة والمال	١٨٫٠	١٢٫٢
الخدمات الفنية (المهنية)	٨٫٨	٧٫٧
الخدمة المدنية	١١٫٨	٢١٫٩
متفرقة	٨٫٨	٢٫٣
	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

المصدر : للعام ١٩٤٩ هيئة الامم Economic Development in the Middle East 1945 — 1954 . ص١٣٣ . وللعام ١٩٦٠ بنك إسرائيل Annual Report 1960 ص ٨٨ .

يلاحظ القارىء من مقارنـــة السنتين المشمولتين بالجدول تغيراً في اتجاه القوى العاملة في ثلاثة حقول : (١) الزراعة ، حيث ازدادت النسبة من ١٣٫٨ الى ١٧٫١ من مجموع القوى العاملة ، نتيجة التوكيد على تنمية الزراعة وعلى الاستيطان في المستعمرات الزراعية . و (٢) التجارة والمال وهمـــا قطاعان

رئيسيان في حقل الخدمات، وقد هبطت النسبة فيها من ١٨ إلى ٢ ، ١٢بالمائة مما يعكس تركيب الاقتصاد الجديد ومفاهيم المجتمع العقائدية ، و (٣)الخدمة المدنية وقد ارتفعت النسبة فيها من ٨ ، ١١ الى ٩ ، ٢١ بالمائة نتيجة اتساع الجهاز الحكومي اتساعاً فاحشاً كان بدوره نتيجة ضغوط الاحزاب المؤتلفة في الحكم وسعيها لادخال ممثليها واتباعها في الوظائف الحكومية .

من الطريف ان نذكر هنا ، ما دمنا نتحدث عن توزع القوى العاملة بين حقول العمل المختلفة ان مؤهلات المهاجرين واعدادهم السابق كثيراً ما كانت تتعارض مع مجالات العمل المفتوحة أمامهم ، فاذا نظرنا الى توزيع المهاجرين، بين سبتمبر ١٩٤٨ وآخر ١٩٥٤ ، وهي الفترة التي تتوفر لدينا عنها معلومات وافية من حيث إعداد المهاجرين ، وقارنا ذلك بتوزيع السكان القدامى (مستعملين نفس التصنيف) برزت أمامنا الفروقات التالية [١] :

١ – نسبة ذوي الحرف والعمال الصناعيين الى مجموع العاملين اكثر ارتفاعاً بين المهاجرين«٤١,٤»بالمائة مماهي بين السكانالقدامى«٢٩,٢بالمائة» مع أن هذه الفئة اكبر الفئات بين السكان القدامى .

٢ – هنالك تفوق واضح في نسبة المشتغلين بالتجارة بين المهاجرين (١٥,٩) على أمثالهم بين السكان القدامى «٨,٦» بالمائة على ان معظم المهاجرين كانوا أجراء في مؤسسات تجارية أو أصحاب دكاكين متواضعة في حين ترتفع نسبة أصحاب المحال التجارية الأكبر شأناً بين قدامى السكان .

٣ – يتفوق السكان القدامى تفوقاً بارزاً على المهاجرين في اقبالهم النسبي

---

(١) الفروقات مستمدة من مقارنة الاحصاءات الواردة في جدول بصفحة ١١٢ من موشيه سيكرون المشار اليه قبلاً .

على الاعمال الزراعية (١٢،٦ بالمائة مقابـــل ٥،٢ بالمائة) على ان تعاطي الاعمال الزراعية حتى للسكان القدامى يحتل المقـــام الثاني بعد الحرف والعمل الصناعي .

٤ – كذلك هنالك تفوق نسبي في صالح السكان القدامى في اعمـال البناء والنقل والخدمات الشخصية ، على ان هذه الحقول بجملتها تشكل نحو خمس مجموع العاملين بين السكان القدامى ونحو عشر المهاجرين الذين هم مدار البحث .

لم يكن من الصعب على السلطات الاسرائيلية ان تسكن الافـــواج الاولى من المهاجرين خلال ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، فـــان عشرات الالوف من وحدات المساكن كانت فارغة بعد نزوح العرب القسري (حتى اذا أخذنا بعين الاعتبار نسف اليهود لعدة قرى لاسباب عسكرية او انتقامية) [١] . على ان تـــدفق المهاجرين السريع ، ووجود الكثير من هذه المساكن في مناطق لم تشأ السلطات اخذ المهاجرين الجدد إليها ، ورغبة السلطات في وضع اعداد من المهاجرين معاً لكي يسهل الاشراف على إعالتهم وعلى تدريبهم وإعدادهم كل ذلك خلق ضغطاً قاسياً لتشييد معسكرات او مخيمات إقامة مؤقتة « معبروت » يقضي فيهـــا المهاجرون مدداً تختلف طولا باختلاف استعداد المهاجر للاندماج في الاقتصاد والمجتمع واستعداد الاقتصاد نفسه لاستيعابه ولو جزئياً . (انظر الملحق الاول بنهاية الفصل من حيث توزع السكان جغرافياً .) ولكن هذه المخيمات المؤقتة كانت بدورها تحت ضغط من القادمين الجـــدد بحيث كان من الضروري نقل أفواج إلى المستعمرات الزراعية او المدن ، حسب الحاجة والظروف ، ليتاح لأفواج جديدة دخول

---

(١) اليكسندر روبنر في كتابه The Economy of Israel (ص ٧٠) يدعي ان العرب خلفوا وراءهم ٥٨،٠٠٠ وحدة سكنية فقط وواضح ان هذا الرقم اقل من الحقيقة بكثير اذا ذكرنا ان النازحين عددهم نحو ٧٥٠،٠٠٠ نسمة .

المخيمات قبل توفر وسائل العيش الوافية للأفواج الاولى المسرعة للاندماج . ومن البديهي ان هـــذه العملية تطلبت تشييد الكثير من وحدات السكن الجديدة بلغ عددها من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٠ نحو ٤١٣,٠٠٠ وحدة جديـدة موزعة بين المدن والقرى (هذا عدا حوالي ٢٥,٠٠٠ وحدة كان بناؤهـــا مخططاً لنهاية السنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢) . وقد بلغت الكلفة الاجماليـــة للاسكان حتى ربيـع ١٩٥٧ ما مجموعه ١,٣٦٢ مليون جنيه اسرائيلي [١] ولكن على الرغم من هذه النفقات ومئات ألوف الوحدات المنشأة وتلك المهجورة من قبل أصحابها العرب فان السكان في اسرائيل يزدحمون نسبياً كما يبدو من التوزيع التالي للغرف بالنسبة لعدد الافراد في كل غرفة [٢] .

عدد الافراد في كل غرفة	نسبة السكان المئوية في كل فئة لمجموع السكان
أقل من فرد	٥,٢
١,٠٠ — ١,٤٩	٢٤,٧
١,٥٠ — ١,٩٩	١٢,٠
٢,٠٠ — ٢,٤٩	٢٥,٤
٢,٥٠ — ٢,٩٩	٦,٢
٣,٠٠ — ٣,٩٩	١١,٤
٤,٠٠ — ٤,٩٩	٦,٤
٥ أو اكثر	٨,٧
المتوسط العام للبلاد = ٢,١	١٠٠,٠

(١) انظر Israel Government Yearbook 1962 — 1963 ص ٧٥٦ / ٧ من حيث عدد وحدات السكن و ص ٣١ في المقدمة في الكتاب السنوي ١٩٦١ /٦٢ من حيث الكلفة على ان الكتاب السنوي العام ١٩٦٢ / ٦٣ (ص٢٥٨) يشير الى كلفة الاسكان في ١٩٦١ / ٦٢ على انها ٥٦٠ مليون جنيه اسرائيلي ، وهذا الرقم مرتكز الى مخطط لاعداد ٢٠,٠٠٠ وحدة لاسكان ٥٠,٠٠٠ مهاجر .

(٢) من روبنر المشار اليه ص ٧١ .

وواضح ان اكبر مجموعة من السكان تزدحم بمعدل ٢،٠٠ – ٢،٤٩ لكل غرفة . كما ان المتوسط العام للبلاد وهو اكثر من شخصين لكل غرفة معدل مرتفع .

نعود الى موضوع الهجرة ومراحل الاسكان والاستيعاب. (١) قلنا قبلاً ان فتح باب الهجرة الواسعة الى اسرائيل لأي اليهود الراغبين في الدخول بموجب « قانون العودة » الذي اقره برلمان اسرائيل في اولى دوراته، كانت تبرره الحركة الصهيونية وإسرائيل على انه تحقيق لآمال اليهود في تحويل فلسطين الى ملجأ لكل يهودي اي كان موطنه وسواء كان في ضيق او لم يكن: لهذه السياسة طبعاً اغراض عسكرية تتضمن خطراً توسعياً يقلق بال الدول العربية . على ان للسياسة نواحي اقتصادية كذلك من حيث خلق المعضلات المالية والاستيعابية من جهة ورفع قدرة اسرائيل على استدرار العطف والموارد بسبب المعضلات ، من جهة اخرى .

اما من حيث المعضلات فمهمة استدراج اليهود الى اسرائيل تعني اولا تقديم العون المباشر السريع لهم ومن ثم استيعابهم في اقتصاد نام دون ضغط مستوى هذا الاقتصاد او هز العلاقات الاجتماعية الثقافية بين جماعات المواطنين هزاً خطيراً .

لاشك ان درجة مرموقة من النجاح قد سجلت من حيث الإسكان والاستيعاب وحفظ توازن المجتمع على ان ضغوطاً اقتصادية واجتماعية خطيرة قد نجمت عن عملية الدمج السريعة التي قامت وتقوم بها اسرائيل ، فاذا

---

(١) هذا القسم الختامي لبحثنا في موضوع السكان مقتبس في معظمه مع تعديلات واضافات عن مقال لنا بعنوان « الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان » اشرنا اليه قبلا والاقتباسات مأخوذة من الصفحات ٦٥ – ٦٧ .

ذكرنا مثلا ان اكثر من نصف المهاجرين الذين وفدوا بعد ١٩٤٨ هم من « اليهود الشرقيين » ، وان عدد المهاجرين بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ يفوق عدد اليهود الذين كانوا في فلسطين عام ١٩٤٨ مع تزايدهم العددي الطبيعي الصافي – اذا ذكرنا كل ذلك اتضح لنا مدى التغيير الاجتماعي الحاصل والمشاكل الناجمة عن الازدياد الكبير في عدد السكان وتغير نوعيتهم واوضاعهم . فجنباً الى جنب مع سكان المغاور القادمين من جبال الأطلس في شمال غربي افريقيا يشاهد حملة الدكتوراه من المانيا او تشيكوسلوفاكيا. والى جانب اليهود الارثوذكس المتعصبين الذين يرفضون ان يشعلوا عود كبريت يوم السبت يعيش الملحدون الثوريون ، والى جانب ماضغي القاط المترهلين القادمين من اليمن التقليدي يشاهد الناجون من معارك « الغيتو » البولوني الرهيب . والى جانب كل هؤلاء تقوم نسبة عالية من مجموعة السكان (حوالي النصف) من اليهود الاصليين « الصبرا » (Sabra) الذين يتباهون على الجميع بانهم مؤسسوا الدولة االمضحون في سبيلها منذ ايام الانتداب البريطاني او ما قبل ذلك .

بالرغم من كل هذه المفارقات فان اسرائيل استطاعت ان تمزج السكان الى حد يذكر وان تلقن العبرية لمن لا يتكلمونها ، وان تقدم لهم نسبة لا بأس بها من لوازمهم من الطعام والملبس ووسائل العمل. فمن الناحية العينية المادية لابد من الاعتراف بحدوث منجزات واضحة المعالم . على ان هذه المنجزات تحققت بكلفة رهيبة : كلفة عدم التوازن في الاقتصاد والاعتماد المغرق على سياسة المنح والهبات في الداخل وعلى العون المالي من الخارج ، مما رافقه تضخم نقدي شاهق في الداخل وعجز ضخم في ميزان المدفوعات الخارجي ، وذلك بسبب اصرار اسرائيل على جميع اهدافها المجتمعية التي اشرنا اليها قبلا وعلى تنفيذها معاً ، من حيث بناء جيش كبير قوي والقيام

بتنمية سريعة وتقديم وسائل إسكان عاجلة ثم طويلة الامد وافساح المجال امام جميع اليهود الراغبين بالاستيطان وتقديم خدمات صحية واجتماعية عديدة يوجبها الإطار الشبه اشتراكي للمجتمع .(١)

نعود الى موضوع الهجرة بالذات . يوضع المهاجرون الجدد الذين يحضرون على مسؤولية ونفقة اجهزة الوكالة اليهودية في « مخيمات العبور » او « مخيمات الاقامة العابرة » (معبروت) لمدة تقصر او تطول بالنسبة لوسائل الاستيعاب ، قبل توزيعهم على المستعمرات الزراعية والقرى والمدن. وتنطوي عملية استقبال واستيعاب المهاجرين عادة على ثلاث مراحل : الاولى يكون المهاجر فيها عالة على اسرائيل إذ تقدم له الاغاثة مجاناً ، وقد يبلغ عدد الذين هم في هذه المرحلة في فترة ما من فترات الهجرة الكثيفة كما بين١٩٤٨ ونهاية ١٩٥١) الربع مليون شخص ، في حين بلغ هذا العدد حتى ١٩٥٩ نحو ١٠٠،٠٠٠ شخص، وتراوحت مدد الاقامة بين ايام قليلة وخمس سنوات . (٢)

اما المرحلة الثانية فمرحلة « العمل الممزوج بالاغاثة » او « العمل الاغاثي» (Work-Relief) حين يعطى المهاجرون فرصة العمل في اشغال عامة الكثير منها ليس له ما يبرره اقتصادياً سوى توفير مجال العمل خاصة وان الاجور تفوق عادة القدرة الانتاجية للعامل . اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاستيعاب الفعلي وتشمل هذه المرحلة فترة من التدريب شبه العسكري والجندية النظامية لمن هم في سن الجندية ، وفترة إقامة في المستعمرات

---

(١) سيكون العبء الداخلي والخارجي موضوع بحثنا في الفصل السابع من هذاالكتاب.

(٢) انظر روبنر ص ٧١ .

الزراعية. ويصح القول ان الاكثرية الساحقة من المهاجرين بين ١٩٤٨ و١٩٦١ مرت بالمرحلة الاولى ، وان الاكثرية الساحقة ممن هم في سن العمل مرت بالمرحلة الثانية ، وان معظم الذين مروا بالمرحلة الثانية مروا كذلك بفترة الجندية والإقامة في المستعمرات في المرحلة الثالثة .

اخيرا يجب القول ان فصل « مخيمات العبور » في سجل الاستيطان اليهودي يكاد ينتهي ، ذلك ان المقيمين فيها خلال ١٩٦٢ هبط عددهم الى ٥،٥٠٠ عائلة و١،٥٠٠ فرد لا عائلات لهم ، يشكلون جميعاً الحالات الصعبة التي لا يسهل استيعابها . على ان السلطات تتوقع تصفية المخيمات نهائياً في حوالى ١٩٦٥ [1] .

ب — الزراعة

سنستعرض باقتضاب في هذا الجزء من الفصل ما انجزه الاقتصاد الإسرائيلي في القطاع الزراعي الريفي بين ١٩٤٨ و ١٩٦١ او ١٩٦٢ . وسنجري بعض التقويم لهذه المنجزات .

ذكرنا في الفصل الثاني ان جملة الاراضي التي كانت مسجلة بأسم مالكين يهود (من هيئات عامة وافراد) بلغت ٧٠٠ و ٤٩١ ،١ دونم بنهاية الانتداب، وانه كان هنالك نحو ١٠٠،٩٢٨ دونم إضافية ابتاعها اليهود ولم تكن قد سجلت بأسمهم في الاحصاءات ، مما يرفع الرقم الى ١،٥٩٢،٦٢٨ دونم ، او ١،٦ مليون دونم بالارقام المدورة ، واخيراً انه كان هنالك حوالي ١٧٥ الف دونم من املاك الدولة في حوزتهم على اساس الاستئجار لآجال طويلة . فتكون المساحة الاجمالية للاراضي التي كان يتصرف بها السكان اليهود اقل من ١،٨ مليون دونم بقليل .

---

(١) الارقام هذه من Israel Government Yearbook 62-63 ص ٢٥٧ .

تذكير القارىء بهذه الاحصاءات ضروري ، فان ما سنشير إليـه من منجزات عينية في حقل الزراعة يبدو مذهلا بل يكاد يكون مستحيلًا لو اننا نسبناه الى هذه الرقعة المحدودة من الارض التي هي اقـل ١٫٨ مليون دونم خمسة اسداسها او يزيد كانت غير مروية . فالمنجزات ، وهذا ما تتوجب الاشارة اليه بتشديد ، تحققت في رقعة واسعة من الارض [١] هي بالفعل مساحـــة اسرائيل بالذات ولم تعد ممتلكات صغيرة متفرقة

---

(١) مساحتها ٢٠،٢٥٥،٠٠٠ دونم منها بتصرف الدولة ١٥،٢٥٠،٠٠٠ وبتصرف الصندوق القومي اليهودي ٣،٥٧٠،٠٠٠ وبتصرف الملكيات الخاصة ١،٤٨٠،٠٠٠. اما التوزيع بحسب الاستعمال فهو كما يلي بموجب Israel Government Yearbook 1962 — 63 ص ١٠٧ .

مؤجر	٤،١٨٥،٦٣٠ دونم
بتصرف دوائر حكومية	٣،٩٢٣،٠٠٠
امتيازات البحر الميت واعمال الفوسفات	٦٧٧،٠٠٠
الغابات والمناطق المحفوظة	٥٣٠،٠٠٠
مناطق البناء والتطوير	٦٥٠،٠٠٠
المناجم ومقالع الحجارة	١٠،٦٠٠
	٩،٩٧٦،٢٣٠
اما الرصيد فمنه نحو	٨،٠٠٠،٠٠٠
فى النقب ومنطقة وادي عربه	
وهي اراض غير مستعملة	
ونحـــو	٢،٢٧٨،٧٧٠
في الجبال والمناطق الرملية على الساحل	
وهي ايضاً غير مستعملة .	
المجموع	٢٠،٢٥٥،٠٠٠ دونم

هنا وهناك وهنالك يصعب تخطيط العمل الزراعي فيها واخضاعها لعمليات واسعة النطاق بل اصبحت بلداً باكمله في دولة ذات سيادة تستطيع ان تجري الاختبارات التي تشاء وان تخطط كلياً كما تشاء وان تتصرف بموارد المياه المتوفرة والجوفية على الوجه الذي تفضله في سبيل تنمية القطاع الزراعي ـ هذا كله بقطع النظر عن التثميرات الضخمة التى امكن لاسرائيل استقدامها وتوجيهها صوب الزراعة (مما سنفصله في الفصل المقبل) .

اذا كان من الواجب العلمي تجاه الحقيقة ان نبدي هـذه التحفظات تجاه المنجزات فمن الواجب ايضاً القول ان المنجزات كانت ضخمة عينياً (ونحن نستعمل هذا المصطلح عن تعمد لان المنجزات تنكمش متى جئنا نقومها على ضـوء الاعتبارات الاقتصادية اي على ضـوء حساب الكلفة والمردود) . وسنتبع في عرضنا للمنجزات اسلوب المقارنة الرقمية بـين ١٩٤٨ واحدث السنوات عهـداً لعدد من المؤشرات الصالحة للقياس ، بشكل تتضح معه نسب النمو ، معتمدين في عرضنا على عدد من المصادر نشير اليها في حينها .

قد تبدو هذه الارقام جافة وقد يصعب على القارىء غير المتخصص استخراج خلاصات عامة منها ولذلك فسنقدم صورة كلامية لعدد من المنجزات ، نستدرك في مطلعها بالقول ان الارقام المسجلة فيما بعد لا تشمل عدداً من نواحي النشاط الزراعي من رئيسية وثانوية التي لم تتسع اتساعاً ملحوظاً إما لان السلطات لم تولها الاهتمام الوافي او لانها لم تحظ بنجاح مرموق .

يمكن القول اجمالا ان الانتاج الزراعي تزايد إما عن طريق التوسع

في الناتج في المزارع القائمة ، او عن طريق إنشاء مستعمرات زراعية جديدة أو عن طريق توسيع رقعة الزراعة ، او عن طريق ايصال الري الى مناطق جديدة او عن طريق التزايد المطلق في عدد المزارعين ، او عن طريق تطوير انواع جديدة من المحاصيل ، او عـــن طريق تحسين اساليب الانتاج [١] او عن طريق ارتفاع الرسملة الزراعية التي بلغت نحو ١٥٠٠٠ دولار للشخص [٢] .

وهنالك أمثلة على كل هذه الطرق . أما حصيلتها معاً فهي أن الناتج الزراعي تضاعف حوالي اربع مرات خلال السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٦٢ بقطع النظر عن التموجات من عام لآخر وتفاوت معدلات النمو بين صنف زراعي وآخر والجدير بالذكر ، كعلامات فارقة للتطور الزراعي في اسرائيل ، بروز زراعة بعض المحاصيل الصناعية (كالقطن والشمندر وفستق العبيد) والحفاظ على مركز الحمضيات (التي صارت مساحتها ٢٧٠،٠٠٠ دونم بيد اليهود بدلا من ١٣٦،٠٠٠ كانت ملكاً لهم حتى ١٩٤٨ وذلك بوضعهم اليد على بيارات العرب) التي تصدر حتى الآن ما يقرب من ٩٠ بالمائة من جمـــلة الصادرات الزراعية ، والتطور الواسع في انتاج الدواجن والألبان ومنتجاتها ، والازدياد الواسع في الزراعة الآلية ، وارتفاع الصادرات الزراعية من حوالي ٤٠ مليون دولار في ١٩٤٩ (منها ٢٤،٣ من الحمضيات) الى ٦٤ مليون دولار في ١٩٦١ (منها ٤٠،٥ من الحمضيات) [٣] .

---

(١) اعتمدنا الى حد بعيد في هذا القسم الأخير لعرض تطور الزراعة على تقرير اسرائيلي لمنظمة التغذية الدولية The Economy & Agriculture of Israel ص٢٢– ٣٣ لا حيثما تجري الاشارة الى مراجع اخرى .

(٢) روبنر ص ١٠٠

(٣) صادرات ١٩٤٩ من هيئة الامم Economic Developments in the Middle East 1949 - 50 ص ٦٩ .

وصادرات ١٩٦١ من Israel Goverment Yearbook1962 - 1963 ص ١٣٦ .

موضوع المقارنة	١٩٤٨/٤٩	١٩٦١ (او خلاف ذلك حسبما يبين)	ملاحظات
١ ـ المستعمرات اليهودية الزراعية (عددها)	٢٥٩ (أ)	٧٢٣	بعام ١٩٦٢. نحو ٧٥ من الزيادة من نوع التعاونيات
٢ ـ المساحة الزراعية المتصرف بها (دونمات)	١،٦٥٠,٠٠٠ (ب)	٤،٠١٠,٠٠٠(ج)	في سنة ١٩٥٩ و ٤,٢٨٠,٠٠٠ في ١٩٦١ (د)
٣ ـ المساحة المروية من اصل «٢»	٢٩٠,٠٠٠ (ب)	١,٢٦٠,٠٠٠(ج)	في سنة ١٩٥٩ و ١,٤٠٠,٠٠٠ في ١٩٦١ (د)
٤ ـ العاملون بالزراعة (رقم تقديري)	٥٠,٠٠٠ (ب)	١٢٠,٠٠٠ (ﻫ)	
٥ ـ كمية مياه الري (بملايين الامتار المكعبة)	٢٥٧ (ب)	٨٣٥ (و)	
٦ ـ المكائن الزراعية ـ الجرارات	٦٣١ (ب)	٧,٤٨٥ (ز)	لعام ١٩٤٨ ، لعام ١٩٤٩ ـ ١٢٩٦ (ب)
الكمبينات الخ .	٢٦١ (ب)	ارقام غير متوفرة	لعام ١٩٤٨ ، لعام ١٩٤٩ ـ ٤٨٩ (ب)
الحازمات	١٧٣ (ب)	ارقام غير متوفرة	لعام ١٩٤٨ ، لعام ١٩٤٩ ـ ٣٢٢ (ب)
٧ ـ مساحة المحاصيل الرئيسية بالوف الهكتارات (ز)			معدل ٤٨/٤٩ ـ ٥٢/٥٣ او معدل فترة أقصر
القمح	٣٤	٦٣	تقديرات أولية ١٩٦١ / ١٩٦٢
الشعير	٥٢	٧٠	» » »
القطن	مساحة ضئيلة	١٧	» » »
الشمندر	مساحة ضئيلة	٦	» ١٩٦٠ / ١٩٦١
البذور الزتية	٤	٢٣	» ١٩٦٠ / ١٩٦١
العنب	٧	١٢	» » »
البطاطا	٢	٤	» » »

موضوع المقارنة	١٩٤٨/٤٩	١٩٦١ (او خلاف ذلك حسبما يبين)	ملاحظات
٨- ناتج المحاصيل الرئيسية بالوف الاطنان (ز)			معدل ٤٨ / ٤٩ - ٥٢ / ٥٣ او معدل فترة اقصر
القمح	٢٤	٦٣	تقديرات اولية ١٩٦١ / ١٩٦٢
الشعير	٤٤	٦٢	» » »
القطن	كمية ضئيلة	١٤	» » »
الشمندر	» »	٢٤٥	» » ٦٠ / ١٩٦١
الحمضيات	٣٠٢	٥١٥	» » »
التين	٦	١٥	» » ١٩٦١ / ١٩٦٢
البذور النباتية	٤	٣٩	» » ١٩٦٠ / ١٩٦١
العنب	١٥	٦٤	» » ١٩٦١ / ١٩٦٢
التفاح	٢	١٢	» » ١٩٦٠ / ١٩٦١
الموز	٦	٤٤	» » ١٩٦١ / ١٩٦٢
البطاطا	٣٥	٨٣	» » » »
البصـــل	٨	٢٨	» » ١٩٦٠ / ١٩٦١
البندورة	٤١	٩٣	» » ١٩٦١ / ١٩٦٢
٩- الحيوانات والمنتجات الحيوانية (ز)			
الحيوانات (بالالوف)	٢٥٥	٦١٨	المقارنة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠
اللحوم (البقر والخرفان بالوف الاطنان)	١	١٥	» » » »
الحليب (بالوف الاطنان)	١١٢	٣٢٥	» » » »

موضوع المقارنة	١٩٤٨ / ٤٩	١٩٦١ (او خلاف ذلك حسبما يبين)	ملاحظات
البيض (بالملايين)	٣٣٠	١،١١٤	المقارنة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠
الدواجن (بالالوف)	٤،٧٩٠	٨،٢٠٠	« « « ١٩٥٩
السمك (بالاطنان) (ح)	٣،٥٠٠	١١،٤٠٠	« « ١٩٤٨/٤٩و١٩٥٦/٥٧

المصدر : (أ) هيئة الامم المتحدة – Economic Developments in the Middle East 1959/1961 ص – ٢٥

(ب) تقرير الحكومة الاسرائيلية لمنظمة التغذية الدولية – The Economy and Agriculture of Israel ص ٢٢ – ٢٧

(ج) هيئة الامم المتحدة اعلاه (أ) ص ٩٩ .

(د) حكومة اسرائيل Israel Government Yearbok 1961/1962 ص ٤٧ بالمقدمة

(هـ) بنك اسرائيل Annual Report 1960 ص ٨٨

(و) حكومة اسرائيل Israe Government Yearbook 1962/1963 ص ١٠٧.

(ز) هيئة الامم المتحدة (أ) اعلاه ص ١٠٠ ـ ١٠٥ للمساحات المزروعة
١٠٨ ـ ١١٧ للناتج من المحاصيل الرئيسية
١٠٦ – للمكائن الزراعية
١١٨ – للحيوانات والمنتجات الحيوانية

(ح) تقرير الحكومة الاسرائيلية لمنظمة التغذية (ب) اعلاه ص ٢٤ .

الا أن من الضروري القاء نظرة ثانية على القطـــاع الزراعي للتعرف الى بعض الحقائق الداخلية فيه . اولاً : نلاحظ ان هذا القطاع الذي ارتفع انتاجه بما يقرب الاربعة اضعاف خلال المدة التي هي قيـد البحث ارتفع نصيبه من الناتج القومي الصافي بحوالي الخمس. ففي حين كان هذا النصيب نحو ٩٫٥بالمائة في مطلع المدة ارتفع الى ١١٫٦ بالمائة في ١٩٦٠ [١] . اي ان الزراعة نما قطاعها باكثر من معدل النمو العام . ثانياً : أن التزايد الحقيقي في الانتـــاج اصغر بكثير من التزايد بالقيمة ، ففي حين ارتفع الدخل الزراعي بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ اكثر من اثنتي عشر مرة على اساس الاسعار الجارية كان الارتفاع الحقيقي اربع مرات في المدة نفسها . ثالثاً : ان ارتفاع قيمة الناتج الزراعي رافقه مقدار أعلى من الارتفاع بتكاليف الانتاج بمقدار الثلث تقريباً مما يجعل القيمة المضافة أقل تزايداً بين سنة واخرى من تزايد قيمة الناتج الزراعي[٢].

(ج) الصناعة والتعدين

بخلاف الزراعة فان الصناعة تقع في معظمها في القطاع الخاص في اسرائيل وقـد كانت سياسة الحكومة ولا تزال تشجيع توظيف الاموال المحلية (والاجنبية) في الصناعة انطلاقاً من قانون تشجيع الصناعة لعـــام ١٩٥٢ (المعدل في ١٩٥٥) على ان تمتنع الحكومة عن القيام بالنشاط الصناعي بنفسها لم يمنعها من ولوج قطاع التعدين والكهرباء كما لم يمنع القطـاع العمالي

---

(١) لعام ١٩٥٠ راجع دانيال كريمر وخلافه Israel's National Income 1950—1954 ص ٣٣ . ولعام ١٩٦٠ راجع تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ١٨.

(٢) لدينا ارقام مفصلة لفترة ست سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٧ تظهر الارقام البيـــانية لتزايد الانتاج على انها من ١٠٠ الى ٣٣١ ، ولتزايد مكاليف الانتاج على انها من ١٠٠ الى ٤٠٩ ، ولتزايد القيمة المضافة على انها من ١٠٠ الى ٢٨٧ لنفس الفترة ، (راجع تقرير الحكومة الاسرائيلية لمنظمة التغذية الدولية المشار اليه اعلاه ص ٣١ .)

– المستدروت – من توظيف الاموال في عدة صناعات أساسية ، كما انه لم يتعارض مع قيام الحكومة بمد الصناعة بشتى انواع الرعاية والمساعدات كالحماية الجمركية للمنتوجات والاعفاءات للسلع الانتاجية والمواد الخام والمنح للمنتجين والمصدرين واسعار القطع الاجنبي الملائمة (اي المتدنيـة) لمستوردي السلع الانتاجية والمواد الخـــام والاسعار الملائمة (اي المرتفعة) للمصدرين والسلف المتوسطة والطويلة الاجل بفوائد وشروط سهلة للصناعيين . على ان كل هـذه التسهيلات عجزت عن جعل الصناعة الاسرائيلية ذات قدرة واضحة على منافسة البلدان الصناعية في الاسواق الخارجية او الداخلية وذلك بسبب ارتفـــاع الاجور الفاحش وارتفاع اثمان المستوردات المستعملة في الانتاج وارتفاع ثمن الوقود .[١]

بالرغم من هذه العقبات فان الصناعة شهدت نمواً واضحـــاً بين ١٩٤٨ و ١٩٦١ ما سمح لها بالحفاظ على مركزها النسبي بين القطاعات ، بل ببعض التحسن في هذا المركز بدليل ارتفاع نصيب الصناعة في الناتج المحلي الصافي من نحو ٢٤،٢ الى ٢٥،٨ بالمائة هذا وقد ازداد دخل القطاع الصناعي (ويشمل التعدين والمناجم والكهرباء) حوالي عشر مرات ونصف الا ان الارتفـاع الحقيقي بالاسعار الثابتة كان اكثر بقليل من ثلاث مرات. وبالاضافة الى النمو الاجمالي هذا فان الصناعة توسعت كثيراً من حيث تعدد الصناعات من ثقيلة وخفيفة . فهناك صناعة الاغذية والمشروبات والتبـغ ، والمنسوجات والملبوسات والأثاث والورق ، والجلد ، والمطاط والبلاستيك ، والكيماويات ، والمعادن ، والمكائن والادوات الكهربائية . غير ان اهم فروع الصناعة على

---

(١) هيئـة الامم المتحـدة The Development of Manufacturing Industry in Egypt, Israel and Turkey ص ٦ .

الاطلاق من حيث القدرة على التصدير هي صناعة صقل الماس التي تحتل المقام الاول بين مختلف الصناعات .

اما من حيث الناتج القائم فأهم الصناعات هي صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ (نحو خمس المجموع) تليها صناعة الكيماويات والزيوت ثم الملبوسات ثم المنسوجات ، ولا تحتل صناعة صقل الماس الا المقام الثامن بين ١٧ صناعة يشملها الترتيب الذي نحن بصدده [١] . وكدليل آخر على النمو الصناعي نشير الى تزايد الصادرات الصناعية من نحو ١٥ مليون دولار في ١٩٤٩ الى ١٨٤ مليون في ١٩٦١ (منها ٧١ من الماس والجوهرات) [٢] .

يتوجب ان نشير هنا الى قسم هام من قطاع الصناعة هو التعدين والمناجم ومع ان هذا القسم كان ناتجه القائم عام ١٩٦٠ اقل من ٢ بالمائة من جملة الناتج القائم لهذا العام [٣] فان له اهمية تفوق بكثير هذه النسبة العددية . فالتعدين يتم في منطقة النقب على يد عدد من الشركات المشتركة الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص الخاضعة لاشراف وزير التنمية ، وهذه الشركات تأمل ان تصبح نواة لحركة اقتصادية ناشطة ذات شأن تكون أداة لعملية استيطان واسعة النطاق في النقب ، خاصة متى تم ربط هذا التطور بوصول المياه من مشروع الاردن المتوقع وصولها بموجب المخطط الاسرائيلي -في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ بالرغم من ان القيمة الاقتصادية (التعدينية والزراعية والاستيطانية)

(١) بنك اسرائيل في تقريره السنوي ١٩٦٠ ص ١٤٦ .

(٢) ارقام عام ١٩٤٩ من هيئة الامم :
Economic Developments in the Middle East 1949—1950 ص ٦٩
وارقـام ١٩٦٢ من Israel Government Yearbook 1962—1963
ص ١٣٨ — ١٣٩ .

(٣) تقرير بنك اسرائيل لسنة ١٩٦٠ ص ١٤٦ .

المتوقع ان تنجم عن تطوير منطقة النقب ضئيلة فيما اذا قيست بالكلفة المتوقعة للتطوير بل وبنسبة المردود للكلفة في بقية اسرائيل، فان اسرائيل تسعى جاهدة الى تطوير النقب لأسباب تتعلق بالدعاية وبالجباية في الخارج وبالأغراض العسكرية .

ويجدر بنا في معرض الاشارة الى تنمية النقب ان نعدد أوجه النشاط التعديني الرئيسية في تلك المنطقة ، بما في ذلك منطقة البحر الميت .

التنقيب عن البترول وانتاجه

أشغال البحر الميت (البوتاس والبرومين)

انتاج الاسمدة والكيماويات

التنقيب عن النحاس

انتاج مواد السيراميك

يضاف الى النشاطات الخاضعة لوزارة التنمية نشاطات اخرى منها اعمال النقل البري ومؤسسة للبحث الجيوفزيائي وشركة انتاج الكهرباء (وهذه الثلاثة منافع عامة) وكذلك منشئات التجارب لازالة الملوحة من مياه البحر وشركة الانشاءات في ميناء ايلات (العقبة) وشركة تطوير منطقة سدوم.

وقبل الانتقال من الحديث عن تنمية النقب نود ان نذكر ان عمليات التنقيب عن البترول لم تسفر عن نجاح يستحق الذكر . فالآبار التي عثر على البترول فيها حتى نهاية ١٩٦١ لا يزيد احتياطيها عن مليونين من الاطنان وانتاجها عن حوالي ١٣٠،٠٠٠ طن في العام [١]، وبهذا تظل اسرائيل مضطرة لان تشتري حاجتها من النفط من الخارج بكلفة حوالي ٣٥ مليون دولار

(١) Israel Government Yearbook 1961—1962 ص ١٠٣-١٠٩ .

سنوياً ، مما يشكل عبئاً ضخماً على ميزان المدفوعات يبلغ نحو عشر العجز في هذا الميزان في المتوسط .

واخيراً نسجل بعض المقارنات التي توضح مدى نمو الانتاج الصناعي في اسرائيل خلال ست او سبع سنوات بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠ وهي السنوات التي تتوفر لدينا عنها معلومات مفصلة :

السلع والوحدات	١٩٥٣	١٩٦٠	ملاحظـــات
١) الكهرباء (ملايين الكيلوات ساعة)	٩١٤	٢,٣١٢	انتاج مؤسستين
٢) الأسمدة (الوف الاطنان)			
الفوسفات	٢٣	٢٠٥	لسنة ١٩٥٣ و ١٩٥٩
السوبرفوسفات	٢٣	٨٢	
الأسمدة النتروجينية	—	٢٠	
الأسيد السلفوريك	١٦	١٢١	
٣) الاسمنت «الوف الاطنان»	٤٦٥	٨٠٦	
٤) السكر «الوف الاطنان»	—	٢٤	
٥) البيرة «الوف الهكتوليترات»	١٤٠	٢٠٨	
٦) النبيذ «الوف الهكتوليترات»	٢٥	١٥٨	
٧) السجاير (الملايين)	٢,٠٢٠	٢,٥٦٥	
٨) التبغ (اطنان)	٦٤	٨٤	
٩) خيوط القطن (الوف الاطنان)	٦	١٠	لسنة ١٩٥٦ و ١٩٦٠
١٠) منسوجات القطن « »	٤	٧	
١١) الورق والكرتون « »	—	٣١	
١٢) إطارات المطاط «الالوف»	١١٨	٤٠٧	

المصدر: هيئة الامم Economic Developments in the Middle East 1959 — 1961 ص ١٢٣ – ١٢٨ .

خلاصة البحث حول المنجزات ان اسرائيل حققت نجاحاً يذكر في حقل

اسكان ودمج واستيعاب المهاجرين مع مقدار معقول من الاضطراب والتوتر الاجتماعي ، وفي حقل الزراعة والتطوير الريفي، وفي حقل الصناعة والتعدين، وكذلك في حقول البناء والمواصلات وسواها (مما لم نعرض له بالتفصيل هنا تاركين الاشارة اليه للفصل المقبل عند بحث تطور الدخل القومي) . على ان هذه المنجزات العينية تحققت بفضل تشميرات ضخمة ومقابل كلفة هائلة خارجة عن موارد وقدرات الاقتصاد الاسرائيلي وخلقت حالة من التضخم النقدي كانت انفجارية في بعض السنوات وحالة من الاعتماد الخطير على العالم الخارجي ومعوناته المالية. كما انها تحققت بفضل اهمال المنطق الاقتصادي اي ان اسرائيل ضربت بحساب الكلفة والمردود عرض الحائط في اندفاعها صوب هذه المنجزات .

وما يصح قوله ختاماً هو ان معظم المنجزات من الناحية الاقتصادية المجردة كان يجب ان لا يصار الى تحقيقها بسبب ارتفاع كلفتها ، ولكنها من ناحية الاضطرار اليها أي من ناحية ضرورتها لأغراض المجتمع ناجحة وبارزة على صعيد التحقيق العيني ، مما يبرر اعتزاز المجتمع بتصميمه على تحقيقها . والفرق هنا واضح وهو يكمن في اختيار الزاوية التي ينظر منها الى المنجزات لغرض تقويمها .

الملحق الأول

توزع السكان من حيث المناطق ونوع مراكز الاقامة في عام ١٩٦٠

نوع مراكز الاقامة	أعداد السكان			النسبة المئوية		
	المجموع	يهود	عرب	المجموع	يهود	عرب
جملة البلاد	٢,١٧٠,٠٨٢	١,٩٣٢,٥٣٦	٢٣٧,٥٤٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
سكان المدن والحواضر	١,٦٧٤,٦٧٩	١,٦٢٠,٠٠١	٥٤,٦٧٨	٧٧,٢	٨٣,٨	٢٣,٠
المدن	١,٤٠١,٢٣٧	١,٣٤٦,٥٠٩	٥٤,٦٧٨	٦٤,٦	٦٩,٧	٢٣,٠
الحواضر	٢٧٣,٤٤٢	٢٧٣,٤٤٢	—	١٢,٦	١٤,١	—
سكان الريف	٤٩٥,٤٠٣	٣١٢.٥٣٥	١٨٢,٨٦٨	٢٢,٨	١٦,٢	٧٧,٠
قرى كبيرة	١٥٤,٥٠٠	٦٠,٩٠٢	٩٣,٥٩٨	٧,١	٣,١	٣٩,٤
قرى صغيرة	١٠٠,٥٧٤	٤٠,١٧٢	٦٠,٤٠٢	٤,٦	٢,١	٢٥,٤
« موشافيم » فردية	١٢٠,٠٤٦	١٢٠,٠٤٦	—	٥,٥	٦,٢	—
« موشافيم » مجموعية	٣,٩٠٩	٣,٩٠٩	—	٠,٢	٠,٢	—
« كيبونسيم » متنوعة	٧٧,٢٠٩	٧٧,٢٠٩	—	٣,٦	٤,٠	—
مستعمرات مؤقتة	٢,٠٠٧	٢,٠٠٧	—	٠,١	٠,١	—
قبائل بدوية	٢٦,٩٨٤	—	٢٦,٩٨٤	١,٢	—	١١,٤
مزارع متفرقة ومدارس الخ	٦,٦٦٤	٦,٥٦٤	١٠٠	٠,٣	٠,٤	٠,٠
خارج المستعمرات	٣,٥١٠	١,٧٢٦	١,٧٨٤	٠,٢	٠,١	٠,٨

المصدر : مقال بعنوان « العرب في اسرائيل » في مجلة New Outlook الاسرائيلية عدد مارس – ابريل ١٩٦٢ ص ٦ .

الملحق الثاني

مساحة الاراضي المستعملة ووجه استعمالها الزراعي (بألوف الدنمات) (أ)

وجه الاستعمال الزراعي	١٩٤٩/١٩٤٨	١٩٥١/١٩٥٠	١٩٦٢/١٩٦١
١) استعمال كل السكان : الجملة	١'٦٥٠	٣'٣٥٠	٤'١١٠
المروية منها	٣٠٠	٤٧٠	١'٤٤٠
الحاصلات « الحقلية » (الحبوب)	١'١٣٠	٢'١٢٩	٢'٨١٠
أراضي قيد التحضير (ب)	—	٤٣٩	٢٠
الخضار والبطاطا وفستق العبيد	٧٠	١٥٧	٢٧٥
الاشجار المثمرة	٣٥٥	٣٩٢	٧٨٥
برك الاسماك	١٥	٢٧	٥٥
استعمالات مختلفة (للزهور والمشاتل ... الخ)	٨٠	١١٦	١٦٥
٢) استعمالات اليهود : الجملة	١'٣١٠	٢'٧٠٥	٣'٢٣٥
المروية منها	٢٩٢	٤٦٠	١'٤١٠
الحاصلات « الحقلية » (الحبوب)	٨٩٢	١'٧٠٦	٢'١٢٠
اراضي قيد التحضير (ب)	—	٤٣٩	٢٠
الخضار والبطاطا وفستق العبيد	٥١	١٢٠	٢٣٢
الاشجار المثمرة	٢٧٥	٣١٢	٦٦٠
برك الاسماك	١٥	٢٧	٥٥
استعمالات مختلفة (للزهور والمشاتل .. الخ)	٧٧	١٠١	١٤٨
٣) استعمالات العرب وخلافهم : الجملة	٣٤٠	٦٤٥	٨٧٥
المروية منها	٨	١٠	٣٠
الحاصلات « الحقلية » (الحبوب)	٢٣٨	٥٢٣	٦٩٠
الخضار والبطاطا وفستق العبيد	١٩	٣٧	٤٣
الاشجار المثمرة	٨٠	٨٠	١٢
استعمالات مختلفة (للزهور والمشاتل ... الخ)	٣	٥	١٧

المصدر : حكومة اسرائيل Statistical Abstract of Israel 1962 ص ١٣٤

الملاحظات

أ) باستثناء الغابات والمراعي الطبيعية. المقصود هنا «بالاراضي المستعملة» تلك المساحات المزروعة أو المستعملة فعلًا : وتحسب المساحة بعدد المرات التي تستعمل الارض بها .

ب) المقصود بمصطلح «أراضي قيد التحضير» مساحات جديدة تجري حراثتها وإعدادها للبذار وللمواسم الشتوية في السنة التالية .

الفصل السادس

المنجزات الاقتصادية بين ١٩٤٨ و١٩٦٢ : (٢)

(٢) الحسابات القومية والموارد المتوفرة للاستعمال

قصرنا محتوى الفصل السابق على المنجزات العينية في ثلاث نواح رئيسية من نشاط المجتمع الاسرائيلي ، الاولى السكان وهي اساسية لتفهم حركة الهجرة اليهودية وتطور اوضاع السكان ــ والهجرة كانت ولا تزال احدى الركيزتين الرئيسيتين في الاهداف الصهيونية . والاخرى الزراعة وهي كذلك اساسية لانها الركيزة الرئيسية الثانية في الاهداف الصهيونية (على الرغم من تواضع نصيب القطاع الزراعي في الدخل القومي) وذلك بسبب التوكيز على فكرة « العودة الى الارض » في العقائدية الصهيونية وفي السياسة الرسمية على السواء . والثالثة الصناعة وهي اكبر القطاعات مفردة بدون استثناء . ونتقدم في الفصل الحالي الى تقويم المنجزات عن طريق فحص الحسابات القومية والموارد المتوفرة للاستعمال من حيث مصادرها واوجه استعمالها .

* * *

يتعين علينا في بدء هذا الفصل ان نشير الى بعض الصعوبات الفنية الضخمة التي تجابه الباحث في عرضه لنمو الناتج القومي والدخل القومي . من هذه الصعوبات ان المراجع الرئيسية نفسها لا تتفق كلياً حول الارقام وان اتفقت حول

المفاهيم التي تقيسها تلك الارقام ، هذا عدا كون بعض المراجع غير دقيقة في استعمال المفاهيم . ومنها كذلك ان تقديم الارقام بالجنيهات الاسرائيلية لا يعطي القارىء خارج اسرائيل صورة صحيحة عن الاحجام التي تشير اليها الارقام (ولعله لا يعطي هذه الصورة للاقتصادي الاسرائيلي ذاته ، بدليل تعدد المحاولات لتحويل الجنيهات في حسابات الدخل القومي الى عملات اخرى اكثر ثباتاً) ، فاذا جئنا نحول هـــذه الجنيهات إلى دولارات (أو عملات اخرى دولية ثابتة السعر الى حد يسمح باعتبارهـــا مقياساً لنسب القطع الاجنبي) وجدنا انفسنا أمام صعوبة ثلاثية الجوانب تشوش علينا البحث والاستنتاج - اولى جوانبها ان نسبة الجنيه الاسرائيلي الى الدولار تغيرت رسمياً سبع مرات منذ نشوء الدولة حتى مطلع ١٩٦٢ بحيث انخفضت قيمة الجنيه الى حوالي ٨٫٢ بالمائة مما كانت عليه في الاصل ، وهـــذا الانخفاض المستمر يجعل التحويل في حسابات الدخل القومي من عملة الى اخرى في غاية الصعوبة .

ثاني جوانبها ان سعر القطـع الرسمي في اي وقت من الاوقات بـين فبراير ١٩٥٢ ويونيو ١٩٥٥ لم يكن سعراً واحداً بل متعدداً بسبب « نظام تعدد اسعار القطع الرسمي » المعمول به في تلك الفترة ، والمشكلة هنا هي اختيار السعر الصالح للتحويل . وثالث جوانبها ان اسعار القطع في السوق الحرة ، المعبرة عن القدرة الشرائية الفعلية للجنيه الاسرائيلي ، قلما كانت تتلائم مع السعر الرسمي . وبنتيجة هـذا التشويش يضطر معظم الباحثين الذين يودون التعبير عن حسابات الدخل القومي بعملات خـــلاف الجنيه الاسرائيلي الى استنباط السعر التحويلي الذي يعتقدونه الاصدق رمزاً لنسبة الجنيه الى العملة التي يودون اتخاذها مقياساً .

هذه الصعوبات الفنية لا مفر منها ولا بد من مجابهتها . وبسبب عدم قدرتنا على استنباط سعر تحويلي خاص بنا نعتقده السعر الاصدق تعبيراً فاننا قد اعتمدنا الاسعار التي يستعملها الاقتصادي الاسرائيلي المشهور دون باتنكن في دراسة حول الاقتصاد الاسرائيلي في حقبته الاولى . وقد جرت الاشارة الى هذه الدراسة فيما سبق ، [١] وهي في رأينا افضل ما كتب حول معضلات الاقتصاد الاسرائيلي وتطوره بين ١٩٤٨ و ١٩٥٨ حتى الآن والدراسة الاكثر أهلية للقبول لإن لمستواها العلمي او لموضوعيتها وصراحتها . ونود ان نشير الى اننا سنرتكز إلى هذه الدراسة في الفصل الحاضر (وسنشير إليها باقتضاب في الملاحظات باسم كاتبها دون الاضطرار الى إعطاء تفصيلات عنها في كل مناسبة) ، والسبب في هذا التركيز اننا لم نعثر ، بين العشرات من المراجع التي نقبنا فيها وبين المراجع التي وجدنا قوائم باسمائها في ملاحق الدراسات الاسرائيلية باللغات العربية والانكليزية والفرنسية ، على دراسات تشمل الاقتصاد بجمله فيما عدا كتاب واحد [١] .

---

(١) الدراسة . وعنوانها « الاقتصاد الاسرائيلي في حقبته الاولى » تشكل الصفحات ١٥ – ١٤٧ من Fourth Report 1957 and 1958 وهو تقرير صادر عن « مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل »(القدس نوفمبر ١٩٥٩) :وتجدر الاشارة الى اعتماد باتنكن ذاته للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٤ على دراستين صادرتين عن مشروع فولك ايضاً الاولى لدانيال كريمر وآخرين وعنوانها Israel's National Income 1950 — 1957 (القدس ١٩٥٧) والاخرى لهارولد لوبل واخرين وعنوانها . Israel's Nationl Expenditure 1950 — 57

(٢) مؤلفه الكسندر روبنر وعنوانه The Economy of Israel (نيويورك ١٩٦٠) غير ان هذا الكتاب ، بالرغم مما يوحي اسمه ، لا يعالج النواحي الرئيسية كلها في الاقتصاد الاسرائيلي ويهمل عدداً من القطاعات . ويتوجب الانصاف ان نشير الى جرأة هذا الكتاب وصراحته في النقد حين يرى ضرورة ذلك ، وكثيراً ما يرى هذه الضرورة .

ذلك ان الدراسات التي صدرت حتى الآن هي اما محدودة بفترة قصيرة ما ، أو منصبة على ناحية واحدة من نواحي الاقتصاد ، أو هي محض احصائية دون تحليل يذكر . هذا يفسر للقارىء اقتصار المراجع التي سنشير اليها في الغالب على باتنكن وتقارير بنك اسرائيل السنوية ، والكتاب السنوي .

يبقى أن نثبت هنا اسعار الجنيه الاسرائيلي الرسمية بالنسبة للدولار مع تذكير القارىء بأن هذه الاسعار كانت في معظم الاحوال مرتفعة في صالح الجنيه اي ان قيمة الجنيه في الاسواق المالية العالمية الحرة كانت ادنى من القيمة المنسوبة إليه .

الجـــدول (١٤)

أسعار القطع الرسمية في اسرائيل مايو ١٩٤٨ الى فبراير ١٩٦٢

الفـــترة	الاسعار الرسمية (الجنيه بالنسبة للدولار الواحد)	الفـــترة	متوسط الأسعار الرسمية للصادرات (الجنيه بالنسبة للدولار الواحد)
١ – مايو إلى ديسمبر ١٩٤٨	٠,٢٤٨	مايو ١٩٤٨ الى سبتمبر ١٩٤٩	٠,٣٣٣
٢ – ديسمبر ١٩٤٨ الى سبتمبر ١٩٤٩	٠,٣٣٣		
٣ – أكتوبر ١٩٤٩ الى فبراير ١٩٥٢	٠,٣٥٧	أكتوبر ١٩٤٩ الى فبراير ١٩٥٢	٠,٣٥٧
٤ – فبراير ١٩٥٢ الى مايو ١٩٥٣ (نظام تعدد الاسعار)	٠,٣٥٧ ٠,٧١٤ ١,٠٠٠	يناير الى ديسمبر ١٩٥٢	٠,٨٧٧
٥ – مايو الى ديسمبر ١٩٥٣ (نظام تعدد الاسعار)	٠,٣٥٧ ٠,٧١٤ ١,٠٠٠ ١,٨٠٠	يناير الى ديسمبر ١٩٥٣	١,٢٩٣
٦ – يناير ١٩٥٤ الى يونيو ١٩٥٥ (نظام تعدد الاسعار)	١,٠٠٠ ١,٨٠٠	يناير الى ديسمبر ١٩٥٤	١,٧٦٠
٧ – يوليو ١٩٥٥ الى فبراير ١٩٦٢	١,٨٠٠	يناير ١٩٥٥ الى فبراير ١٩٦٢	١,٨٠٠
٨ – فبراير ١٩٦٢ حتى الآن	٣,٠٠٠	فبراير ١٩٦٢ حتى الآن	٣,٠٠٠

المصـــادر .

من رقم (٢) لغاية (٧) من باتنكن ص ١٢١ ، أما الرقم (١) فهو من نشرات صندوق النقد الدولي لتلك الفترة واما الرقم (٨) فهو من بيان وزير المالية الاسرائيلي ليفي اشكول في ٩ فبراير ٩١٦٢ كما ورد في عدد مارس ١٩٦٢ من المجلة الامريكية Middle Eastern Affairs

ملاحظـــة .

مع ان السعر الرسمي الاول كان ٢٤٨و٠ من الجنيه للدولار فان السعر الذي كانت السلطات تعتمده في الغالب هو ٣٣٣و٠ للدولار .

وننبه القارىء الى اننا لن ندخل الآن في بحث موضوع أسعار القطع بالتفصيل خاصة الاسعار الاخرى الرسمية التي كانت توضع لاغراض معينـة (مما سنبينه فيما بعد في الفصل القادم) مكتفين بما أوردناه هنا في سبيل الاستعداد لاستعراض حسابات الدخل القومي .

* * *

لم تكن سنة ١٩٤٨ عادية بالنسبة لاسرائيل ، كما لم تكن سنة كاملة في عمر الدولة اليهودية اذ اعلن قيام الدولة في منتصف مايو . ولهذا فان نقطة ابتداء اية احصاءات يجب ان تكون ١٩٤٩ . على اننا لا نعرف بالضبط مقدار الدخل القومي ، او الناتج القومي لعام ١٩٤٩ ، وكل ما لدينا هو رقم أولي عثرنا عليه في مرجع واحد فقط من عشرات المراجع التي عدنا اليها نسجله مع التحفظ خاصة وان المؤلف أشار حين ذكر ذلك الرقم في جدول يشمل

السنوات ١٩٤٩ – ١٩٥٨ ان « تعريفات الدخل القومي ومقدار التثمير ، الخ ، تختلف بين مختلف المصادر التي اقتبست عنها أرقـــام الجدول ولم تجر اية محاولة للتوفيق بين هذه الارقام » . [١]

بموجب هذا المرجع كان الدخل القومي لعام ١٩٤٩ مبلغ ٢٤٠ مليون جنيه اسرائيلي (تعادل ٥٣٣ مليون دولار اميركي على اساس سعر ٤٥٠,٠ من الجنيه للدولار الواحد) وان الناتج القومي القائم بلغ ٣٠١ مليون جنيه (تعادل ٦٧٠ مليون دولار) .

الافضل اذن ، بالنظر لضآلة المعلومات عن ١٩٤٩ ان نعتبر نقطة الابتداء سنة ١٩٥٠ . وعلى ايّ حال فان عام ١٩٤٩ لم يكن طبيعياً كلياً اذ تخللت مطلعه بعض المعارك ، فاذا بدأنا به فان مقارناتنا مع السنوات التالية تكون خداعة إذ يتضخم النمو بين ١٩٤٩ و ١٩٦٢ بشكل بعيد عن الحقيقة .

كان الناتج القومي لعام ١٩٥٠ (بموجب باتنكن) بالاسعار الجارية ٤٧٤,٨ مليون جنيه اسرائيلي [٢] وكان الدخل القومي لنفس العـام بأسعار عناصر الانتاج الجارية ٣٥٢,٩ مليون جنيه ، وقد تصاعد كلاهما فبلغ الناتج القومي القائم لعام ١٩٥٨ بالاسعار الجارية مقدار ٣,٥٣٠ مليون في حين بلغ الدخل القومي ٢,٧٢٨ مليون [٣]. على ان بنك اسرائيل في تقرير اقرب الينا زمناً يعتمد رقم ٣,٤١٩ مليون للناتج القومي القائم في ١٩٥٨ ومبلغ ٢,٦٩٠

(١) روبنر المشار اليه ، ص ٣٤ .

(٢) لن نعود الى تعريف الجنيه بكلمة « اسرائيلي » فيما بعد اذ اننا لن نتكلم عن أي جنيه اخر .

(٣) باتنكن ص (١٤١) .

مليون للدخل القومي على نفس الاسس [١] ، مما يشير الى ان البحوث الاحدث عهداً تطلبت تعديل ارقام باتنكن لعام ١٩٥٨ . وإننا مضطرون لاعتماد ارقام البنك لان تقرير البنك هو مصدرنا لارقام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، كما ان ما لدينا من معلومات حول ١٩٦١ و ١٩٦٢ (وهي ضئيلة نسبياً) ترتكز في الاساس الى ارقام بنك اسرائيل [٢] . بموجب ارقام البنك فان الناتج القومي القائم ارتفع الى ٤,٣٩٦ مليون لعام ١٩٦٠ . وان الدخل القومي ارتفع الى ٣,٣٧٦ مليون لنفس العام . امـا بصدد عـام ١٩٦١ فكل ما لدينا من معلومات عنه تشير الى ارتفاع مقدار ٩ بالمائة فوق ١٩٦٠ بالقيمة العينية للناتج القومي القائم ، فاذا ذكرنا ان الاسعار ارتفعت بمقدار ٨ بالمائة بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ واضفنا الارتفاع العيني في الدخل الى ارتفاع الاسعار (١٧ بالمائة) فان ارتفاع الناتج القومي بالاسعار الجارية يوصله الى ٥,١٤٣ مليون (٤,٣٩٦ + ٧٤٧) . وكذلك فاننا نحصل على مقدار الناتج القومي القائم لعام ١٩٦٢ (الذي يشير الكتاب السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٦٢ / ٦٣ انه ارتفع عينيا بمقدار ١١ بالمائة فوق ١٩٦١ بالاضافة الى ارتفاع الاسعار الذي كان حوالي ١٢ بالمائة [٣] على انه ٦,٣٢٦ مليون (اي ٥,١٤٣ مع ١,١٨٣) .

بمقارنة ظرفي الفترة التي هي مـدار بحثنا اي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ نجد ان الاحصاءات الاسرائيلية تشير الى ان الناتج القومي القائم كان ٤٧٤,٨ مليون

---

(١) تقرير البنك لعام ١٩٦٠ ص ١٩ .

(٢) معلوماتنا عن ١٩٦١ مصدرها Israel Government Yearbook 1961-1962 ومجلة Middle Eastern Affairs عدد مارس ١٩٦٢ في مقال لعوبد رمبا يستعرض فيه اقتصاد الشرق الاوسط خلال ١٩٦١ ، ومعلومات ١٩٦٢ مصدرها Israel Government Yearbook 1962 - 1963

(٣) راجع الصفحات ٣٤٢/٣٤٣ من IsraelGovernmentYearbook1962-63

جنيه لسنة ١٩٥٠ وارتفع الى ٦,٣٣٦ مليون جنيه لعــام ١٩٦٢ بالاسعار الجارية . ومجرد النظر الى الرقمين المقارنين يشعر القارىء لاول وهلةباستحالة هذا الارتفاع في الناتج القومي الذي بلغ اكثر من ثلاثة عشر ضعفاً خلال ثلاثة عشر عاماً . الا أن ارتفاع الاسعار خلال هذه المدة بالذات يوضح الامور بيسر وسهولة ، فان الاسعار ارتفعت اكثر من خمسة اضعاف بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ . [١] وعلى ذلك فان الارتفاع العيني للدخل يجب تعديله على ضوء ارتفاع مستوى سلع الاستهلاك (اي بقسمة ٦,٣٢٦ على ٥١٠)وبذلك نخرج بناتج قومي قائم على اساس الاسعار الثابتة مقداره نحو ١,٢٤٠ مليون جنيه . وبمقارنة الناتج القومي القائم لعام ١٩٥٠ وهو ٤٧٤،٨ بذاك لعام ١٩٦٢ وهو ١,٢٤٠ نجد ان الناتج تضاعف ٢,٦ مرات خلال ١٣ عاماً(او بعبارة اخرى ان الناتج لعام ١٩٦٢ يبلغ ٢٦١ بالمائة من الناتج لعام١٩٥٠). وهذا النمو الحقيقي مرتفع جداً بالفعل لكنه ليس مدهشاً كما يتبادر الى الذهن عند رؤية الارقام بالاسعار الجارية . فالعراق ضاعف الدخل القومي تقريباً بين ١٩٥٠ ونهاية ١٩٥٦ [٢](كان الدخل القومي في١٩٥٦ ،١٨٤ بالمائة منه في عام ١٩٥٠) ، والجمهورية العربية المتحدة وهي لا تتمتع بموارد نفطية تسمح بتثمير كبير كما في العراق ولا بمعونات خارجية على نطاق المعوناتالتي

---

(١) اذا اعتبرنا ١٩٥٠ سنة الاساس (= ١٠٠) فان مستوى اسعار سلع الاستهلاك لعام ١٩٦١ = ٤٥٥ (راجع الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢ / ٦٣ المشار اليه اعلاه ، ص ١٨٦) ثم باضافة ارتفاع الاسعار بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ وهو ١٢ بالمائة من ٤٥٥ يبلغ الرقم البياني ٥١٠ (٤٥٥ + ٥٥) .

(٢) راجع هيئة الامم المتحدة Yearbook of National Accounts Statistics 1959 ص ١١٨ والارقام في هذا التقرير مستندة الى دراسة قام بها الخبير الاحصائي المعروف ك . فينلون الذي كان يعمل في حكومة العراق حينذاك ، موضوعها Iraq National Income and Expenditure 1950 - 1956

تتلقاها اسرائيل تأمل ان تضاعف الناتج القومي القائم خلال الخطة العشرية ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . على اننا لن نستبق سياق البحث ولن نجري تقويماً لفاعلية الاقتصاد الاسرائيلي الآن لاننا لا نزال بحاجة الى الكثير من الاستعراض لتطور الناتج والدخل القوميين .

نعود الى ارتفاع الناتج بالاسعار الثابتة وكيفية احتسابه . قلنا اننا قسمنا الاسعار الجارية بالرقم البياني للاسعار ، وهذا الرقم الذي اقتبسناه يتركز على اسعار سلع الاستهلاك ، في حين ان سلع التثمير (الرسملة) تزايدت اسعارها اكثر بكثير من تزايد اسعار سلع الاستهلاك اذ بينما ارتفع الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك من ١٠٠ لعام ١٩٥٠ الى ٣٣٣،٤ لعام ١٩٦٠، ارتفع الرقم البياني لاسعار التثمير من ١٠٠ في ١٩٥٠ الى ٥٢٥،٩ في١٩٦٠ [١] ولو اخذنا متوسط الرقمين لعام ١٩٦٠ لخرجنا برقم ٤٣٠ لعام ١٩٦٠ . اي ان الوصول الى الاسعار الثابتة عن طريق قسمة الناتج بالاسعار الجارية على الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك يعطينا نتيجة مبالغ فيها لحقيقة نمو الناتج القومي . فمثلاً لو اخذنا الناتج القومي القائم لعام ١٩٦٠ بالاسعار الجارية وهو ٤،٣٩٦ مليون جنيه وحولناه الى الاسعار الثابتة بأن قسمناه على ٣٣٣ لخرجنا برقم ١،٣٢٠ مليون جنيه لكن لو قسمناه على ٤٣٠ لخرجنا برقم ١،٠٢٣ والفرق بين الرقمين كبير وواضح .

بالاضافة الى عدم رضانا عن استعمال الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك ، بدلا من رقم بياني يشمل سلع الاستهلاك والتثمير ، للوصول الى الناتج بالاسعار الثابتة فان هناك اعتراضات على الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك ذاته . ذلك ان السلطات الاسرائيلية - بشهادة عدة اقتصاديين اسرائيليين اثنان

---

(٢) التقرير السنوي لبنك اسرائيل ١٩٦٠ ص ٦٣

منها تحملا (ويتحملان) مسؤليات استشارية رسمية ذات أهمية [١]— رغبة منها في تخفيف وقع ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية على المستهلكين الذين يحصلون على علاوات معيشة مرتبطة بمستوى الاسعار تعمد الى تصميم الارقام البيانية بشكل يخفي جزءاً من حقيقة ارتفاع الاسعار . من مظاهر هذه النزعة اهمال اسعار السلع بالسوق السوداء على الرغم من انتشار هذه السوق خاصة في السنوات الاولى للفترة التي هي قيد البحث ، ومنها طرح كميات في السوق من بعض السلع التي تدخل اسعارها الحرة في حساب الارقام البيانية قبل تسجيل الأسعار بقليل لكي يسجل الانخفاض الناتج عن طرح الكميات في حساب الارقام البيانية. هذا عدا اجرءات اخرى متعددة تتعلق بالمنح الداخلية او بالمنح التي تعطى لمستوردي بعض سلع الاستهلاك الهامة عن طريق بيعهم النقد الاجنبي باسعار مخفضة الخ . .

ليس هذا كل ما في الامر فان طريقة الوصول الى ارقام الناتج القومي القائم نفسها تحمل بين طياتها تضخيماً للناتج القومي . فالطريقة كما يوضح الجدول (١٥) ادناه هي طرح « رصيد الاستيراد » (اي تفوق المستوردات على المصدرات) من « جملة الموارد المتوفرة للاستعمال » التي يتوصل الى قيمتها بجمع سائر « استعمالات الموارد » معاً . وبما ان المستوردات تحسب قيمتها على اساس السعر الرسمي للقطع الاجنبى الذي هو في صالح الجنيه الاسرائيلي

---

(١) الكسندر روبنر المشار اليه قبلا وقد كان مستشاراً بوزارة المالية يقدم معلومات طريفة من هذا القبيل في الفصلين الثامن والتاسع من كتابه . انظر أيضاً اشارة باتنكن الى الاسباب التي تجعل ارقام الناتج القومي بالاسعار الجارية غير ذات مدلول ، ص ٤٤ – ٤٦ : (باتنكن استاذ بالجامعة العبرية وعضو بعدة لجان استشارية ومدير بحث « مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل ») .

فان قيمة المستوردات بهذا الجنيه تبدو اصغر مما هي في الحقيقة وبذلك يبدو رصيد الاستيراد أصغر مما هو فعلاً فيبدو الناتج القومي اكبر مما هو بمبلغ قد يتأرجح في المتوسط حول ١٠ الى ١٥ بالمائة .

نعود الى تقويم الناتج القومي لعام ١٩٦٢ بالاسعار الثابتة . قلنا ان هذا الناتج ارتفع من ٤٧٤،٨ مليون جنيه لعام ١٩٥٠ الى ١,٢٤٠ لعام ١٩٦٢ ، بموجب حسابنا له على اساس الارتفاع في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ بناء على أرقام الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ / ٦٢ ولعام ١٩٦٢/٦٣. وبهذا النمو (وهو حوالي ٢٦١ بالمائة للمدة بأكملها) يكون معدل النمو السنوي (بالفائدة المركبة) حوالي ٨ بالمائة . على ان باتنكن يصل الى نتيجة مختلفة . فمعدل النمو بالنسبة له بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ هو ١١،٤ بالمائة سنوياً (بالفائدة المركبة) . وسبب الاختلاف على ما يبدو هو استعمال ارقام بيانية مختلفة لتطور أسعار سلع الاستهلاك للوصول الى الناتج القومي بالاسعار الثابتة . ومن المفيد هنا الاشارة الى ما يبدو وكأنه تعدد للارقام البيانية لنفس اسعار سلع الاستهلاك ، ففي حين نرى باتنكن يشير الى رقم بياني لاسعار سلع الاستهلاك لعام ١٩٥٨ مقداره ٢٣٧,٧ على اعتبار ١٩٥٠=١٠٠ وذلك على اساس جنيه عام ١٩٥٢ [١]، فاننا نرى ان تقرير بنك اسرائيل يشير الى رقم بياني لاسعار سلع الاستهلاك لعام ١٩٥٨ مقداره ٣٢١،٢ على اساس ١٩٥٠ = ١٠٠ ، كما يشير الى رقم بياني لعام ١٩٦٠ مقداره ٣٣٣،٤ . [٢] ثم اذا اخذنا الرقم البياني لعام ١٩٦٠ من تقرير البنك

---

(١) باتنكن ص ٥٨ و ٥٩ .
(٢) تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ٦٣ .

واضفنا اليه ارتفاع الاسعار خلال ١٩٦١ البالغ ٨ بالمائـــة حسبما ورد في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ / ٦٢ المشار اليه قبـلا لبلغ الرقم البياني لعام ١٩٦١ مقدار ١ر٣٦٠ بدلا من ٤٥٥ التي يشير اليها الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ ثم اذا اخذنا ١ر٣٦٠ واضفنا اليها ارتفاع الاسعار لعام ١٩٦٢ ومقداره ١٢ بالمائة (المشار اليه في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ٦٣/١٩٦٢) لخرجنا برقم بياني لعام ١٩٦٢ مقداره ٤٠٣،٣ وهو دون رقم ٥١٠ الذي توصلنا اليه قبلا باضافة ٤٥٥ الى ١٢ بالمائة من ٤٥٥ (راجع الملحوظة ١ ، صفحة ٢٠١) .

ولجنا هذا المقدار من التفصيل لنزرع بذرة الشك العلمي في ذهن القارىء في ثلاثة مواضع أولا من حيث صلاحية الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك لتخفيض الاسعار الجارية الى مستوى الاسعار الثابتة . ثانياً من حيث سلامة هذا الرقم البياني الداخلية بسبب تعرضه لبعض التأثيرات الفنية والسياسية . ثالثاً من حيث تنوع الارقام البيانية لاسعار سلع الاستهلاك مما يوقعنافي حيرة من أمر البيان الاصلح .

غير اننا مضطرون الى اعتماد ارقام باتنكن بـــين ١٩٥٠و ١٩٥٨ وهي ترتكز الى الرقم البياني الاصغر (الذي يوصل بالنتيجة الى الناتج القومي الاكبر والى اكثر معدلات النمو ارتفاعاً) ذلك لان باتنكن يمتاز بدقة ووضوح وبمقدار من التفصيل لا يتميز بها سواه وعلى الاخص لانه يتوسع في تحليله لتطور الناتج والدخل القوميين توسعاً لا يتوفر في دراسة اي كاتب آخر على الاطلاق . اما فيما بعد ١٩٥٨ فاننا سنعتمد أرقـــام بنك اسرائيل

لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦٢ من الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ و ١٩٦٢ ولعام ١٩٦٣ / ٦٣ .

نبدأ أولا بتقديم صورة عن تطور الحسابات القومية بالاسعار الجارية بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ وذلك في الجدول التالي :

الجـــدول (١٥)

جملة الموارد المتوفرة للاستعمال واوجه استعمالها ١٩٥٠ – ١٩٦٠ بالاسعار الجارية (بملايين الجنيهات الاسرائيلية المدورة)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
١ ــ الاستهلاك الخاص	٣٥٤	٥٠٤	٨٣٧	١٠٨٨	١٤٤٠	١٦٤٤	١٨٥٥	٢٢١٣	٢٥٢٣	٢٤٥٢	٢٧٤٧	٣٠٤٨
٢ ــ الاستهلاك الحكومي العام	٠٩٤	١٢٣	١٩٣	٢٤٥	٣٤١	٤٢٨	٦٧٥	٦٢٥	٦٨٣	٦٨٤	٧٩٢	٩٠٢
أ ــ المصاريف المدنية	٥٢	٧٠	١٢٩	١٧١	٢٢٣	٢٦٨	٣٣٥	٣٧٠	٤٢٩	٠٠	٠٠	٠٠
ب ــ الدفاع والموازنات الخاصة	٤٢	٥٣	٦٤	٧٤	١١٨	١٦٠	٣٤٠	٢٥٥	٢٥٤	٠٠	٠٠	٠٠
٣ ــ الرسملة المحلية القائمة	١٢٧	١٩١	٢٩٦	٣٣٣	٤١٥	٥٥١	٦٥٥	٨٦٨	٩٢٤	٨٩٧	١٠٠٠	١٠٧٧
أ ــ الاهتلاك (٧,٥٪ من سطر ٦ ادناه)	٣٦	٥٢	٨٠	١٠١	١٣٧	١٥٩	١٩١	٢٦٥	٣٠٠	٢٨٣	٢٩٧	٣٣٠
ب ــ الرسملة المحلية الصافية	٩٢	١٣٩	٢١٧	٢٣٢	٢٧٨	٣٩٢	٤٦٤	٦٠٣	٦٢٤	٦١٤	٧٠٣	٧٤٧
٤ ــ جملة استعمال الموارد (١+٢+٣)	٥٧٦	٨١٩	١٣٢٦	١٦٦٦	٢١٩٦	٢٦٢٣	٣١٨٥	٣٧٠٦	٤١٣٠	٤٠٣٣	٤٥٣٩	٥٠٢٧
٥ ــ رصيد الاستيراد	١٠١	١٢٨	٢٦٣	٣١٧	٣٦٧	٥٠٩	٦٤٢	٦٠٣	٦٠٠	٦١٤	٥٨٥	٦٣١
٦ ــ الناتج القومي القائم (٤ – ٥)	٤٧٥	٦٩٠	١٠٦٣	١٣٤٩	١٨٢٩	٢١١٤	٢٥٤٣	٣١٠٣	٣٥٣٠	٣٤١٩	٣٩٥٤	٤٣٩٦
٧ ــ جملة الموارد المتوفرة للاستعمال	٥٧٦	٨١٩	١٣٢٦	١٦٦٦	٢١٩٦	٢٦٢٣	٣١٨٥	٣٧٠٦	٤١٣٠	٤٠٣٣	٤٥٣٩	٥٠٢٧

المصدر : للسنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٥٨ باتنكن ص ٤٥ . للسنوات ١٩٥٨ – ١٩٦٠ في الاعمدة الثلاثة الاخيرة تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ صفحات ١٠ و ١٩ مع تتمات لنا من ضمن توازن حساب جملة الموارد المتوفرة وجملة استعمال الموارد .

هذه صورة الناتج القومي بالاسعار الجارية من ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ونضيف اليها الرقمين اللذين حسبناهما للناتج في ١٩٦١ وهو ٥١٤٣ وفي ١٩٦٢ وهو ٦٣٢٦ مليون جنيه لتكتمل الصورة .

وإذا جئنا ننظر الى صورة اخرى من صور الحسابات القومية وهي الدخل القومي فاننا هنا ايضاً نجد صيغتين لهذه الصورة اولاهما من باتنكن والاخرى من تقرير بنك إسرائيل ، وهنا أيضاً نجد ان ارقام تقرير البنك (والتقرير احدث عهداً من كتاب باتنكن) هي أقل ارتفاعاً بقليل من ارقام باتنكن وسنمزج اجزاء الصورة فندرج أرقام ١٩٥٠ – ١٩٥٨ من باتنكن وارقام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ من البنك (مع إدراج ١٩٥٨ ايضاً من البنك ليطلع القارىء على الفرق في هذه السنة المشتركة) .

الجدول (١٦)

الدخل القومي ١٩٥٠ – ١٩٦٠ بالاسعار الجارية

(بملايين الجنيهات الاسرائيلية المدورة)

١٩٥٠	٣٥٣	
١٩٥١	٥٥٤	
١٩٥٢	٨٢٩	
١٩٥٣	١٠٨٨	
١٩٥٤	١٣٨١	
١٩٥٥	١٦٤٦	
١٩٥٦	١٩٦٣	
١٩٥٧	٢٤٠٩	
١٩٥٨	٢٧٢٨	باتنكن
١٩٥٨	٢٦٩٠	(بنك اسرائيل)
١٩٥٩	٣٠٥٠	
١٩٦٠	٢٣٧٦	

المصـــدر : باتنكن ص ٦٢ وتقرير بنك إسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ١٩ .

ولكي تكتمل صورة الدخل القومي بالاسعار الجارية نضيف إليها رقمي الدخل لسنة ١٩٦١ و ١٩٦٢ بعد احتسابهما لان الرقمين غير متوفرين رأساً . يلاحظ في معظم السنوات السابقة ان نسبة الدخل القومي للناتج القومي هي ٧٧٫٧ بالمائة ولذلك فاننا اخذنا هذه النسبة من الناتج لعام ١٩٦١ فبلغت ٣،٩٦٠ مليون جنيه ولعام ١٩٦٢ فبلغت ٤٨٧١ مليون.

قلنا ان احصاءات الناتج القومي (والدخل القومي) بالاسعار الجارية ليست ذات مدلول كبير اذا كنا نود ان نخترق ببصيرتنا ضباب التضخم النقدي الكثيف لنجتاز بعده الى حقيقة المنجزات الاقتصادية وهي المنجزات العينية . ولكي نحقق ذلك ينبغي ان ننظر الى الناتج القومي بالأسعار الثابتة . وهنا أيضاً نعتمد على جدول من باتنكن للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ سنجتزىء منه القسم المتعلق بالموارد المتوفرة واوجه استعمالها فقط ونهمل تفاصيل الارقام البيانية المستعملة لكل من سطور الجزء الذي سنثبته أما ١٩٥٩ و ١٩٦٠ فسنحسب أرقامها بناء على ما ذكره تقرير بنك اسرائيل حول النمو العيني خلال ١٩٥٩ وخلال ١٩٦٠ .

الجـــدول (١٧)

جملة الموارد المتوفرة للاستعمال واوجه استعمالها ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بالأسعار الثابتة (بالجنيهات الاسرائيلية المدورة)

(بجنيهات ١٩٥٢ وعلى اساس ١٩٥٠ = ١٠٠)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
١ ـ الاستهلاك الخاص	٦٣١	٧٨٧	٨٣٧	٨٦٦	١٠٤٨	١١٣١	١١٩٩	١٣٠٧	١٤٥٤		
٢ ـ الاستهلاك الحكومي العام	١٧٨	١٩٦	١٩٣	١٩٩	٢٥٢	٢٨٠	٣٩٣	٣٣٩	٣٤٧		
ا ـ المصروفات المدنية	٩٩	١١٢	١٢٩	١٣٩	١٦٥	١٧٥	١٩٥	٢٠١	٢١٨		
ب ـ الدفاع والموازنات الخاصة	٧٩	٨٤	٦٤	٦٠	٨٧	١٠٥	١٩٨	١٣٨	١٢٩		
٣ ـ الرسملة المحلية القائمة	٣١١	٣٤١	٢٩٦	٢٤٨	٢٨٤	٣٤٠	٣٦٤	٤٥٥	٤٧٦		
ا ـ الاهتلاك	٨٧	٩٢	٨٠	٧٥	٩٤	٩٨	١٠٦	١٣٩	١٥٥		
ب ـ الرسملة المحلية الصافية	٢٢٤	٢٤٩	٢١٧	١٧٣	١٩٠	٢٤٢	٢٥٨	٣١٦	٣٢١		
٤ ـ جملة استعمال الموارد (١+٢+٣)	١١٢٠	١٣٢٤	١٣٢٦	١٣١٤	١٥٨٤	١٧٥١	١٩٥٦	٢١٠١	٢٢٧٧		
٥ ـ رصيد الاستيراد	٢٩٣	٣١١	٢٦٣	٢٥٣	٢٤٣	٢٧٧	٣٢٩	٢٩٦	٣١١		
٦ ـ الناتج القومي القائم (٤ ــ ٥)	٨٢٧	١٠١٣	١٠٦٣	١٠٦١	١٣٤١	١٤٧٤	١٦٢٧	١٨٠٥	١٩٦٦	٢٢٠٢	٢٣٧٨
٧ ـ جملة الموارد المتوفرة للاستعمال	١١٢٠	١٣٢٤	١٣٢٦	١٣١٤	١٥٨٤	١٧٥١	١٩٥٦	٢١٠١	٢٢٧٧		

المصدر : باتنكن ص ٥٩ للسنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٥٨ وتقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٥٩ للسنة ١٩٥٩ على اساس ما ذكره التقرير من ان الناتج القومي القائم العيني ارتفع بمقدار ١٢ بالمائة (ص ٩) وتقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ على اساس ما ذكره التقرير من ان الناتج القومي القائم العيني ارتفع بمقدار ٨ بالمائة (ص ٩) . ولسوء الحظ فاننا لا نملك معلومات وافية حول النمو العيني في المقادير الاخرى .

وهنا أيضاً نود اكمال الصورة حتى تشمل ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، وهذا نفعله بنفس الاسلوب المتبع لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ اي باضافة مقدار النمو العيني في الناتج القومي القائم سنة فسنة حسبما اشير الى هذا النمو في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢ ثم لعام ١٩٦٢ / ٦٣ . كان النمو العيني في ١٩٦١ يعادل ٩ بالمائة وبذلك فان الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦١ يبلغ ٢٫٥٩٢ مليون جنيه (٢٣٧٨ + ٢١٤) ، وكان النمو العيني في ١٩٦٢ يعادل ١١ بالمائة وبذلك فان الناتج القومي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢ يبلغ ٢٨٥٠ مليون جنيه (٢٥٩٢ + ٢٥٨) .

أخيراً ، ينبغي ان نسجل تطور الدخل القومي العيني خلال السنوات ١٩٥٠ الى ١٩٦٢ ، لكي تكتمل في ذهننا المعلومات عن جملة تحركات الاقتصاد الاسرائيلي قبل ان ننتقل الى استعراض تطور الدخل الفردي والناتج القومي الفردي . لدينا معلومات عن السنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٨ من باتنكن ومنها نستخرج متوسط النسبة بين الدخل القومي العيني والناتج العيني خلال ١٩٥٠ – ١٩٥٨ ونطبق هذه النسبة على الناتج القومي العيني للسنوات ١٩٥٩ – ١٩٦٢ فتكتمل صورة الدخل القومي العيني للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٢ .

فلننتقل الى الجدول (١٨) حيث نسجل هذه الصورة .

الجـــدل (١٨)

الدخل القومي العيني (على اساس عناصر الانتاج بعام ١٩٥٢)
للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٢

(بملايين الجنيهات المدورة)

السنة	الدخل القومي	نسبة الدخل للناتج القائم بالمائة
١٩٥٠	٥٩٥	٧١,٩
١٩٥١	٧٩٩	٧٨,٩
١٩٥٢	٨٢٩	٧٨,٠
١٩٥٣	٨٥٩	٨١,٠
١٩٥٤	١,٠١٨	٧٥,٩
١٩٥٥	١,١٥٨	٧٨,٦
١٩٥٦	١,٢٧٠	٧٨,٥
١٩٥٧	١,٤١٤	٧٨,٥
١٩٥٨	١,٥٣٠	٧٧,٩
١٩٥٩	١,٧١١	
١٩٦٠	١,٨٤٨	
١٩٦١	٢,٠١٤	٧٧,٧
١٩٦٢	٢,٢١٤	

المصدر : ١٩٥٠ - ١٩٥٨ باتنكن ص ٦٢ ، ١٩٥٩ - ١٩٦٢ حسابنا كما اوضحناه اعلاه اي باتخاذ نسبة ٧٧,٧ بالماية من الناتج القومي القائم لكل من السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٢ (اي ٢,٢٠٢ و ٢,٣٧٨ و ٢,٥٩٢ و ٢,٨٥٠) .

نأتي اخيراً الى الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة للفرد والدخل القومي بالاسعار الثابتة للفرد للسنة ١٩٥٠ وللسنة ١٩٦٢ لنلحظ نمو هــذا الناتج (والدخل) للفرد . وهذا نقوم به بقسمة كل من الناتج والدخل بعدد السكان في كل من العامين الاول والاخير (والارقام مأخوذة من جداولنا السابقة) فنخرج بالنتيجة التالية :

	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٦٢
١) الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة	٨٢٧ مليون جنيه	٢,٨٥٠ مليون جنيه
عدد السكان	١,٣٧٠,١٠٠ شخص	٢,٣٣٥,٠٠٠ شخص
الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة للفرد	٦٠٤ جنيه	١,٢٢١ جنيه
تزايد الناتج القائم للفرد	١٠٢,٢ بالمائة أو ٦ بالمائة سنوياً .	
٢) الدخل القومي بالاسعار الثابتة	٥٩٥ مليون جنيه	٢,٢١٤ مليون جنيه
عدد السكان	١,٣٧٠,١٠٠ شخص	٢,٣٥٥,٠٠٠ شخص
الدخل القومي بالاسعار الثابتة للفرد	٤٣٤ جنيه	٩٤٠ جنيه
تزايد الدخل القومي للفرد	١١٦,٥ بالمائة او نحو ٦,٧ بالمائة سنوياً	

في سبيل تقريب مدلول أرقام الناتج القومي للفرد والدخل القومي للفرد من ذهن القارىء نحول الارقام من الجنيهات الى الدولارات على اساس سعر القطع الرسمي وهو ثلاثة جنيهات للدولار في عام ١٩٦٢ فنخرج بالنتيجة التالية بالاسعار الثابتة : الناتج القومي للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٤٠٦,٧ دولار ، والدخل القومي للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٣١٣,٤ دولار .

اما بالاسعار الجارية فالنتيجة هي :

١) الناتج القومي القائم للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٢٫٧٠٩ جنيه اي ٩٠٣ دولار .

٢) الدخل القومي للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٢٫٠٨٦ جنيه اي ٩٦٥دولار.

تسهيلًا لتفحص الصورة العامة للحسابات القومية في اسرائيل نوحّد في الجدول التالي النتائج النهائية للجداول ١٥ — ١٨ :

الجدول (١٩)

النتائج النهائية للحسابات القومية ١٩٥٠ – ١٩٦٢ بالاسعار الجارية ، وبالاسعار الثابتة (بجنيهات ١٩٥٢ وعلى اساس ١٩٥٠ = ١٠٠)

السنة	الناتج القومي القائم: بالاسعار الجارية (ملايين الجنيهات)	الناتج القومي القائم: بالاسعار الثابتة (ملايين الجنيهات)	للفرد: بالاسعار الجارية جنيه	للفرد: بالاسعار الثابتة جنيه	الدخل القومي: بالاسعار الجارية (ملايين الجنيهات)	الدخل القومي: بالاسعار الثابتة (ملايين الجنيهات)	الفرد: بالاسعار الجارية جنيه	الفرد: بالاسعار الثابتة جنيه
١٩٥٠	٤٧٥	٨٢٧	٣٤٧	٦٠٤	٣٥٣	٥٩٥	٢٥٨	٤٣٤
١٩٥١	٦٩٠	١٠١٣			٥٥٤	٧٩٩		
١٩٥٢	١٠٦٣	١٠٦٣			٨٢٩	٨٢٩		
١٩٥٣	١٣٤٩	١٠٦١			١٠٨٨	٨٥٩		
١٩٥٤	١٨٢٩	١٣٤١			١٣٨١	١٠١٨		
١٩٥٥	٢١١٤	١٤٧٤			١٦٤٦	١١٥٨		
١٩٥٦	٢٥٤٣	١٦٢٧			١٩٦٣	١٢٧٠		
١٩٥٧	٣١٠٣	١٨٠٥			٢٤٠٩	١٤١٤		
١٩٥٨	٣٥٣٠	١٩٦٦			٢٧٢٨	١٥٣٠		
١٩٥٩	٣٩٥٤	٢٢٠٢			٣٠٥٠	١٧١١		
١٩٦٠	٤٣٩٥	٣٢٧٨			٣٣٧٦	١٨٤٨		
١٩٦١	٥١٤٣	٢٥٩٢			٣٩٦٠	٢٠١٤		
١٩٦٢	٦٣٢٦	٢٨٥٠	٢٧٠٩	١٢٢١	٤٨٧١	٢٢١٤	٢٠٨٦	٩٤٠

المصدر : جداولنا السابقة ١٥ – ١٨ .

مهما قيل في حقيقة معدلات النمو الاقتصادي بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ في اسرائيل وسواء أكانت هذه المعدلات مرتفعة بقدر ما يقول باتنكن (١١،٤ بالمائة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨) او بقدر ما اثبتنا استناداً الى مرتكزات المراجع الرسمية الاسرائيلية (اي نحو ٨ بالمائة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢) فانهـــا تظل مرتفعة جداً قياساً الى المألوف في معدلات النمو .

أهم النتائج التي تترتب على هذه الحقيقة هي تعيين السبب في معدل النمو المرتفع . هذا السبب هو ارتفاع قيمة التثميرات يضاف اليه ارتفاع مستوى الكفاءة لدى القوى العاملة اليهودية وتزايد اعدادها . على ان ارتفاع مستوى الكفاءة هو بدوره وليد عنصرين : أولهما ارتفاع مستوى التدريب المهني والصحي والعلمي على وجه العموم ، او مـــا يصح تسميته بالجدارة الذاتية ، والثاني هو ارتفاع مستوى الرسملة سواء أكان ذلك في الزراعة او الصناعة والمواصلات والخدمات بحيث تبدو انتاجية العامل مرتفعة بالنسبة على اننـا لن ندخل في تقدير مدى ارتفاع الكفاءة الانتاجية للعمال وفي بحث اسبابها بل سنركز النظر على مستوى التثمير ومصادره واسبابه ونتائجه على الاقتصاد عامة . وسنبحث كلاً من هذه الامور عدا النتائج فيما تبقى من هذا الفصل ، مرجئين بحث النتائج للفصل المقبل .

لا بد ان يكون القارىء قد لاحظ من سياق استعراض تطور الحسابات القومية أمرين على غاية الخطورة . أولهما «رصيد الاستيراد» والثاني «الرسملة المحلية القائمة » او الصافية . اما رصيد الاستيراد فقد أوضحنا انه تفوق المستوردات من السلع والخدمات على المصدرات . وهو يدخل في جملة الموارد المتوفرة للاستعمال الى جانب الناتج القومي . ومجموع الاثنين يتحول

الى الاستعمالات الثلاث وهي الاستهلاك (من خاص وحكومي) واهتلاك الرساميل والرسملة الصافية . واهمية رصيد الاستيراد في وضع اسرائيل تنشأ عن حجم هذا الرصيد ، مما سنشير اليه بتفصيل وتوكيد فيما بعد .

واما الرسملة المحلية القائمة او الصافية فما نود ايضاحه بصددها هو حجمها الضخم ، وهو أمر يتضح من مجرد قولنا ان مقدار التثميرات الاجمالي من ١٩٥٠ لنهاية ١٩٦٠ بلغ ٦٫٤٣٧ مليون جنيه بالاسعار الجارية في حين بلغ الناتج القومي القائم الاجمالي لنفس المدة بنفس الاسعار ٣٥،٠٤٦ مليون جنيه ، فتكون التثميرات للمدة كلها ٢٥،٧ بالمائة من مجموع الناتج القائم ، وهي نسبة في غاية الارتفاع وقلما يبلغها اي اقتصاد .

ومن جهة اخرى فان التثميرات للمدة ١٩٥٠–١٩٦٠ بلغت حوالي ٢١،٦ بالمائة من جملة المواود المتوفرة للاستعمال [١]، وبالنسبة للفرد فان التثميرات كانت في ١٩٥٠ نحو ٩٢،٨ جنيهاً وارتفعت في ١٩٦٠ الى نحو ٥٠٠ جنيه .

اما طراز توزع هذه التثميرات (والرسملة الناشئة عنها) فانه كان ثابتاً الى حد بعيد طيلة المدة ١٩٥٠ – ١٩٦١ . فقد توجه اكبر جزء مفرد من التثميرات عاماً بعد عام الى بناء المساكن وتوجه قسم آخر يأتي في المرتبة الثانية الى فئة المباني غير السكنية والمنشآت والاشغال الاخرى ، يزاحمه في المرتبة التثمير في المكائن والمعدات . وكان النصيب الاصغر لمعدات النقل والمواصلات. وقد توزعت التثميرات بين هذه الاستعمالات بحوالي ٣٠ بالمائة و ٣٥ بالمائة و ٢٥ بالمائة ١٠ بالمائة على التوالي طيلة المدة ١٩٥٠ – ١٩٦١ [٢] . اما القطاعات التي اتجهت التثميرات صوبها فقد عكست الطراز الذي ذكرناه

---

(١) من الجدول ١٥ .

(٢) هذه نسب تقريبية جداً جمعناها من عدة جداول في باتنكن للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٨ وفي تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٥٩ ولعام ١٩٦٠ وفي الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ – ٦٢ .

فقد جاء قطاع « تملك المساكن » في المرتبة الاولى يليه فئة قطاعات الصناعة والانشاءات غير السكنية والكهرباء والمناجم والمياه ، ويلي هذه الفئة مباشرة قطاع الزراعة ، يلي ذلك قطاع النقل والمواصلات والتخزين ، يلي ذلك فئة قطاعات التجارة والخدمات ، واخيراً وعلى مسافة من هذه القطاعات قطاع الادارة العامة .

جدير بالذكر ان الحكومة لعبت دوراً رئيسياً في تمويل عمليات التثمير والرسملة وقد تأرجحت نسبة حصة الحكومة من جملة التمويل بين نحو ٥٠ بالمائة حداً أدنى ونحو ٨٠ بالمائة حداً أعلى ونذكر القارىء هنا بما كنا قد أشرنا اليه في الفصل الرابع من ان حصة الحكومة من تمويل التثمير اكبر بشكل واضح من حصتها في تملك وسائل الانتاج .

نعود الى موضوع الموارد المتوفرة للاستعمال وكيفية توزعها لنصل من ذلك الى بحث مصادر التثميرات والرسملة . من الجدولين ١٥ و ١٧ اعلاه يتبين لنا ان الاستهلاك الخاص بلغ نحو ٦١،٣ بالمائة من هذه الموارد في الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، في حين بلغ الاستهلاك الحكومي نحو ١٧،١ بالمائة وان الاستهلاك الخاص ينمو بشكل مستمر مع نمو الناتج القومي (وهذا يصح على المدة ١٩٥٠ - ١٩٦٢ بدون استثناء) . وتجب الاشارة الى ان قسماً كبيراً من « الاستهلاك الحكومي » هو لأغراض عسكرية ، على اننا لن نقوم حتى بالتكهن حول حجم أو نسبة استعمال الاغراض العسكرية للموارد المتوفرة للاستعمال لاننا لسنا على مقدار من البساطة يسمح لنا بان نعتقد أن الاحصاءات الاسرائيلية تحوي معلومات يمكن الركون الى صحتها حول هذا الموضوع . واذا جمعنا الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي معاً فانهما يشكلان نحو ٧٨،٤ بالمائة من جملة الموارد المتوفرة للاستعمال. أما الرصيد وهو ٢١،٦ بالمائة فيتوجه صوب التثميرات كما أثبتنا قبلا .

الى هنا ليس في الامر ما يدعو الى الاهتمام . على ان نظرة واحدة الى مصادر هذه « الموارد المتوفرة للاستعمال » تبرز امامنا علامة استفهام كبرى. فالموارد هذه تأتي عادة من فعالية الاقتصاد أي من انتاجه . فماذا نرى في الوضع الاسرائيلي ؟ نرى أن جملة الموارد المتوفرة للاستعمال بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ محسوبة على اساس السعر الرسمي للدولار بلغت ٢٩٬٧٩٣ مليون جنيه ، في حين بلغ الناتج القومي القائم ٢٥٬٠٤٦ مليون ، فكيف تدبر الاقتصاد الاسرائيلي أمر هذا العجز البالغ ٤٬٧٤٧ ملايين جنيه بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ والمستمر حتى الساعة ؟ الجواب أنه غطى هذا العجز في الموارد « بتفوق المستوردات على المصدرات » ، (وما يقال حول السنوات ١٩٥٠– ١٩٦٠ يصح ايضاً حول ١٩٦١ و ١٩٦٢ من حيث تغطية العجز في الموارد).

لكن هذا الجواب يثير من التساؤلات أكثر مما يجيب عليها . فنحن الآن نجابه حالة تكاد تكون فريدة لانها حالة تتميز عن طريق العجز الخارجي ، اي العجز في ميزان المدفوعات (وهو ما يسمى « برصيد الاستيراد » ضمن سياق مفهوم « الموارد المتوفرة للاستعمال » و « أوجه استعمال الموارد ») . بعبارة أخرى ان اسرائيل استطاعت بشكل سنوضحه بالتفصيل في الفصل القادم ، أن تغطي العجز في الموارد بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ عن طريق استقدام مستوردات تزيد عن المصدرات بمقدار ٤٬٧٤٧ مليون جنيه بل انها استطاعت في ١٩٦١ و ١٩٦٢ أن تحصل على معونات اجنبية تفوق العجز في الميزان التجاري بكثير ، وقد بلغت المعونات بالدولارات ٨٢٩ مليوناً أو نحو ٢٬٠٠٥ مليون جنيه بالسعر الرسمي في العامين المذكورين ، مما يجعل مجموع رصيد الاستيراد ٦٬٧٥٢ مليون جنيه من أول ١٩٥٠ لنهاية ١٩٦٢ .

ولكي ندرك ضخامة العجز بين الناتج القومي وجملة استعمال الموارد من زاوية أخرى علينا ان ننظر الى نسبة الناتج القومي القائم لجملة الموارد المستعملة ، وهي نسبة تبلغ نحو ٨٤ بالمائة للمدة ١٩٥٠ – ١٩٦٠ أيضاً على

أساس السعر الرسمي للقطع . غير أن هذه الارقام الاجمالية لا تظهر خطورة الاعتماد المستمر على « رصيد الاستيراد » كما تظهرها الارقام التفصيلية عاماً فعاماً . كما أن الارقام والنسب التي قدمناها لا تبرز المدى الكامل للاعتماد الاسرائيلي على العون الخارجي وذلك لخمسة اسباب رئيسية :

اولاً : ان مقداراً نجهله من « الاستهلاك الحكومي» المنصرف الى التسلح تحول عن طريق الهبات والقروض الاجنبية التي لا تظهر اطلاقاً في ميزان المدفوعات وبالتالي لا تظهر في موازنة الموارد المتوفرة للاستعمال، وهو مقدار غير صغير في رأي بعض الاقتصاديين الاسرائيليين (١). ونخص بالذكر هنا قروض ومعونة الحكومة الفرنسية لتمكن اسرائيل من شراء الدبابات والطائرات الفرنسية وهي عملية تحاط بكتمان شديد .

ثانياً : ان المعونة الخارجية الوافدة الى البلاد في السنوات الاخيرة كانت تفوق العجز في « الحساب الجاري » في ميزان المدفوعات بمقدار ما وهذا الفرق يظهر في موازنة القطع الاجنبي، وقد تجمع هذا الفرق بشكل احتياطي أو وفر لمجابهة الطوارىء ولسداد الديون الاجنبية .

ثالثاً : أن الاحصاءات الرسمية لا تجري تعديلاً يأخذ بعين الاعتبار التخفيض المتعمد في تقدير قيمة عدد من المستوردات لاسباب متنوعة .

رابعاً : عدم أخذ المستوردات المهربة الى البلاد بعين الاعتبار ، وهي مستوردات يدفع ثمنها بالعملات الاجنبية (٢) .

خامساً : ما أشرنا اليه من ان تقويم المستوردات في كل الاحوال يجري على أساس السعر الرسمي للعملات الاجنبية مما يخفض من القيمة الفعلية لهذه

---

(١) روبنر ص ٣٥ – ٣٦ وباتنكن ص ٥٥ – ٥٦ و ١٠١ ،
(٢) نفس المصدر في الملحوظة (١) اعلاه وباتنكن ص ٤٤ و ٤٦ .

المستوردات وبالتالي يضغط حجم رصيد الاستيراد .

في سبيل الحصول على صورة أكثر كمالاً وصدقاً من تلك التي تتكون في الذهن من مجرد النظر الى أرقام التثمير والناتج القومي ونسبتهما الى جملة الموارد المستعملة ننتقل الى رسم صورة اخرى عناصرها العجز في ميزان المدفوعات بالعملات الاجنبية من عام الى آخر ونسبة هذا العجز للفرد الواحد ونسبة الناتج القومي القائم (على أساس الاسعار الجارية) لجملة الموارد المستعملة ونسبة هذا الناتج (ايضاً على أساس الاسعار الجارية) لجملة الموارد المستعملة في الاستهلاك الخاص والحكومي المعلن عنه مضافاً اليهما اهتلاك الرساميل . والجدير بالذكر هنا أننا لو قارنا العجز في ميزان المدفوعات بالدولارات سنة بعد سنة بمقدار التثمير الصافي بالجنيهات وحولنا احدى العملتين الى الاخرى على اساس السعر الرسمي لوجدنا أن العجز (اي العون الخارجي المعلن عنه) يفوق التثمير الصافي في جميع السنوات الا ١٩٥١ و ١٩٥٧ و ١٩٦١ بحيث يبلغ التثمير الصافي بين ٨٥ و ٩٠ بالمائة من العجز للمدة كلها [١] على أننا لو أجرينا التحويل على أساس سعر السوق الحر (اي باضافة نحو ٢٠ بالمائة الى سعر القطع الاجنبي مقاساً بالجنيه) لوجدنا ان العجز يفوق التثمير في جميع السنوات بحيث يبلغ التثمير الصافي دون ٧٥ بالمائة من العجز [٢] وهذا يعني ان اسرائيل حققت وفراً في القطع الاجنبي (بلغ مجموعه

---

(١) باتنكن يحسب هذة النسبة للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ فيبلغ متوسطها ٨٧ بالمائة بالاسعار الجارية . اما بأسعار جنيهات ١٩٥٢ فتبلغ ٨٥ بالمائة : انظر باتنكن ص ٩٥ (حسبنا النسبة للاعوام ١٩٥٩ من الجدول ١٤ و ١٥و٢٠ مع(اضافة تثميرات ١٩٦١).

(٢)باتنكن يجد ان هذه النسبة ٧١ بالمائة للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ (ص ٩٤)وقد حسبنا النسبة للاعوام١٩٥٩ و ١٩٦١ من الجداول١٤ و١٥ و٢٠ مع تثميرات١٩٦١ .

في منتصف ١٩٦٢ مبلغ ٤٤٠ مليون دولار)[1] فوق ما أنفق من هذا الوفر خلال السنتين للاستهلاك الحكومي غير المعلن عنه أي للتسلح في الغالب .

نأتي الآن الى الجدول ٢٠ الذي يرمي الى اظهار دلائل اعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية :

(١) حكومة اسرائيل ، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ص ١٨٦ .

الجـــدول (٢٠)

دلائل الاعتماد الاقتصادي على المعونات الخارجية

	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ ـ رصيد الاستيراد (بملايين الدولارات)	٢٢٥	٢٨٢	٣٦٠	٣٠٧	٣٦٣	٢٣٨	٢٨٣	٣٥٧	٣٣٥	٣٣٣	٣١٦	٣٤١	٤٠٢	٤٢٧
٢ ـ رصيد الاستيراد للفرد(دولار)	١٩١	٢٢٢	٢٤١	١٩١	١٩٩	١٤١	١٦٢	١٩٥	١٧٤	١٦٧	١٥١	١٥٥	١٨٣	١٨٣
٣ ـ نسبة الناتج القومي القائم لجملة الموارد المستعملة(الاسعار الجارية) ـ بالمئة		٨٢،٥	٨٤،٣	٨٠،٢	٨١،٠	٨٣،٣	٨٠،٦	٧٩،٨	٨٣،٧	٨٥،٥	٨٧،١	٨٧،٤	..	..
٤ ـ نسبة الناتج القومي القائم للموارد المستعملة للاستهلاك الخاص والحكومي ولاهتلاك الرساميل (الاسعار الجارية) ـ بالمئة		٩٨،١	١٠١،٦	٩٥،٩	٩٤،١	٩٥،٣	٩٤،٨	٩٣،٥	١٠٠،٠	١٠٠،٧	١٠٢،٦	١٢٠،٠	..	..

المصدر : رصيد الاستيراد السطر (١) لعام ١٩٤٩ عن روبنر المشار اليه قبلاً ص ٣٤ ولعـــام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ عن تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ٢٢/٢٣ . ولعام ١٩٦١ عن الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/٦٣ ص ١٣٦ . اما الرقم لعام ١٩٦٢ فهو رقم اولي محسوب على اساس ملاحظات في الكتاب السنوي ١٩٦٢/٦٣ ص ٣٤٣ مرتكزة الى أرقام في ص ١٣٦ . اما السطر (٢) للاعوام ١٩٥٩ - ١٩٦٢ فهو ناتج قسمة رصيد الاستيراد على عدد السكان لتلك الاعوام . أما أرقام سطر (٣) و (٤) للعامين ١٩٥٩ و ١٩٦٠ فمحسوبة من الجدول ١٥ . فيما عدا ذلك كل الارقام من ١٩٥٠ - ١٩٥٨ من باتنكن جدول ٤٥ ص ١٢٩ .

ملاحظة : الاشارة (. .) تعني ان الرقم غير متوفر .

ان في السطر (٤) من الجدول السابق اكثر الأدلة خطورة ووضوحاً على ضعف اسس الاقتصاد الاسرائيلي ومدى اعتماد هذا الاقتصاد على العون الخارجي . فان هذا الاقتصاد لم يستطع طيلة حياته ان يؤمن من جهـــده وموارده (اي عن طريق الناتج القومي القائم) كافـــة لوازم الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي المعلن عنه واهتلاك الرساميل . ففي الاعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ المتوفرة لدينا عنها التفاصيل اللازمـــة بلغ متوسط نسبة الناتج القومي للوازم المشار اليها ٩٨ بالمائة ، ولو توفرت لدينا الارقام السرية للاستهلاك الحكومي غير المعلن عنه لاثبتنا ان النسبة هي دون ذلك . وهكذا فان العون الاجنبي المعلن عنه فاض عن جملة التثمير الصافي « الرسملة الصافية »

بأكمله مع ٢ بالمائة من مجموع لوازم الاستهلاك الخاص الحكومي واهتلاك الرساميل .

ولئن قيل ان استمرار العجز الضخم في ميزان المدفوعات امر لا غنى عنه بسبب الاصرار على النمو السريع في سبيل خدمـــة أغراض الاقتصاد والمجتمع الاسرائيلي فان الجواب ، وهو ما سنفصله في الفصل القادم ، ان درجة الاعتماد على الخارج لا تبدي ميلاً ثابتاً نحو التناقص ، بل ان هنالك بعض الدلائل التي تشير الى ان الاقتصاد الاسرائيلي بتركيبه الحاضر ومن ضمن اهدافه ومعطياته لا يقدم الدليل على اقترابه من الاستقلال . وهـذا الاستنتاج العاجل لا يقوم فقط على ما نلاحظه من ان استهلاك الفرد الاسرائيلي يتزايد بمعدل تزايد الدخل الفردي — على خطورة هذه الظاهرة في اقتصاد يطمح الى الاستغناء عن العون الخارجي الى اقصى حد ممكن - بل يقوم على دلائل ومؤشرات اخرى من حيث تطور المستوردات والمصدرات ونسبة عناصر الانتاج المستوردة الى جملة المصدرات ونسبة ما يحصله الاقتصاد عن طريق تصدير السلع والخدمات الى جملة ما يستورده من السلع والخدمات ، وقد بلغت هذه النسبة الاخيرة نحو ٣٦ بالمائة للسنوات ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦١ على اساس السعر الرسمي للدولار في تقويم المستوردات[١] .

وفوق هذا كله هنالك السيف المسلط فوق الاقتصاد الاسرائيلي وهـو موعد تضاؤل بعض المعونات المالية الاجنبية دون ان يكون الاقتصاد قد اعد نفسه من الداخل لمجابهة هذا التضاؤل عن طريق توفير الموارد اللازمة

---

(١) جملة المستوردات لهذه السنوات بلغت ٦٫٣٠٧ مليون دولار اما المصدرات فقد بلغت ٢٫٣١٥ مليون دولار . انظر جدول (٢١) في الفصل السابع .

للتثمير فالنمو – او على الاقل معظم هذه الموارد .

بهذه الخاتمة حول تقويم المنجزات الاقتصادية نصبح مستعدين لتفحص نوع العبء الضخم الذي لازم المنجزات ومداه مما يمكننا بدوره من التعرف الى حقيقة المنجزات ومقدارها في ضوء المنطق الاقتصادي : منطق الكلفة والمردود .

الفصل السابع

عبء المنجزات الاقتصادي

لم يكن السعي لتحقيق المنجزات الاقتصادية التي عددناها وحللناها في الفصلين الخامس والسادس مدفوعاً بحوافز اقتصادية مجردة ، بل بمجموعة من الحوافز العسكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . فقد كانت الدولة اليهودية عند قيامها امام تجربة حياة وموت وكان لزاماً عليها ان تجند طاقاتها وقواها مع طاقات وقوى اليهودية العالمية وحلفائها في سبيل تأمين الوسائل الاقتصادية الضرورية لمجابهة الخطر العسكري الذي يتهددها . كما كان لزاماً عليها ان تفتح ابوابها واسعة لدخول المهاجرين اليهود انى جاءوا ومهما كانت مواردهم الخاصة واوضاعهم الثقافية واتجاهاتهم السياسية ،وذلك اثباتاً لدعواها بأنها ملجأ اليهود الوحيد واستدراجاً للقوى البشرية الضرورية لرفع عدد سكان الدولة الى حد يسمح ببعض الاطمئنان في ميزان القوى العددية . على ان استدراج المهاجرين اوجب على الدولة تحمل مسؤولية اسكانهم واعدادهم ولو جزئياً للاندماج الثقافي ببقية سكان الدولة مع توفير فرص العمل الآني لهم ومن ثم استيعابهم نهائياً في المجال الاقتصادي . واخيراً كان على الدولة ان تسعى الى تأمين ظروف اقتصادية تسمح للسكان من قدامى ومهاجرين بمستوى مرتفع من المعيشة يتميز عن المستويات السائـــدة في بلدان الشرق الاوسط تبريراً للفلسفة الاجتماعية المسيطرة في الاوساط الحاكمة

والادعاء بالتفوق التقني والعلمي المسيطر في عقلية القادة الصهيونيين ، وكذلك للادعاء بأن العون الاقتصادي الوافد من الخارج ينعكس في منجزات اقتصادية واضحة ملموسة .

بقدر ما كانت الحوافز للمنجزات متعددة المصادر ، كان العبء الذي لازم تحقيق المنجزات ونشأ عنها متعدد الاشكال والآثار . وأنه لمن السذاجة ان يبحث المرء عن العبء الاقتصادي الذي ارهق المجتمع الاسرائيلي في الداخل واليهودية العالمية وحلفاءها في الخارج دون البحث عن العبء الاجتماعي والسياسي الذي ألقى به السعي لتحقيق المنجزات على المجتمع الاسرائيلي وعلى اليهودية العالمية . على اننا ، مع اقرارنا بتنوع جوانب العبء وتقديرنا لكل هذه الجوانب ، سنقصر البحث على الجانب الاقتصادي بقصد البقاء ضمن الاطار الاقتصادي الموضوع لهذا الكتاب .

من واجبنا تجاه المنطق والواقع ان نقول ، قبل البدء بتعداد اشكال العبء الاقتصادي وآثاره ، ان التركيز على ناحيــة العبء لا يعني بالضرورة اننا نتخذ موقفاً معيناً في موضوع المنجزات مآله ان ضخامــة الاعباء تحتم التخلي عن السعي الى المنجزات ، او اننا نصر على وجوب قيام المجتمع الاسرائيلي ــ او اي مجتمع آخر مصمم على تغيير معطياته الاقتصادية ورفع فعاليتها ــ بعمل حساب دقيق للكلفة والمردود قبل اتخاذه قراراته الاقتصادية الانمائية والتوسعية . فالمجتمعات التي تمر بتجربات خطيرة تمس نهوضها وتقدمها بل وبقاءها تضطر في فترات من حياتها الى تجاهل الاعتبارات الاقتصادية او مخالفة القوانين الاقتصادية في سبيل اغراض غير اقتصادية تعتبرها في تلك الفترات اكثر خطورة من الاعتبــارات والقوانين الاقتصادية

ومن منطق الامور ان تدفع هـذه المجتمعات في تلك الحـال ثمن هـذا التجاهل والمخالفة ، وقـد يكون الثمن باهظاً كما كان في حال اسرائيل . على ان من السذاجة ومن قبيل الجهل بالواقع ان يتخذ الباحث موقف المخطط لسياسة مجتمع خارجي او موقف الحكم حول صواب او خطأ مقررات هذا المجتمع اذا اختلفت المعطيات والمفترضات حول الاهداف بين نظرة الباحث ونظرة القادة . وفي سبيل التحديد نقول ان للاقتصادي الحق ان يحدد مقدار العبء الثقيل الذي نشأ عن المنجزات وان يخرج باستنتاجات تدين هذه المنجزات وتثبت انها باهظة التكاليف ضئيلة في النتيجة اذا مـا قيست بالجهد والموارد المبذولة في سبيلها . لكن الاقتصادي يخرج عن دائرة صلاحياته الفكرية اذا أضاف ان المجتمع أخطأ خطأ خطيراً في اقدامه على تحقيق المنجزات بالتكاليف الباهظة التي تطلبتها. فهذا القول يفترض ان المقياس الحقيقي الوحيد لصواب السعي صوب المنجزات هو المقياس الاقتصادي . في حين ان المجتمع المعني بالامر قد يكون محقاً ان هو وضع القياس الاقتصادي في مرتبة ادنى من مرتبة الاعتبارات العسكرية والاجتماعية وسواها خلال فترة ما تطول او تقصر حسب قدرة هذا المجتمع على الاستمرار في تجاهل الاعتبارات الاقتصادية . اذن فنحن نصر على المكوث ضمن صلاحياتنا الفكرية فنقوّم المنجزات ونحكم عليها في ضوء الاعتبارات الاقتصادية دون ان ننتقل من هـذا الموقف الى تقويم صواب السعي صوب المنجزات في ضوء أغراض الحركة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي .

هنالك عدد كبير من المؤشرات يمكن الاستعانة به لقياس ثقل العبء الاقتصادي على اننا سنقصر البحث على اربع مجموعات من المؤشرات هي :

(١) مدى استعمال الموارد والمرافق الداخلية وارهاقها وتكاليفها .

(٢) العبء المالي على المكلف الاسرائيلي نتيجة تطور حجم الموازنات

العادية والتثميرية .

(٣) التضخم النقدي وارتفاع الاسعار .

(٤) موارد القطع الاجنبي التي تطلبها تحقيق المنجزات وأثرها على سعر الجنيه الاسرائيلي وعلى نظام الاسعار وعلى طاقة الاقتصاد وفاعليته .

والآن ننتقل الى بحث كل من هذه المجموعات الاربع .

(أ) استعمال الموارد الداخلية

يشير تطور القطاعات الانتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة ، والنقل والخدمات الاخرى ، الى ان القطاع الزراعي بلغ مرحلة اخذ نموه النسبي فيها يتثاقل اذا ما قورن بالقطاعات الاخرى ، وعلى الاخص بالصناعة .فالزراعة، بخلاف القطاعات الاخرى ، تتطلب مرتكزاً داخليـــاً من الموارد او من الارض الصالحة للزراعة ومن مياه الري ، في حين يمكن تطوير بقية القطاعات الى مدى أبعد بكثير بالاعتماد على مرتكزات خارجية . وقد بدأ هـــذا التفاوت في الامكانيات يبرز للعيان في اواخر الحقبة الاولى من حياة اسرائيل إذ اصبح واضحاً ان ازدياد الانتاج الزراعي لم يعد يستطيع الاطراد الذي تميز به في السنوات الاولى من هذه الحقبة حتى بعد التحول الكبير الذي طرأ على طراز تنوع المحاصيل بحيث ازدادت اهمية المحاصيل المتجهة لاغراض صناعية (كالقطن والتبغ والشمندر والقنب وفستق العبيد) ، كما انه لم يعد يستطيع ان يؤدي الى ارتفاع يذكر في حجم الصادرات الزراعية على الرغم من النمو الكبير في زراعة الحمضيات وتصديرها . ومـــع ادراك هذه الحقيقة ازداد التوكيد على النمو الصناعي وعلى رفع الصادرات الصناعية ، وتبدى أثر هذا التوكيد في حجم الانتاج والتصدير والتثميرات من زراعية وصناعية خلال الحقبة الاولى وفي التوقعات للحقبة الثانية . ففي حين ارتفع الانتاج الزراعي

بمقدار ٢١١ بالمائة بين مطلع ونهاية الحقبة الاولى فانه لا يتوقع ان يرتفع باكثر من ١٠٧ بالمائة خـــلال الحقبة الثانية اي نهاية ١٩٦٨ . اما الانتاج الصناعي فقد ارتفع بحوالي ٩٥ بالمائة خلال الحقبة الاولى ولكن التوقعات للحقبة الثانية تزيد عن ١٥٠ بالمائة ، والتفاوت بين ماضي القطاعين الانتاجي وتوقعات مستقبلهما واضح من هذه الأرقام .

اما من حيث الصادرات فان الزراعية منها ارتفعت بنحو ٢٣٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ويتوقع ارتفاعها بنسبة ١١١ بالمائة خـلال منتصف الحقبة الثانية اي بين ١٩٥٨ و ١٩٦٤ ، في حين ارتفعت الصادرات الصناعية بنحو ١٩٣ بالمائة بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ويتوقع ارتفاعها بنحو ٢٦٦ بالمائة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٤ وهنا ايضاً يتضح التفاوت بين تطور القطاعين وتوقعاتهما . واخيراً فاننا نقارن بين التثميرات الموجهة الى كل من القطاعين لابراز طراز التوزيع في التوكيد عليهما ، فنجد ان الزيادة في التثمير السنوي التي خططت للمستقبل انطلاقاً من ١٩٥٨ بلغت في متوسطها للزراعة ٣٠ بالمائة حتى عـام ١٩٦٤ عما كانت عليه في عام ١٩٥٨ (بما في ذلك التثميرات المخصصة لمشروع نهر الاردن وهي اكثر من ربع جملة التثميرات للمدة المخططة) وللصناعة ١٤٠ بالمائة لعام ١٩٦٤ عما كانت عليه في عام ١٩٥٨ [١] .

---

(١) كل النسب والمقارنات التي وردت حتى الان مأخوذة من الجداول ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٥ و ١٦ في تقرير للبنك الدولي للانشاء والتعمير حول « اقتصاد اسرائيل »وضع للاستعمال المحدود في البنك في ٨ سبتمبر ١٩٥٩ ولم ينشر رسمياً . ومن الواضح ان التوقعات المشار اليها هي مزيج من توقعات المسؤولين الاسرائيليين معدلة بتوقعات الفريق الذي قام بالدراسة من قبل البنك الدولي . ولئن اختلفت هذه التوقعات فيما بعد فان ذلك لا يضير بحثنا اذ ان الاتجاهات العامة ظلت كما هي وهكذا فالاستنتاجات الممكن استخلاصها من تطور الاحصاءات والتوقعات تظل جائزة حتى مع التعديلات الاحدث عهداً للتوقعات .

هذا من حيث التوقعات . غير ان واقع تطور القطاعين الزراعي والصناعي بين ١٩٥٨ونهاية ١٩٦١ (وهي السنة الاخيرة التي تتوفر لدينا تفاصيل حولها) يشير كذلك الى تفاوت واسع بين القطاعين من حيث الصادرات بل لعله اوسع من التفاوت المتوقع، فان الصادرات الزراعية لم ترتفع فعلاً الا بمقدار ١٠بالمائة بين العامين في حين كان يتوقع لها الارتفاع بنسبة ٥٥ بالمائة ، اما الصادرات الصناعية فقد ارتفعت فعلاً بنسبة ١١٣ بالمائة بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ في حين كان يتوقع ارتفاعها بنسبة ١٣٣ بالمائة .

لننتقل الآن الى القطاع الزراعي وحده لنفحص موارد الارض والمياه ومدى ارهاقها .

يبدو من مراجعة مختلف الدراسات ان اسرائيل بلغت حدود المعقول والممكن من ضمن معطيات مواردها المائية والتقنولوجيا الزراعية الحالية في توسيع الزراعة أفقياً . فقد امتدت الرقعة الزراعية الى ابعد ما يتوقع لها ان تصل حتى مع المنح الضخمة والتسهيلات الواسعة التي تمنحها الدولة للمستعمرات الزراعية في الرسملة والقروض والاسمدة والبذار الخ . اضف إلى ذلك ان القطاع الزراعي قد شهد معظم ما يستطاع من التحول بين المحاصيل في سبيل الانتقال الى السلع الاكثر انتاجا أو مردوداً او ربحاً . يبقى اذن مجال الري . وهنا يلاحظ ان اسرائيل استعملت كل ما يمكن استعماله من موارد المياه المتوفرة حالياً واستنزفت امكانات المياه الجوفية ، ولم يبق امامها الا امكان استعمال مياه الاردن التي هي مدار خلاف عنيف عربي - اسرائيلي بسبب الاثر الضار الذي يلحق بزراعة المملكة الاردنية وبحقوق سورية ولبنان في مياه روافد الاردن فيما لو حولت اسرائيل مياه النهر لاغراضها .

قبل عرض ماهية مشروع الاردن (المعروف باسم « مشروع الاردن ـ النقب »)وبحث امكاناته نود تقديم موازنة المياه الاسرائيلية الحالية حسبما وردت في آخر التقارير الرسمية المتوفرة لدينا [1] ان كمية المياه المتوفرة من شتى المصادر بلغت خلال ١٩٦١ ما جملته ١,٢٥٨ مليون متر مكعب منها ٨٣٥ من الجوف و ٤٢٣ من الجداول السطحية والانهار . وقد استعمل ٨٣٥ مليون من المجموع في الزراعة و٩٠ في الصناعة و٢٠٥ في الاستعمالات المنزلية وفي المدن ، والرصيد تبخر أو هدر . ويبدو ان السلطات تعتبر الحالة خطيرة بالنسبة للموارد المائية . فهنالك تخوف واضح من ان عمليات الضخ تعدت نقطة الامان بحيث صار يخشى من تسرب الملوحة الى المستوى الارتوازي ، وقد حمل التخوف السلطات على تطبيق « قانون استعمال المياه » بشدة وعلى تقنين المياه في الوسط والجنوب والجليل الغربي ، وعلى التشدد بوجوب الحصول على الرخص قبل ضخ المياه من الآبار والتقيد بالكميات التي يسمح « المركز المشترك للتخطيط الزراعي » بها لشتى الاستعمالات .

لم يتطور الوضع صوب هذه الازمة في موارد المياه بصورة مفاجئة ، فقد كان واضحاً طيلة سنوات عديدة قبل قيام الدولة ان المياه لا تتوفر بكميات ضخمة في ضوء حاجات البلاد ، مما حدا بالوكالة اليهودية ان توجه الاهتمام في دراساتها وتنظيماتها لمشكلة شحة المياه ومحدودية امكانات الري وقد تجسد هذا الاهتمام في قيام الوكالة خلال الانتداب بانشاء جهاز لشؤون المياه باسم « شركة مكوروث للمياه Mekoroth Water Company » مهمتها عمل الدراسات وتنفيذ مشاريع المياه والتحكم باستعمال الموارد المائية .

عمدت الشركة كخطوة أولى إلى تقدير كمية المياه الممكن السيطرة

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢/١٩٦٣، ص ١٠٦/١٠٧

عليهـــا وتوصلت الى رقم ضخم يعود منه ٣,٤٥٠ مليون متر مكعب الى المساحة التي تشكل اسرائيل اليوم[١] . ثم استقدمت الوكالة اليهودية الخبير الاميركي بشؤون المياه والاراضي ولتركلاى لودر ميلك لتستأنس الشركة برأيه ، فدرس منخفض الاردن والموارد المائية فيه والوضع الطوبوغرافي عامة وخرج بالاستنتاج ان بامكان فلسطين ان تستوعب اكثر من اربعـــة ملايين نسمة بالاضافة الى سكانها حينذاك وهم نحو مليون وثلاثة ارباع[٢] .

ظهرت عدة دراسات بعد ذلك بطلب من الحكومة الاسرائيلية . ففي عام ١٩٤٨ قام الخبير هيز (Hays) بتقدير كمية المياه الممكن الحصول عليها برقم ٢,٣٤٠ - ٢,٨٠٠ مليون متر مكعب ، وفي عـــام ١٩٥٢ في دراسة مشتركة للمهندسين هيز و كوتن (Hays and Cotten) قدرت الكمية على انها ٢,٢٤٥ مليون ، وكذلك فان وزارة الزراعة قامت بعدة تقديرات بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هبطت بالرقم تدريجياً حتى بلغ ١,٨٠٠ مليون وهو رقم لا يبعد كثيراً عن النتيجة التي توصل اليها فريق من الخبراء الهولنديين عـام ١٩٥٨ وهي ١,٧٠٠ مليون . والطريف هنا ان هذا الرقم هو نصف ذلك الذي كانت تلوح به الاوساط اليهودية قبل نهاية الانتداب اذ كانت هــذه الاوساط تبالغ في تقديراتها لدعم دعوتها الى الهجرة الواسعة على اعتبار ان القدرة الاستيعابية الزراعية مرتفعة جداً . اما التقدير المعتمد حالياً كالتقدير

---

(١) الكسندر روبنر The Economy of Israel ص ١١٣ .

(٢) في كتابه Palestine Land of Promise (نشر غولانكز بلندن عــام ١٩٤٥) . دون الدخول في تحليل مفصل للكتاب يتضح للعيان ان عنصر الدعاية والضغط يتبدى في استنتاجات مؤلفه اذ ان اسرائيل اليوم وهي تعد مليونين وربع من السكان تشكو ضغطا ثقيلا على الموارد الزراعية فكيف يكون الحال لو بلغ عدد السكان حوالي الستة ملايين في رقعة من الارض اصغر من مساحة فلسطين الاصلية التي كانت في ذهن لودرميلك ؟

الرسمي فهو ١٫٨٠٠ مليون يعتقد أن حوالي ١٫٣٠٠ منهـا ضرورية لعمليات الري والباقي للحاجات الاخرى [١] .

رافق معظم هذه التقديرات مقترحات ومشاريع لاستغلال الموارد المائية، كما رافقها حوار خطير غير مباشر حول الحقوق العربية الاسرائيلية في مياه حوض الاردن . وقد اتسع نطاق الحوار بدخول فرقاء آخرين فيـه وببروز عدة مشاريع واقتراحات . من هذه مشروع لاستثمار ميـــاه نهر اليرموك للري وتوليد الكهرباء بين سورية والاردن عرف بمشروع «بنجر لليرموك والاردن» وتميز بانه لم يمس كميات المياه في النطاق الاسرائيلي وبذلك تحاشى الملابسات السياسية . ثم في ١٩٥٣ برز ما عرف « بمشروع جونستون » مندوب الرئيس الاميركي ، الذي قام على اساس المشاركة العربية الاسرائيلية في استثمار الموارد المائية وقد رفضه العرب واليهود على السواء وان لاسباب مختلفة . وعلى أثر ذلك تقـدم الخبراء العرب في ١٩٥٤ بمشروع مضاد لم يكتب له النجـاح هو الآخر . في ١٩٥٣ ظهر مشروع السبع سنوات للحكومة الاسرائيلية ـ وهو المخطط الذي عملت الحكومة من ضمنه فيما بعد ـ ويقول المشروع اصلاً باستعمال روافد الاردن العليا « الدان وينشأ ضمن خط الهدنة الاسرائيلي الشمالي ، وبانياس وحاصباني وينشآن في الاراضي السورية واللبنانية على التوالي » ثم بتحويل الفائض من هذه الانهار في موقع جسر بنات يعقوب جنوبي بحيرة الحولة الى سهل البطوف غربي طبرية للخزن ، ومن هنـــاك في شبكة ري ضخمة الى الوسط والجنوب. وفي تلك الاثناء ظهر في مطلع ١٩٥٤ مشروع آخر عن الجانب الاسرائيلي وضعه المهندس كوتن وكان يشمل استعمال مياه نهر الليطاني مع ان النهر ينبع وينساب كلية في لبنان، بالاضافة الى استعمال

---

(١) التقدير الرسمي يرد في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ وكذلك لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ . اما توزيع هذا التقدير بين الاستعمالات المختلفة فهو عن روبنر المشار اليه قبلاً ص ١١٤ .

نهري اليرموك والاردن وروافدهما . وقد نص المشروع هـــذا على تحويل روافد الاردن العليا الى سهل البطوف وعلى تحويل نصف ميـاه الليطاني ايضاً الى البطوف ومن ثم نقل المياه من البطوف الى الجنوب للري ، وعلى تحويل اليرموك الى بحيرة طبرية ثم ري أراضي وادي الاردن في الاردن واسرائيل من مياه طبرية [١].

ما هو الوضع الحالي بالنسبة لقضية استعمال موارد مياه حوض الاردن ، تلك القضية الشائكة التي تهدد بانفجار عسكري بين العرب واسرائيل بأواخر عام ١٩٦٣ او في مطلع ١٩٦٤ حين تنتهي الانشاءات التي تمكن اسرائيل من تحويل مياه الاردن الى النقب ؟ بدأت اسرائيل بتنفيذ مشاريعها عام ١٩٥٣ الى ان أوقفها مجلس الامن الدولي عن اعمالها في المنطقة المجردة من السلاح بين سورية واسرائيل وذلك على أثر شكوى سورية جاء فيها أن الاعمال تتنافى ومضمون اتفاقية الهدنة . لكن اسرائيل استمرت في العمل خارج تـــلك المنطقة ، مع تعديل في مخططها نص على تحويل الميـــاه الى سهل البطوف من الناحية الشمالية من بحيرة طبرية بالذات وذلك عن طريق الضخ ودفع المياه الى البطوف ، بدلا من تحويلها من جسر بنات يعقوب جنوبي الحولة . وبذلك تحاشت اسرائيل العمل داخل المنطقة المجردة من السلاح وتحاشت مفعول قرار مجلس الامن [٢] والى جانب حفر ١٦ كيلومتراً من الاقنية و ٧٫٥ كيلومترات

---

(١) لعل اكثر المقارنات بين مختلف المشاريع دقة ووضوحاً توجد في مقـــال في العدد رقم ١١ (يوليو ١٩٥٤) من النشرة الرابعة الصادرة في حينها عن وكالة اغاثة اللاجئين ببيروت باسم Quarterly Bulletin of Economic Development ص ٩٩ – ١١٢ ، وقد اعتمدنا هذه الدراسة في ايجاز المعلومات الواردة اعلاه.

(٢) المؤلف مدين للاستاذين فكتور خوري ونبيل ابو النصر اللذين نأخذ عنهما معظم ما يلي من عرض للوضع الحالي بالنسبة لقضية نهر الاردن ، وقد نشرت خمس مقالات حول نهر الاردن في مجلة « الرائد » ببيروت : العدد ٤ اذار ١٩٦١ ، العدد ٥ مارس ١٩٦١ ، العدد ٦ ابريل ١٩٦١ ، العدد ٧ مايو ١٩٦١ ، والعدد ١٨ ابريل ١٩٦٢ أثيرت فيها الى جانب العرض الفني للمشاريع المختلفة النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية من الموضوع . للاستاذ خوري اربع مقالات منها وللاستاذ نبيل ابو النصر مقال واحد .

من الانفاق اللازمة لنقل المياه الى البطوف وبحيرة طبرية انشأت اسرائيل محطة الضخ في الطابغة شمالي بحيرة طبرية وشيدت الاقنية والانابيب اللازمة لنقل المياه الى البطوف وكذلك لنزول قسم من المياه تحت الضغط عند الطابغة لتوليد الكهرباء ، واتمت سكب الانابيب الرئيسية الضخمة « قطرها ١٠٨ بوصات » من الاسمنت المسلح في مصانع خاصة بالنقب كما مدت قسماً منها طوله ٢٦ كيلومتراً عدا مئات الكيلومترات من الانابيب الفرعية والصغيرة في شبكة للمياه تشمل البلاد بأكملها [١] .

ومن مراجعة موازنة حكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ وما ورد فيها من إشارات الى استثمار المياه يبدو ان اسرائيل تسرع الخطى لاتمام المرحلة الاولى لاستعمال مياه الاردن لري النقب قبل نهاية ١٩٦٣ [٢] ففي الموازنة هذه ٩٦ مليون جنيه اسرائيلي لمشروع الاردن مقابل ٥٦ مليوناً في موازنة العام السابق . وكذلك فان « السلطة الاسرائيلية لتخطيط شؤون المياه ، المعروفة باسم « تاهال» (Israel Water Planning Authority) قد وضعت مشروعاً شاملاً لاستغلال موارد المياه للسنوات ١٩٦٢ — ١٩٧٠ كمرحلة نهائية لتخطيط تنمية الموارد يتوقع بموجبه ان ترتفع هذه بمقدار ٧٥٠ مليون متر مكعب ينصرف منها ٤٠٠ للتعويض عن المياه الجوفية المستنزفة وبهذا تبلغ جملة الموارد المتوفرة بنهاية المدة ١٦٠٠ مليون لشتى الاستعمالات الخاصة والصناعية والزراعية ، واهداف هذا المخطط الذي سيكلف ٦٠٠ مليون جنيه ، إنهاء ما يتبقى من مشاريع محلية قيد التنفيذ ومن مشاريع التصريف في الساحل ، والحصول على كل ما يمكن الحصول عليه من مياه جوفية ، وتطهير واستعمال مياه المجارير والسيول ، مما يسمح لثلاثة ملايين من السكان

---

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦١ — ١٩٦٢ — ص ٤٦ — ٤٧ .

(٢) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢ — ١٩٦٣ — ص ١٠٦ — ١٠٧ .

بالحصول على لوازمهم من المياه اذا ما أحسن استعمال الموارد المائية ومما يرفع المساحة المروية بحوالي الثلث « اي بنحو ٤٥٠،٠٠٠ دونم » وكمية المياه نهائياً بمقدار ٥٥٠ مليون متر مكعب منها نحو ١٨٠ مليون متوقعة قريباً ما ان ينتهي العمل بمشروع الاردن بنهاية ١٩٦٣ ، والمفروض ان تسير هذه الكمية من المياه في الانابيب الى منطقة تل أبيب ثم جنوباً الى النقب بمحاذاة انابيب مشروع « اليركون النقب » ، وان تتصل بالشبكات القائمة حالياً ليتوفر للبلاد شبكة واحدة شاملة تجعل التوزيع اكثر دقة وأقل ضياعاً للمورد المائي .

انه لمما يدعو لاعتزاز الاسرائيليين ان يشيروا الى ما انجزوه في حقل الزراعة والري ، وما هم في سبيل تحقيقه . لكن السؤال الواجب طرحه هو مدى كلفة هذا التحقيق ، وكلفة مياه الري . فلا يكفي في السياق الطويل ان يشار الى المنجزات العينية بل يجب ان تجتاز هذه المنجزات حداً أدنى من الامتحان المالي الاقتصادي لكي يصح الحكم لها .

ان التثميرات في الزراعة والري وتشييد المستعمرات ذات غرض واحد مترابط هو توسيع نطاق الزراعة والاستيطان الزراعي ورفع مستواهما . ولذلك فمن المفيد أن ننظر الى الكلفة المشتركة لهذا الاستيطان التي تحملت الوكالة اليهودية عبئها الاكبر . بلغت حصة الوكالة من هذه الكلفة بين ١٥ مايو ١٩٤٨ و ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ ما مجموعه ١٫٢٥٩ مليون دولار قدمتها الوكالة اليهودية مما حصلت هي واجهزتها عليه من تبرعات خارج اسرائيل (هذا عدا ما دفعته الحكومة الاسرائيلية من مصادر الجباية الداخلية). وقد توزعت صرفيات الوكالة على الشكل التالي :

للهجرة والاستيعاب	٣٢٤٫٧ مليون دولار
للاستيطان الزراعي	٦٩٠٫٧

للاسكان « مباني السكن »	١٣٧،٨	
لاعداد ونقل الفتيان	١٠٦،٠	
المجموع	١٢٥٩،٢	مليون دولار

هذا وقد بلغت موازنة الوكالة اليهودية لسنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ مبلغ ٩٧٠ مليون جنيه (تعادل ٢٢٣ مليون دولار حسب السعر الرسمي السائد بعد فبراير ١٩٦٢) يقابلها للعام ١٩٦١ – ١٩٦٢ مبلغ ٢٣٨ مليون جنيه (نحو ١٣٠ مليون دولار حسب السعر الرسمي في حينه) معظمها مخصص لشؤون الهجرة والاستيعاب والمساكن والاستيطان الزراعي[١] ، وفي هذه الارقام دليل كاف على حجم مشكلة ارساء التثميرات الكافية في عمليات الاستيطان التي تجابهها اسرائيل .

الا ان حقيقة المشكلة تتعدى حجم التثميرات التي قامت بها الوكالة اليهودية بالاضافة الى التثميرات التي قامت بها الحكومة من موارد الجباية الداخلية . فهناك ارتفاع كلفة النشاط الزراعي واضطرار السلطات الى اعطاء المنح للمزارعين لمجابهة هذا الارتفاع فوق كل التسهيلات في الرسملة والتمويل والتجهيز التي كان ينالها المزارعون على الدوام في عهد الدولة كما في فترة الانتداب على السواء . فالزراعة ، وهي النشاط المحظي بعطف الصهيونية على حد تعبير اقتصادي اسرائيلي ، كانت تنال المنح في شتى الاشكال من مستورة ومكشوفة ،« وكثيراً ما كانت المستورة منها تزيد اهمية عن المنح المكشوفة » ومن المنح المستورة انخفاض ايجار الارض والاسعار للماء والكهرباء والخدمات العامة ومواد البناء والقروض التمويلية ، والافضلية في توزيع سلع التثمير

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢ – ١٩٦٣ ص ٣٦٧ . كان نصيب جباية مؤسسة كيرن هايسود (وهي الجهاز المركزي للجباية في المنظمة الصهيونية العالمية) مبلغ ٨٤٣ مليون دولار من اصل المجموع المبين اعلاه .

والنقد الاجنبي ...» [١] وبالطبع هنالك منح مباشرة تعطى على أساس كلفة الانتاج أو تشجيعاً للتصدير أو خلاف ذلك [٢].

من باب التخصيص في بحث ارتفاع كلفة الزراعة نشير الى الكلفة المرتفعة لأثمان مياه الري . ومن الضروري القول أن الأمل الضخم الوحيد الباقي امام الزراعة الاسرائيلية هو توسيع رقعة الاراضي المروية ، على اننا نرى كلفة الري ترتفع مع اتساع الرقعة كظاهرة عامة وان تكن الاراضي القريبة من المياه في الواقع لا تكلف عمليات الري ارهاقاً يعادل مـــا تكلفها الاراضي البعيدة . فقد اتبعت السلطات المختصة في هذا الموضوع مبدأ تحميل الاراضي نفس التكاليف تقريباً بقطع النظر عن موقعها ونتج عن ذلك عمليات ري من الصعب جداً تبريرها . ففي احدى المستعمرات مثلاً استدعى الري ضخ المياه الى ارتفاع نصف ميل بكلفة تبلغ عشرين ضعف ما يكلفه ري مساحة مماثلة في السهول [٣]. وعلى العموم فان كلفة الري بلغت في المتوسط ، بموجب دراسة في عام ١٩٥٨ نحو ١٥ بالمائة من قيمة الناتج الزراعي [٤] . وفي رأي خبير ملحق بالجهاز الاستشاري الاقتصادي لرئاسة الحكومة ان ما تتحمله الحاصلات الزراعية (عدا الخضار والفواكه) من تكاليف ري يتراوح بين ٢٤ و ٤٠ بالمائة من ثمن المبيع في المتوسط . وفي الحالة القصوى بلغت هـذه النسبة ٦٧

---

(١) روبنر المشار اليه قبلا ص ٩٩ - ١٠٠ ، يضيف روبنر ان ايجار الارض كان في متوسطه اربعة اعشار من واحد بالمائة من قيمة الناتج الزراعي وهو معدل ايجار يكاد يكون رمزياً فقط . (ص ١٠٢ - ١٠٣)

(٢) دون باتنكن في عرضه لاقتصاد اسرائيل في الحقبة الاولى في : Fourth Report 1957 and 1958. (نشر مشروع « فولك » للبحث الاقتصادي في اسرائيل) يعدد خمسة اشكال رئيسية للمنح والمعونات الزراعية والصناعية. (انظر باتنكن ص ١٢٣) .

(٣) روبنر ، ص ١١٤

(٤) في مقال بعنوان « ثمن الميـــاه » لكاتب اسمه س . كاريف في « المجلة الاقتصادية الريفية » الصادرة بالعبرية في اغسطس ١٩٥٨ ، اقتبس عنه روبنر ص ١١٦ .

بالمائة من ثمن العلف للحيوانات ، مما حمل كاتباً اسرائيلياً على التعليق بان هذه النسبة تبلغ اربعة اضعاف مثيلتها في مناطق الري في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الاميركية حيث مكاليف الري في غاية الارتفاع [١] . وختاماً لهذا العرض لكلفة المياه ليس لدينا ما هو اكثر دلالة مما ورد في مقال لخبير اسرائيلي :

« انه لأمر حقيقي أن كلفة انتاج المياه تفوق بكثير الثمن الذي يدفعه المزارع للحصول عليها . فكل زبائن شركة مكوروت [شركة المياه التي تتصرف بجميع موارد المياه في اسرائيل] بدون استثناء يدفعون أقل من الكلفة ... » [٢]

وعليه ، فان المخطط الاسرائيلي للتوسع الزراعي في الاراضي المروية وفي رفع عدد السكان الى ثلاثة ملايين او يزيد لا يمكن ان يتحقق من ضمن موارد المياه الحالية والمتوقعة من مشروع الاردن - النقب الا على أساس بيع المياه للمزارعين (خاصة في الوسط والجنوب) بأثمان اقل بكثير من كلفتها ، اي على أساس الاستمرار بالمعونات الكثيفة للزراعة في نطاق الري وفي نطاق بعض مكاليف الانتاج الاخرى كالفوائد والايجارات . في ضوء هذه الآراء يصبح لا مفر من الاستنتاج أن نقل المياه من الشمال الى النقب بكلفة مرتفعة لا يبرره الاقتصاد وانه انما يخضع لاعتبارات سياسية ودعائية وعسكرية تبرر في نظر السلطات إنماء النقب مهما كلف الامر ، وانه اذا كان لا بد من القيام بمشاريع مائية ضخمة وباهظة الثمن كمشروع الاردن فالأصح - اقتصادياً - استعمال المياه في اراضي قريبة من المياه .

(١) ايضاً اقتباس روبنر (ص ١١٦ / ١١٧) عن ه . جيفاتي في مقال بعنوان « الانتاج الزراعي في السنوات المقبلة » في « المجلة الاقتصادية الربعية » (العبرية) في يناير ١٩٥٤ .

(٢) من مقال كاريف المشار اليه في الملحوظة رقم ٤ ، ص ٢٤٠ .

قبل الانتقال الى جزء آخر من الفصل الحالي ينبغي ان نشير ولو بايجاز الى القطاع الصناعي من حيث مدى ارهاق الموارد الداخلية نتيجة التوسع الصناعي[١] . قلنا ان هناك تحولاً واضح المعالم في زيادة التوكيد على التصنيع ، وذلك لعدة اسباب ، اولها ارتفاع ناتج القطاع الزراعي ارتفاعاً كبيراً وقدرة اسرائيل الآن على انتاج معظم ما تحتاجه من موارد زراعية غذائية وصناعية ولو ان ذلك يتم بكلفة عالية. ثانياً، ان الاقتراب من «الاستقلال الاقتصادي» — اي تخفيف الاعتماد على المعونات الخارجية — اقرب منالا عن طريق الصادرات الصناعية مما هو عن طريق الصادرات الزراعية . ثالثاً ، ان هنالك تناقصاً في حماس المهاجرين للعيش في الريف في ظروف تقشف وتضحية تتطلبها فلسفة المستعمرات الاشتراكية والتعاونية ، يقابله تزايد في الرغبة في العيش والعمل في المدن في نواحي النشاط الصناعي والتجاري عامة ، بدليل هبوط نسبة السكان الريفيين الى ١٨ بالمائة من مجموع السكان اليهود من النسبة السائدة بنهاية الانتداب وهي حوالي ٢٥ بالمائة .

على أن الصناعة ، مع هذه العوامل الناشطة في صالحها ، تظل عالية الكلفة . فعدا ارتفاع اجور اليد العاملة ارتفاعاً نسبياً فاحشاً بسبب فلسفة « دولة الرفاه » السائدة في المجتمع والقاضية بالسخاء في الاجور وبالمزيد من الخدمات الاجتماعية المجانية او شبه المجانية ولأسباب اخرى ، هنالك شحة الموارد الصناعية والقوة المحركة . فالمواد الخام في معظم الحالات ترد من الخارج وكذلك السلع الانتاجية . والثروة المعدنية ليست بذات شأن رغم الجهود الضخمة للبحث عنها في النقب . والبترول الذي عثر عليه حتى الآن

---

(١) الفقرات التالية حول الصناعة مقتبسة الى حد بعيد عن مقال للمؤلف بعنوان « الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان » نشر في « التقرير الاقتصادي العربي للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية » في ديسمبر ١٩٦١ ، ص ٧٠ / ٧١ .

شحيح لا يكفي لسوى نسبة ضئيلة من حاجة البلاد ولا يبشر باحتياطي ذي شأن وبنتيجة هذه الضعفات في مستلزمات التصنيع فان الانتاج الصناعي يتطلب مستوردات ضخمة (من السلع الانتاجية والسلع شبه المصنوعة والمواد الخام والوقود) تعني بالتالي ان القيمة المضافة في الناتج الصناعي تظل صغيرة . لهذه الحقيقة وجهان ، اولهما عيني يتعلق بشحة المواد كما أسلفنا، والثاني مالي . اما الوجه المالي فيتعلق بارتفاع كلفة الصناعة بسبب ارتفاع محتواهـا من المستوردات (او ما تصح تسميته « المحتوى الاستيرادي») . واضطرار الصناعة بالتالي الى الاعتماد على المنح والاعفاءات اذا كان لهـا ان تسعى الى مزاحمة المنتجات الصناعية المستوردة او الى المزاحمة في الاسواق الخارجية . كما انه يتعلق بالعبء الذي يلقيه المحتوى الاستيرادي المرتفع على موارد القطع الاجنبي .

لعل الضعف الاخير الذي هو ارتفاع قيمة المستوردات الداخلة في الصناعة أشد ضعفات الصناعة الاسرائيلية خطورة ، ففي المقام الاول هنالك الارتفاع العام في المحتوى الاستيرادي أي انخفاض القيمة المضافة المتوسطة الى نحو ٥٠ بالمائة . ولكن الوضع اكثر سوءاً في تفاصيله . ففي ١٩٥٩ و١٩٦٠ كانت القيمة المضافة في الصادرات الزراعية ٧٠ و ٦٨ بالمائة من المقبوضات على التوالي ، الا ان النسبة كانت ٤٥ بالمائة و ٤٩ بالمـائة على التوالي للصادرات الصناعية و ٢١ بالمائة و ٢٢ بالمائة على التوالي لصادرات الماس التي هي اكبر الصادرات المفردة حجما . ومدلول هذه التفاصيل هو ان ارتفاع القيمة المضافة هو في الصادرات الزراعية الثانوية الشأن والتي تشكل حالياً أقل من ٢٧بالمائة من مجموع الصادرات وعلى العكس ان القيمة المضافة تنخفض في القسم الاعظم من الصادرات وهو القسم الصناعي [١] .

---

(١) بنك اسرائيل ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ ، الجدول ١٠ ص ٣٥ . وبموجب=

نتيجة للضعف الأساسي في الصناعة وهو ارتفاع كلفة منتوجاتها فان قدرة المنتوجات الصناعية الاسرائيلية على مجابهة المنتوجات المشابهة المصنوعة في البلاد الصناعية منخفضة ، مما يوجب على الحكومة الاسرائيلية التقدم بشتى انواع المعونة للصناعة ، خاصة للمصدرات الصناعية . فمنذ ١٩٤٩ وباستمرار بعد ذلك لجأت الحكومة الى عدد من الاجراءات لتمكن الصناعة من بيع منتوجاتها . ومن هذه الاجراءات : عمليات المقاصة والمقايضة على أساس تخفيض سعر بيع المنتوجات وتعويض الصناعيين الفرق بين سعر المبيع الفعلي والسعر الذي يحتمه ارتفاع الكلفة ، وقد كان حجم المصدرات المستفيدة من هذه المعونة اكثر من ثلث مجموع المصدرات بقليل خلال الحقبة الاولى من حياة اسرائيل ولا يزال حتى اليوم حوالي ربع المجموع . من الاجراءات ايضاً اعطاء منح تتناسب وحجم القيمة المضافة في المنتوجات فوق قيمة المستوردات الداخلة في هذه المنتوجات ، وهي منح كانت ولا تزال مرتفعة (وقد تبلغ في بعض الحالات التي ترغب الحكومة بتشجيعها بقوة ١,٢٠ جنيه اسرائيلي مقابل كل دولار من التصدير) ومن اشكال المعونة الحكومية تقديم القروض ووسائل التمويل بشروط سهلة للغاية ، وتقديم التأمين ضد اخطار الخسارة التجارية الناشئة عن التصدير ، وتقديم المعونة المالية لمجابهة قسم من تكاليف النقل . وحتى ١٩٦١ / ١٩٦٢ كان هنالك شكل آخر هو السماح للمصدرين بالاحتفاظ بقسم مما يجنونه من عملات اجنبية إما لتمويل مستورداتهم او لبيع هذا القسم للسلطة المختصة لقاء سعر مرتفع في صالحهم (بموجب نظام اشتهر باسم « باماز Pamaz »)[1].

نكتفي بهذا القدر من العرض للضعفات الأساسية في تركيب القطاعين

= الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦١-١٩٦٢ ظلت القيمة المضافة دون ٥٠ بالمائة لعام ١٩٦١-١٩٦٢ . (ص ٣٢٠) .

(١) باتنكن ص ١٢٣ والجدول ٤٤ ص ١٢٤ ، والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١-١٩٦٢ ص ٧٨ و ٨١ ولعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، ص ١٨٥-١٨٦ .

الرئيسيين الزراعة (بما في ذلك موارد الارض والمياه) والصناعة (بما في ذلك الموارد المعدنية والبترولية) التي جعلت من المنجزات في القطاعين أمراً باهظ الثمن ، وننتقل الى فحص العبء المالي على المكلف بسبب المنجزات .

(ب) عبء المنجزات المالي الداخلي

لهذا الجزء من الفصل غرضان محدودان ، الاول هو فحص ثقل العبء المالي على المكلف الاسرائيلي الناتج عن جملة صرفيات الحكومة من تثميرية وعادية، وقد أجرينا هذا الفحص على الشكل التالي: أضفنا قيمة موازنة الانشاء والرسملة الى قيمة الموازنة العادية ، وطرحنا من المجموع قيمة التمويل الخارجي المتجه الى الموازنات، ثم قسمنا الصافي بالناتج القومي، عاماً فعاماً ، وبهذا خرجنا بما يدلنا على العبء المالي الداخلي (من ضرائب وقروض داخلية) الواقع على الناتج القومي. نتيجة هذه العملية الحسابية وجدنا أن هذا العبء تراوح بين ١٥ و٢٥ بالمائة طيلة السنوات ١٩٥٠ الى ١٩٦١ . اما الغرض الثاني لهذا الجزء فهو معرفة مقدار العبء المالي الناتج عن عملية التثمير والانشاء الحكومية وحدها، وقد أجرينا حسابه بان قسمنا موازنة التثمير الحكومي بالناتج القومي وخرجنا بالنتيجة ان هذا العبء تراوح بين ٨ و١٢ بالمائة لنفس المدة [١] .

اننا نعتقد أن للحساب الاول مدلولا اكثر اهمية من الثاني إذ ان ما يهم المكلف هو جملة العبء الواقع عليه من حيث الضرائب والقروض الاجبارية وقلما يتوقف المكلف لفحص كيفية توزع ما يدفعه للخزينة العامة بين مختلف الاستعمالات من تثميرية وعادية. وعلى أساس هذا الاعتقاد نركز النظر على نتائج الحساب الاول . وهنا نجد ان العبء ليس ثقيلاً اذا ما قورن بمثيله في بلدان

(١) ارقام الموازنات مأخوذة عن المجموعات الاحصائية الاسرائيلية الرسمية Statistical Abstract حتى ١٩٦٠ - ١٩٦١ ومن الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١-١٩٦٢ ولعام ١٩٦٢-١٩٦٣ .

اخرى . فلبنان مثلا ، وهو بلد ذو ضرائب منخفضة المعدلات على العموم ولا تقوم الحكومة فيه بتثميرات ذات شأن ، تبلغ نسبة موازنته العامة (من عادية وتثميرية) حوالي ٢٠ بالمائة من الناتج القومي . والنسبة نفسها أو اكثر من ذلك بقليل نجدها في الولايات المتحدة الاميركية ، اما اذا أخذنا عبء الموازنة التثميرية والانشائية وحده – كما فعلنا في الحساب الثاني – فاننا نجد أن هذا العبء في غاية الانخفاض .

ان تفسير هذه الظاهرة – ظاهرة اعتدال العبء المالي بالرغم من ضخامة النشاط الحكومي – امر سهل . فان ضخامة النشاط وكلفته المالية لاتعكسها الموازنة بمصادرها الداخلية، بل بجملة مصادرها . وهنا بيت القصيد ، فان المعونات المالية الاجنبية هي التي تمكن اسرائيل في آن واحد من ان تقوم بنشاطات حكومية واسعة النطاق : من اعمال عادية وتقديم خدمات اجتماعية متعددة واستيعاب مهاجرين وتسلح وتثمير دون ان تضع عبئاً ثقيلاً على كاهل المكلف الاسرائيلي . بعبارة واحدة ان اسرائيل (تساندها في ذلك الحركة الصهيونية العالمية) حولت العبء الثقيل من اكتاف مواطنيها الى اكتاف اليهود في الخارج واكتاف الحكومات الالمانية والاميركية والفرنسية ومحبي الصهيونية واسرائيل من غير اليهود . ولو جئنا نقارن جملة الموازنة العادية والموازنة التثميرية الأنشائية ، بقطع النظر عن مصادر التمويل ، بالناتج القومي عاماً فعاماً، لوجدنا ان العبء يرتفع فوق ٣٠ بالمائة بقليل ، وهو عبء ثقيل دون ريب ، ويتضح ثقله اكثر بكثير فيما لو نسبناه الى الدخل القومي اذ يبلغ نحو ٣٩ بالمائة من هذا الدخل ، وهو رقم مرتفع جداً .

على ان ثقل العبء ليس بنفسه محكاً صادقاً لسلامة السياسة الاقتصادية العامة ، فالامر الاهم هو استعداد المجتمع للقبول بذلك العبء فاذا فعل فانه يجتاز الامتحان الذي يجابهه ، وليس بغريب ان نجد مجتمعات تنوء بأعباء تمويلية خفيفة اذا ما قورنت بالاعباء التي تتحملها مجتمعات اخرى والفرق يعود الى تصميم هذا المجتمع او ذاك على حمل الاعباء المالية التي يتطلبها نهوضه وتقدمه . فاذا جئنا نبحث مدى استعداد المجتمع الاسرائيلي على تحمل العبء المالي لنهوضه وتقدمه لوجدنا انه لا يقدم الدليل على استعداده لذلك وبرهاننا هو استمرار المجتمع منذ قيام الدولة حتى الساعة على تحويل كافة الناتج القومي القائم صوب الاستهلاك (من خاص وحكومي) وصوب اهتلاك الرساميل وإلقاء عبء توفير الموارد للتثمير وتكوين الرساميل على مصادر المعونات الاجنبية ، فالمستهلك الاسرائيلي يرفع استهلاكه عاماً فعاماً بمقدار ارتفاع الدخل الفردي ، واحياناً بأكثر من ذلك ، كما بينا في الفصل السادس ، والاستهلاك الحكومي كذلك لا يتقاعس عن التزايد مع تزايد الناتج القومي بسبب ارتفاع نصيب التسلح ونصيب الخدمات الاجتماعية التي يصر المواطن عليها (١) . نضيف الى هذا ان رجال الاعمال ، والعمال ، والمستهلكين ، يتوقعون اليوم كما كانوا يتوقعون في السنوات الاولى لقيام الدولة ، ان تغطيهم الحكومة بمظلة واقية من المنح والمعونات من مكشوفة ومستورة بحيث لا يضطرون الى تخفيض تكاليف انتاجهم او ضغط مطالبهم المتلاحقة للحصول على المزيد من الاسعار او الأجور . وهذه

---

(١) جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ في معرض تفسير سبب ارتفاع المستوردات في ١٩٦٢ الى ٩١٤ مليون دولار في حين كانت ٨١٣ مليون في ١٩٦١ ان حوالي ثلثي الزيادة في المستوردات يعود الى قطاع الخدمات وان السبب الرئيسي في ذلك هو انفاق الحكومة على التسلح وعلى لوازم سلع رأس المال . ص ٣٤٣ .

المظلة الواقية تتوفر للاقتصاد الاسرائيلي بفضل المعونات الاجنبية التي يتحول قسم منها ، عن طريق الموازنة الحكومية وموازنة الوكالة اليهودية الضخمة ، الى المعونات والمنح التي نشير اليها [١].

واخيراً لا بد من القول ان التصرف الحكومي والشعبي الذي نحن بصدد الكلام عنه ليس وليد الجهل بحقيقة مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي ،فالاختبار الذي مرت به اسرائيل خاصة قبل عام ١٩٥٣ ، ولا تزال تمر ببعضه حتى اليوم ، من حيث ارتفاع الاسعار وانتشار السوق السوداء وخلل الميزان التجاري ، ألقى درساً واضحاً على الاسرائيليين حول الضعفات الاساسية في التركيب الاقتصادي ، درساً كان يجب ان يؤدي الى حملهم الى محاولة اصلاح هذه الضعفات والانتقال الى حالة من الاعتماد المخفف على المعونات الخارجية. على ان الوضع الحالي بعد مرور أربعة عشر عاماً على قيام الدولة ، لا يزال يتميز بنفس المقدار من الاعتماد الكثيف ، كما سنبين في الجزء (د) من هذا الفصل . خلاصة القول اذن ان المكلف الاسرائيلي لم يحمل العبء المالي الفعلي للمنجزات ولا يزال يرفض حتى اليوم ان يجابه مسئولية حمل هذا العبء .

(ج) التضخم النقدي وفوضى الاسعار

إن قصة التضخم النقدي وارتفاع الاسعار في اسرائيل على الاخص في السنوات الاولى لقيام الدولة ، اصبحت قصة مألوفة . ولا شك انالارتفاع

---

(١) سنعود الى توضيح مدى هذا الاعتماد على « المظلة الواقية » في نهاية الفصل الحالي ولهذا نكتفي هنا باشارة عابرة الى دلالة الاعتماد وخطورته .

الشاهق للاسعار ظاهرة خطيرة . على ان المرء يخطيء اذا هـو حسب ان الاحداث النقدية الخطيرة التي نشير اليها هـــددت مصير وبقاء الاقتصاد الاسرائيلي في حينها او ان تكرارها يهدد هذا الاقتصاد مجدداً . فان اشتداد الحالة سوءاً يحمل معه عادة قبولاً بالمنطق وبالقيود اللازمة لمجابهة التضخم ويؤدي الى العودة الى طريق الصواب الاقتصادي ، قبولاً قـد لا يتوفر قبل ان تصل الامور الى حد الازمة الخطيرة ، وهذا ما حدث في اسرائيل .

لا نهدف في هذا الجزء من الفصل الى تقديم استعراض مفصل لمراحل وتطورات التضخم وفوضى الاسعار ، والاجراءات المعاكسة ، والى تقويم هذه التطورات والاجراءات . فذلك يحملنا الى نطاق واسع من التفاصيل والبحث الفني الذي قد لا يستسيغه القارىء غير المتخصص ، وهو قارىء لا نود ان نخسره . اما ما نهدف اليه فهو اعطاء صورة خاطفة لمدى التضخم وفوضى الاسعار وابداء اسباب ذلك إن في القطاع المالي العام والقطاع النقدي والصيرفي ، او في قطاع « المعاملات الاجنبية » اي المعاملات بالقطع الاجنبي التي تدخل في ميزان المدفوعات ، وبالتالي ابراز دلالة الخلل الحاصل في قوى السوق الاقتصادي كعبء ثقيل لازم المنجزات .

تضاعفت كمية العرض المالي او الكتلة النقدية ، (Money Supply) بين منتصف ١٩٤٨ ومنتصف ١٩٦١ عشر مرات وثلاثة ارباع المرة (اي ارتفعت ٩٧٦ بالمائة فوق الاساس) ، من ٩٣ مليون الى ١٠٠١ مليون جنيه. وقد جاء معظم هذا الارتفـــاع في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥١ ثم في الفترة ١٩٥٣-١٩٥٧ ، كما عادت كمية العرض الى الارتفاع الكبير عام ١٩٦٠ بمعدل

يعادل الارتفاع لعام ١٩٥٦[١] ، عام الهجوم على سيناء ، وقد تميزت هـــذه السنوات ، خاصة الاولى منها ، بتوسع خطير في السلف المصرفية ، للحكومة وللشعب على السواء ، وكان هذا التوسع ابعد مدى واكبر أثرا في التضخم النقدي من التمويل بالعجز (Deficit financing) الذي لم تلجأ اليه السلطة الا ضمن حدود ضيقة فيما عدا عام ١٩٥٦ حين اتسع نطاقه كثيراً بسبب حملة سيناء والسويس[٢] .

هذا من حيث العرض المالي او النقدي ، اما من حيث الاسعار فانهـــا تأثرت صعوداً بكمية هذا العرض فتزايدت تزايداً خطيراً ولكن لا على وتـــيرة واحدة . فقد حاولت السلطات في السنوات الاولى حين تضخمت الكتلة النقدية كثيراً ان تتحكم بالاسعار بشدة وان تقنن الاغذيـــة والملبوسات ومواد البناء وموارد القطع الاجنبي – وهي « سلع » ضغط الطلب عليها بقوة وبكثرة ، فنجحت في كبت تضخم الاسعار ولكن ذلك ادى الى ظهور سوق سوداء مخيفة في انتشارها عملت على تفسيخ وخلل نظام السوق باسره[٣] .

واذن فـــان الرقم البياني لتطور الاسعار يظهر شيئاً من الاستقرار في مستوى الاسعار للسنوات ١٩٤٨ – ١٩٥١ وذلك لسبب بسيط هو ان الرقم

(١) باتنكن للسنوات ١٩٤٨ – ١٩٥٨ (ص ١٠٨ – ١١١) وبنك اسرائيل ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ ، للسنوات ١٩٥٩، و ١٩٦٠ (ص ٢٢٩/٢٣٠) والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١/١٩٦٢ للسنة ١٩٦١ (ص ٣٢١) .

(٢) هذا التفسير مأخوذ عن تقرير البنك الدولي المشار اليه اعلاه ، الفقرة ٢٨ في الفصل الثاني .

(٣) على حد تعبير باتنكن . ص ١٠٩ .

البياني لا يأخذ بعين الاعتبار الاسعار السائدة في السوق السوداء .

اما انفلات الاسعار وارتفاعها بصورة سريعة وخطيرة فقد حصل منذ عام ١٩٥٢ بحيث تضاعفت اسعار سلع الاستهلاك اكثر من ثلاث مرات بين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٠ (اي من ١٠٠ الى ٣٣٣٫٤) ثم ارتفعت بمقدار ٨ بالمائة خلال ١٩٦١ و ١٢ بالمائة خلال ١٩٦٢ – وهذان المعدلان يفوقان ما شهدته اسرائيل من ارتفاع منذ ١٩٥٤ ، بحيث وصل الرقم البياني الى ٤٠٣٫٣ في ١٩٦٢ . الا ان هذه الأرقام البيانية لا تظهر كل الحقيقة ، كما اشرنا في الفصل السادس ، لأسباب عدة منها انها لا تأخذ اسعار السوق السوداء بعين الاعتبار (حين كانت هذه السوق نشيطة جداً) وانها تقتصر على اسعار سلع الاستهلاك . اما اسعار سلع التثمير فقد ارتفعت بسرعة اكبر اذ بلغ رقمها البياني لعام ١٩٦٠ مقدار ٥٢٥٫٩ على اساس ١٩٥٠ = ١٠٠ اي انها ارتفعت بسرعة تفوق سرعة سلع الاستهلاك للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ بنحو ٦٠ بالمائة [١] .

قد يدعو للاستغراب لاول وهلة ارتفاع الاسعار بهذا الشكل بالرغم من تدفق المستوردات وازدياد الانتاج بشكل واضح وسريع . ولكن ايضاح هذه الظاهرة سهل . فان تزايد المستوردات والانتاج المحلي ، على سرعته ، لم يستطع اللحاق « بوسائل الدفع » وبالطلب الفعال (Effective Demand) . اما هذا الطلب الفعال كما يعكسه تزايد حجم الكتلة النقدية (او العرض

---

(١) هذه الارقام تستند الى ما جاء في تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ٦٣ للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، وما جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١/١٩٦٢ ص ٣١٧ للسنة ١٩٦١ وفي الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ٣٤٢ / ٣٤٣ ، للسنة ١٩٦٢ . على اننا نلاحظ بعض التناقض هنا بين المصادر الاسرائيلية (مما اشرنا اليه في الفصل السادس) اذ ان الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ يذكر ان الرقم البياني لسلع الاستهلاك كان ٤٥٥ في ١٩٦١ « على اساس ١٩٥٠ = ١٠٠ » وعليه فان هذا الرقم يبلغ ٥١٠ لعام ١٩٦٢ بدلا من ٤٠٣ المبينة اعلاه .

المالي) كما سبق وبينا ، فقـــد سار بخطاه المسرعة أولا بسبب الانفلات اللامسئول في حجم التسليف المصرفي بسبب انعـــدام الضوابط الفعالة في الداخل ، خاصة في السنوات القليلة الاولى ، وثانياً بسبب المعونات المالية الاجنبية الضخمة التي سمحت للنظام المصرفي ان يوسع نطاق التسليف إلى أبعد ما كان يسمح به هـذا العامل الخارجي ، وثالثاً بسبب الصرفيات الضخمة التي كانت تقوم بها الحكومة والمؤسسات العامة (كالوكالة اليهوديـة ومشتقاتها) في حمى استقدام المهاجرين واسكانهم واستيعابهم وتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة بسرعة لا تتحملها موارد البلاد ولا يستجيب لها المواطنون الاستجابة الملائمة .

نعني بعدم الاستجابة هنا ان المواطنين اندفعوا باستهلاك دخولهم المتزايدة اندفاعاً لم يجابهه رادع داخلي ، بدليل انصراف الناتج القومي المتجه الى المواطنين في سبل استهلاكية وعلى مستوى مستمر في الارتفاع كلما ارتفع الناتج القومي ، وهو ما أشرنا اليه قبلاً . فلم يكن من بد إذا ان تشتد وطأة الطلب في ظل الاسباب الثلاثـــة التي عددناها اشتداداً لم يستطع سيل السلع والخدمات المتوفرة للشراء من مقابلته بشكل واف ، مما ادى إلى ارتفاع الاسعار بالشكل الذي ذكرناه في الجدول التالي :

الجدول (٢١)

الارقام البيانية لاسعار سلع الاستهلاك ١٩٥٠ – ١٩٦٢
ولأسعار سلع التثمير ١٩٥٠ – ١٩٦٠

	السلع الاستهلاكية		السلع التثميرية	
السنة	المعدل السنوي	الزيادة المئوية من سنة لاخرى	المعدل السنوي	الزيادة المئوية من سنة لاخرى
١٩٥٠	١٠٠,٠	—	١٠٠,٠	—
١٩٥١	١١٤,١	١٤,١	١٣٦,٠	٣٦,٠
١٩٥٢	١٨٠,٠	٥٧,٨	٢٤٣,٣	٧٨,٩
١٩٥٣	٢٣٠,٦	٢٨,١	٣٢٢,٧	٣٢,٦
١٩٥٤	٢٥٨,٨	١٢,٢	٣٧٦,٣	١٦,٦
١٩٥٥	٢٧٤,١	٥,٩	٤١٤,٨	١٠,٢
١٩٥٦	٢٩١,٨	٦,٥	٤٦٤,٠	١١,٩
١٩٥٧	٣١٠,٦	٦,٤	٤٩٢,٦	٦,٢
١٩٥٨	٣٢١,٢	٣,٤	٥٠٠,٥	١,٦
١٩٥٩	٣٢٥,٩	١,٥	٥٠٥,٤	١,٠
١٩٦٠	٣٣٣,٤	٢,٣	٥٢٥,٩	٤,١
١٩٦١	٣٦٠,١	٨,٠	الارقام غير متوفرة	
١٩٦٢	٤٠٣,٣	١٢,٠	الارقام غير متوفرة	

المصدر : للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ بنك اسرائيل، التقرير السنوي ١٩٦٠ ص٦٣. للسنة ١٩٦١ حكومة اسرائيل الكتاب السنوي لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢ من حيث الزيادة السنوية في ١٩٦١ فوق عام ١٩٦٠ . للسنة ١٩٦٢ حكومة اسرائيل الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ من حيث الزيادة السنوية في عام ١٩٦٢ فوق عام ١٩٦١. (انظر الملحوظة ٢٦ من حيث الاختلاف في الارقام) .

ان ارتفاع الاسعار هذا لم يقتصر أثره على تخفيض القيمة الحقيقية للنقد بل امتد بعيداً الى طراز توزع موارد البلاد الداخلية وتوزع الموارد المستوردة ، ثم الى العبث بقيمة الجنيه الاسرائيلي في الاسواق النقدية الاجنبية .باختصار، ان التضخم النقدي وارتفاع الاسعار اديا الى فوضى عميقة ومنتشرة في نظام الاسعار والاجور ونطاق الموارد من داخلية وخارجية . الا ان الفوضى هذه لم تكن كلها وليدة التضخم وارتفاع الاسعار فقد ساهم في خلقها نظام تحديد الاسعار والتقنين في الداخل ونظام تعدد اسعار القطع الاجنبي في الخارج ، ولو جئنا نستعرض ما حدث فعلا في هذه الحقول ، والتشويه الحاصل في عمليات السوق بسبب عوامل التضخم وارتفاع الاسعار من جهة وردود الفعل الحكومية من جهة أخرى لضاق بنا المقام ولدخلنا في تفاصيل طريفة ولكنها طويلة ومعقدة [١] . وسنكتفي بالاشارة الى أنواع الآثار التي ترتبت على هذه العوامل والى أنواع ردود الفعل .

بسبب ارتباط مستوى الاجور بالرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك ، تزايدت الاجور بشكل ذريع أدى الى زيادة المكاليف الانتاجية (المرتفعة أصلا) زيادة جعلت المنتوجات اضعف بكثير من ان تجابه مثيلاتها الاجنبية في السوق المحلية او الخارجية . واستتبع ذلك تطوران لم يكن منهما بد في ضوء هذا الانطلاق الخاطىء : اولا وضع مظلة كثيفة واقية من الحماية الجمركية فوق المنتوجات المحلية وفرض رسوم أخرى على الاستيراد عن طريق رفع سعر القطع الاجنبي في وجه المستوردات المراد التقليل من استيرادها . وثانياً اقامة نظام منح معقد ومتنوع وغالي الثمن لتشجيع الصادرات التي لم يكن لها كبير حظ بالنجاح بدون تلك المنح .

---

(١) خير من عرض هذه التفاصيل روبنر المشار اليه قبلاً انظر الصفحات ٢٠ - ٣٢ ، ٥٥ - ٦٥ ، ٨٧ - ٩١ ، ٩٣ - ٩٨ ، ١٦٩ - ١٧٠

خلاف هذه الآثار كان هنالك أثر سيء جداً في النفسية العامة اذ ضاعت الثقة بالجنيه الاسرائيلي كأداة تعاقد للمستقبل ، وصار الدائنون والبائعون بالاقساط والمدينون الراغبون في ارضاء الدائنين والمتعاقدون الآخرون يصرون على ربط قيمة الديون بمـــا هو اكثر ثباتاً من الجنيه ، فتارة تربط العقود بالدولار وطوراً بمساحات معينة من الاراضي (كما في حال استدانة الحكومة مقابل سندات) وطوراً بالذهب ، او بالاسمنت (كما فعلت شركة الاسمنت « نيشر » عند طرح سنداتها في السوق) او ببيارات البرتقال او بشقق السكن . وقد عمل هذا الشعور بانعدام الثقة بالجنيه على سرعة تداول النقد لان المواطنين لم يكونوا يرغبون بأن تظل في أيديهم كميات ضخمة من نقد لا يثقون به ولا يعلمون كيف ومتى ستصيبه هزات جديدة ، فساعدت سرعة التداول هذه على تقوية ضغط الطلب على مستوى الاسعار وعلى اتساع السوق السوداء وازديادها خطورة . وبالتالي على ازدياد تشويه طراز توزع الموارد [١] .

وأخيراً في حقل العلاقات المالية الاجنبية فان الحكومـة خفضت قيمة الجنيه عدة مرات ، كما بينا في الجدول (١٤) في الفصل السادس انتهت بهبوط قيمة هذا الجنيه في فبراير ١٩٦٢ مقاساً الى العملات الاجنبية كالدولار الى نحو ٨٫٢ بالمائة مما كانت عليه في ١٩٤٨ ولم تكن التخفيضات الرسمية سوى

(١) كانت الفروقات بين الاسعار المحددة واسعار السوق السوداء ضخمة جداً فقد كانت النسبة بين الثمن بالسوق السوداء والثمن المحدد بين سبتمبر ١٩٥١ واغسطس ١٩٥٢ (وهي فترة التضخم الاعلى) ٦ مرات للاسمنت ، و ٥٫٢ للبرادات ، و ٤٫٧ لخشب البناء ، و ٤ لقضبان الحديـــد ، و ٢٫٢٢ للسكر و ١٧٫٥ للارز الخ (انظر روبنر جدول ٨ ص ٥٩) .

انعكاس متأخر للوضع الفعلي من حيث قيمة الجنيه بأسواق القطع . هـذا بالاضافة الى تعدد اسعار القطع الاجنبي تعدداً يستحق بعض الايضاح .

لقد استعملت طيلة السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٦١ وسائل متعددة لتغطية هبوط الجنيه بدلاً من تركه يجد مستقره الحقيقي بالنسبة للعملات الاجنبية . وقد كانت هذه الوسائل بمعرفة الحكومة بل وموافقتها واحياناً باشتراكها كذلك . من هذه الوسائل السماح بفروقات خاصة (أو أسعار قطع خاصة مختلفة عن الاسعار الرسمية) لبعض اصناف المستوردات والمصدرات كجزء من سياسة الاستيراد والتصدير (المسماة في اسرائيل « توزيرت هـارتس Tozereth Haaretz » اي حماية المنتوجات المحلية) . وقد بلغ تأرجح سعر القطع حده الاقصى بين جنيه واحد للدولار وهو السعر المستعمل في عمليات استيراد الارز لتقليل هذا الاستيراد ، و ١٧ جنيـه للدولار وهو السعر المعطى لمصدري السردين الاسرائيلي المعلب تشجيعاً لهم . ثمة وسيلة اخرى استعملت للتلاعب بأسعار القطع الرسمية هي تعيين « أسعار خـاصة » اي اسعار تعينها الحكومة لاغراض خاصة بالتفاهم مع المؤسسات والمنشآت المعنية بالامر . فقـد كانت هناك اسعار خاصة بالشركات الحكومية ، واخرى بالمؤسسات القوميـة (الوكالة اليهودية ، الكيرن كاييت . الخ) واخرى بالبحارة في السفن الراسية في موانىء اسرائيل ، واخرى بالزوار غير المقيمين وبالسياح ، وأخرى بالمواطنين الذين تردهم اعانات بعملات اجنبية ،وأخرى بالمهاجرين القادمين حديثاً ، واخرى بأصحاب الحسابات المجمدة بعملات اجنبية ، وأخرى بمستوردي السيارات ، وأخرى بالسفن التي تجري فيهـا اصلاحات في اسرائيل، وأخرى بالاسرائيليين المسافرين الى الخارج ، واخيراً اسعار أخرى خاصـة بالذين يطلبون مشتروات بالمراسلة من مخازن « ماسي » في الولايات المتحدة . اننا لا نبالغ اذ نقول انه كانت هنالك مئات

اسعار القطع الرسمية السائدة في آن واحد مما لا نعلمه مثيلاً في تاريخ الفوضى النقدية [١] . ولا غرو اذا تساءل الاسرائيلي في حينها ، وتساءل معه المراقب المحايد،عند ذكر الجنيه الاسرائيلي كعملة في السوق المالية الاجنبية :الجنيه-اي جنيه هو هذا ؟

(د) موارد القطع الاجنبي ومدى الاعتماد عليها

حتى هذا الجزء من الفصل كان توكيدنا على الاعباء التي نشأت في داخل الاقتصاد لاسباب داخلية خلال سعي المجتمع الاسرائيلي صوب المنجزات التي كان يستهدفها في حقول الدفاع والهجرة والاستيطان والاسكان والانماء عامة. الا اننا من حين لاخر تعرضنا للناحية الخارجيـــة من هذه الاعباء ، ناحية الاعتماد على المعونات الخارجية في السبيل الى تحقيق المنجزات . والترابط بين هذين النوعـين من الاعباء واضح وقوي ويكاد النـوع الثاني يكون الشق الآخر للنوع الاول . على اننا في هذا الجزء الاخير من الفصل سنركز النظر على حقيقة ومدى الاعتماد ومقدار الدين الخارجي الذي تجمع حتى منتصف عام ١٩٦٢ والاتجاهات العامة في تطور موارد القطع الاجنبي ، على ان ننهي الفصل بخلاصة عامة للموقف من حيث جملة الاعباء منظوراً اليها كوحدة مترابطة .

أشرنا في نهاية الفصل السادس في الجدول (٢٠) الى رصيد الاستيراد اي

---

(١) معظم هذه الفقرة مقتبس عن ص ٦٤/٦٥ من مقالنا المشار اليه قبلا . ومصدرنا هو روبنر في الصفحات التي عددناهـــا في الملحوظة « ٢٥ » . الا ان مضمون هذه الملاحظات ينعكس كذلك في باتنكن (الفصل ٣و٤) وفي التقويم العام للاقتصاد الاسرائيلي الوارد في سياق تقديم السياسة الاقتصادية الجديدة المعلنة في فـــبراير ١٩٦٢ ، في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ص ١٨٥/١٨٦ ، وهو تقويم سنستشهد به في نهاية هذا الفصل .

مقدار تفوق المستوردات على المصدرات (وهو العجز في ميزان المدفوعات) من السنة ١٩٤٩ الى ١٩٦٢ مما اعطى القارىء صورة عامة عن حجم رصيد الاستيراد بالارقام المطلقة ونسبته لجملة الموارد المتوفرة للاستعمال . وعلينا الآن ان نتعمق ببحث موضوع رصيد الاستيراد قليلاً فنشير اولا الى ان هذا الرصيد يشكل الجزء الاعظم من المعونات الاجنبية ولكنه لا يمثل كل ما ورد من معونات . فقد ورد خلال السنوات المشار اليها معونات زادت في مجموعها عن رصيد الاستيراد لنفس السنوات بمقدار ٤٤٠ مليون دولار بدليل ان وفراً بهذا المقدار تجمع لدى اسرائيل في منتصف ١٩٦٢ فوق ما تطلبته ضرورات تمويل رصيد الاستيراد عبر السنين . وبهذا يكون مجموع المعونات الخارجية المعلن عنها ٤٫٨٩٠ مليون دولار من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٢ (كما هي مفصلة في الجدولين ٢٢ و ٢٣) .

الجدول (٢٢)

رصيد الاستيراد والمعونات الخارجية المعلن عنها للسنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٢

السنة	رصيد الاستيراد (بملايين الدولارات)
١٩٤٩	٢٠٦,٠
١٩٥٠	٢٨١,٨
١٩٥١	٣٥٩,٥
١٩٥٢	٣٠٦,٨
١٩٥٣	٢٦٢,٩
١٩٥٤	٢٣٨,٠
١٩٥٥	٢٨٢,٧
١٩٥٦	٣٥٦,٦
١٩٥٧	٣٣٥,٢
١٩٥٨	٣٣٣,٤
١٩٥٩	٣١٦,٢
١٩٦٠	٣٤١,٤
١٩٦١	٤٠٢,٤
١٩٦٢	٤٢٧,٠
جملة رصيد الاستيراد	٤٤٤٩,٩
الوفر بمنتصف ١٩٦٢	٤٤٠,٠
جملة المعونات الخارجية المعلن عنها	٤٨٨٩,٨

المصدر: الجدول ٢٠ وما تلاه في اشاره للسنتين ١٩٦١ و ١٩٦٢ .

الا ان الارقام الاجمالية الواردة في الجدول ٢٢ تحتاج الى فحص مفصل يعيننا على معرفة مصادر العـون الاجنبي الاقتصادي لاسرائيل واحجام هذه المصادر النسبية مما نحتاج اليه من معلومات في الفصل الاخير في سبيل تقويم اسرائيل للاستقلال الاقتصادي . امـا الفحص المفصل فسيتطلب اولاً تسجيل موازين المدفوعات للسنوات ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ وهي السنوات التي تتوفر لدينا عنها تفاصيل وافية مما سنقوم به في الجدول ٢٣ (الى جانبه) .

الجـــدول رقم (٢٣)

ميزان المدفوعات الإسرائيلي ١٩٥٠ – ١٩٦٠

(ملايين الدولارات)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	المجموع
أ) رصيد الاستيراد												
١ – استيراد السلع والخدمات	٣٢٧,٦	٤٢٦,١	٣٩٣,٢	٣٦٥,٢	٣٧٣,٢	٤٢٦,٦	٥٣٤,٥	٥٥٧,٢	٥٧٢,١	٦٠٣,٦	٦٩٣,٦	٥,٢٧٢,٩
٢ – تصدير السلع والخدمات	٤٥,٨	٦٦,٦	٨٦,٤	١٠٢,٣	١٣٥,٢	١٤٣,٩	١٧٧,٩	٢٢٢,٠	٢٣٨,٧	٢٨٧,٤	٣٥٢,٢	١,٨٥٨,٤
٣ – رصيد الاستيراد (١ ناقصاً ٢)	٢٨١,٨	٣٥٩,٥	٣٠٦,٨	٢٦٢,٩	٢٣٨,٠	٢٨٢,٧	٣٥٦,٦	٣٣٥,٢	٣٣٣,٤	٣١٦,٢	٣٤١,٤	٣,٤١٤,٥
ب) تمويل رصيد الاستيراد												
١ – المقبوضات الصادرة من التحايل دون مقابل	٨٩,٦	١٣٦,٨	١٩١,١	١٧٢,٨	٢٦٠,٦	٢١٠,٤	٢٤٠,٥	٢٤٥,٤	٢٥١,٠	٢٥١,٠	٢٩٩,٥	٢,٣٤٨,٧
– المعونة الفنية (١)	..	..	٢,٣	٢,٦	١,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٨,٧
– المعونة الأميركية	–	١٤,٠	٨٤,٠	٤٤,٧	٣٧,٢	٢٠,٥	٦,٨	٢٤,١	١١,٢	٩,٥	٩,٧	٢٦١,٧
– التعويضات الألمانية لإسرائيل	–	–	–	٤٠,٩	٨٢,٣	٨٧,٥	٧٩,٢	٧٧,٩	٦٩,٧	٦٦,٤	٧٩,٧	٥٨٣،٦
– التعويضات الفردية الألمانية	–	–	–	–	٦,١	١٨,٨	٢٥,٧	٤٥,٠	٦٥,٤	٧٠,٧	٩٧,٨	٣٢٩,٥
– التحاويل النقدية الخاصة	١٩,٦ (٢)	٣٨,٨ (٢)	٦,٩	٨,١	١٤,٨	٢٤,٣	٢٥,٥	٢١,٢	٢٥,٣	٢١,٨	٢٨,٣	٢٣٤,٦
– التحاويل من المؤسسات القومية	٧٠,٠ (٣)	٨٤,٠ (٣)	٤٦,٢	٤٧,٣	٨٧,٢	٤٣,١	٨٧,٦	٥٥,٧	٦٠,٨	٦٥,٥	٦٩,٨	٧١٧,٢
– التحاويل العينية	(٤)	(٤)	٥١,٧ (٥)	٢٩,٢ (٥)	٣١,٢	١٥,٨	١٥,٣	٢١,١	١٨,٣	١٦,٨	١٤,٠	٢١٣,٤
٢ – المقبوضات الصافية من انتقال الرساميل	١٠٦,٤	١١٥,٦	١١٦,٤	٧٥,٣	١,٠	٧٦,٤	١٠٠,٤	٧٨,٦	٦٨,٦	٥٤,٧	٤٥,٨	٨٣٩,٢
– قروض طويلة ومتوسطة الأجل	٤٤,٤	٨٧,٦	١١٤,٩	٦٩,٦	٧١,٢	٧٦,٣	٧٨،٤	٦٩,٤	٩٣,٦	٨١,٢	١٠١,٤	٨٨٨,٠
مبيع سندات إسرائيل	–	٥٠,٤	٤٦,٣	٣٦,١	٢٩,٢	٣٢,٢	٤٧,٤	٤٤,٧	٣٣,٧	٣٥,٣	٢٩,١	٣٨٤,٤
قروض بنك الاستيراد والتصدير	٤٤,٤	٢٧,٧	٢٧,٥	٤,٤	١,٨	-٢,١	-٢,١	-١١,٤	-٦,٥			
قروض الولايات المتحدة (قانون ٤٨٠)	–	–	–	–	–	٢٥,٤	٣٢,٦	٢٠,٤	٤٣,٩	٣٢,٩	٣١,٣	٢٢١,٣
التزامات حكومية أخرى	..	٩,٥	١١,٢	٧,٢	٢١,٢	٨,٧	-٥,٨	١,٣	-٢,٢			
رساميل خاصة	..	..	٢٩,٩	٢١,٩	١٩,٠	١٢,١	٦,٣	١٤,٤	٢٤,٧	١٣,٠	٤١,٠	١٨٢,٣
– قروض قصيرة الاجل	٦٢,٠	٢٨,٠	١,٥	٥,٧	-٧٠,٢	٠,١	٢٢,٠	٩,٢	-٢٥,٠	-٣٦,٥	-٥٥,٦	-٤٨,٨
٣ – السهو والخطأ (نفقات غير مسجلة)	٨٥,٨	١٠٧,١	-٠,٧	١٤,٨	-٢٣,٦	-٤,١	١٥,٧	١١,٢	١٣,٨	١٠,٥	-٣,٩	٢٢٦,٦
٤ – جملة تمويل رصيد الاستيراد (١ و٢ و٣)	٢٨١,٨	٣٥٩,٥	٣٠٦,٨	٢٦٢,٩	٢٣٨,٠	٢٨٢,٧	٣٥٦,٦	٣٣٥,٢	٣٣٣,٤	٣١٦,٢	٣٤١,٤	٣,٤١٤,٥
ج) سعر القطع للسنوات المشار إليها (٦)	٠,٣٥٧	٠,٣٥٧	٠,٨٥٦	١,٢٠٦	١,٥٤٣	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	
د) رصيد الاستيراد بالجنيهات الإسرائيلية	١٠٠,٦	١٢٨,٣	٢٦٢،٦	٣٧,١	٣٦٧,٢	٥٠٨,٩	٦٤١,٩	٦٠٣,٣	٦٠٠,١	٥٦٩,٢	٦١٤,٥	

تابع الجدول (٢٣)

المصدر : للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ باتنكن٥٢/٥٣ ، وللسنتين ١٩٥٩و١٩٦٠ بنك اسرائيل ، تقرير عام ١٩٦٠ ، ص ٢٢/٢٣ .

الملاحظات: (١) في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ظهرت المعونة الفنية الواردة من الولايات المتحدة ومن هيئة الامم تحت باب « المعونة الفنية » . اما للسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ فقد ظهرت تحت باب « المعونة الاميركية » .

(٢) الرقم يشمل الهبات الخاصة والتحويلات العينية .

(٣) الرقم يشمل الهبات المؤسسية والتحويلات العينية .

(٤) الرقم مشمول تحت باب « التحاويل النقدية الخاصة » وباب « التحاويل من المؤسسات القومية » .

(٥) يشمل التحاويل النقدية التي يجريها المهاجرون .

(٦) للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ و ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ على اعتبار السعر الرسمي .
للسنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ المتوسط الموزون (المرجح) للاسعار الرسمية المتعددة في حينها ، مع بعض التعديلات .

ملاحظة عامة :

الاشارة (..) تعني ان الرقم غير متوفر .
الاشارة (ـ) تعني ان الرقم صفراً أو انه صغير جداً بحيث يصح اهماله .

هنالك عدد كبير من الملاحظات يمكن تقديمه في ضوء الصورة الاجمالية لميزان المدفوعات المفصل للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ منها :

(١) ان المقبوضات الصافية من التحاويـــل دون مقابل ، اي الهبات التي لا يترتب على اسرائيل اي التزامـــات مقابلها ، بلغت خـــلال السنوات الاحدى عشرة نحـو ٦٩ بالمائـــة من جملة عجز ميزان المدفوعات . اي أن معظم العجز جرى تمويله بدون عبء ضخم على اسرائيل بالذات ، اما العبء الواقع عليهافهو ٣١ بالمائة من العجز وهو مدى اعتمادها على القروض . على ان الصورة تختلف ان نحن نظرنـا الى السنتين ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، ففي هاتين السنتين هبطت نسبة التحاويـــل دون مقابل الى نحو ٦٠ بالمائة من رصيد الاستيراد مقابل المتوسط العام وهو ٦٩ بالمائة للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ (وكان هبوطها عمـــا كانت عليه في ١٩٥٩ و ١٩٦٠ اكبر حجماً اذ كانت النسبة ٨٠و٨٨بالمائة على التوالي في هاتين السنتين) .والمرجح أن يطرأ الانخفاض الا كبر على هذه النسبة في ١٩٦٤ او ١٩٦٥ حين ينتهي مفعول اتفاقيتي التعويضات الالمانية لاسرائيل .

(٢) كان لاتفاقيتي التعويضات الالمانيتين فعل الاكسير في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي فالاولى وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٣ ونصت على منح التعويضات لدولة اسرائيل كدولة ، نصت في مجموعها على ٨٢٠ مليون دولار (وصل اسرائيل منها بنهاية ١٩٦٢ نحو ٧٢٠ مليون) وقد ساعدت هـذه الاتفاقية عملية التثمير اذ ان قسماً كبيراً من قيمتها جاء كسلع تثمير ووسائل نقل . والثانية ، وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٤، نصت على منح التعويضات لافراد يهود تضرروا اثناء الحكم النازي جسدياً او مادياً . وقـــد وصل للافراد الاسرائيليين بموجبها نحو ٥٥٠ مليون دولار لنهايـة ١٩٦٢ ويتوقـــع ان

تتضاءل الورادات منهــــا كثيراً بعد ١٩٦٣ [١] . وبالنتيجة يتوقع ان تحصل اسرائيل من المانيا الاتحادية على ما مجموعه نحو ١,٥٠٠ مليون دولار عند انتهاء مفعول الاتفاقيتين مما يشكل نسبة كبيرة من جملة المعونات الاجنبية . وهكذا سيكون انتهاء مفعول هاتين الاتفاقيتين أمراً خطيراً لاسرائيل . هذا وقد بدأت اسرائيل بابداء قلقها من هذا القبيل ، بـــل ان بعض الاقتصاديين اخذوا منــذ سنوات يبحثون أثر غياب الموارد الالمانيــة على الاقتصاد الاسرائيلي ، وكيفية عمل تعديلات اساسية فيه لمجابهة الوضع المتوقــع آنذاك .

(٣) اكبر مصدر مفرد للمعونات دون مقابل حتى الآن هو «المؤسسات القومية » وقد بعثت بنحو ٩٥٠ مليون دولار لنهاية ١٩٦٢ . وهذا المصدر هو ثابت الى حد بعيد ، بل لعله اكثر المصادر ثباتاً لان اليهودية العالمية لن تتخلى عن اسرائيل والمرجح ان تستمر بارسال المعونات الاقتصادية اليهـا لسنوات عديدة بعد . واذا اضفنا المعونات الواردة عن طريق المؤسسات القومية الى التحاويل النقدية الخاصة (المباشرة) والتحاويل العينية لتجمع لدينا اكثر من ١٠٠ مليون دولار سنوياً ، وهو اكبر مبلغ ثابت تستطيع اسرائيل توقع استلامه .

(٤) ان سداد جزء من عجز ميزان المدفوعات بواسطة القروض عـلى انواعها ليس مما يدعو لاطمئنان اسرائيل ، فالقروض تحمل فـوائد وهي كذلك واجبة التسديد ان عاجلاً أو آجـلا ، والدفعات المستحقة خـلال

(١) بموجب تقرير البنك الدولي المشار اليه قبلا ، الفقرة ١٠٠ .

١٩٦٢ مثلا بلغت ٨٠ مليون دولار فوائد واقساطاً [١]. الا ان هناك نوعين من القروض لا يخيفان اسرائيل من هـــذا القبيل ، الاول هو القرض الناشيء عن مبيع سندات الدين الاسرائيلي وقد بلغت جملته حتى آخر مارس ١٩٦٢ مبلـــغ ٤٢٧ مليون دولار [٢]، ومن المرجح ان معظم الذين ابتاعوا هذه السندات ينظرون الى عملية الشراء كهبة لا كدين ، خاصة اذا شعروا ان اسرائيل في ضيق مادي وان سداد قيمة السندات سيرهقهابشكل خطير . اما النوع الثاني من القروض غير المرهقة فهو ما يأتي من حكومة الولايات المتحدة بموجب « القانون العام رقم ٤٨٠ » اي عن طريق الحاصلات الزراعية التي تأتي لاسرائيل فتبيعها هذه في اسواقها وتحتفظ بتسعين بالمائة من اثمانها التي يعتبر جزء منها كهبة والجزء الآخر كقرض إنمائي يسمح سداده بعملة محلية . ويلاحظ بصدد قروض الولايات المتحدة وهباتها انها تركزت حول ٥٠ مليون دولار في المتوسط سنوياً ، وهذا المبلغ يمكن اعتباره ثابتاً الى حد بعيد مع الاشارة الى ان توزيعه بين الهبات والقرض قابل للتغير بين عام وآخر .

(٥) هنالك معاملات اخرى مع حكومات أجنبية لا تسجل في ميزان المدفوعات [٣]، وهي على المرجح معاملات شراء اسلحة مقابـل قروض او اعتمادات حكومية ، ومعظمها مع فرنسا ، الا اننا لا نستطيع تقدير قيمة هذه المعاملات .

(٦) مما تتوجب الاشارة اليه هو تحسن الوضع بالنسبة لقدوم الرساميل

---

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ٣٤٣ .
(٢) حكومة اسرائيل ، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ١٩١ .
(٣) وردت اشارات مختلفة بهذا الصدد في باتنكن وروبنر .

الخاصة للتوظيف في اسرائيل ، وقد بدأت مقاديرها بالارتفاع المحسوس عام ١٩٦٠ واستمرت في التصاعد ، رغم كونها لم تبلغ اطلاقاً التوقعات المغرقة في التفاؤل التي كان الاسرائيليون يصرحون بها .

(٧) ان الصورة الاجمالية للالتزامات المالية على اسرائيل بنهاية مارس ١٩٦٢ تشير الى تراكم ٣٧٥ مليون دولار من الديون والالتزامات (على اختلاف أنواعها) ، موزعة كما يلي :[١]

نوع الدين أو الالتزام	مقداره (بملايين الدولارات)
١) ديون مباشرة :	
طويلة الاجل	٥٣٣,٩
متوسطة الاجل	٣١,٥
قصيرة الاجل	١٨,٠
	٥٨٣,٤
٢) كفالات لسداد الديون :	
طويلة الاجل	٣٧,٩
متوسطة الاجل	١٦,٩
قصيرة الاجل	٢,٥
	٥٧,٣

---

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ١٩١

٣) كفالات لتحويل العملة :

طويلة الاجل	٢٧,٠	
متوسطة الاجل	٢٣,٠	
قصيرة الاجل	٢٧,٩	
		٧٧,٩

٤) التزامات خاصة بدون كفالة :

طويلة الاجل	١,٤	
متوسطة الاجل	٣,٧	
قصيرة الاجل	١١,٤	
		١٦,٥
جملة الالتزامات على اسرائيل		٧٣٥,١
منها : القروض بسبب سندات الدين	٤٢٧,٠	
بقية القروض والالتزامات	٣٠٨,١	
		٧٣٥,١

فاذا قارنا هذه القروض والالتزامات بوفر القطع الأجنبي المتراكم لوجدنا ان المتوفر لدى اسرائيل من القطع الأجنبي في نفس التاريـــخ ، وهو ٤٤٠ مليون دولار اكبر من ان يكفي لمجابهة القروض كلها عدا سندات الدين الاسرائيلي . على ان هذا الوضع غـــير المزعج يجب ان ينظر اليه الى جانب الملاحظتين (٣) و (٤) اعـــلاه من ان الاتجاه الاكيد هو صوب انخفاض المعونات من غير مقابل ، خاصة في سنة ١٩٦٤ حين يكون مفعول الاتفاقيتين

الالمانيتين قد انتهى او كاد . وبانخفاض الهبات يتوجب ان يصار الى رفع مقادير انتقال الرساميل على الاقل الى نفس مدى الانخفاض اذا رغبت اسرائيل في الحفاظ على نفس رصيد الاستيراد . وارتفاع مقدار انتقال الرساميل يحمل معه أعباء ولهذا فانه ليس حلا مرضياً لمشكلة عجز ميزان المدفوعات .

غير ان ثبات نسبة رصيد الاستيراد الى جملة الموارد المتوفرة للاستعمال مع ارتفاع الناتج القومي القائم الذي يشكل الجزء الاهم من جملة الموارد ، يدعو حتماً الى ارتفاع رصيد الاستيراد بالارقام المطلقة مع ثبات نسبته المئوية . وهكذا فان العبء الاساسي على الاقتصاد الاسرائيلي هو وجوب الحصول على المعونات المتزايدة بالارقام المطلقة اذا اراد هذا الاقتصاد ان يحافظ على معدلات التثمير والنمو فيه ، فاذا كان الاتجاه هو صوب انخفاض هذه المعونات ، كما بينا، فاناسرائيل لن تقوى حتىعلى الحفاظ علىمعدلات التثمير والنمو الحالية ويتوجب عليها ان تقبل بتخفيضات في التثمير والنمو او في الاستهلاك (من خاص وحكومي) او في الاثنين معاً ، وهو قبول لا نرى دلائله في العقلية الحاكمة ولا في الاوساط الشعبية ـ فيما عدا بعض الاقتصاديين [١] .

يبقى الشيء البديهي وهو ضغط الرصيد الاستيرادي عن طريق رفع

---

(١) نشير هنا بصورة خاصة الى باتنكن الفصل ٥ ، وروبنر الفصل ٢٧ ، والفرد شيرمان في مقال بعنوان « مشاكل اسرائيل الاقتصادية » في مجلة The World Today عدد اكتوبر ١٩٥٩ ، والتقويم العام للاقتصاد الاسرائيلي تحت باب « اقتصاد اسرائيل » في كل من الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢ ولعام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ .

قيمة المصدرات مع حفظ المستوردات على ما هي عليه، او تخفيض المستوردات مع بقاء المصدرات على مـــا هي عليه ، او بعض هذا الاجراء وبعض ذاك : بعبارة أخرى ، إنقاص عجز الميزان التجاري . يتوجب الايضاح هنا ان حجم المستوردات رهن بحاجات التسلح والاستهلاك والتثمير وبحاجات التصدير على السواء . وتخفيض المستوردات يتطلب الرضى بنقصان مستوى الثلاثة الاولى وهو امر لا يبدو مستحباً في اسرائيل . اما حاجات التصدير فأمرها شيء آخر ذلك ان النسبة بين مـــا يحتاجه كل دولار مصدر من السلع المستوردة تكاد تكون ثابتة ، وقد رأينا انها ظلت نحو ٤٧ بالمائة خلال سنوات طويلة في اسرائيل . ولهذا فان رفع المصدرات يؤدي بـــذاته الى رفع المستوردات بموجب نسبة ما بينهما . بل ان التطورات في السنتين او الثلاث الاخيرة تشير الى تدهور العلاقة بين المصدرات والمستوردات ، ففي ١٩٦٠ مثلاً ارتفعت المصدرات فوق ١٩٥٩ بمقدار ٦٥ مليون دولار غير ان المستوردات ارتفعت بمقـدار ٩٠ مليون ، وفي ١٩٦١ ارتفعت المصدرات بمقدار ٦٠ مليون دولار غير ان المستوردات ارتفعت بمقدار ١٢٨ مليون (حتى لو حسمنا جملة ثمن البواخر والطائرات التي ابتاعتها اسرائيل في ١٩٦٠ وفي ١٩٦١ من الصورة الاجماليـــة يظل ارتفاع المستوردات ١٠٣ مليون مقابل ٦٠ مليون للمصدرات) . وفي ١٩٦٢ ارتفعت المصدرات بمقدار ٧١ مليون دولار غير ان المستوردات ارتفعت بمقدار ١٠١ مليون [١] . ودلالة هذه الارقام ان دولاراً ونصف من ارتفاع المستوردات رافق كل دولار

---

(١) انظر بنك اسرائيل ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ ص ٢٢ للمقارنة بين ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ١٣٦ للمقارنة بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ . و ص ٣٤٣ المقارنة بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ .

ارتفاع في المصدرات مـــما ادى إلى ارتفاع رصيد الاستيراد باستمرار منذ ١٩٥٩ . وهو اتجاه يجيء عكس تمنيات السلطة الاسرائيلية . اما سبب هذه الظاهرة فهو قيـــام اسرائيل بشراء تجهيزات تثميرية ضخمة (من اصل التعويضات الالمانية) واستمرار السلطات في سياستها الفضفاضة وهي سياسة غالية الثمن ، وغلاء ثمنها ليس في انهـــا تؤدي الى استيراد سلع استهلاكية ومعدات تسلح بمقادير كبيرة فحسب بل في انها تؤدي الى مساندة جهـاز انتاج داخلي مرتفع الكلفة من ضمن نظام معونات ومنح سخي ، ذلك ان جزءاً يذكر من المستوردات يتجه لاستعمال الإنتاج الداخلي لان المحتوى الاستيرادي في الانتاج الداخلي مرتفع كمثل ارتفاع المحتوى الاستيرادي في المصدرات .

* * *

نأتي الآن الى اجراء تقويم عام للعبء الاقتصادي الذي لازم تحقيق المنجزات الاقتصادية في اسرائيل ولاصرار اسرائيـــل على السعي صوب اهدافها كلها معاً وبنفس الوقت . ولقد صار واضحاً ان اسرائيل انما تمكنت من الاستمرار في تحقيقها وسعيها بفضل المعونات الاجنبية .

وردت هذه المعونات ، التي يبلغ مجموعهـا المعلن عنه ٤٫٨٩٠ مليون دولار بين اول ١٩٤٩ ونهاية ١٩٦٢ بمعدل سنوي يبلغ ٣٤٩ مليون دولار . الا ان ما هو اهم من المعدل العام هو الاتجاه في حجم المعونات ويلاحظ هنا ان هذه المعونات هي في سبيل التزايد ففي حين كان معدلهـا للنصف الاول من الفترة قيد الدرس ٢٧٧ مليون سنوياً ارتفع الى ٣٥٩ مليون في النصف الثاني . وقد كان الارتفاع متواصلاً وشاهقاً خلال السنوات الاربع الاخيرة من ١٩٥٩ لغاية ١٩٦٢ . بل في الواقع ان هذا الارتفاع كان مستمراً منذ ١٩٥٧ فيما عدا هبوط في عام ١٩٥٩ .

وهذا الاتجاه صوب تزايد الاعتماد المطلق على العون الاجنبي جاء بعد انخفاض هذا العون بين ١٩٥١ و ١٩٥٤ حين اشتدت اجراءات الحكومة بوجه الاستيراد . ولكن على الرغم من تأرجحات مقادير العون الاجنبي فالحقيقة الثابتة انه الشرط الاساسي لاستمرار المنجزات الاسرائيلية الاقتصادية فهو بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي كغرفة الزجاج المدفأة التي تسمح للنبات الضعيف بالعيش . ولا يكفي ان يقال ان عبء العون يقع على العالم الخارجي اذا كان هناك دليل كاف على عدم ثبات هذا العون او على الاقل على عدم ثبات حجمه الضخم . فان بقاء اصرار اسرائيل على بلوغ كل اهدافها معاً مما يتطلب الحفاظ على مستوى التثمير والنمو العالي وعلى مستوى الاستهلاك الخاص والحكومي العالي ، كذلك لما يدعو الى تزايد رصيد الاستيراد الى جانب ارتفاع الناتج القومي القائم . ومن قبيل تبسيط هذه الصلة نقدم مثالا رقمياً عنها : فلو كان الناتج القومي القائم في سنة ما ٢,٠٠٠ مليون دولار وكان رصيد الاستيراد ٢٠ بالمائة من هذا الناتج اي ٤٠٠ مليون دولار ، كانت جملة الموارد المتوفرة للاستعمال ٢,٤٠٠ مليون دولار اي ان رصيد الاستيراد يعادل سدس جملة الموارد . ثم لو فرضنا ان معدل نمو الناتج القومي كان ١٠ بالمائة سنوياً (فائدة مركبة) وجئنا ننظر الى حجم رصيد الاستيراد بعد ثلاث سنوات مثلا على اساس استمرار نسبة رصيد الاستيراد للناتج القومي القائم لوجدنا ما يلي في نهاية السنة الثالثة :

الناتج القومي	٢,٦٨٦ مليون دولار
رصيد الاستيراد	٥٣٧
جملة الموارد	٣,٢٢٣

ويلاحظ طبعاً هنا ارتفاع القيمة المطلقة لرصيد الاستيراد بأكثر من الثلث

مع بقاء نسبتها الى الناتج القومي والى جملة الموارد كما هي .

يصح التساؤل هنا : هـــل استمرار عجز ميزان المدفوعات ضروري لاستمرار التثمير العالي وبالتالي لاستمرار النمو العـالي ؟ والجواب نعم في وضع اسرائيل الخاص ، مع العلم ان بلداناً أخرى كثيرة تقوم بتثميرات عالية وتحقق نمواً مرتفعاً دون اللجوء الى الرصيد الاستيرادي والعجز بميزان المدفوعات . انما في تلك الحالة تضحي هـــذه البلدان بشيء من مستوى الاستهلاك ، واسرائيل بالذات بامكانها رفع نسبة الادخار الداخلي وتخفيض مستوى الاستهلاك والاستغناء الى ذلك المدى عن قسم من رصيد الاستيراد ولكنها لا تبدي الارادة على ذلك .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي جرى اعلانها في فبراير ١٩٦٢ والتي مآلها توسيع مدى حرية الاقتصاد داخلياً وخارجياً وتخفيض قيمة النقد على امل رفع المصدرات وضغط المستوردات، تعبر دون شك عن ادراك لعدم سلامة الاقتصاد الاسرائيلي في الخط الذي سار عليه حتى ذلك الحين ، على ان هذه السياسة لم يمض بعد عليهـــا وقت كاف يمكن الباحث من التثبت من نتائجها . على ان ما يهمنا الآن من هذه السياسة هو نـوع الحوار الفكري الذي سبق ظهورها . والذي يؤيد ما ذهبنا اليه من ضخامة العبء الذي نتج عن تحقيق المنجزات . وفي سبيل ايضاح هذا الحوار لا نجد افضل من ان نستشهد بما جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ في معرض شرح خطوات السياسة الجديدة [١] .

---

(١) ص ١٨٥/١٨٦ . راجع النص الكامل لبيان وزير المال حول السياسة الجديـدة كما ورد في قسم الوثائق في عدد مارس ١٩٦٣ من مجلة Middle Eastern Affairs

« ان تنمية اقتصاد اسرائيل خلال السنوات الاربعة عشر الماضية كانت من نوع وضع الاسس وقد عنت تحقيق تنمية فيزيائية مهما كان الثمن ، بما في ذلك تنشيط الحوافز وحماية المصنوعات والخدمات المحلية حتى على حساب الكفاءة والقدرة على الربح . ان المنجزات كانت جديرة بالذكر وكان هنالك تقدم مرض ، فارتفع الناتج القومي بمعدل سنوي مقداره ٩ او ١٠ بالمائة ، وتحققت العمالة المليئة ، واصبحت المنتوجات الصناعية والزراعية وفيرة ، وجرى توسيع الصناعة والزراعة والبناء ، والمواصلات من برية وبحرية وجوية ، كما جرى دمج اكثر من مليون مهاجر جديد بالاقتصاد والثقافة والمجتمع ، واخيراً بدلاً من النقص في القطع الاجنبي ارتفع الاحتياطي المتوفر بمنتصف ١٩٦٢ الى ٤٤٠ مليون دولار » .

« على اننا الآن مدعوون لتغيير خط السير ولمجابهة الامور الاقل ارضاء التي رافقت التنمية المتسارعة ، مثل : الاتجاه التضخمي المتمادي وارتفاع الاسعار الذي رفع الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك من ١٠٠ نقطة لعام ١٩٥٠ الى ٤٥٥ في ١٩٦١ ، ازدياد الفجوة اتساعاً في ميزان التجارة الى مقدار ٤٢٠ مليون دولار في ١٩٦١ ، الارتفاع المستمر في مستوى الاستهلاك الخاص والعام بحيث يرتفع الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي فاحش هو ٥ الى ٦ بالمائة ، ثبات مستوى الادخار العام بل بالفعل هبوط المستوى العام للادخار بمقدار ٠,٢ بالمائة من الناتج القومي ، ابتعاد سعر النقد الاسرائيلي عن السعر الرسمي الذي هو ١,٨٠ للدولار الواحد ، دفع المزيد والمزيد من المنح للمصدرين من موازنة مثقلة تعويضاً لهم عن اسعار داخلية مرتفعة وعن تزايد التباعد بين اسعار القطع الفعلية والرسمية ، تكاثر التعرفات والرسوم على المستوردات لجعل سعر القطع المستعمل في المستوردات اكثر صدقاً ، اضطراب وفوضى اوضاع الانتاج والتثمير

والاستهلاك بسبب وجود نظام أسعار غير واقعي تسنده المنح والرسوم على المستوردات ويسنده السوق المقفل ، وحمـــاية مطلقة للمنتوجات المحلية تجاه المزاحمة الاجنبية بما يرافق ذلك من ضياع جهد في إدارة الامور ومن تصاعد أسعار » .

هذا ، بايجاز ، هو مدلول العبء الحقيقي الذي رافق المنجزات الاقتصادية باعتراف السلطات الاسرائيلية الرسمية ذاتها . وهو ، كما يرى القارىء ، عبء ثقيل الوزن ، غير ان اسرائيل لم تتردد في حمل بعضه رغبة منها في المثابرة على السعي صوب اهدافها العسكرية والايدولوجيـة والاجتماعيـة والاقتصادية على السواء .

الفصل الثامن

اقتصاد الاقلية العربية

يصعب علينا ان نتخيل حالة تحمل في واقعها ومدلولها ما هو اكثر ايلاماً من حالة العرب المقيمين اليوم في اسرائيل . فـانهم اصبحوا اقلية في بلادهم خلال اسابيـع قليلة بعـد ان كانوا اكثرية كاسحة ، وقد اضطر اخوانهم وذووهم وجيرانهم الى النزوح فصاروا انى تطلعوا يرون وجوهـاً قاسية معادية تستحل بيوتهم وارضهم ومقدساتهـم ، وامتدت الاسلاك الشائكة والالغام بينهم وبين بقية العرب الفلسطينيين المقيمين فيما تبقى من البلاد خارج السلطة الاسرائيلية فانعدمت وسائل الاتصال بينهم الا محفوفة بأكثر المخاطر عنفاً وبأساً ، ووضعت القيود وقامت المحاذير في وجه تنقلهم في بـلاد لم يغادروها بل وداخل مناطقهم بالذات واصبح سعيهم وراء لقمة العيش او علاج الطبيب تحت رحمة الحكام العسكريين الذين كانوا ولا يزالون يتحكمون بمقاديرهم اسياداً مطلقين لا تنازع سلطتهم قوة مدنية او قضائية . وفوق هذا كله فان غيوماً سوداء من الشكوك تلقى ظلها القاتم عليهم اذ يتساءل اخوانهم خـارج اسرائيل عن حقيقة مشاعرهم القومية الان واسباب بقائهم في الارض المحتلة في الاساس ، كما تساورهم الشكوك في اعمـاق نفوسهم حول حقيقة ما يجري في الوطن العربي الكبير الذي انفصلوا عنه وحول مصير قضية فلسطين وحول الجدية التي يمارسها العرب في حديثهم عن هذه القضية وفي استعدادهم لتحمل مسؤوليات حلها حلاً قومياً يعيد للعرب حقهم السليب ويمسح عار ١٩٤٨ وما تلاها من سنوات .

هذا هو شأن الاقلية العربية في اسرائيل بعد خمسة عشر عاماً من العيش تحت الحكم الاسرائيلي .

بدأت هذه الاقلية كيانها في ظروف مذهلة ، فان العرب الذين ظلوا في فلسطين يكادون يجهلون ماهيـة العوامـــل المتشابكة التي جعلتهم يجدون انفسهم غرباء في وطنهم تحت حكم دخيل . كان العرب يعدون ١,٤١٥,٠٠٠ شخص في مطلع ١٩٤٨ ثم نزح منهم من ٧٥٠,٠٠٠ الى ٨٠٠,٠٠٠ شخص تحت وطأة الارهاب ، وامتدت رقعة الاحتلال اليهودي بـين قيام الدولة وتوقيـع اتفاقيات الهدنة في مطلع ربيع ١٩٤٩ فاذا بهـــا تشمل ٧٧ بالمائة من فلسطين (نحو ٢٠,٤ مليون دونم من جملة المساحة) تضم حوالي ١٥٠,٠٠٠ عربي بعد ان تشرد الباقون او ازدحموا في غزة في وسط البلاد الشرقي . يقطن من الذين ظلوا في فلسطين المحتلة ٦٥ بالمائة في الجليل بمحاذاة لبنان خاصة في الناصرة وعكا وقراهما وفي القرى الممتدة بين صفد وعكا مثل قانة والرامة وشفا عمرو ، ونحو ١٨ بالمائة فيما يعرف باسم « المثلث الصغير » اي القرى العربية الواقعة قرب طولكرم على الحدود الاردنية في وسط البلاد (كقرى الطيبة وقلنصوه وباقة الغربية وأم الفحم) ونحو ١٠ بالمائة في المدن كحيفا ويافا واللد والرملة ونحو ٧ بالمائة في النقب وهم من البدو الرحل ، اما لماذا ظل هؤلاء العرب في فلسطين المحتلة فأمر يختلف باختلاف المنطقـة ونفسية الاشخاص . ففريق صمم على ان لا يترك بلده وبيوته واملاكه مهما يكن من أمر . وفريق اعتقد باخلاص السلطات اليهودية في وعدهـــا بعدم مضايقة العرب الذين يختارون البقاء في الدولة اليهودية بل بمعاملتهم بالمثل كبقية السكان اليهود . وفريق كان ينوي النزوح لكن تدهور الوضع العسكري السريع سبقه فوجد نفسه وقد وقع ضمن نطاق السلطة الاسرائيلية . وفريق كان ايضاً ينوي النزوح لكنه سمع بسوء اوضاع النازحين في الاردن وسورية

ولبنان وبالضيق الذي يعانون ففضل الانتظار ريثما تتضح الامـور . وفريق أذهلته صدمة الاحداث فلم يستطع ان يتخذ موقفاً حول البقاء او النزوح قبل ان احتلت القوات اليهودية بلده .

لم تطل الفترة بين الغموض الذي كان يكتنف وضع الاقلية العربية واتضاح حقيقة المعاملة التي كانت اسرائيل تنوي تطبيقها على هذه الاقلية . فقد ذهبت مع الريح الاقوال المعسولة التي اطلقها بن غوريون في حضرة لجنة التحقيق الانجلو اميركية قبل انتهاء الانتداب ، إذ قال :

« سيكون لزاماً علينا ان نعامل العرب والآخرين من غير العرب كما لو كانوا يهودا ، على ان نقوم بكل محاولة من شأنها الحفاظ على صفاتهم العربية ، ولغتهم ، وثقافتهم العربية ، ودينهم العربي [كذا] ، وطريقتهم في الحياة ، مع القيام بكل محاولة لرفع مستوى معيشتهم تدريجياً[1] .

كما ذهبت مع الريح الوعود البراقة التي وردت في « اعلان الاستقلال » الذي اطلقته اسرائيل عصر يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ من قاعة متحف تل ابيب إذ جاء في هذا التصريح :

« ان دولة اسرائيل ستقوم على مبادىء الحرية والعـدالة والسلم كما تبدت لانبياء اسرائيل ... وستحافظ (الدولة) على المساواة الاجتماعية والسياسية

---

(١) من وثائق الوكالة اليهودية لفلسطين حول القضية اليهودية امام اللجنة الانجلواميركية للتحقيق في فلسطين المجموعة Statements and Memoranda (نشر القدس ١٩٤٧) ص ٤٣ كما وردت في كتاب دون بيرتز Israel and the Palestine Arabs (نشر في واشنطن ١٩٥٨ ص ٩٣) .

لكل مواطنيها دون تفرقة في الدين او العرق او الجنس[١]...

وحلت محل هذه الاقوال حقائق قاسية : جاء الحكم العسكري الصارم يطبق على الاقلية العربية . وجاء قانون التجنس في مطلع الامر يحجب عن هذه الاقلية الجنسية التي كانت مؤهلة لها بحكم بقائها في اسرائيل ويعاملها بشكل يختلف عن معاملته لليهود الوافدين من مشارق الارض ومغاربها .

وجاءت قوانين « الاملاك المهجورة والمالكين الغائبين » تنزع الاراضي من يد الاقلية العربية بالارتكاز الى حجج قانونية ركيكة يتساوى امامها النازح في دمشق او أريحا بالعربي الذي لازم بيته في شفا عمرو او الطيبة او الجش ،واخيراً جاءت انظمة حجز الحريات والتمييز العنصري وتضييق الخناق الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من بعض مظاهر المساواة السياسية . فلنقدم الآن على درس هذه الحقائق في حياة العرب في اسرائيل وهي حقائق ذات علاقة مباشرة بوضعهم الاقتصادي الذي هو مدار بحثنا في هذا الفصل .

(أ) الحكم العسكري

من قيام الدولة حتى مطلع ١٩٥١ كان كل العرب في اسرائيل يخضعون لقيود حكم عسكري صارم ، اما بعد ١٩٥١ فقد استثنى من مفعول هذا الحكم نحو ١٥ بالمئة من العرب يقطنون في يافا وعكا وحيفا واللد والرملة—

---

(١) كما اقتبس الفقرة ولتر شوارتز في كتابه The Arabs in Israel (نشر لندن ١٩٥٩) ص ١٢ . جاء كذلك في قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ان دستور كلا من الدولتين المزمع انشاؤهما يجب ان ينص على ضمان الحقوق المتساوية دون تمييز في الامور المدنية والسياسية والاقتصادية وعلى ضمان التمتع بالحقوق الانسانية والحريات الاساسية ويجب ان لا يقوم بأي تمييز من اي نوع كان بين السكان على اساس العرق او الدين او اللغة او الجنس (الجزء ب / ١٠ د والجزء / ١ و ٢) .

اي في مدن اكثريتها الساحقة يهودية [١].

من سخرية القدر ان القانون الذي قام الحكم العسكري بموجبه هو في الاساس « نظام الدفاع للطوارىء » الموضوع عـــام ١٩٤٥ اثناء الانتداب البريطاني لمجابهة الارهاب الصهيوني ، وقد علت صيحات الاستنكار اليهودية في حينها ضد هذا القانون على اعتبار انه قاس وغير ديمقراطي غير ان هذا لم يمنع اسرائيل من تطبيقه بعد تعديل مضمونه بحيث صار اكثر قسوة واقـــل ديمقراطية . طبق هذا القانون على كل العرب كما ذكرنا ، ثم قصر في مطلع ١٩٥١ على قطاعات ثـــلاثة : القطاع الشمالي او الجليل ، قطاع الوسط او « المثلث الصغير » الملاصق للضفة الاردنية الغربية وقطاع قضاء بئر السبع او النقب ولا تزال هذه القطاعات الثلاثة الى اليوم خاضعة للحكم العسكري بعد مرور خمسة عشر عاماً على قيام الدولة . فما هي نصوص ومضايقات هـــذا الحكم ؟ ولماذا اقيم ؟ وكيف يطبق ؟

هناك ستة انظمة رئيسية منبثقة عن قانون الطوارىء الذي يقوم الحكم العسكري بموجبه هي [٢]: (١) النظام ١٠٩ ويحق للحاكم العسكري او ممثله بموجبه ان يصدر الاوامر بمنع مواطن او مواطنين معينين من ان يوجدوا في اماكن تحددها الاوامر . (٢) النظام ١١٠ ويعطي الحاكم العسكري او

---

(١) بيرتز اعلاه ص ٩٥ .

(٢) تعريف القانون وانظمته وايضاح مدلولها يرتكز الى ما جاء في كتيب لسامي هداوي عنوانه ..... Israel and the Arab Minority (نشر مكتب الاعلام العربي بنيويورك ١٩٥٩) ص ٤ - ٩ ثم في مقال لكاتب اسرائيلي اسمه زيف شيف بعنوان الحجج المؤيدة والمضادة للحكم العسكري . في مجلة New Outlook الصادرة في اسرائيل في عددها الخاص حول العرب في اسرائيل (عدد مارس / ابريل ١٩٦٢) ص ٦٤ - ٧١ .

ممثله السلطة لامر اي شخص مـــا بالاقامة الجبرية في مكان محدد وباثبات الوجود امام البوليس كما يعطيه السلطة لابعاد اي شخص إذا شعر أنه يشكل خطراً على الامن والنظام او السلامة العامـــة او انه ينوي ان يثور او ان يتمرد . (٣) النظام ١١١ يعطي للحاكم العسكري او ممثله سلطة الحجز الاحتياطي الاداري حتى شهر دون مراجعة اي سلطة عليـا ودون حق المراجعة المدنية او القضائية . (٤) النظام ١٢٢ ويعطي للحاكم العسكري او ممثله سلطة تحديد تنقل الاشخاص ضمن مناطق معينة . (٥) النظام ١٢٤ ويعطي للحاكم العسكري سلطة فرض منع التجول وقد ظل نظـام منع التجول سارياً في « المثلث الصغير » من تاريخ توقيع الهدنـــة مع الاردن وانتقال المثلث الصغير الى اسرائيل حتى مطلع ١٩٦٢ .(٦) النظام ١٢٥ او « الامر بانشاء مناطق مغلقة » هو اكثر الانظمة خطورة وقسوة فبموجبه قام الحكام العسكريون باعلان مساحات كبيرة من الاراضي التي يملكها العرب في اسرائيل مناطق مغلقة لا يحق الدخول اليها لمن ليسوا فيهـــا او الخروج منها لمن هم فيها الا باذن خطي من الحاكم العسكري للقطاع. وقد كانت عشرات المناطق تضم مئات الوف الدونمات خاضعة لهذه القيود ولاتزال هنالك ١٧ منطقة مغلقة حتى اليوم [١].

بسبب اهمية النظام ١٢٥ واثره في انتزاع السلطات لمعظم الاراضي العربية فاننا سندخل في تفصيل مفعوله. تحدد بموجب النظام مناطق دفاعية ومناطق أمن وقد سمح قيام هذه المناطق بالاضافة الى وجود سلطة مطلقة بيد الحكام العسكريين لا رادع قانوني لها ، باقدام السلطات الاسرائيلية على طرد

---

(١) بلغت مساحة الاوض مليوني دونم في يناير ١٩٥٦ كما ورد في تصريح لبن غوريون نشر بجريدة جروزلم بوست في ١٩٥٦/١/١٩ .

الافراد العرب او القرى العربية كمجموعة من اماكن الاقامة المعروفة والثابتة الى اماكن اخرى ، كما سمح باقدام السلطات على وضع اليد على المنقولات والتصرف بها بموجب منطوق النظام نقلاً واتلافاً وبيعاً لصالح الحكومة . وبمنع الأشخاص او الجماعات من القيام بنشاط اقتصادي ما او الاستخدام بدون ابداء الاسباب سوى القول ان الاجراء تستدعيه متطلبات امن وسلامة البلد ، وبايقاف الخدمات البريدية او الهاتفية او اية خدمات عامة اخرى ، وباحتلال اية منطقة خاضعة للادارة العسكرية او باسكان قوى الامن فيها على حساب اهلها فيما اذا اعتقد الحاكم العسكري ان السكان لم يعينوه في القيام بمهامه ، وما هو اخطر من هذا كله يسمح النظام بنقل ملكية اية ارض واقعة تحت الحكم العسكري من المالك الى السلطات فيما اذا رأى حاكم اللواء ان ذلك في « صالح السلامة العامة » او ان نقل الملكية هو « لخدمة الاغراض العامة » دون الاضطرار للتفصيل في ابداء الاسباب خلاف هذا . وفي كل هذه الاحوال المحكمة العسكرية السلطةالنهائية المطلقة دون ان تكون للهيئة التنفيذية او للسلطة القضائية المدنية العليا القدرة على نقض احكام هذه المحكمة .

تدعي اسرائيل ان الدافع للحكم العسكري في الاساس ، ولاستمراره حتى اليوم ، هو عسكري سياسي محض . فهي تقول ان الاسباب المتعلقة بسلامة اسرائيل هي التي اوحت بوضع وتطبيق انظمة الحكم العسكري على المناطق التي يقطنها العرب قرب حدود الاردن وسورية ولبنان ومصر وان استمرار هذه الانظمة مرده الى استمرار حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية ورغبة اسرائيل في حماية المواطنين العرب الاسرائيليين من ان تستدرجهم مغريات التجسس على اسرائيل او رغبة القيام باعمال تخريبية فيما لو لم يكن هنالك حكم عسكري يحد من حرياتهم وتحركاتهم . وفي هذا

القول رياء مفضوح . بل ان في ما يصرح به بعض المسئولين اليهود دليلًا على ما هو اكثر من الرياء : على انعدام المقاييس الخلقية في الموقف الرسمي تجاه الاقلية العربية ، ولن نجد خيراً من الاستشهاد بهذا الصدد بما قاله صموئيل ديفون مستشار رئيس الوزارة بن غوريون للشئون العربية لكاتب بريطاني قابله عام ١٩٥٨ :

« ان بن غوريون يذكرنا دوماً بأننا لا نستطيع انتتصرف على اساس التخريب الذي لم تقم به الاقلية العربية بل على اساس ما كانت قد تقوم به لو توفرت لها الفرصة »[١].

اي ان قسوة الحكم العسكري مردها الى ما يعتقد بن غوريون ان العرب في اسرائيل قد ينوون القيام به ولسنا نعلم مثالاً صارخاً كهذا المثال لحكم صارم مبني على افتراض نية معادية عند جماعة لم تظهر نية كهذه ولا تصرفاً يشير الى وجود النية .

ان الادعاء الاسرائيلي في منتهى الركاكة . فالاقلية العربية لم تقم بأية تصرفات تخريبية من النوع الذي يتخذ ذريعة للحكم العسكري .ثم ان الحكم العسكري لا يقع على مناطق الحدود فحسب بل يمتد الى الداخل فيشمل مناطق بعيدة عن الحدود ، ولئن كانت الغاية من الحد من تحركات العرب منعهم من الوصول الى الحدود فان الانظمة يجب ان يقتصر مفعولها على الطرقات المتجهة صوب الحدود لا صوب داخل البلاد . واخيراً فان الانظمة والقيود تسري على كل حالات التنقل حتى حين يكون التنقل لاغراض العمل في منشئات يهودية ثبت استخدامها للعربي طالب الاذن ، بل وعلى الحالات التي

(١) يتوج المؤلف ولترشوارتز الفصل التاسع من كتابه المشار اليه قبلًا بهذه العبارة التي قيلت له شخصياً عند زيارته لديفون .

يكون الغرض فيها هو المداواة او الاستشارة الطبية حتى حين يكون المريض فتاة او طفلًا او شيخاً ولا يمكن بأي حال افتراض غرض التجسس او التخريب كهدف للتنقل . هذا وقد سجلت حالات عديدة توفي فيها الاطفال وهم في احضان والديهم المصطفين عند مدخل مكاتب الحاكم العسكري بانتظار دورهم للحصول على اذن بالسفر للوصول الى طبيب او صيدلية (١) . وكثيراً ما يأخذ الانتظار ساعات طويلة ، وقد يجيء الجواب بالرفض في بعض الحالات دون ابداء الاسباب .

(ب) نزع ملكية العرب على اراضيهم

لا يحتاج المرء الى التفتيش بعيداً للعثور على الاغراض المتوخاة من انظمة الطوارىء فهي في الغالب الرغبة في رفع يد العرب عن املاكهم والاستيلاء على هذه الاملاك لمصلحة المستعمرات اليهودية ولاقامة المصانع والمساكن فوقها ، والى ذلك المدى فان الاغراض ليست عسكرية بمعني انها تخدم السلامة العامة للبلاد . وقد تكون الاغراض العسكرية قائمة كذلك لكنها ثانوية ، فالسلطات تملك الوسائل الرادعة لمن يرغب من العرب في التخريب او التجسس ، واسرائيل لم يعرف عنها تورعها عن استعمال اكثر الاساليب قسوة لفرض الخوف والرعب على الاقلية العربية وما مجزرة كفر قاسم على خط الهدنة الشرقي ببعيدة عن الاذهان حين اقدمت قوى الحدود على قتل ٤٩ شخصاً منهم فتيات ونساء حوامل واولاد عشية الهجوم على سيناء وذلك بان تربصت لهم عند مداخل القرية وهم في طريق عودتهم من العمل في الحقول وكان نظام منع التجول قد قدم ساعة واحدة دون علم القرويين ،

---

(١) شوارتز يشير الى حادثة كهذه رويت في مجلة N E R عدد فبراير مارس ١٩٥٦ وهداوي يشير الى حوادث وردت في صحيفة اسرائيلية باسم . . . Leensfragen في ديسمبر ١٩٥٥ .

فـــما ان وصل هؤلاء الا واستقبلتهم نيران الرشاشات ببرودة دم اجرامية وحصدتهم افواجاً ولم ينج الا افراد قلائل شهدوا بما حصل في عصر ذلك اليوم الرهيب .

برهاننا على صحة ما ندعيه ، من ان الغرض الرئيسي الحقيقي لسياسة اعلان الكثير من مناطق اقامة العرب القرويين مناطق مغلقة هو ابعاد العرب عن اراضيهم ثم الاستيلاء عليها ، نجده في التشريعات التي وضعتها اسرائيل بصدد املاك « الغائبين » وتطبيقها هذه التشريعات على املاك الغائبين فعلاً (اي النازحين) ، و كذلك العرب غير النازحين بالمعنى الفني للمصطلح من سكان غزة والضفة الغربية اصلا ممن يملكون اراضي وعقارات في فلسطين المحتلة ، وعلى الكثير من املاك العرب الذين ظلوا في اسرائيل .

تتوجب الاشارة الى طمع اسرائيل المتمادي بهذه الاملاك ، فان الاراضي والمساكن المهجورة كانت في الاساس حلا ضخماً لمشكلة اسرائيل الرئيسية الا وهي اسكان المهاجرين الجدد . ويقول المؤلف بيرتز بهذا الخصوص :

« ان الاملاك المهجورة شكلت واحدة من اهم الاسهامات لجعل اسرائيل قـــادرة على العيش . فمدى مساحة الدولة وكون معظم المناطق المتاخمة للحدود فارغة بنزوح سكانها كان امراً ذا مدلول استراتيجي خطير . ومن بين ٣٧٠ مستعمرة جديدة اقيمت بـــين ١٩٤٨ ومطلع ١٩٥٣ كان ٣٥٠ في اراضي متروكة . وفي ١٩٥٤ كان اكثر من ثلث السكان اليهود يقيمون في أملاك مهجورة وحوالي ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠,٠٠٠) كانوا يقيمون في املاك المدن التي اخلاها العرب . فانهم كانوا قد اخلوا مدناً بأكملها مثل يافا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل وكذلك ٣٨٨ حاضرة وقرية بأكملها واجزاء كبيرة من ٩٤ مدينة وحاضرة تشمل نحو ربـــع مجموع المباني في

اسرائيل كلها ... » [١]

ولكن كل هذا لم يكف اسرائيل التي ظلت تتوق للحصول على المزيد من الاراضي . وهكذا وضعت التشريعات التالية :

١ ـ قانون المناطق المهجورة ١٩٤٨

٢ انظمة املاك الغائبين ١٩٤٨ وتعديلاته في ١٩٥٠

٣ ـ انظمة الطوارىء لزراعة الاراضي التالفة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩

٤ ـ قانون استملاك الاراضي ١٩٥٣ (بما في ذلك التعويض عنها)

٥ ـ قانون التحديدات ١٩٥٨ .

يحق للحكومة بموجب القوانين الثلاثة الاولى ان تعتبر اية اراضي سبق احتلالها او استسلم اصحابها او هجرها اصحابها او بعضهم اراضي منطقة مهجورة ، توضع سلطة التصرف بها في يد وزير الزراعة وحارس الاملاك المهجورة . وفي اسراعها ببناء المستعمرات على الحدود العربية تركت الحكومة امر الاستيلاء على الاراضي للحاكم العسكري الذي كان يفسر التشريعات كيفما شاء فيستولي على الأراضي ويحولها للسلطة المدنيه (فيما بعد لجهاز الانماء الذي يقوم بتدبير اراض لبناء المستعمرات الزراعية) .

وجاء القانون الرابع لغرض اضفاء المزيد من القانونية على ما سبقه من تشريعات ولتقوية سلطة الحكومة في القيام باستملاكات جديدة وان يكن ظاهره تسهيل دفع التعويضات . واخيراً جـاء القانون الخامس يضع قيوداً جديدة على العرب وذلك بأن طلب من كل مالك ليس بيده مستند

---

(١) في كتابه المذكور قبلاً ص ١٤٣ .

مسجل (طابو) بالارض اثبات ملكيته المستمرة وغير المتنازع عليها لمدة خمسة عشر عاماً (اي بالعودة الى ما قبل قيام اسرائيل بخمسة اعوام حتى ١٩٤٣) او تصبح ملكاً لحكومة اسرائيل . والجدير بالذكر ان القانون العثماني وقوانين الاراضي ايام الانتداب البريطاني كانت تعتبر التملك الفعلي والتصرف لمدة عشر سنوات دليلاً كافياً للملكية القانونية تخول صاحب الارض الحصول على سجل الارض . ورفع المدة الى خمسة عشر عاماً والاصرار على مستندات تسجيل في اوضاع كتلك التي يعانيها العرب في اسرائيل لم يكن له من تفسير الا الرغبة في إحراج عدد من المالكين والاستيلاء على اراضيهم .

لعل أغرب ما في قوانين الاراضي من تعسف ولاقانونية هو تعريف « الاراضي المهجورة » و « المالك الغائب » . فان اسرائيل تستطيع ان تعتبر كل الاراضي اراضي محتلة لأنها بالفعل محتلة ! وبهذا تجيز اسرائيل لنفسها إن هي شاءت الاعتماد على هذا المخرج القانوني . لكنها تستعمل المخرج الثاني في اكثر الاحوال وهو تعريف المالك الغائب . فقد عرفه القانون على انه شخص تنطبق عليه الاوصاف التالية : اعتباراً من ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ (تاريخ قيام الامم المتحدة باقرار مشروع تقسيم فلسطين) [١] :

(أ) كل من كان من رعايا او مواطني اي من الدول العربية .

(ب) كل من كان في اي من هذه الدول مهما كان طول اقامته هناك .

---

(١) اعتمدنا في هذا الجزء من الفصل المتعلق بالاراضي العربية في الدرجة الاولى على مقال غير منشور لسامي هداوي (المذكور قبلاً) بعنوان « اسرائيل والاراضي العربية في فلسطين » وفي الدرجة الثانية على بيرتز المذكور اعلاه الفصول ٨ و ٩ و ١٠ ، وعلى شوارتز المذكور اعلاه الفصول ٢ و ٦ و ٧ و ١٣ .

(ج) كل من كان في اي جزء من فلسطين خارج المناطق التي تحتلها اسرائيل .

(د) كل من كان في اي مكان خارج مسكنه العادي حتى لو كان هذا المكان ومسكنه العادي كلاهما في المناطق التي تحتلها اسرائيل .

ويلاحظ ان الفقرة (د) تخول السلطة اعتبار اي شخص شاءت غائباً بمجرد انه كان غائباً عن بيته يشتري حوائجه من المدينة او من قرية مجاورة مثلاً في اي تاريخ بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وتاريخ قيام الدولة او احتلال اسرائيل لمركز سكن ذلك الشخص .

استناداً الى الفقرات (أ) و (ب) و (ج) تمكنت اسرائيل من الاستيلاء على اراضي النازحين او غير النازحين ممن يقطنون خارج اسرائيل لكن ضمن حدود فلسطين الاصلية . ولكي تتحاشى الظهور بمظهر الغاصب فانها كانت تجعل السلطات العسكرية تسلم الاراضي لحارس الاملاك المهجورة ومن ثم لجهاز الانماء الذي كان بدوره يتصرف بها تحويلاً وتعديلاً . اما الفقرة (د) فكانت السلاح الأشد فتكاً فيما يتعلق بالعرب الذين ظلوا في اسرائيل . فبموجبها اعتبر نحو ٣٠,٠٠٠ عربي لم يتركوا اسرائيل إطلاقاً ولكنهم كانوا خارج « مسكنهم المألوف » لفترة ما مهما قصرت « غائبين » . من هؤلاء بعض اهالي عكا الذين لجأوا من المدينة الجديدة المكشوفة الى المدينة القديمة على بعد مئات قليلة من الامتار انتظاراً لما ستسفر عنه عمليات القتال ، فاعتبروا لاجئين واصبحت املاكهم مباحة لاسرائيل . ومنهم الوف القرويين في الشمال ممن هربوا الى اطراف قراهم واحتموا بين الاشجار بانتظار مرور القوات الاسرائيلية فاعتبروا لاجئين واستبيحت املاكهم . والجدير بالذكر ان هؤلاء اللاجئين كانوا مشمولين برعاية وكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين حتى ١٩٥٢ حين طلبت اسرائيل الاشراف عليهم ودمجهم بالاقتصاد . غير انه لا يزال

منهم نحو ٢٠,٠٠٠ لاجىء لم يكونوا قد استعادوا ممتلكاتهم بعد في ربيع ١٩٦٢ [١] .

هذا وقد بلغ الاستهتار أشده إذ نصت انظمة تعريف الغائب على ان حارس الاملاك المهجورة له الحق بالاستيلاء على اية املاك على اساس اعتقاده ان شخصاً ما هو مالك غائب وان املاكه مهجورة بمجرد توقيع الحارس شهادة بهذا الخصوص . وكانت مسؤولية اثبات العكس على المالك التعيس . هذا وكان الحارس في حل من ضرورة التصريح بمصادر معلوماته . . .

على ان ما هو أهم من قضية « اللاجئين » والمالكين الغائبين الحاضرين هو ربط اسرائيل بين انظمة الحكم العسكري التي تحد من تحركات العرب - والعرب فقط - وانظمة وقوانين الاراضي المهجورة والمالكين الغائبين الواقعة على العرب فقط كذلك . فان الاسلوب المتبع هو أن يقوم الحاكم العسكري باعلان منطقة ما مغلقة ويمنع اصحاب الارض فيها من الذهاب الى اراضيهم بموجب انظمة الطوارىء ، بدون ابداء الاسباب سوى القول ان السلامة العامة تتطلب ذلك ، ثم ان تعلن الارض مهجورة بسبب عدم استثمارها ، وبسهولة يتم بعد ذلك « اثبات » كون صاحب الارض قد غادر « مسكنه المألوف » في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ او بعد ذلك التاريخ حتى قيام الدولة او حتى احتلال الجيش لمركز سكن ذلك الشخص. وهكذا يستولي الحاكم العسكري على الاراضي ويحولها للسلطة المدنية . بل ان الحاكم العسكري يستطيع ، ان هو شاء عدم تغليف اعماله بغلاف من القانونية ، ان ينزع الملكية بموجب النظام رقم ١٢٥ من قانون الطوارىء بحجة ان الاجراء تتطلبه سلامة البلاد العامة .

---

(١) حسبما جاء في مجلة New Outlook المشار اليها قبلا في مقال لسمحا فلابان عنوانه « دمج القرية العربية » ص ٢٥ .

قد نُسأل فيما اذا كانت اسرائيل استعملت هذه التشريعات بالفعل الى مدى خطير بالاستيلاء على مناطق واسعة من ممتلكات العرب المقيمين في اسرائيل . والجواب بالايجاب القاطع ، بالرغم من عدم وجود احصاءات مفصلة عاماً فعاماً . فالفكرة السائدة بين العرب في اسرائيل أنهم كانوا يملكون في سنة ١٩٤٨ ما مساحته مليون ونصف دونم من الارض وان مليوناً وربع تم استيلاء السلطة عليها ولم يبق بيد العرب سوى ربع مليون دونم [١] في حين تشير الاحصاءات الاسرائيلية الى ان المساحة بيد العرب كانت ٦٨٠,٠٠٠ دونم في ١٩٥٧ / ١٩٥٨ اي بمعدل ٣,٢ دونم للشخص في حينها [٢] . مقابل ٦,٦ دونم للشخص في ١٩٤٥ [٣] . وعلى هذا الاساس فان نحو ٧٠٠,٠٠٠ دونم ذهبت للسلطة . اما الرأي بين بعض الاسرائيليين انفسهم فهو ان حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ دونم ذهبت للسلطة وأنها تشكل نحو ٦٠ بالمائة مما كان العرب المقيمون في اسرائيل يملكون من ارض [٤] . وسواء كانت خسارة العرب ٤٠ بالمائة من جملة ممتلكاتهم او ٦٠ بالمائة - وهي حدود الخسارة - فانها خسارة جسيمة خاصة اذا ذكرنا (١) قيود السلطة على نشاط العرب الاقتصادي ومعاملتهم معاملة « المواطن من الفئة ب » اي الثانوي غير المتمتع بتسهيلات القروض والمنح كاليهود ، و (٢) ان العرب لا يتاح لهم التوظف في مراكز حكومية ذات مرتبات عالية او نفوذ او في اعمال خاصة بمراكز تحمل معها مسؤولية ، و (٣) ان سعيهم للعمل في القطاعات اليهودية خاضع لرخص التنقل اذا كانوا يقطنون في المناطق الخاضعة للحكم العسكري (حيث لا يزال ٧٥ بالمائة منهم يقطنون الى اليوم) وعملهم على ذلك معرض للانقطاع فجأة

---

(١) شوارتز ص ٢٥و٩٧ - ٩٨ .

(٢) Statistical Abstract of Israel 1957/8 ص ١٢٩ .

(٣) من سجل الارض لحكومة فلسطين المسمى Village Statistics لعام ١٩٤٥ .

(٤) شوارتز ، ص ٩٨ ، نقلا عن جريدة « هارتس » في عددها بتاريخ ١٩٥٥/١/٧

اذا رغب الحاكم العسكري في منع رخص التنقل عنهم ، و (٤) أهم من هذا كله ان التعويضات التي تدفع لهم عن خسارة اراضيهم تكاد لا تذكر فهي تتراوح بين ١٥ و ٢٥ جنيه اسرائيلي للدونم الواحد [١] وتعادل ناتج سنة واحدة من محاصيل الحبوب [٢] .

(ج) وضع الاقلية العربية الاقتصادي

حصيلة كل هذه الاوضاع هي ان العرب خسروا النصف او اكثر من اراضيهم بموجب قوانين واجراءات تعسفية مما رفع عـــدد القرويين الذين لا اراضي عندهم ارتفاعاً خطيراً ، وانهم نالوا مقابل ذلك تعويضات ضئيلة جداً ، وانهم فوق ذلك مقيدون بحدود قانونية وفعلية في سعيهم للعمل في حقول النشاط من زراعية وغير زراعية . بالاختصار هنالك الكثير من الدلائل ان سياسة الحكومة تجاههم هي سياسة احراج وافقار ، لكنها سياسة لا تبلغ اليوم حد دفعهم بالقوة ليتركوا اسرائيل والارجح ان ذلك بسبب التخوف من رد الفعل العربي والعالمي والرغبة في الاستفادة من وجود اقلية عربيــة في اسرائيل لاغراض الدعاية .

ان اسرائيل وانصارها يشيرون الى ما تحقق للعرب من تحسن في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة في النواحي التالية :

(أ) ان الدخل الفردي للعامل العربي ، وللمزارع ، ارتفع ارتفاعاً يذكر

---

(١) بيرتز ، ص ١٨٤ وهو يقتبس ممـــا ورد بشهادة عربي عضو في « الكنيست » .. (شوارتز يشير الى مبالغ اكبر) .

(٢) شوارتز يذكر هذا في عدة مواقع من كتابه خاصة في الفصول ٢ و ٧ و ١١ . الا ان الجدول ٣ بصفحة ٢٥ في مجلة New Outlook يذكر ان قيمة الناتج بلغت عـام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ مبلغ ٥٤،٥ جنيه للدونم الواحد في المتوسط لكل انواع المحاصيل.

على الرغم من خسارة نصف الاراضي، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الاراضي المروية بين الاراضي المزروعة وارتفاع الانتاجية .

(ب) ان نسبة التعليم ارتفعت بين من هم في سن التعليم بالمقابلة مع الوضع اثناء الانتداب ، بل وبالمقابلة مع الوضع الحالي في بعض الدول العربية .

(ج) ان الوضع الاجتماعي تحسن بسبب ارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في البلاد وسيطرة فلسفة « دولة الرفاه » .

(د) ان وضع العمال تحسن وزالت الفروق بين أجر العامل العربي والعامل اليهودي بعد ان فتح « الهستدروت » المجال للعرب في ١٩٥٩ ليصبحوا اعضاء كاملين فيه اذا شاءوا ، وقد انضم ٢١,١٥٠ عامل عربي الى الهستدروت حتى ربيع ١٩٦٢ [١] .

(هـ) ان العرب في اسرائيل يتمتعون بالحقوق السياسية كاليهود فينضمون للاحزاب السياسية ويمارسون حق الانتخاب ومنهم سبعة اعضاء في «الكنيست» (اي البرلمان الاسرائيلي) .

على ان هذه « الفوائد » تنفجر كالفقاقيع امام الامتحان . فارتفاع الدخل لازمه خسارة في الممتلكات مما من شأنه مع مرور الزمن ان يجعل من العرب مجرد عمال او مستخدمين صغار في القطاعات اليهودية لا يملكون الكثير من وسائل الانتاج . واستفادة العرب من تحسن اسعار المحاصيل الزراعيــة أمر ليس الفضل فيه للحكومة بل للاوضاع الاقتصادية العامة حيث تكثر الهجرة وترتفع التثميرات فترتفع الاسعار ويستفيد من ارتفاعها كل المنتجين .

---

(١) هذه الآراء والمعلومات مرتكزة الى ما جاء في شوارتز وفي مقالات متعددة في مجلة New Outlook خاصة في عددها الخاص بالعرب في اسرائيل «مارس- ابريل ١٩٦٢».

وارتفاع مستوى التعليم لدى العرب في اسرائيل ، ومعظمه ابتدائي، اقل من الارتفاع في البلدان المجاورة لاسرائيل واقل منه بين النازحين .

والخدمات الاجتماعية الواسعة النطاق يستفيد منها اليهود في الغالب لا العرب لانها لا تصلهم ، وانتقالهم اليها محفوف بالصعوبات كما أسلفنا. وعضوية الهستدروت بعد أحد عشر عاماً من قيام الدولة ليست دليل سخاء بعد ان صار الوف والوف من العرب عمالا عند مستخدمين يهود وصار من الضروري ان يشملهم جهاز عمالي ما . واما حق التصويت والوصول الى عضوية البرلمان الاسرائيلي فغرضه الدعاية في الدرجة الاولى خاصة متى ذكرنا انتهاك حقوق العرب كمواطنين من حيث التمييز في المعاملة وقيام الحكم العسكري القاسي في معظم مناطقهم .

وفوق هذا كله فان ردنا العام هو ان العرب الذين ظلوا في اسرائيل كانوا سيشكلون جزءاً متمماً للعالم العربي مع اخوانهم في نهوضهم الاجتماعي والتنظيمي والاقتصادي وسيشتركون مع هؤلاء الاخوان في التطور السياسي والقومي الذي شهده الوطن العربي في الحقبة والنصف الاخيرتين. فما حققه العرب في البلدان المتاخمة لاسرائيل ، وفي المغرب العربي وفي العراق والكويت ، من تقدم عمراني واجتماعي وعلمي اوسع مدى واعمق أثراً مما تم للعرب في اسرائيل ، هذا عدا كون العرب في اسرائيل يمتهنون في كرامتهم وتحد حرياتهم وتنتهك حرمة منازلهم واراضيهم بل ويستهان باشخاصهم وبارواحهم مما لا يعوض عنه بأي تقدم مادي حتى ولو كان كبيراً ، فما القول بالتقدم المتواضع الممزوج بالخسارة في الاراضي والمنازل وفرص العمل وبالالم والذل والرعب ؟

ينسب الى الدكتور حاييم وايزمان ، اول رئيس للجمهورية في اسرائيل،

قوله : « اني متأكد ان العـالم سيحكم على الدولة اليهودية على أساس ما تفعله بالعرب » من المؤسف ان هذه المحاكمة لم تجر بعد . فالضمير العالمي في سبات عميق تجاه الظلم الاسرائيلي الواقع على العرب . على اننا واثقون من ان حكم التاريخ في القضية لا يمكن الا ان يكون حكماً صارماً على اسرائيل .

ملحق الفصل الثامن

عينات من الاجراءات الاسرائيلية الاقتصادية التعسفية

بحق العرب في اسرائيل

أصدر الجيش أوامر باخلاء قرى بأكملها ، مثل كفربرعم ، أقرث ، الشعب ، أم الفرج ، مجيدل ، البروه ، خربة جلمة ، الربصية ، وسواها . وفي بعض الحالات أمرت المحكمة العليا بابطال أوامر الجيش بسبب عدم صحة الادعاء بضرورة الاجراء لاغراض السلامة العامة ، الا ان الجيش كان ينسف القرى كلياً او جزئياً وبذلك يبطل مفعول قرار المحكمة فعليـــاً . ونقدم فيما يلي بعض التفاصيل :

١ - رفعت قرية « خربة جلمه » الامر للمحكمة طالبة ابطال مفعول أوامر الجيش ، فربحت دعواها ، الا ان مستعمرة «كيبوتس» مجاورة هاجمت القرية ونهبت محتوياتها وأتلفت ما لم تنهبه [١] .

٢ - كان حظ كفربرعم اسوأ . ظل سكانها الستمائة في اسرائيل ، وبانتهاء القتال أمرتهم السلطات بالانتقال الى قرية الجش التي كان حوالي نصفها خالياً ، وجاء في الأمر ان الانتقال موقت لاسبوعين فقط . فانتقل سكان كفر برعم حاملين معهم بعض الملبوسات والطعام فقط وازدحموا في بيوت الجش الفارغة . ومرّ الاسبوعان ثم السنة بأكملها ثم السنة التالية ولم يسمح لهم بالعودة الى قريتهم التي كان قد جرى اعلانها « منطقة مغلقة » ، حتى ولا بزيارة بيوتهم

---

(١) كما جاء في جريدة « جروزالم بوست » في ١٩٥٣/٨/١٧ .

لاحضار المزيد من الاغراض ، بحجة ان المنطقة « منطقة أمن » . وفي تلك الاثناء قامت مستعمرة يهودية «كيبوتس » في جزء من اراضي القرية . وفي خريف ١٩٥١ رفعت القرية الشكوى للمحكمة العليا فحكمت المحكمة بوجوب سماح الجيش للقرويين بالعودة الا ان الجيش لم يمتثل لأمر المحكمة ، وفي ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ نسف الجيش القرية بأكملها وفي ١٩٥٧–١٩٥٨ قامت مستعمرة تعاونية « موشاف » جديدة قرب انقاض القرية ، واستولى سكان المستعمرة على ما تبقى من اراضي القرية . هذا وقد رفض الاهالي قبول التعويضات التي عرضتها الحكومة من حيث المبدأ عدا عدم رضاهم عنها من حيث الكمية [١] .

٣ – في ٨ نوفمبر ١٩٤٨ أمرت السلطات العسكرية سكان قرية أقرث بأن يخلوا منازلهم « لاسباب تتعلق بالامن » لمدة خمسة عشر يوماً فترك السكان قريتهم حاملين معهم من الثياب والطعام ما يكفي لهذه الفترة . وحتى اواخر ١٩٥٣ كانت الخمسة عشر يوماً لم تنته بعد ... وهنا ايضاً كما في قضية كفر برعم ربح الاهالي دعواهم لدى المحكمة لكن الجيش نسف القرية وأبطل المفعول العملي لقرار المحكمة . والى اليوم لا يزال سكان أقرث خارج قريتهم [٢] .

٤ – العينة الرابعة فردية ، لكنها مثال لما حدث لأفراد كثيرين لم يكن حظهم جيداً في النهاية كحظ بطل القصة . اما بطل القصة فعربي يقطن حيفا واسمه طنوس الياس العسكر [٣] . كان طنوس مواطناً قانونياً يحمل الاوراق الثبوتية الاسرائيلية الأصولية ، وكان يلقي بصوته في الانتخابات البرلمانية .

---

(١) عن شوارتز ص ٩٢ – ٩٣ .

(٢) عن بيرتز ، ص ١١٦ – ١١٧ .

(٣) بيرتز ، ص ١٧٨ – ١٧٩ .

وبأذن خطي من حارس الاملاك المهجورة كان يؤجر عقاراً في حيفا ويقبض الايجار . وفجأة اعلن الحارس ان طنوس مالك غائب وأمره باخلاء دكان كان يديره ، فرفع طنوس دعوى الى المحكمة العليا ظهر خلالها للمحكمة ان الحارس انما تصرف بدون قواعد ، مستغلاً سلطاته ، بالرغم من الاثباتات التي تقدم طنوس بها (كايصالات الضرائب التي يدفعها واوراقه الثبوتية والاذن الصادر عن الحارس نفسه لتأجير العقار) ، واخيراً حكمت المحكمة لطنوس وصرحت بان الصلاحيات الواسعة المعطاة للحارس لا تسمح له بان يستهين بالحقوق الاولية للسكان ضارباً عرض الحائط بالحقائق ولا تسمح له « بالاجراءات الكيفية » ولا تبرر «الاجراءات المسوقة بالقسوة او العناد . . » على ان الوفاً من الحالات المشابهة – في رأي المؤلف بيرتز – لم تصل المحكمة اطلاقاً فظل المتضررون فيها دون تعويض معنوي او مادي .

٥ – يقول المؤلف شوارتز [١] في معرض حديثه عن التعسف والازعاج والحيف الواقع على العرب بسبب اضطرارهم للحصول على أذون للتنقل من المناطق العسكرية واليها ما يلي :

« اذا كنت تقيم في الناصرة وكان لديك إذن سفر لتل ابيب فعليك ان تسافر بطريق حيفا لا الخضيرة التي هي اقرب الطريقين . ولا يحق لسكان الناصرة الذهاب دون إذن سفر الى حيفا ، مع ان بمقدورهم السفر الى عكا بدون إذن ، الا ان هـذا لا يفيد لان الطريق تمرّ بحيفا حيث قـد يسألون عن أذونات السفر . . .

« ليست الأذونات صعبة الحصول ، اذا لم تبال بالاصطفاف ساعة او ساعتين او ثلاث ساعات في فترات الازدحام ، واذا لم تكن قد قمت بما

---

(١) شوارتز ، ص ٨٤ – ٨٥ .

يؤذي سمعتك واذا لم تكن تقصد التفتيش عن عمل حيث لا يراد لك ان تعمل ... حينما يرفض اذن السفر فانك لا تعطي سبباً لذلك مطلقاً . واذا أوقفت على الطريق ولم يكن معك إذن، او اذا كانت مهلة الاذن قد انتهت، او اذا كنت قد غيرت الطريق المحددة لك في الاذن ، او اذا كنت تباطأت بدون سبب ظاهر فانك تؤخذ الى مركز الشرطة حيث تسجل مخالفة ضدك ثم تغرم ...

« ان الحاكم العسكري يتحكم بمعيشتك وتسليتك وحياتك الاجتماعية والعائلية وبحياتك السياسية . ولنفترض انك كنت بدون عمل ، فبامكانه ان يوقفك عن الذهاب للتفتيش عن العمل – كما بامكانه ان يوصي بك لتجد عملاً .

« وبامكانه ان يمنعك من الوصول الى عملك او بان يجعل صاحب العمل يطردك منه ، فبامكانه ان يرسل مذكرة لصاحب العمل ان استخدامك « ليس في الصالح العام » – لاسباب تتعلق بالامن – ولذلك يجب ان لا تستمر في عملك كمدرس او ككاتب او اي شيء آخر ... » .

(ب) عينات من بعض ردود الفعل الجريئة للتعسف الاسرائيلي

١ – من لوحة رفعها في ١٩٥٨ عدد من قادة واعضاء جماعة « ايحود » وهي منظمة تقول بانصاف العرب ولكنها صغيرة العدد والشأن في اسرائيل بالرغم من انها تضم امثال الفيلسوف مارتن بوبر والاساتذة سيمون وبونيه من الجامعة العبرية والدكتور شرشفكي [١] .

« ان معظم سكان اسرائيل العرب خاضعون لحكم عسكري يحرمهم حقوقهم الاولية الأساسية لكل مواطن حر . فليس لديهم حرية في التنقل او

---

(١) شوارتز ، ص ١١ .

الاقامة ، ولا هم يقبلون اعضاء في النقابات المهنية ولا يستخدمون على أساس متكافىء (مع اليهود) في معظم المؤسسات او الدوائر الحكومية . وتتوقف حياتهم بأسرها على تلطف الحكام العسكريين ومعاونيهم . ان الوزارات في قيامها بواجبها تعين العرب في حقول الزراعة والصحة والتعليم الخ لكن نظام الحكم العسكري يلقي ظله الكثيف على كل هذه الفوائد » .

٢ – سئل شيخ مسلم بما يلي : « ايها السيد ، انك امام هـذه القرية وانت معروف بالحكمة والفصاحة ، فما هي في رأيك وضعية العرب المقيمين في اسرائيل .» فأجاب :

« سأجيب بقصة : حدث في ايام العباسيين ان استدعى الخليفة هارون الرشيد وزيره جعفر البرمكي الذي كان قد اتسع نفوذه بسبب حب الشعب له وكان الخليفة يرغب في الخلاص من الوزير بواسطة حمله على التمرد بشكل ما. وعند مثول الوزير قدم الخليفة له خروفاً وقال له : خذ هذا الخروف وأعطه احسن الطعام الذي تقدر عليه طيلة ستين يوماً ، وعندما يصرخ اعطه حليباً ليشربه ، وبنهاية الستين يوماً يجب ان يظل وزنه كما هو اليوم . فانصرف جعفر البرمكي مذهولا ، ثم استشار المسنين من عائلته فيما يجب عمله . واخيراً نصحه عمه بان يوقع ذئباً في شراكه فلما فعل ربط عمه الذئب في نفس الغرفة التي كان الخروف فيها . وأكل الخروف كل ما امكنه ان يأكله من الطعام ومن الحليب طيلة ستين يوماً، وبنهاية المدة كان وزنه اقل مما كان في مطلعها، بسبب الرعب » (١) .

٣ – من جريدة هآرتس حول موضوع نزع ملكية أرض الاقلية العربية (٢) :

---

(١) شوارتز ، ص ١٢ .
(٢) شوارتز شرحه .

« ان مشاعر العدالة البدائية تستدعي ان لا ينظر الى العربي الذي يعود الى اسرائيل بشكل قانوني كمالك غائب » .

وقد طالبت الجريدة باعادة الارض الى المالك او تعويضه مالياً بعدالة ، الى ان قالت : « لسنا في حالة حرب مع العرب الذين هم مواطنون في اسرائيل . . ان قانوناً يجعل منهم مالكين غائبين بصورة اوتوماتيكية لهو غير مقبول . . ان هذا الامر هو مسألة ضمير وتفهم سياسي » .

الفصل التاسع

تقويم الاقتصاد الاسرائيلي وقدرته على الاستقلال

(أ) خلاصة تقييم الآقتصاد الاسرائيلي

توصلنا فيما سبق من فصول الى خلاصات عامة يجدر بنا اجمالها عند هذه النقطة، تمهيداً لمحاولة تقويم قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستقلال، ونعني بالاستقلال قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن المعونات الاجنبية . اماالخلاصات التي تبلورت في الفصول الماضية فهي الآتية :

١ ـ ان الاقتصاد الاسرائيلي مدين الى حد بعيد للاطار السياسي والمؤسسي والتنظيمي الذي تم وضعه خلال سنوات الحكم البريطاني على فلسطين من ١٩١٨ الى ١٩٤٨ وان منجزات السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٦٢ يجب ان ينظر اليها على انها منجزات ٤٤ عاماً لا منجزات ١٤ عاماًفقط، اي ان سنوات الدولة هي امتداد للسنوات التي سبقتها خلال الانتداب حين كانت اجهزة الانتداب تخدم الوطن القومي اليهودي في الحقول الاقتصادية وسواها وبذلك كانت تمهد للسنوات التي تلت قيام الدولة .

٢ ـ ان الاقتصاد اليهودي في فلسطين حقق توسعاً يذكر خلال الانتداب كما انه ركز نفسه، على الاخص فيما يتعلق باقامة الاجهزة

والمنظمات والمؤسسات الملائمة للنشاط الاقتصادي ، وفيما يتعلق بانشاء المستعمرات الزراعية تحقيقاً للعقائدية الصهيونية القائلة بالاستيطان في الارض وبتمجيد العمل الزراعي ، وفيما يتعلق باستقبال مئات الوف المهاجرين الجدد واستيعابهم في النشاطات الزراعية والصناعية وسواها ، واخيراً فيما يتعلق بايجاد الوسائل المادية لتعبئة القوى البشرية وتدريبها استعداداً لما كانت الحركة الصهيونية تخطط له من حيث الاستيلاء على فلسطين وتحويلها دولة يهودية اي عدم الاكتفاء بانشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين » . ولقد أتاح نمو الدخل القومي لليهود تحقيق هذه الاهداف . فان هذا الدخل ارتفع بمعدل جعل نصيب الفرد الفلسطيني (عربياً كان او يهودياً) اكبر من نصيب الفرد في اي بلد اخر في الشرق الاوسط في حينها اي عند انتهاء الانتداب البريطاني – وقد بلغ هذا الدخل ١٤١ جنيهاً فلسطينياً للفرد اليهودي في ١٩٤٥ بالاسعار الجارية او ٥٤ بأسعار ١٩٣٦ الثابتة .

٣ – كانت نكبة العرب في فلسطين واضطرار مئات الالوف منهم الى النزوح هرباً من سيف الارهاب الصهيوني الغادر نعمة واضحة لاسرائيل إذ سهل لها ذلك الحصول على ما قيمته مئات ملايين الجنيهات الاسترلينية من الارض والمباني والمساكن والمصانع ووسائل النقل والتجهيزات المختلفة والمتاجر والمكاتب ، بالاضافة الى الاملاك العامة من اراضي ومباني ومستشفيات وطرق مواصلات وسواها . وبما ان اسرائيل وضعت يدها على كل هذه الرساميل واستعملت ايراداتها فانها وفرت على نفسها عبئاً ضخماً كانت ستنوء به على الارجح فيما لو لم تتوفر هذه الرساميل العربية وجاء سيل المهاجرين في الضخامة التي شهدتها السنوات الاولى في عمر الدولة . وقد اوضحنا بهذا الصدد ان خسائر العرب ليست بمجرد الرساميل العينية التي خلفوها بل وما فاتهم من ايرادات ومداخيل هذه الرساميل ومن ارتفاع في قيمتها

النقدية عبر السنين ومن ارتفاع في قيمتها العينية نتيجة حتمية لعملية تكوين الرساميل فيها لو ظل العرب يسيطرون على ممتلكاتهم . وما غنمه اليهود يبلغ في مجموعه اكثر مما جاءهم من عون اقتصادي من العالم الخارجي من ١٩٤٨ لنهاية ١٩٦٢ .

٤ ـ لا تختلف قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبه كما هي في عهد الدولة عما كانت عليه خلال الانتداب الا اختلافاً ثانوياً ، فاهداف هذا الاقتصاد ظلت كما هي (فيما عدا التحول عن هدف اقامة وطن قومي لليهود الى هدف تركيز الدولة بسبب قيام هذه) وان اختلفت الاهداف إلحاحاً او وسائل . وابرز المميزات بين الفترتين ، فترة الانتداب وفترة الدولة ، هو تعاظم قدرة الدولة على السعي صوب تحقيق اهدافها بسبب تجمع الوسائل المادية الضخمة وعناصر القوة والسلطة في يد الدولة والمؤسسات القومية المتعاونة معها ـ تجمعاً لا مثيل له من حيث التركيز والكمية في السنوات السابقة لسنة ١٩٤٨ .

٥ ـ حقق الاقتصاد الاسرائيلي منجزات ضخمة ابرزها استقبال واسكان واستيعاب وتشغيل مليون مهاجر يهودي حوالي نصفهم جاء من جوالي أسيوية ـ افريقية فقيرة وامية وناقصة التدريب . وفي سبيل هذا التحقيق اتسعت رقعة الزراعة من مروية ومطرية وارتفع الانتاج الزراعي اكثر من اربع مرات . كما اتسعت الصناعة اتساعاً مرموقاً وارتفع الناتج الصناعي حوالي ثلاث مرات ، وارتفعت الصادرات من زراعية وصناعية (خاصة الاخيرة) اضعاف ما كانت عليه في مطلع سنوات الدولة ، كما اتسع نطاق الخدمات على انواعها من نقل ومواصلات وسياحة وصيرفة وانشاءات على ان اكثر القطاعات اتساعاً كان قطاع الاسكان بسبب التركيز على اعداد المساكن للمهاجرين الجدد .

٦ ـ انعكست الانجازات في الحسابات القومية حيث نرى ان الناتج القومي القائم ارتفع اكثر من مرتين ونصف المرة خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٢ على اساس الاسعار الثابتة اي بمعدل ٨ بالمائة سنوياً او يزيد بموجب حساباتنا و ١١ بالمائة بموجب المصادر الاسرائيلية مما سمح للناتج القومي الفردي بالارتفاع في المتوسط بين ٥ و ٦ بالمائة سنوياً (على اساس ارتفاع الناتج ١١ بالمائة وتزايد السكان ٥ ـ ٦ بالمائة . وقد رافق الارتفاع في الناتج القومي تزايـــد مواز في ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي) .

٧ - على ان هذه الانجازات ، من عينية تشاهد في القطاعات المختلفة ونقدية تنعكس في الحسابات القومية ، تمت بفضل معونات اجنبية ضخمة وعلى حساب فوضى كاسحة في نظام الاسعار الداخلي وفي المعاملات بالعملات الاجنبية كما لازمها ارهاق للموارد (خاصة الزراعية والمائية منها) يتبدى في ارتفاع المكاليف ارتفاعاً شاهقاً حصيلته عجز المنتوجات الاسرائيلية عن مزاحمة مثيلاتها في السوق الداخلي بدون حماية كثيفة واسعة او مزاحمة مثيلاتها في الاسواق الخارجية بدون منح ومعونات متعددة الأشكال والصيغ أبرزها في حقل اسعار النقد الاجنبي . هذا وقد مرت اسرائيل بفترة من التضخم النقدي الحاد تميزت بالتزايد الشاهق في الكتلة النقدية وبارتفاع الاسعار الخطير . على ان ارتفاع الاسعار لم يلحق بتزايد الكتلة النقديـــة وذلك بفضل تفوق المستوردات على المصدرات الذي تم بـــدوره بفضل المعونات الاجنبية الضخمة .

٨ ـ اما هذه المعونات فقد بلغت مقاديرها المعلن عنها ما مجموعـــه ٤,٨٩٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٦٢ . والجدير بالذكر ان

ثلثي هذه المعونات في المتوسط جاءت بدون التزامات مقابلة وبذلك لم تلق عبئاً ثقيلاً على اسرائيل . على ان السنوات الاخيرة تشير الى تزايد العجز في ميزان المدفوعات مع تناقص نسبة الهبات وارتفاع نسبة القروض والتحويلات الرأسمالية الاخرى الى مجموع العجز ، مما يشير الى ظاهرة مزدوجة تقلق اسرائيل. ويزيد هذا القلق حدة ان بعض عناصر الهبات تكاد تنفذ ونعني هنا ما يرد من حكومة المانيا الغربية تعويضات للدولة وللافراد، ومدلول هذا الامر ان اسرائيل ملزمة بالتفتيش بسرعة عن مصادر عون جديدة تعوض عن الهبوط المتوقع في المعونات الى ان يتوفر لها سبيل خفض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق رفع المصدرات بنسبة تفوق ارتفاع المستوردات بمقدار يسمح بانكماش الفجوة بينهما خلال عدد معقول من السنين .

٩ - كان السبب ولا يزال في اضطرار اسرائيل الى الحصول على رصيد استيرادي كبير (وبالتالي الى الوقوع في عجز كبير في ميزان المدفوعات) هو اصرارها على تنفيذ مخططها كله معاً وبنفس الوقت - هذا المخطط الذي يدعو الى التسلح الواسع الباهظ الثمن، واستقبال المهاجرين ، واستيعابهم بل واستدراجهم ان لم يقبلوا مختارين ، والاستيطان والتوسع الزراعيين ،وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ، والسماح لمستوى المعيشة باستمرار الارتفاع بحوالي ٥ او ٦ بالمائة انسجاماً مع الاتجاه الرفاهي القائل بتوسيع نطاق الخدمات العامة ، وبالسماح للاجور بالضغط التصاعدي المستمر (انسجاماً مع هذا الاتجاه او رضوخاً لقوة اتحاد العمال « الهستدروت » الذي يتمتع بنفوذ لا يضاهيه الا نفوذ الجيش) . ولا يبدو حتى هذه الساعة ، بالرغم من اتجاه السلطات مؤخراً صوب سياسة اقتصادية من شأنها ازالة الاصطناعية في نظام الاسعار والانتاج ، من ان اسرائيل ستتمكن من ضغط استعمالات الموارد المتوفرة (من داخلية ومستوردة) بحيث لا يتعدى

العجز في ميزان المدفوعات مجموع المعونات المتوقع الحصول عليها في السنوات القليلة المقبلة .

١٠ — لا تتم صورة ما يجري في اسرائيل دون الحديث عما يعانيه الربع مليون عربي الذين ظلوا في فلسطين المحتلة واصبحوا أقلية ذليلة مهانة في بلدهم ، فان هؤلاء التعساء بالاضافة الى ما يعانون نفسياً وسياسياً بل ودينياً بسبب التميز العنصري والديني ، فانهم يعانون الكثير من التمييز اقتصادياً بسبب الحد من حرياتهم وتنقلاتهم ، اذ لا يزال ٧٥ بالمائة منهم في مناطق خاضعة للحكم العسكري الصارم ، وكذلك بسبب استيلاء السلطة على حوالي نصف اراضيهم وذلك بالارتكاز الى مفعول قوانين كيفية وتعسفية تسمح للسلطة باعتبارهم ان هي شاءت « مالكين غائبين » تنطبق عليهم قوانين الاملاك المهجورة بصيغها المتعددة ثم بسبب استيلاء السلطة على عدد كبير من المباني والقرى العربية المملوكة لعرب يقيمون في اسرائيل ، واخيراً بسبب محدودية فرص العمل في وجه العرب واقتصارها على المراكز الوضيعة ان في الخدمة المدنية او في النشاطات الاقتصادية في القطاعات الخاصة .

* * *

هذه صورة عامة وسريعة للاقتصاد اليهودي في فلسطين خلال اربع حقب ونصف تمتد من صدور وعد بلفور في ١٩١٧ حتى منتهى ١٩٦٢ ، وقد كانت صورة للماضي . اما الآن فلعلنا على استعداد لان نتكهن حول قدرة اسرائيل المقبلة على تحقيق مقدار يذكر من الاستقلال الاقتصادي ، في ضوء ما نعلمه عن معطيات وفعالية ومشاكل الاقتصاد الاسرائيلي .

(ب) امتحان قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستقلال

نذكر القارىء مجدداً اننا نقصد بالاستقلال المقدرة على الاستغناء عن المعونات الاجنبية ونود الايضاح هنا ان الاستغناء ليس خيراً في مطلق الاحوال فقد يتحقق هذا الاستغناء بسبب الكف عن النشاط الانمائي وتكوين الرساميل . كما ان الاعتماد ليس شراً في مطلق الاحوال فقد يكون ضرورياً لفترة ما تركز اسس الاقتصاد خلالها مما يسمح له بالتالي ان يرفع من صادراته الى مدى يعيد الى ميزان المدفوعات توازنه وسلامته . على اننا لا نبالغ اذا قلنا ان الاعتماد الاسرائيلي على المعونات الاجنبية لم يعد كله اعتماداً من النوع المستحب ، فانه قد طال امداً واتسع نطاقاً بحيث اصبح يعكس حالة من الاتكالية والاسراف تكاد تكون مزمنة وعلى هذا الاساس والى هذا المدى فان تخفيف مقداره يعتبر خيراً في نظر الاسرائيليين الذين يعنون بالشئون العامة .

ما هي اذن قدرة اسرائيل على تخفيف مقدار الاعتماد ؟ لعلنا نتوصل الى جواب مرض ان نحن جابهنا المسألة مداورة وذلك بالاجابة اولاً على السؤال التالي : ما هو مقدار المعونات الاجنبية المرجح استمرار ورودها إلى اسرائيل في السنوات القليلة المقبلة ــ مثلاً اعتباراً من ١٩٦٥ حين تنضب المعونة الالمانية؟ ومتى حصلنا على جواب لهذا السؤال الاخير امكننا البحث في قدرة اسرائيل على العيش من ضمن هذا المقدار من المعونة .

شغل هذا التساؤل كبار الاقتصاديين الاسرائيليين، كما شغل اقتصاديين اخرين في بعض الهيئات الدولية وخارجها ، وسأشير في فحصي لمسألة قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستقلال الى محاولة لاكثر اقتصاديي اسرائيل شهرة وهو دون باتنكن اذ فحص هذه القدرة في عام ١٩٥٩ على اساس فرضيات

معينة ، كما سأشير الى محاولة من نفس النوع وردت في تقرير البنك الدولي (الذي سبقت الاشارة اليه) الموضوع ايضاً عام ١٩٥٩ . على ان مهمتي الآن هي امتحان معقولية السياسة الاسرائيلية الاقتصادية الجديدة والتكهن بحظها من النجاح . اما هذه السياسة فقد اعلنها في فبراير ١٩٦٢ وزير المالية ليفي اشكول [١] .

كان الهدف الرئيسي لهذه السياسة انقاص مدى اعتماد اسرائيل على العون الأجنبي بحيث تتمكن البلاد من ان تتدبر امرها في عام ١٩٦٦ بعون مقداره ٢٥٠ مليون دولار فقط .

وتتصف السياسة هذه بالتركيز على التقشف وعلى المزيد من الحرية الاقتصادية خاصة في حقل التجارة الخارجية ومعاملات القطاع الاجنبي. ولا بد لي من الاعتراف بأن محاولتي تقويم السياسة الاقتصادية الجديدة وبالتالي قدرة اسرائيل على الاستقلال الاقتصادي استفادت مما حدث بين ١٩٥٩ (وهو تاريخ محاولتي باتنكن والبنك الدولي) وربيع ١٩٦٣ (وهو تاريخ وضع هذا الكتاب) .

اولى خطوات محاولتنا التمعن في تفاصيل مصادر العون الاجنبي وتقدير مستواها المتوقع بعد عام ١٩٦٥ وهو موعد انتهاء مفعول اتفاقيتي التعويض الالمانيتين . ويجب ان نشير ان تكهناتنا ترتكز الى افتراض ظروف واحوال عادية ليس فيها ازمات سياسية او عسكرية خطيرة .

---

(١) سبقت الاشارة الى بحث باتنكن ، وكذلك الى تقرير البنك الدولي . اما بيان وزير المالية المتضمن السياسة الاقتصادية الجديدة فقد صدر في ٩ فبراير ١٩٦٢ وقد اعتمدنا نصه بالانكليزية حسبما ورد في مجلة Middle Eastern Affairs عدد مارس ١٩٦٣ ، كما اننا دققنا في تعليق الكتاب الحكومي السنوي العام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ على السياسة هذه (ص ١٨٥ و ١٨٦) .

اما تفاصيل مصادر العون (من منح وتحويلات رساميل) فهي كما يلي :

نوع المعونة	متوسطها السنوي	مستواها المتوقع لعام ١٩٦٥
	بملايين الدولارات	
أ ـ هبات دون مقابل		
١) من اليهودية العالمية	١٠١	١٠٠
٢) من الحكومة الاميركية	٢٦	٣٠
٣) من حكومات اخرى	٩	١٠
٤) من المانيا الغربية	١٠٦	—
٥) من هيئات دولية	١	١
مجموع (أ)	٢٤٣	١٤١
ب ـ تحويلات رأسمال وقروض		
٦) سندات الدين الاسرائيلي (قروض الاستقلال)	٣٨	١٥
٧) استثمارات خاصة	٢٠	٤٠
٨) قروض غير حكومية طويلة ومتوسطة الاجل	٨١	٢٥
٩) قروض غير حكومية قصيرة الاجل	—	—
١٠) قروض حكومية (الولايات المتحدة)	٣٢	٣٢
١١) قروض حكومية أخرى	٥	٢٥
مجموع (ب)	١٧٦	١٣٧
المجموع العام	٤١٩	٢٧٨

اما الفرضيات التي اعتمدناها في تقدير المستوى المتوقع فهي كما يـــلي والارقام تشير الى ارقام النفذات في الكشف اعلاه :

(١) نعتقد ان المستوى سينخفض قليلاً بانخفاض بعض الهبات النقديـة والعينية الفردية بعد هبوط حجم الهجرة . لكننا أبقيناه على حاله اعتقاداً منا ان اليهودية العالمية لن تنقص هباتها بنفس الوقت مع نضوب المعونـة الالمانية .

(٢) لا يشمل هذا الرقم القروض الواردة من الحكومـــة الامريكية بموجب « القانـون العام ٤٨٠ » المتعلق بتصريف الفائـض الزراعي ، ولا القروض التي قدمها بنك الاستيراد والتصدير الامريكي وانما يشمل الهبات الصرف .

(٣) التفاصيل غير متوفرة حول مصدر هذه المعونات وقد قدرناهـــا مستقبلاً على اساس الاستمرار بحجمها الاصلي مع ارتفاع ضئيل .

(٤) عندما ينتهي مفعول الاتفاقيتين الالمانيتين للتعويضات بنهاية ١٩٦٤ يكون قد ورد لاسرائيل نحو ١,٥٠٠ مليون دولار متوسطها نحو ١٢٥ مليون سنوياً . ثم يجف هذا المصدر اعتباراً من ١٩٦٥ . على ان المتوسط للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٦٠ بلغ نحو ١٠٦ مليون سنوياً .

(٥) افترضنا استمرار هذه المعونات بحجمها الاصلي .

(٦) المرجح ان ترتفع مبيعات سندات الدين الاسرائيلي ، لكن المرجح كذلك (استناداً الى اختبار السنوات الست او السبع الاخيرة) ان يتقدم عدد من حملة هذه السندات طالبين قيمتها نقداً (اما بالعملات الاجنبية او

بالجنيه الاسرائيلي اذا كانوا سيوظفون تلك المبالغ في استثمارات اسرائيلية) ولذلك فالمبيعات الصافية لن تتعدىما نتوقعه في الارجح ، بل ان تقرير البنك الدولي يفترض ان تتساوى مبيعات السنوات مع ما يصفى منها في عام ١٩٦٤ بحيث يكون المتحصل الصافي صفراً [١] .

(٧) تتوقع الحكومة الاسرائيلية ان يصل هذا الرقم الى ٥٠ مليون في حين يتوقع تقرير البنك الدولي ان لا يتعدى مبلغ ٣٠ مليون لعام ١٩٦٤، وقد اعتمدنا رقماً وسطاً [٢] .

(٨) نعتقد بهبوط القيمة الصافية للقروض غير الحكومية من طويلة ومتوسطة الاجل بسبب تراكم الدين الاسرائيلي ، فقد بلغت المبالغ المستحقة للسداد لسنة ١٩٦٢ وحدها نحو ٨٠ مليون دولار (من فوائد وأقساط) وفي حال توفر مصادر اقراض جديدة ، وهو افتراض معقول ، فان التزامات السداد تتكاثر . هذا وقد افترض تقرير البنك الدولي المشار اليه ان يكون الرقم الصافي للقروض لعام ١٩٦٤ سلبياً بمقدار ١٨ مليون دولار اي ان الدفعات ستزيد عن المقبوضات بهذا المقدار ولكننا أقل تحفظاً من التقرير ولذلك قدرنا القروض بمبلغ ٢٥ مليون [٣] .

(٩) ان حركة القروض القصيرة الاجل من تسليف وسداد سريعة ولذلك فقد اعتبرنا مقدارها الصافي صفراً (باهمال الفوائد المستحقة عليها) خاصة بسبب الصعوبة في ملاحقة هذه الحركة . ولا نعتقد ان افتراضنا هذا يشوه

---

(١) من تقرير البنك المشار اليه قبلا ، الجدول رقم ١٦ بالفصل الخامس .

(٢) شرحه .

(٣) شرحه .

الكشف بشكل خطير .

(١٠) تشمل قروض الولايات المتحدة ما يقدمه بنك الاستيراد والتصدير (بمعدل ٩مليون سنوياً للسنوات المتوفرة تفاصيل حولها اي ١٩٥٠–١٩٥٨) وما تقدمه الحكومة بموجب « القانون العام ٤٨٠ » اي من اصل مبيع الفائض الزراعي (بمعدل ٣٠ مليون سنوياً للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٨) . على انه يلاحظ ان هذه القروض تدنت في السنوات الاخيرة (فيما عدا ١٩٥٨) ، وتأرجحت حول ٣٢ مليون دولار ، وهو الرقم الذي اعتمدناه للسنة ١٩٦٥ [١] .

(١١) تدنت القروض الحكومية الاخرى بعد سنة ١٩٥٤ ، بحيث أصبح متوسطها حوالي ٥ مليون الا اننا اعتمدنا رقماً اكبر من ذلك بكثير لاعتقادنا ان المانيا الغربية ستمد اسرائيل بالقروض بعد انتهاء مفعول اتفاقيتي التعويضات وذلك اولا لكي لا ينقطع حبل العون الالماني لاسرائيل كلياً (مما لا ينسجم والسياسة الالمانية المسيطرة) وثانياً لكي تقيم المانيا شيئاً من التوازن بين معوناتها للدول العربية وتلك لاسرائيل .

نعود الان الى منطلق بحثنا باعادة السؤال الذي طرحناه قبلاً :

ما هي قدرة اسرائيل على التخفيف من اعتمادها على المعونات الاجنبية ؟

وهل تستطيع اسرائيل ان تتصرف اقتصاديا بحيث ينخفض العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى حوالي ٢٧٨ مليون دولار (او قل

(١) يعتمد تقرير البنك الدولي مبلغ ٥٥ مليون دولار (هبات وقروض) بدلا من الرقم الذي اعتمدناه وهو ٦٢ مليون (٣٠ + ٣٢) .

٢٧٥ مليون) وهو مبلغ تستطيع توقع الحصول عليه في ١٩٦٥ بموجب توقعاتنا في الكشف اعلاه ؟

قبل محاولة الاجابة ، دعنا نفترض ان مبلغ ٢٧٥ مليون كله متوفر للاستعمال ، وان شيئاً منه لن يـــذهب لسداد الديون المستحقة حتى الآن — فكأنما اسرائيل ستسدد ديونها في حينها باستعمال الوفر الذي يتراكم لديها بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ والذي نفترض انه سيبلغ حجماً يعادل الالتزامات المتراكمة في حينها . بعبارة اخرى : ان ما سنقوم به الان هو وضع المعادلة التي تظهر لنا ، على اساس معطيات وفرضيات سنثبتها ، فيما اذا كان بمقدور اسرائيل في سنة ١٩٦٥ ان « تعيش » من ضمن عجز اجمالي مقداره ٢٧٥ مليون . على اننا قبل ان نفعل ذلك نرى من المفيد ان نعرض توقعات اسرائيل في سبيل الدنو من الاستقلال الاقتصادي حسبما حددتها عند وضعها سياستها الاقتصادية الجديدة [١] — وهذا العرض يصلح اساساً لمعادلتنا لانه يعطينا التوقعات حول متوسط نمو الاستهلاك والصادرات والسكان الخ .

تتوقع اسرائيل تزايد السكان بواسطة التزايد الطبيعي والهجرة معـــاً بمعدل ٥ بالمائة سنوياً او بمقدار ١١٠,٠٠٠ شخص سنوياً وان تنخفض مقادير التحويلات الرأسمالية ، وان يصار الى وضع علاقة ما بالسوق الاوروبية المشتركة . اما بالتفصيل فهي تأمل ان تضيق الشقة بين المصدرات والمستوردات بحث تصبح ٢٥٠ مليون دولار في ١٩٦٦ وان يرتفع الناتج بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً (منها ٥ بالمائة نتيجة ازدياد القوى العاملة و ٥ بالمائة ارتفاع الانتاجية

---

(١) حسبما وردت التوقعات في ص ١٨٦ من الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٦٢— ١٩٦٣ .

الفردية) وان يهبط تزايد الاستهلاك الحكومي من ٩٫٥ بالمائة الى ٦ بالمائـة سنوياً ، وان يهبط تزايد الاستهلاك الخاص من ٥ بالمائة إلى ٢٫٥ بالمائة ،وان ترتفع المصدرات بمقدار ٢٠ بالمائة سنوياً وان ترتفع نسبة الادخار من الناتج الاضافي من ١٠ بالمائة (متوسط ١٩٥٥ – ١٩٦١) الى ٣٦ بالمائة بحيث يمول نصف التثميرات الجديدة اعتباراً من ١٩٦٦ من مصادر داخلية .

وسنعتمد نحن هذه الاسس والفرضيات بالذات كما يرى القـارىء ادناه (والمبالغ كلها بالاسعار الجارية) .

١) السكان في ١٩٦٢ بلغوا ٢٫٣٣٥٫٠٠٠ (أوقـــل ٢٫٣ مليون) ، وسيتزايدون بمعدل ٥ بالمائة سنوياً بموجب تقدير اسرائيل .

٢) الناتج القومي القائم لعام ١٩٦٢ يعادل ٦٫٣٢٦ مليون جنيه والناتج الفردي ٢٫٧٠٠ مليون جنيه .

٣) الاستهلاك الخاص لعـــام ١٩٦٢ على اساس اختبار السنوات القليلة السابقة (من اصل الناتج القومي ورصيد الاستيراد) يعادل ١٫٩٦٨ جنيـه للفرد .

٤) الاستهلاك الحكومي لعام ١٩٦٢ على اساس الاختبار السابق (من اصل الناتج القومى ورصيد الاستيراد) يعادل ٥٨١ جنيه للفرد .

٥) التثمير القائم (او تكوين الرساميل القائم) يعادل لعام ١٩٦٢ (على اساس السنوات القليلة السابقة) نحو ٢٧ بالمائة من الناتج القومي القائم ، او نحو ٩٦٥ جنيه للفرد .

٦) العجز في ميزان المدفوعات لعام ١٩٦٢ يعادل ٥٤٤ جنيه للفرد (على أساس سعر ٣ جنيهات اسرائيلية للدولار) .

٧) بموجب الملاحظات ٢ - ٦ فاننا نجد التوازن التالي :

استعمال الموارد (للفرد) = توفر الموارد للاستعمال (للفرد) :

أو : ١٩٦٨ + ٥٨١ + ٦٩٥ = ٢٧٠٠ + ٥٤٤

أو : ٣٢٤٤ = ٣٢٤٤

٨) معدل النمو المراد تحقيقه (بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة) هو ١٠ بالمائة سنوياً وهو يتحقق بتثمير يعادل ٢٠ بالمائة من الناتج القومي(على أساس منسوب التثميرات للناتج ٢ : ١) وبذلك تخفض اسرائيل الموارد المطلوبة للتثمير وبالتالي بعض حاجتها الى رصيد الاستيراد . وبما ان زيادة السكان المتوقعة والمفترضة هي ٥بالمائة فان النمو للفرد المراد تحقيقه والمفترض هو ٥ بالمائة .

٩) من اصل هذا النمو ، يراد رفع الاستهلاك الخاص للفرد سنوياً بمقدار ٢,٥ بالمائة (بدلا من ٥ – ٦ بالمائة كما في السابق) .

١٠) تزايد الاستهلاك الحكومي للفرد المراد تحقيقه هو ٦ بالمائة سنوياً بدلا من ٩,٥ بالمائة كما في السابق .

١١) انخفاض العجز في ميزان المدفوعات المراد تحقيقه يهدف الى جعل هذا العجز ٢٧٥ مليون دولار فقط أو ٨٢٥ مليون جنيه « بالسعر الرسمي السائد الان » أو ٣٥٣ جنيه للفرد على ان لا يتزايد هذا العجز جملة بتزايد السكان بل يظل على حاله (اي انه يتناقص للفرد بتزايد السكان) .

يبقى ان نضع المعادلة التي يتحقق بموجبها التوازن الجديد (اي في ضوء العجز الفردي الجديد)لكي نجد منها عدد السنوات المشار اليه بعامل «س» في المعادلة الذي تستغرقه عملية التوازن ، من ضمن عجز مدفوعات مقداره ٢٧٥ مليون دولار على اساس خفض الاستهلاك الخاص والحكومي والتثمير وعلى اساس معدلات النمو التي اشرنا اليها [١] . اما المعادلة فهي .

(٢،٣) (١٩٦٨)(١،٠٠٥) س (١،٠٠٥)س + (٢،٣) (٥٨١) (١،٠٠٦)س

(١،٠٠٥) س + (٢،٣) (٠،٢٠) (٢٧٠٠) (١،٠٠٥)س (١،٠٠٥) س

= (٢،٣) (٢٧٠٠) (١،٠٠٥)س (١،٠٠٥) س + (٢،٣) (٣٥٣)

فاذا اجرينا حساب « س » على اساس انها سنة ، ثم سنتين ، ثم ثلاث سنوات الخ فاننا نجد ان الموارد المتوفرة للاستعمال ، أي الناتج القومي مع رصيد الاستيراد تصبح كافية للاستعمالات المتنوعة في فترة بين ٣و٤ سنوات اعتباراً من نهاية ١٩٦٢ أي حوالي أواسط سنة ١٩٦٦ وذلك يشاهد في النتائج التالية للمعادلة .

السنة	النتيجة
صفر (الاساس)	عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق العجز الحالي مقداره ٣٦ جنيه للفرد
١	عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق العجز الحالي مقداره ٣٠و٣ جنيه للفرد .

---

(١) اعتمدنا من حيث الصيغة العامة المعادلة التي اوردها باتنكن المشار اليه قبلا ، ص ١٣٤ مع اجراء التعديلات اللازمة بالنظر لاختلاف الفرضيات والمعطيات .

٢ عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق العجز الحالي مقداره ٢٠٫٨ جنيه للفرد .

٣ عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق العجز الحالي مقداره ٨٫٧ جنيه للفرد .

٤ كفاية الموارد المتوفرة وتحقيق وفر مقداره ١٢٫٣ جنيه للفرد .

أما اذا أجرينا الحساب على اساس عجز مقدار ٢٥٠ مليون دولار (وليس ٢٧٥ مليون) وهو الرقم الذي اعتمدته السياسة الاقتصادية الجديدة فاننا نخرج بالجواب ان الموارد المتوفرة للاستعمال (اي الناتج القومي القائم زائداً العجز اي رصيد (الاستيراد المفترض) تصبح كافية للاستعمالات المتنوعة في فترة بين ٤و٥ سنوات اعتباراً من نهاية ١٩٦٢ اي بين مطلع ونهاية ١٩٦٧ ، واذن فان التوقعات الاسرائيلية لا تبتعد كثيراً عن هدفها الزمني (الذي هو ١٩٦٦) **هذا مع الاشتراط الاساسي ان تصح الفرضيات حول الاستهلاك والتثمير والسكان .**

* * *

حتى الان كنا نفحص قدرة اسرائيل على الاستقلال الاقتصادي على اساس فرضيات محدودة من زاوية توفر الموارد . فلنتحول الان الى فحص هذه القدرة من زاوية حاجة اسرائيل الى الموارد . وهذا التحول يتطلب التدقيق في بنود الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لمعرفة فيما اذا كان تطور المستوردات والمصدرات (من منظورة وغير منظورة) يتفق ومقدار العجز المفترض لعام ١٩٦٥ أي ٢٧٥ مليون دولار ، واذا لم يتفق وهذا المقدار فما

هو العجز المتوقع في الحساب الجاري .

يرى القارىء من مراجعة الكشف الرقمي التالي ان توقعاتنا ترتكز الى الاتجاهات الفعلية المتبدية في تطورات الحساب الجاري من عام ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ فالى ١٩٦١ (في حين ان توقعات البنك الدولي وضعت في ١٩٥٩ ولم ترتكز الا على التطورات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨) [١] .

---

(١) الجدول ١٦ في الفصل الخامس من تقرير البنك المشار اليه قبلا للسنتين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ولتوقعات البنك للسنة ١٩٦٤ . الارقام لسنة ١٩٦١ فعلية . تجدر الاشارة بهذا الصدد ان تقديرات بعثة البنك وضعت بعد بحث ونقاش مع الرسميين الاسرائيليين ، ويبدو من ملاحظات وردت في التقرير ان تقديرات هؤلاء الرسميين كانت على العموم اكثر تفاؤلا من تقديرات بعثة البنك .

الجدول رقم (٢٤)

توقعات الحساب الجاري حتى عام ١٩٦٤

(الارقام بملايين الدولارات)

	واقع ١٩٥٢	واقع ١٩٥٨	واقع ١٩٦١	تقديرات البنك لسنة ١٩٦٤	تقديراتنا لسنة ١٩٦٤
أ - واردات القطع الأجنبي					
الصادرات الزراعية	١٧	٥٧	٦٣	١٢٠	٨٠
الصادرات الصناعية	٢٨	٨٢	١٧٥	٣٠٠	٣٠٠
جملة الصادرات المنظورة	٤٥	١٣٩	٢٣٨	٤٢٠	٣٨٠
جملة الصادرات غير المنظورة	٤٢	١٠٠	١٧٩	١٨٠	٢٢٠
جملة الواردات	٨٧	٢٣٩	٤١٧	٦٠٠	٦٠٠
ب - مدفوعات القطع الأجنبي					
المحتوى الاستيرادي للصادرات	٥٣	١١٣	٢٠٠	٢٤٠ *	٢٧٠ *
المدفوعات الأخرى بالحساب الجاري	٣٤٠	٤٥٩	٦١٩	٦٠٠	٦٥٥
جملة المدفوعات	٣٩٣	٥٧٢	٨١٩	٨٤٠	٩٢٥
العجز الصافي التقديري				٢٤٠	٣٢٥

* توزيع تقديري على أساس محتوى استيرادي نسبته ٤٨ بالمائة من جملة المستوردات وهي النسبة التي لازمت السنوات ١٩٥٢ الى ١٩٦٢

يجدر بنا الآن ان نوضح اسباب تعديلنا لتوقعات البنك على الشكل الذي بيناه . ان الصادرات الزراعية ستعود الى التزايد الواضح بعد ١٩٦٣ فيما اذا تمكنت اسرائيل من تحويل جزء من مياه الاردن للري ولكن النتائج الكاملة لعمليات الري لن يظهر أثرها الا بعد ١٩٦٤ وفي كل الاحوال لن تكون دراماتيكية بدليل تواضع ارقام المصدرات بين ١٩٥٠ و ١٩٦١ . وعليه فقد اعتبرنا ارتفاع ١٧ مليون دولار بين١٩٦١ و ١٩٦٤ ارتفاعاً كبيراً بالمقارنة مع الارتفاع السابق ومقداره ٩ ملايين بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ . اما الصادرات الصناعية فاننا نراها معقولة بالنظر لتطورها السابق والتوكيد الكبير الموضوع على انمائها . واما الصادرات غير المنظورة فاننا نعتقد انهـــا قادرة على الارتفاع باكثر من توقعات البنك وذلك بسبب التثميرات الضخمة الحديثة في السفن والطائرات والتوسع في خدمات المقاولات في الخارج(خاصة افريقيا) مما من شأنه ان يرفع الخدمات المصدرة الى ما توقعناه . على ان جملة توقعاتنا لكل الصادرات (من سلع وخدمات) تلتقي مع جملة توقعات البنك وان اختلفنا في التفاصيل .

غير ان الاختلاف الكبير هو في تقدير المدفوعات . فالمحتوى الاستيرادي في رأينا سيظل قريباً مما هو عليه الآن وان هبط فبمقدار قليل . وقد قدرناه بنسبة ٤٥ بالمائة من جملة الواردات اي ٢٧٠ مليون دولار . وكذلك فاننـا نرى ان المدفوعات الاخرى ستكون اكبر من تقدير البنك خاصة بالنظر لتطورها السابق . على اننا لم نرفع التقديرات اطلاقاً من هذا التطور على اعتبار ان اسرائيل لا تنوي القيام باستيراد سلع انتاجية ضخمة (كما فعلت في ١٩٦٠ و ١٩٦١ بشرائها السفن والطائرات) بل طرحنـا قيمـة السفن والطائرات من مستوردات ١٩٦١ (اي ٦٢ مليون دولار) وأضفنا نفس الزيادة الحاصلة بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ (اي نحو١٠٠ مليون) فوصلنا الى رقم٦٥٥

مليون . وفي ضوء هذه التعديلات في المدفوعات خرجنا بجملة ٩٢٥ مليون مما يجعل العجز في احسن الظروف ٣٢٥ مليون (بدلا من ٢٤٠ التي يتوصل اليها البنك) .

واذا انطلقنا من هذه النقطة فتكهنا بالتطورات لعام ١٩٦٥ (وهو العام الذي وضعناه قبلا هدف هذه الرياضة الذهنية) لخرجنا بالاستنتاج ان خفض العجز الى ٢٧٥ مليون في ١٩٦٥ ليس سهلا ولكنه ليس مستحيلًا هذا شرط ان تصح التوقعات التي اثبتناها لعام ١٩٦٤ .

وتجب الاشارة بوضوح وتوكيد ان كل هـذه التوقعات المتضاربة مع تطور الحساب الجاري بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ – ترتكز الى خمسة افتراضات :

(١) اقدام اسرائيل على انقاص معدل تزايد الاستهلاك (من حكومي وخاص) انقاصاً ملموساً .

(٢) اقدامها على انقاص التثمير وان جزئياً خاصة في قطاعات المساكن والمرافق العامة (بعد ان انشىء معظم ما تحتاجه البلاد منها) مع التحول الى التثميرات ذات المنسوب المنخفض للرأسمال الى الناتج .

(٣) رفع انتاجية العامل وخفض الضياع في القوى العامة .

(٤) النجاح في توسيع الطريق الذي شقته اسرائيل الى اسواق افريقيا وآسيا .

(٥) تحقيق مقدار واسع من الاستقرار المالي وعدم السماح لارتفاع الاسعار الذي عاد الى الظهور في ١٩٦٠ بان يحدث فوضى خطيرة في السوق مما يضعف قدرة الانتاج على المزاحمة في الاسواق وبالتالي يفسد أثر تخفيض الجنيه الذي جرى في فبراير ١٩٦٢ .

فهل هذه الفرضيات معقولة ؟ وهل تنجح اسرائيل في ترضية هذه الشروط؟

جوابنا نعم ولا في آن واحد . فاننا نعتقد ان اسرائيل ستحاول الحد من الاستهلاك الخاص لكنها لن تنقص تزايده الى المدى المطلوب وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية والسياسية التي تنطلق ما ان يبدو ان مقدار التخفيض ضخم . كما انها لن تنقص الاستهلاك الحكومي بمقدار يستحق الذكر وهي على ما هي عليه من سعي حثيث للتسلح الباهظ الثمن لجيش ضخم .

ثم انها بنتيجة ضآلة ما يتوقع ان تجريه من تخفيض في الاستهلاك على نوعيه ستضطر الى ابقاء مستوى التثمير على حاله او ما يقرب من ذلك ، خاصة اذا اتسع سيل الهجرة لسبب من الاسباب . اما رفع انتاجية العامل فانه ممكن الحدوث على اننا نستبعد ان يبلغ هذا الارتفاع ٥ بالمائة للفرد سنوياً ولعدة سنوات حسب التقديرات الاسرائيلية .

اما توسيع الطريق الذي شقته اسرائيل للتعامل التجاري ولتصدير الخدمات الى افريقيا وآسيا فنظن انها ستنجح في اجرائه وذلك بسبب عاملين : الاول ديناميكية اسرائيل وسعيها الحثيث المدروس لتوسيع المعاملات مع الدول الآسيو ــ افريقية . والثاني تباطؤ العرب في سباقهم مع اسرائيل داخل هذه الدول وعدم اتقانهم طريقة مجابهة التغلغل الاسرائيلي . وبرأينا ان المقاطعة العربية لاسرائيل ــ التي نجحت في حجب الاسواق العربية عن اسرائيل وفي حرمانها مصادر دخل كان بامكانها الحصول عليها ــ يجب ان تكون عبرة للعرب في قدرتهم على مجابهة التغلغل الاسرائيلي حين يجدون في التفكير في الوسائل الايجابية

والسلبية على السواء[١] . على ان توسيع نطاق المعاملات الاسرائيلية يظل في اعتقادنا ضمن الحدود التقديرية التي عيناها لارتفاع المصدرات من السلع والخدمات .

حصيلة هذا التقويم هي ان اسرائيل يتوقع لها النجاح المتواضع فقط في وفاية الشروط التي اثبتناها اذا هي ارادت خفض عجز ميزان المدفوعات على الشكل الصارم الذي بيناه ، فاذا هي لم تنجح نجاحاً بعيد المدى فانها ستفشل ايضاً في كبح جماح التضخم النقدي وارتفاع الاسعار الذي عاد الى الظهور في ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ بشكل خطير . ومما يزيدنا اقتناعاً بجدية تهديد التضخم هو ان الفشل في ضغط العجز في ميزان المدفوعات ضغطاً قوياً يعني ان الاستيراد يظل سهلاً الى حد ما مما يعني ان نظام التسليف يظل فضفاضاً بسبب السعة في موارد القطع الاجنبي لسببين : الاول ، ميل اسرائيل الى عدم تحقيق انكماش كبير في الكتلة النقدية برفع نسبة السيولة الاحتياطية في البنوك رفعاً شاهقاً . والثاني ، استمرار الطلب المحلي قوياً على وسائل التمويل لتقديم وسائل الانتاج المحلية التي تلازم استعمال وسائل الانتاج المستوردة واختبار اسرائيل بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ يشير الى هذا الاتجاه وهو — اي الاختبار — أحق بالاعتبار من مجرد التأكيدات التي تنثرها السلطات حول نواياها في تحقيق

(١) لم نول موضوع المقاطعة عنايتنا في هذه الدراسة بسبب عدم توفر أية ارقام حول أثر المقاطعة الاقتصادي الفعلي. وبالاضافة الى ذلك فاننا نعتقد ان قدرة اسرائيل على تصدير معظم ما ترغب في تصديره تقلل أثر حرمانها من الاسواق العربية فيما عدا ما تتكلفه اسرائيل من فروق في تكاليف الشحن لاسواق بعيدة . وخلاف ذلك فان عدم تغلغل الفنيين الاسرائيليين في البلدان العربية يعوض عنه تغلغلهم في بلدان اخرى . اما البترول العربي الذي حرمته اسرائيل فانها تستعيض عنه ببترول من مصادر اخرى بفرق قليل في الكلفة . وفي اعتقادنا فان خسارة اسرائيل الفعلية هي في حدود ٢٥ مليون دولار سنوياً . على اننا نود التوكيد اننا هنا انما نقدم على التكهن التقديري ليس الا .

الاستقرار المالي وضغط الطلب الفعال في السوق .

اذا صح تحليلنا هذا فان العجز في ميزان المدفوعات لن ينخفض انخفاضاً يذكر . واذا كان الامر كذلك فالسؤال هو : كيف ستدبر اسرائيل الأمر ؟ وما هي العبرة التي يمكن استنتاجها من هذا التحليل ؟

هنا نصل نقطة الخطر ، حيث يعجز المنطق الاقتصادي عن التأثير في سياسة اسرائيل كما يعجز عن ان يعيننا عن التكهن بماهية السياسة التي يرجح ان تتبناها اسرائيل ما ان تتحقق من عجزها عن خفض حاجتها الى العون الاجنبي خفضاً يذكر . علينا اذاً ان نكتشف السبل غير الاقتصادية التي قد تسلكها اسرائيل لتؤمن لنفسها ذلك السيل من العون الاجنبي الذي تتطلبه لحاجات مجتمعها واقتصادها وجيشها في الاغراض الاقتصادية وغير الاقتصادية . وسأضع امام القارىء سلسلة من التكهنات المرتكزة الى اختبار السنوات ١٩٤٨ – ١٩٦٢ والى دلالة تحليلنا السابق في محاولة لتقديم الجواب لتساؤلنا حول ماهية السبيل الذي تختاره اسرائيل اذ تدرك ان العون الاجنبي الذي لا بد من حصولها عليه بعد ١٩٦٥ لا يمكن توقع وصوله بيسر وسهولة في الظروف العادية .

ان التكهنات تقع في إطار تحليل استراتيجية اسرائيل المرجحة في الحقول السياسية والعسكرية والدعائية ، وهي حقول لا ندعي اي اختصاص بها الا انها تلامس الحقل الاقتصادي بل وتتداخل معه بحيث يتعذر على الباحث في موقف كموقفنا الاحجام عن التكهن بما قد يجري خارج الاقتصاد ان هو شاء ان يخرج باستنتاجات اقتصادية .

اما تكهناتنا – وهي خاتمة هذا الكتاب – فهي الآتية :

١) نرجح ان يستمر تزايد المصدرات وجنى العملات الاجنبية عن طريق

مبيع السلع والخدمات الاسرائيلية الا ان هذا التزايد سيرافقه تزايد متناسب معه في الاستيراد (بنسبة ٤٥ بالمائة من المصدرات) .

٢) في الاحوال العادية نرجح ان لا يقبل الاسرائيليون بضغط استهلاكهم الخاص وان لا تقدم الحكومة على ضغط استهلاكها العام، ضغطاً قوياً، خاصة بالنظر لتصاعد التسلح كمية ونوعاً وغـــلاء الاسلحة الحديثة وسرعة التبدل التقنولوجي فيها وهي سرعة باهظة التكاليف .

٣) كذلك فان التثمير لا يتوقع ان ينخفض انخفاضاً يذكر اذا أريد رفع الناتج القومي لتلبية حاجات التصدير المتزايد مع الاستهلاك على نوعيه ومع تزايد السكان المرتفع المتوقع .

٤) لسنا نرى سبيلاً لخفض عجز ميزان المدفوعات خفضاً واضحاً خاصة مع استحقاق المزيد من اقساط الديون ولذلك فان حاجة اسرائيل للعون الاجنبي ستظل مرتفعة لعدة سنين مقبلة ، ولا نرى انهـــا ستنخفض الى ما يقرب من ٢٧٥ مليون دولار في عام ١٩٦٥ (اي حين انتهاء مفعول الاتفاقيات الالمانية) او ٢٥٠ مليون دولار في ١٩٦٦ .

٥) لا يبدو لنا ان هنالك جالية يهودية ما ترغب في النزوح الاجمالي الى اسرائيل وتقدر عليه كذلك . واذا صح هذا القول فان اسرائيل ليس في مقدورها استغلال أزمة هجرة كبيرة من اجل استدرار المزيد من المعونة ــ مما يجعـــل عملية الاستدرار اكثر فاكثر صعوبة في الظروف العادية .

٦) كذلك لن يكون من الميسور لاسرائيل الحصول على المعونات

الضخمة دون وجود تهديد عسكري (او سياسي فعال) يجابهها تستطيع استغلاله وقد يكون هذا التهديد (١) فعلياً وفعالا او مداهماً ، او (٢) مصطنعا تدعيه هي لاغراضها . فاذا كان غير مصطنع فان لجوء اسرائيل الى معونة اصدقائها يكون سهل التحقيق. واذا كان مصطنعاً تضطر اسرائيل في سبيل انجاحه الى حملة سياسية ودعائية بارعة وضخمة لتنقل جو الرعب المراد خلقه الى الدوائر الخارجية التي ترغب في التأثير عليها . واعتماداً على اختبار السنوات الماضية منذ قيام اسرائيل نستطيع التعميم ان ظهور حملة دعائية ضخمة يعني التغطية لاعداد حملة سياسية او عسكرية ضد العرب .

هذه النقطة تتطلب شيئاً من التوضيح فاننا نرى ان بروز حملة دعائية ضخمة يعني وجود نية عدوانية مباشرة اذا شعرت اسرائيل ان ميزان القوة لا يزال في صالحها الا انه في سبيل التحول . او بديل ذلك يعني وجود رغبة ملحة لدى اسرائيل في الحصول على معونة اقتصادية وسياسية وعسكرية اذا شعرت ان ميزان القوة وصل في تحوله نقطة التعادل الخطر او انه تحول في صالح العرب فعلاً . واذاً في ضوء هذا الرأي فان الوضع سيظل على العموم مائعاً يحاول معه كل من الفريقين العربي والاسرائيلي تحقيق تفوق واضح في ميزان القوة على الفريق الآخر . وهذا الخط من الميوعة لا يتوفر معه اي ثبات او استقرار في السياق القصير ولا يتوفر له الاستقرار الا اذا نجح فريق ما في الحصول على تفوق واضح عسكري – تقنولوجي يمنع الفريق الآخر من اللحاق به في حد معقول من الزمن ومن المجازفة .

نعود الآن الى النقطة التي انطلقنا منها وهي مسألة استغلال اسرائيل لما يتهددها من خطر . فنقول انه مهما كان الخطر الذي تشكو منه اسرائيل

وسواء أكان حقيقياً او وهمياً او اصطناعياً، وسواء أكانت حملة اسرائيل في الخارج تستهدف اغراضاً دعائية ام سياسية ام عسكرية فانها في كل الاحوال تستهدف رفع المعونة الاجنبية وتنتهي بالتالي الى الضغط للحصول على المزيد من القطع الاجنبي .

٧) هذا التحليل يؤدي الى احد سبيلين : **الاول** ان تقبل اسرائيل بحقيقة ضعف وضعها الاقتصادي ومنطقه فتعمل طوعاً على خفض معدل نمو الاقتصاد، وفي تلك الحالة تستمر في الارتكاز الى المعونة الخارجية ولكن على نطاق أضيق، وتزول صفة الالحاح في مشكلة عجز ميزان المدفوعات مع تحديد توسع التسليح وتحديد الهجرة والابطاء المتدرج في تقدم الاقتصاد وفي توسيع خدمات دولة الرفاه. هذا السبيل ممكن وسليم نظرياً رغم انه يوجب استمرار الحكومة في نشر مظلة واقية من المساندة فوق المنشآت الاقتصادية . غير ان مكاليف هذه المساندة ـ بما في ذلك مجابهة المقاطعة العربية وتحمل ما يترتب عليها من خسائر او حرمان من بعض الدخل ـ تكون مصدر ازعاج دون شك ولكنها اضعف من ان تكون عوامل حياة او موت للاقتصاد الاسرائيلي. هذا السبيل مع سلامة النظرية غير محتمل السلوك وتقديري هو ان اسرائيل لا تقبل بالتزام سبيل كهذا لانه يتنافى وحركية القيادة الاسرائيلية وثقتها بنفسها وطموح اهدافها كما انه يتنافى وثقة اسرائيل بقدرتها على استدراج انصارها في الخارج الى معونتها عند الحاجة . وفوق هذا كله فانه يناقض اصرارها على تأمين تفوق عسكري واقتصادي على العرب .

السبيل **الثاني** هو رفض اسرائيل للتقشف الجزئي الذي يوجبه منطق الوضع الاقتصادي العام فيها .

السؤال اذاً : هل يقوم المتبرعون في الخارج من حكومات ومؤسسات

صهيونية وافراد بالضغط على اسرائيل لارغامها على اتباع سبيل التقشف ؟ جوابنا **بالنفي** فنحن لا نعتقد ان المتبرعين سيقدمون على الضغط الفعال ان لم يكن لسبب فلقدرة اسرائيل على تخويف المتبرعين من نتائج ضغط كهذا على كيانها وبقائها .

يبقى اذاً خط تصرف واحد مفتوحاً امام اسرائيل ، بالنظر للعقائدية المسيطرة في اوساطها عامة وللحركية التي تميز مؤسساتها ولما تدعيه من رسالة وهدف وبالنظر لاصرارها على عجز مدفوعات ضخم : هذا الخط هو استغلال او خلق الازمات لتأمين استمرار المعونة الدافقة التي يتطلبها الحفاظ على معدل تزايد المستويات الحاضر من نمو واستهلاك ، او ما يقرب من هذا المعدل .

ان المدلول الرئيسي لهذا التحليل يكمن في حتمية قيام اسرائيل باصطناع الأزمات السياسية او العسكرية او تلك التي تتعلق بالجوالي اليهودية في الخارج ، بشكل يكاد يكون دورياً ، من اجل التغلب على الازمة الاقتصادية ، ان لم تبد امامها أزمات حقيقية يخلقها لها العرب .

ان اسرائيل تستمر في خط التصرف هـذا سواء كانت القوى العربيـة المجابهة لها - سياسياً وعسكرياً - غير شديدة التركيز واضحة الاهداف وبالتالي غير قادرة على منع اسرائيل عن اصطناع الازمات ، او كانت هـذه القوى في مركز منيع إذ في هذه الحال تكون الازمات حقيقية ويكون الضغط الاسرائيلي للحصول على المعونات الخارجية في سبيل مجابهة الازمات أقصى ما تستطيع اسرائيل ان تفعل .

اذن ، الى ان تتبلور القوى العربية الموازنة وتترسخ بشكل كاسح يزيل التأرجح لا مفر من الاستنتاج ان اختيار اسرائيل بين القبول بالبطء في التقدم

الاقتصادي او خلق الازمة سيكون خلق الازمة كما انه لا مفر من الاستنتاج انه مهما كان نوع الازمات ودرجة جديتها فانها ستعني استمرار اضطرار اسرائيل الى الاعتماد على العون الاقتصادي الاجنبي الضخم واستمرار حصول اسرائيل على هذا العون الى المدى الزمني الذي نستطيع او نجرؤ على التكهن في حدوده .

ملحق الطبعة الثانية

تضمن الفصل التاسع والاخير من الطبعة الاولى لهذا الكتاب ، الصادرة في القاهرة عن معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية في صيف ١٩٦٤ ، تقييماً اجمالياً للاقتصاد الاسرائيلي جاء خلاصة للبحث والتحليل في الفصول الثمانية السابقة من الكتاب . وبعد التقييم ورد التساؤل فيما اذا كان الاقتصاد الاسرائيلي سيقدر حقاً على تخفيف اعتماده على المعونات الاقتصادية الاجنبية في شتى اشكالها كما تتمنى له السلطات الحاكمة وحسبما نصت السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدت في ٩ فبراير ١٩٦٢ . واخيراً انتهى الفصل بالاجابة على التساؤل بالتدليل على تعذر نجاح السياسة الاقتصادية وبالجدل في ان المجتمع الاسرائيلي يتصرف وكأنه مصمم فعلاً على الاستمرار بالاعتماد المغرق على مصادر العون الاقتصادي الاجنبي لا على خفض درجة هذا الاعتماد ، ولقد كان الحد الزمني للتقييم والتحليل واساس التكهن للمستقبل ، المتوفر من الاحصائيات حتى نهاية عام ١٩٦٢ .

على ان الاحصائيات الاحدث عهداً قد توفرت لنا منذ ان دفعنا بمسودة الطبعة الاولى الى المطبعة في ربيع ١٩٦٣ (بعضها بفضل قيام مكتبة مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت) بحيث تجمعت لدينا مجموعة كبيرة من الارقام لنهاية عام ١٩٦٤ ، مما حدا بنا الى وضع هذا الملحق بحيث تكون الطبعة الثانية اكثر جدوى للباحثين في القضية الفلسطينية ولواضعي

استراتيجية العمل الفلسطيني * فما الذي يتبدى لنا من تطورات خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، وما هو الاستنتاج الذي نتوصل اليه بعد اكتمال السلاسل الاحصائية الزمنية بدون انقطاع لدينا ابتداءً بعام ١٩٤٩ او ١٩٥٠ وانتهاءً بعام ١٩٦٤ ؟

قبل تبيان هذه التطورات واستخلاص الاستنتاجات ينبغي الاشارة الى ان هذا الملحق يجيب على السؤال في ثلاثة اقسام ، يخصص الاول منهـــا لاستعراض التطورات استعراضاً اجماليـــاً سريعا ، على ان تربط التطورات السابقة لعام ١٩٦٣ بتلك التي تحققت في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ .

اما القسم الثاني فيشتمل على فحص اكثر تفصيلاً ودقة للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اسرائيل كالسكان والحسابات القومية وميزان المدفوعات وشؤون الاسعار والمال ، وسنعمد هنا الى اثبات السلاسل الزمنية من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ كاملة حيثما تدعو الحاجة كيما تتكون لدى القارىء صورة متكاملة للمؤشرات

---

* راجعنا المصادر التالية للحصول على الارقام والمعلومات الواردة في الملحق :

١٠- The Economist Intelligence Unit, ;Israel, quarterly Economic Review, January 1965

٢٠- UN, Economic Developments in the Middle East, 1961-1963

٣٠- IMF, International Financial Statistics, Sept. 1965

٤٠- Bank of Israel, Annual Report, 1962, 1963, 1964.

٥٠- UN, Monthly Bulletin of Statistics, July 1965

٦٠- Central Bureau of Statistics (Israel), Statistical Abstract of Israel, 1965, No. 19 (Aug. 1965).

هذا وقد كان اكثر اعتمادنا على المرجع الاخير بالنظر لانه يتضمن التعديلات الرسميـة الاخيرة للاحصائيات الواردة في المراجع الخمسة السابقة .

وكما نثبت الارقام النهائية التي كان بعضها لا يزال غير نهائي عند اخراج الطبعة الاولى من الكتاب ، واما القسم الثالث والاخير من الملحق فيتضمن الاستنتاجات العامة بما في ذلك الحكم في مدى سلامة الجدل التكهني الذي انتهى به الفصل الاخير من الطبعة الاولى .

(١) التطورات الاقتصادية الرئيسية خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤

كان الحدث الاكبر الذي تميزت به نهاية الفترة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٢ اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة في فبراير ١٩٦٢ ، تلك السياسة التي هدفت الى ايجاد الاستقرار في الاقتصاد وذلك بتحرير الاستيراد من معظم قيــوده ، وتخفيف منــح التصدير ، وخفض قيمة الجنيه الاسرائيلي ، والسيطرة على التضخم النقدي واطراد ارتفاع الاسعار ، وخفض الميل الحدي للاستهلاك ، من خاص وحكومي (اي نسبة ما يستهلك من ارتفاع الناتج القومي سنوياً) ، وبالتالي وكنتيجة لهذا كله خفض مدى الاعــتماد على المعونات الاقتصادية الخارجية بحيث تستطيع البلاد مجابهة وضع جديد لا تتعدى هذه المعونات فيه مبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكي سنوياً .

والقاريء يذكر اننا قمنا في الفصل التاسع بحل المعادلة الرياضية المتعلقة بتوافر الموارد المتاحة وباستعمالاتها والتي تضمنت فرضيات السياسة الاقتصادية الجديدة في معدلات الاستهلاك من حكومي وخاص ، والاستثمار القائم ونمو الناتج القومي ونمو السكان ، وفي المعونة الاقتصادية الخارجية ، هذا وقد كان الحل يشير الى امكانية حصول توازن بين جانبي المعادلة ، اذا صحت الفرضيات ، في اواسط سنة ١٩٦٧ .

على ان الاشتراط في تحقق الفرضيات رافقه الشك ، لاسباب اوضحناها

في حينه ، في استعداد المجتمع الاسرائيلي للقبول بخفض الميـــل الحدّي للاستهلاك في القطاع العام (الذي يشمل الحكومة والسلطات المحلية ومـــا يسمى « بالمؤسسات القومية » اي الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي ومؤسسة « كيرن هايسود »).

ومع ان البحث في الفصل التاسع شمل احصائيات سنة ١٩٦٢ ذات العلاقة الا انه كان واضحاً ان الحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة التي لم يكن بعد قد مضى عام كامل على اعتمادها كان حكماً موقتاً ، غير ان مرور نحو ثلاث سنوات على وضع هذه السياسة بات يسمح باصدار حكم نهائي . فما هي التطورات التي تمت بين فبراير ١٩٦٢ ونهاية ١٩٦٤ ؟

كانت النتائج المباشرة للاجراءات المنبثقة عن السياسة الجديدة رفع كلفة الاستيراد ورفع مرور التصدير . على ان معظم آثار هذه السياسة في ميزان المدفوعات تخلفت عن الظهور خلال عام ١٩٦٢ ، وذلك ان حركة الاستيراد والتصدير في الاشهر الاولى من السنة كانت ترتبط بعقود وارتباطات سابقـة للسياسة الجديـدة كما ان توقـــع تخفيض الجنيه قبل تخفيضه بفترة طويلة كان قد حمـــل المستوردين الاسرائيلين على الاكثار من الاستيراد بالاسعار السابقة للتخفيض والملائمة لهم طبعاً ، كما حمل المستوردين الاجانب لبعض السلع الاسرائيلية المصدرة على التباطؤ بالاستيراد طمعاً بسعر القطع المخفض المتوقع .

هذا وقد رافق هـــذه التطورات في حركة التجارة الخارجية تسارع في الطلب الداخلي في البلاد ، وذلك اولا بسبب اطراد ارتفاع الناتج القومي ، وثانياً بسبب ازدياد حجم الكتلة النقدية الذي حدث بدوره بفضل اعـادة تقييم العملات الاجنبية المتدفقة الى البلاد وتلك المتجمعة في الجهاز المصرفي

وبفضل اتساع مدى التسليف المصرفي الناتج عن تزايد الاحتياطي لدى المصارف ، وبنتيجة عاملي تزايد الطلب المحلي وتزايد الكتلة النقدية السريع فقد استمرت الاسعار بالتصاعد بالرغم من جهود المصرف المركزي (بنك اسرائيل) والحكومة لمنع ذلك .

اذن ففي الاحد عشر شهراً الاولى بعد اعتماد سياسة الاستقرار الاقتصادي الجديدة لم تصح الفرضيات التي قامت عليها السياسة ، خاصة من حيث خفض الاستهلاك ، ولا حققت السياسة الا القليل من اهدافها . وكما يشير تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٢ (ص٩/١٠) « فان التخفيض ، بتصحيحه للالتواءات في اسعار العملة وبتعيينه سعراً واقعيا للمبادلة . وضع الاساس لتطور سليم في المستقبل . على انه ، بنفس الوقت ، رافقه اتساع نقدي سريع ادى الى نشاط اقتصادي مبالغ به ، كما انه كان من المتعذر القضاء على اثار النمو النقدي والسيولة المفرطة عن طريق توسيع الانتاج لان الاقتصاد كان في حالة عمالة كاملة فلم تتوافر له عناصر انتاج عاطلة بالامكان تحريكها بفضل التوسع النقدي » .

وما قيل في تطورات سنة ١٩٦٢ يصح قوله في سنة ١٩٦٣ ككل ، وان كان هنالك اختلاف موسمي او قطاعي . فقد تميز النصف الاول من السنة بالمزيد من التحسن خاصة في ميزان المدفوعات ، وذلك اولا بسبب انخفاض تزايد المستوردات نظراً لتكدس البضائع التي كان قد سبق استيرادها بكثرة قبل التخفيض وبعده مباشرة، وثانياً بسبب ارتفاع مصدرات الحمضيات بفضل جودة الموسم الزراعي ، على ان هذا التحسن رافقه اتساع اكثر سرعة مما سبق في ١٩٦٢ في حجم الكتلة النقدية ، فما ان جاء النصف الثاني من السنة الا وكان الطلب المحلي على السلع قد تزايد كثيراً مما حد من القدرة على التصدير وزاد حركة الاستيراد ، ومما ادى بالتالي الى خفض سرعة التحسن

في ميزان المدفوعات ـ وان يكن العجز في الحساب الجاري جاء للسنة باكملها اصغر منه للسنة السابقة .

ومن الانصاف كذلك الاشارة الى ان الميل الحدي للاستهـــلاك ــ من حكومي وخاص على السواء ــ انخفض قليـلاً في السنة السابقـة وان يكن ظل بعيداً عن توقعات السياسة الاقتصادية الجديدة ، يقابل هذا الانخفاض ارتفاع ضخم جداً في حجم الكتلة النقدية (٣١ بالمائة مقابل ١٧ للسنة السابقة). اما عوامل هذا الأرتفاع فهي نفس العوامل التي ذكرناها بصدد نفس الظاهرة لعام ١٩٦٢ .

ومع اختلاف الصيغة في التعبير ، فان التقييم الاجمالي لسنة ١٩٦٣ كما جاء في تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٣ (ص ٨) يشبه في روحه التقييم الاجمالي لسنة ١٩٦٢ كما اثبتناه ، اذ يقول التقرير ، بعد الاشادة « بالتطورات العامة الايجابية » خاصة فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية ، « ان الضغوط التضخمية لم تضعف ولا تزال تدفع بالحواجز التي اقامتها السياسة النقدية وتقلل من فعالية الاجراءات الادارية المراد منها منع تقويض مستويات الاجور والاسعار . والصورة الاجمالية تعكس الصعوبة الضخمة في لجم الاسعار والأجور بنفس الوقت مع ارتفاع مستويات المعيشة واستثمار النشاط الاقتصادي » . ويخلص التقرير في التقييم الاجمالي لسنة ١٩٦٣ الى القول بان «النشاط الاقتصادي الحاد وازدياد الناتج في ذاتهما يخلقان الدخل الاضافي الذي يستخدم لشراء الناتج . ولذلك فان الانتاج المتزايد لا يقدر في ذاتــه على كبح جماح التضخم ما لم يرافقه انخفاض في السيولة واجراءات ماليـــة ونقدية مُعوّضة تلجم نمو الكتلة النقدية وترفع من الادخار » .

ساء الوضع بوجه اجمالي في عام ١٩٦٤ عنه في ١٩٦٣ . فبالرغم من مستوى الاسعار لم يرتفع بنفس النسبة كما في ١٩٦٣ ومن ان حجم الكتلة النقديـة

ازداد باقل من نصف ازدياده في ١٩٦٣ ، الا ان الناتـــج القومي بالاسعار الجارية لم يرتفع هو الآخر بنفس النسبة ـ بل على العكس فان ارتفاع الناتج القومي الحقيقي جاء اقل في ١٩٦٤ من في ١٩٦٣ . وكذلك فان تطورات غير ملائمة حصلت في قطاع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . فقـــد ازدادت المستوردات السلعية بالصورة المطلقة ازدياداً كبير جداً لم تشهـد البلاد مثله من ذي قبل ، كما كان الازدياد النسبي اكبر ازدياد منه عـــام ١٩٥١ ، في حين ان المصدرات السلعية ازدادت بشكل متواضع جدا اطلاقاً ونسبياً ، وبنتيجة الاتجاهين في المستوردات والمصدرات انخفضت نسبـة المستوردات الى المصدرات عما كانت عليه في العام السابق ، وارتفع العجز التجاري منسوباً للفرد الى مستوى لم يبلغه منذ عـــام ١٩٥١ . واذا اخذنا الحساب الجاري بجملته بالاعتبار/ اي جملة التجارة المنظورة وغير المنظورة (اي جملة السلع والخدمات) لحصلنا على نفس الناتج حيث جاء ازدياد المدفوعات مقابل الاستيراد من سلعي وخدمي بين ١٩٦٤ و ١٩٦٣ بالارقام المطلقة اعلى من اي ازدياد مطلق سابق منذ نشوء الدولة (بتفوق ربع مليون دولار على الازدياد بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ حين شكل الازدياد رقماً قياسياً) ، كما ان الازدياد النسبي كان اعلى ازدياد منذ١٩٥١ باستثناء الازدياد النسبي بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ . هذا وقد انعكست هذه الاتجاهات في عجز الحساب الجاري حيث بلغ هذا العجز مبلغ ٥٢٨ مليون دولار وهو اكبر عجز سجل في اسرائيل على الاطلاق (مقابل عجز مقداره ٤٠٤ مليون لعام ١٩٦٣و٤٥٥مليون لعام ١٩٦٢) .

وخلاصة القول انه يمكن تقييم عام١٩٦٤على انه كان افضل من عام١٩٦٣ وعام ١٩٦٢ من حيث التحكم باطراد ارتفاع الاسعار واطراد تضخم الكتلة

النقدية ، على انه كان اسوأ من حيث التحكم بتزايد عجز ميزان المدفوعات الدولية . واستطراداً من هذا الوضع يمكن استباق الامور بالقول ان تدفق المعونات الاقتصادية على انواعها (المتجسدة في وسائل تمويل العجز المشار اليه واي فائض آخر للمعونات فوق العجز) سيكون ذا أثر سلبي في عام ١٩٦٥ من حيث الضغط على الاستقرار المالي النسبي عن طريق ارتفاع الطلب المحلي واتساع مدى التسليف وازدياد حجم الكتلة النقدية ، تماماً كما حصل بعد التدفق الضخم في عام ١٩٦٢ والذي ظهرت آثاره في عام ١٩٦٣ .

(٢)التطورات التفصيلية في المؤشرات الاقتصادية

يشمل هذا القسم من الملحق صورة رقمية اكثر دقة من الصورة الاجمالية في القسم الاول ، وتتضمن تفاصيل القسم الحالي التطورات في الحقول التالية: السكان ، الموارد واستعمالاتها ، الاسعار ، الكتلة النقدية ، التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، الالتزامات الحكومية بالعملات الاجنبية والاحتياطي المتجمع من هذه العملات .

السكان : * (ص ٢٠ – ٢٢ ، ٩٦ ، ١٢٠)

استمر تزايد السكان خلال ١٩٦٢ – ١٩٦٤ على مستوى مرتفع بعض الشيء ، بمعدل وسطي قدره ٤,١ بالمائة سنوياً ، مقابل معدل وسطي قدره ٣,٥ بالمائة للسنوات العشر ١٩٥٢ – ١٩٦١ ومعدل وسطي قدره ٣,٦ بالمائة للسنوات الثلاثة عشر ١٩٥٢ – ١٩٦٤ ، وتفوق المعدل في السنوات

---

* ما لم يذكر العكس فان جميع الاحصاءات في هذا القسم مأخوذة من Statistical Abstract of Israel , 1965 والصفحات هذا المرجع بالذات.

١٩٦٢ - ١٩٦٤ مرده الى تصاعد رصيد الهجرة اليهودية فوق مستواه السابق في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦١ . واذا نظرنا في اعداد السكان اليهود لوجدنا انهم ازدادوا من ٦٥٠ الف في مايو ١٩٤٨ الى ٢,٢٣٩ الف بنهاية ١٩٦٤ اي بازدياد ١،٥٨٩ الف (تعادل ٢٢٤ بالمائة فوق رقم الأساس) ،

وقد نشأ ١,٠٦٢ الف من هذه الزيادة (اي ٦٧ بالمائة منها) من الهجرة الصافية الى البلاد و ٥٢٧ الف (اي ٣٣ بالمائة) من النمو الطبيعي . ومن المفيد الاشارة هنا الى تطور عدد اليهود في فلسطين ونسبة هذا العدد الى جملة اليهود في العالم بين اواخر القرن المنصرم والوقت الحاضر لايضاح قوة المد الاستعماري الصهيوني الذي تعرضت له فلسطين . ففي حين كان اليهود في فلسطين يشكلون نحو ثلث من واحد بالمائة عام ١٨٨٢ (اي نحو ٢٣ الف) من اصل ما مجموعه ٧,٧ مليون في العالم كله ، ارتفع عددهم الى ٢,٢ مليون بنهاية ١٩٦٤ يشكلون نحو ١٦,٥ بالمائة من جملة اليهود في العـــالم البالغ عددهم نحو ١٣,٢ مليون . والجانب الآخر من الصورة يمثل الظلم الذي حل بعرب فلسطين الذي هبط عددهم منذ اواخر ١٩٤٧ بسبب الارهاب الصهيوني ومن ثم ارهاب الدولة بعد قيامها في ١٥ مايو ١٩٤٨ بحيث اصبحوا اليوم يشكلون اقلية مجموعهـــا ٢٨٦ الف بنهاية ١٩٦٤ (وقد كان عدد العرب نحو ١,٤١٥ الف قبل نزوحهم القسري ثم انخفض العدد الى ١٥٠ الف بعد قيام الدولة) . والجدير بالذكر هنا ان اسرائيل التي اشارت في مناسبات عديدة الى انها قبلت اعداداً ضخمة من النازحين العرب منذ قيـــام الدولة وانها لذلك لا تقوى على قبول عودة العرب او قسم منهم الى ديارهم . لم تسمح فعلاً لاعداد تستحق الذكر بالعودة عدا انها دفعت باعداد اخرى الى الهرب حتى بعد توقيع اتفاقيات الهدنة . وليس أدل على ذلك من تسجيل « الهجرة العربية الصافية » الى اسرائيل التي لم تبلغ في مجموعها من اول ١٩٥٠ لنهاية ١٩٦٤ الفين وثلاثمائة شخص عربي (ص ٢١ من المرجع المشار اليه) .

بحثنا في الفصل الخامس توزع المهاجرين اليهود بحسب قارة المنشأ، ونجمل هنا الاحصائيات المتعلقة بهذا التوزع في الجدول التالي :

الجدول (م – ا)

توزع المهاجرين والسياح المستقرين في البلاد بموجب قارة المولد (بالنسبة المئوية)

الفترة	اوروبا / اميركا	آسيا / افريقيا	المجموع	ملاحظات
١٩١٩ – ١٩٤٨	٨٩,٦	١٠,٤	١٠٠,٠	للمهاجرين
١٥/٥/٤٨–٣١/١٢/٦٢	٤٥,٤	٥٤,٦	١٠٠,٠	
١٥/٥/٤٨–٣١/١٢/٦٤	٥٦,٤	٤٣,٦	١٠٠,٠	للسياح المستقرين
١٩٦٤	٦١,٨	٣٨,٢	١٠٠,٠	

المصدر : Statistical Abstract of Israel 1965 ص ٩٦ .

ويتضح من هذا الجدول ان النمط الاصلي لتوزع المهاجرين اليهود الذي ميّز الفترة السابقة لقيام الدولة تحول تحولا كبيراً بعد مايو ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٥٦ بارتفاع نسبة القادمين من آسيا وافريقيا ارتفاعاً ضخماً ، تلاه تحول في الاتجاه بين اول ١٩٥٧ ونهاية ١٩٦٤ (فيما عدا سنة ١٩٦٤) .

ولا بد هنا في معرض بحث الهجرة الى البلاد من الاشارة الى هجرة اليهود الى الخارج وتوزع المهاجرين الى الخارج حسب قارة المنشأ . فباستثناء المهاجرين اصلاً من استراليا ونيوزيلندا الذين يمكن تجاهلهم بسبب ضآلة عددهم ، فان حوالي ُخمس اليهود النازحين نهائياً عن اسرائيل بين ١٩٤٨ و ١٩٥١ جاءوا اصلًا من آسيا وافريقيا ، وقد هبطت النسبة الى العُشر بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، في حين كان معظم النازحين من اصل اوروبي اميركي . ومن الواضح ان المهاجرين اصلاً من آسيا وافريقيا يجدون في اسرائيل ما يغريهم بالبقاء اكثر بكثير مما يجد المهاجرون الذين هم من اصل اوربي اميركي.

الموارد واستعمالاتها : (ص ١٦٠ - ١٦٣)

تتكون الموارد المتاحة لاي اقتصاد مما ينتجه هـذا الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية ومما يرد اليه من العالم الخارجي ، او من مجموع الناتج القومي زائداً المستوردات . كما تتكون استعمالات الموارد من الاستهلاك الحكومي والخاص زائداً الاستثمارات القائمة زائدا المصدرات .

وقد اتضح من البحث في الفصول السابقة ، خاصة الفصلين السادس والسابع ، ان الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد اعتماداً ضخماً على الموارد الخارجية التي يكنه منها العون الاقتصادي الاجنبي ، بحيث ان الرصيد الاستيرادي (اي تفوّق المستوردات من منظوره وغير منظوره على المصدرات) تزيـد قيمته الوسطية للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٤ القيمة الوسطية للاستثمارات (١١٧٢ مليون جنيه اسرائيلي بالاسعار الجارية للمستوردات السنوية الوسطية مقابل ١٠٨٢ مليون جنيه لتكوين رأس المال القائم – اي الاستثمارات) .

وبعبارة اكثر وضوحاً ووقعاً فان الناتج القومي الاجمالي وهو مقياس نشاط المجتمع والاقتصاد لم يف في مجموعه خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ بمتطلبات الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي العـام . اي ان الموارد المتاحة محلياً اقل من الاستعمالات بمقدار يزيد عن حجم الاستثمار القائم بحيث يقوم العالم الخارجي بتوفير الموارد للاستثمار القائم ولقسم صغير من الاستهلاك كذلك ، وهذا وضع يندر ان يوجد مثله – انه وضع يشكل الرصيـد الاستيرادي فيه نسبة تبلغ ٢٣,٩ بالمائة في المتوسط من جملة الموارد المتاحة وتبلغ ٣٣,٩ بالمائة في المتوسط من الناتج القومي الاجمالي . اما المدلول البعيد المدى لهذا الوضع ولاستمراره دون تبدل فيقع ضمن ما سيبحثه القسم الثالث والاخير من هذا الملحق .

لم يحدث تبدل اساسي في مصادر الموارد المتاحة واستعمالاتها خـــلال السنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٤ عما كان عليه النمط السائد خـــلال السنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٢ . وظلت درجة الاعتماد على المعونات الاقتصادية الخارجية على نفس المستوى من الارتفاع ، بل انها ارتفعت في الواقع خلال السنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٤ فوق المعدل الوسطي للسنوات الخمسة عشر ١٩٥٠ – ١٩٦٤ وفوق المعدل الوسطي للسنوات السابقة لسنة ١٩٦٢ . ولكي تتضح الصورة الاجمالية لتطور الموارد واستعمالاتها طيلة السنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٤ فاننـــا نثبت فيما يلي جدولين اجماليين يصور اولهما الوضع بالاسعار الجارية والثاني التطور بالنسب المئوية بين سنة واخرى وباسعار سنة ١٩٥٥ .

ويلاحظ القارىء المدقق ان هنالك بعض الفروقات بين الارقام للسنوات ٩٩٥٠ – ١٩٦٢ كما ترد هنا وتلك الواردة في الجداول السابقة في الفصلين السادس والسابع ، والسبب هو ان الجداول المثبتة هنا احدث عهداً وهي تتضمن التعديلات الاحصائية التي اجريت على الحسابات القديمة المثبتة في مراجع سابقة . على ان الفروقات ليست ضخمة في اي حال .

الجدول (م — ٢)

الموارد واستعمالاتها للسنوات ١٩٥٠ — ١٩٦٤ (بالاسعار الجارية وبملايين الجنيهات الاسرائيلية)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
جملة استعمالات الموارد	٥٩٣	٨٦٨	١٤٢٢	١٨٠٨	٢٤٠٥	٢٩٨٠	٣٦١٤	٤١١٦	٤٦٠٨	٥٢١٧	٥٨٨٣	٧١٣٩	٩٣٠٢	١٠٨٥٦	١٢٥٦٦
الانفاق الاستهلاكي الخاص	٣٤٣	٤٨٤	٧٩٤	١٠٢٨	١٣٣٣	١٥٨٦	١٨٨٢	٢١٧١	٢٤٧٥	٢٧٧٩	٣٠٩٧	٣٦٥٣	٤٣٨٥	٥٢٣٥	٦٠٥١
الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٩٢	١٣١	١٩٨	٢٥١	٣٢٣	٤٣٠	٦٧٧	٦٢٣	٦٧٧	٧٥٥	٨٣٧	١٠٤١	١٤٠١	١٥٨٩	١٧٩١
تكون رأس المال المحلي القائم	١٤٣	٢٣١	٣٥٦	٤٠١	٥١٥	٧٠٧	٧٤٠	٩١٠	١٠٠٥	١١١٤	١٢١٨	١٥٦٥	٢١٢٠	٢٣١٣	٢٨٨٥
المصدرات من سلع وخدمات (١)	١٥	٢٢	٧٤	١٢٨	٢٣٤	٢٥٤	٣٠٧	٣٨٦	٤١٠	٥٠٢	٦٢٦	٧٣٢	١٣٥٢	١٦٨٨	١٨١٠
منح التصدير	—	—	—	—	—	٣	٨	٢٦	٤١	٦٧	١٠٥	١٤٨	٤٤	٣١	٢٩
جملة الموارد	٥٩٣	٨٦٨	١٤٢٢	١٨٠٨	٢٤٠٥	٢٩٨٠	٣٦١٤	٤١١٦	٤٦٠٨	٥٢١٧	٥٨٨٣	٧١٣٩	٩٣٠٢	١٠٨٥٦	١٢٥٦٦
ناقصاً : المستوردات من سلع وخدمات (١)	−١٢٠	−١٥٢	−٣٢٧	−٤٢٤	−٥٧٧	−٧٤٣	−٩٣٣	−٩٦٤	−٩٧٣	−١٠١٩	−١١٦٩	−١٤٣٣	−٢٥٧٥	−٢٨٥٣	−٣٣١٩
ناقصاً : صافي الضرائب على المستوردات	−١١	−١٢	−١٨	−٢٨	−٤٠	−٨٨	−١٢٢	−١٧٦	−٢٢٤	−٢٧٩	−٣٣٣	−٤٢٨	−٤٠٧	−٤٣٣	−٥٣٥
الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق)	٤٦٢	٧٠٤	١٠٧٧	١٣٥٦	١٧٨٨	٢١٤٩	٢٥٥٩	٢٩٧٦	٣٤١١	٣٩٠١	٤٣٨١	٥٢٧٨	٦٣٢٠	٧٥٧٠	٨٧١٢
ناقصاً : صافي المدفوعات لعناصر الانتاج بالخارج	−٣	−٧	−١٧	−٢٩	−٣٤	−٣٢	−٣٣	−٤٦	−٥٤	−٦٧	−٧٠	−٩٩	−١٤٤	−١١٣	−١٤٠
الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق)	٤٥٩	٦٩٧	١٠٦٠	١٣٢٧	١٧٥٤	٢١١٧	٢٥٢٦	٢٩٣٠	٣٣٥٧	٣٨٣٤	٤٣١١	٥١٧٩	٦١٧٦	٧٤٥٧	٨٥٧٢
التوفيق بين الحسابات															
الدخل القومي (الناتج القومي الصافي بكلفة عناصر الانتاج)	٣٥٩	٥٦٣	٨٢٤	١٠٧٦	١٤٠٢	١٧٠٣	٢٠٣٢	٢٣٥٧	٢٧٢٨	٣٠٩٢	٣٤٧٥	٤١٠٨	٤٨٩٥	٦١٠٧	٧٠٧٤
الضرائب غير المباشرة على الانتاج المحلي	٤١	٦٧	٧٧	١١٩	١٦٩	١٦٧	١٩٣	٢٦٩	٣٠١	٣٥٨	٤١٧	٥٣٧	٦٤٠	٧٦٠	٨٧٢
ناقصاً : المنح على الانتاج المحلي (٢)	—	−٧	−٧	−٣٩	−٣٠	−٤٤	−٥٠	−٧٤	−٧٩	−٨٤	−١٠٩	−١٠٧	−١٧٢	−٢٣٢	−٢٧٤
تنزيلات اهتلاك رأس المال (٣)	١٨	٢٨	٦٩	١١٠	١٤٧	١٧٤	٢١٤	٢٥٣	٢٨٣	٣١٦	٣٦٤	٤٣٠	٦٠١	٧٣٩	٨٤١
السهو والغلط	٤١	٤٦	٩٧	٦١	٦٦	١١٧	١٣٧	١٢٥	١٢٤	١٥٢	١٦٤	٢١١	٢١٢	٨٣	٥٩
الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق)	٤٥٩	٦٩٧	١٠٦٠	١٣٢٧	١٧٥٤	٢١١٧	٢٥٢٦	٢٩٣٠	٣٣٥٧	٣٨٣٤	٤٣١١	٥١٧٩	٦١٧٦	٧٤٥٧	٨٥٧٢

الملاحظات : (١) باستثناء المدفوعات لعناصر الانتاج .

(٢) بما في ذلك صافي الفوائد المدفوعة من قبل الحكومة «والمؤسسات القومية» .

(٣) تقدير كلفة الاستبدال .

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1965 ص ١٦٠/١٦١ .

بقليل من التمعن يظهر مدى النمو في الاحجام المطلقة للموارد المتاحة وللناتج القومي الاجمالي ، وكذلك للمستوردات وللمصدرات ، ويعنينا في هذا المقام نمو الموارد المتاحة ونمو الناتج القومي الاجمالي .

ومع ان الارقام المبينة في الجدول (م - ٢) هي بالاسعار الجارية وان البلاد شهدت ارتفاعاً مستمراً في مستوى الاسعار ، الا ان معدلات النمو مرتفعة جداً حتى بعد ان نأخذ بالحساب ارتفاع الاسعار . اما الارتفاع بالاسعار الثابتة فيظهر في الجدول التالي رقم (م - ٣) حيث تستعرض معدلات النمو بين عام واخر خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ باخذ اسعار عام ١٩٥٥ اساسا ، اي ان معدلات النمو هي بالاسعار الثابتة .

يتضح من مراجعة معدلات النمو بين سنة واخرى في الناتج القومي الاجمالي كما تظهر في الجدول (م ـ ٣) ان معدل النمو الوسطي هو ١١٫٢ بالمائة سنوياً ، وعليه فان النمو بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ـ ومعدله الوسطي ١١٫٥ بالمائة ـ قريب جداً من المعدل الوسطي للفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤ ، مما يؤيد ما ذهبنا اليه من ان هذه السنوات الاخيرة لا تمثل تحولا اساسياً في التطور الاقتصادي في ناحية فعالية الاقتصاد المحلي .

الاسعار : (ص ٢٧٧)

لسنا بحاجة الى بحث مستفيض في تطورات الاسعار بعد ان عولج هذا الموضوع بما يستحقه من اهتمام في الفصل السابع وبعد ان تمت السيطرة الى حد بعيد على تضخم الاسعار الشاهق الذي ميز السنوات العشر الاولى من قيام الدولة ، خاصة السنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٧ . على ان من الضروري الاشارة الى التعديلات التي اجريت على كيفية تنظيم الارقام البيانية لاسعار الاستهلاك واسباب التعديلات ، ومن ثم تبيان هذه الارقام بعد ان جرى تعديل اساس احتسابها .

كانت الارقام البيانية التي سجلناها في الجدول رقم (٢١) في الفصل السابع تستند الى دراسة للانفاق العائلي جرت خلال ١٩٥٠/١٩٥١ واصبحت سنة ١٩٥٠ بموجبها سنة الاساس . وقد شملت الدراسة نحو ثلاثمائة من السلع والخدمات التي تدخل في انفاق عائلات العيّنة المختارة (وهي عائلات تقيم في المدن وتعتمد على الاجور والرواتب دخلاً لها) . على ان تفاقم السوق السوداء وعدم اخذ اسعارها بالحساب والتطورات السكانية التي تمت بعد سنة الاساس وتبدل مستوى الدخول حدت كلها بالادارة المركزية للاحصاء الى وضع اساس جديد للارقام البيانية اصبحت سنة ١٩٥٩ بموجبه سنة الاساس

الجدول (م — ٣)

التغير المئوي من سنة لاخرى في الموارد واستعمالاتها للسنوات ١٩٥٠ — ١٩٦٤ (محسوبة باسعار سنة ١٩٥٥)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
جملة استعمالات الموارد		٢١,٢	٠,٣	– ٠,٤	١٦,٦	١١,٧	١١,١	٦,١	٨,٥	١١,٠	١٠,٠	١٣,٩	١٢,٧	٩,١	١١,٥
الانفاق الاستهلاكي الخاص		٢٢,٦	٧,٤	٣,٤	١٥,١	٨,٣	٩,٢	٧,٠	١٠,٠	٩,٦	٨,٦	١٠,٧	١١,٢	١٠,٧	١١,٤
الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام		١٨,٥	– ٥,٢	٤,٩	١٧,٠	١٣,٥	٤٣,٧	– ١٤,٧	٢,٨	٣,٧	٧,٣	١٨,٤	١٢,٢	٦,٢	٥,٨
تكوين رأس المال المحلي القائم		١٨,٢	– ١٤,١	– ١٦,٣	١١,٥	٢٣,٢	– ٥,٤	١٧,٠	٧,٤	٩,٣	٦,٠	١٨,٠	١٣,٤	٣,٢	٢٠,٥
المصدرات من سلع وخدمات (١)		٤٠,٣	٤٠,٦	٢٣,٩	٤٢,٠	٢,٨	١٣,٦	١٩,٩	١١,٧	٣٢,٠	٢٦,٤	١٥,٨	١٧,١	١٥,٠	٤,٨
جملة الموارد		٢١,٢	٠,٣	– ٠,٤	١٦,٦	١١,٧	١١,١	٦,١	٨,٥	١١,٠	١٠,٠	١٣,٩	١٢,٧	٩,١	١١,٥
المستوردات من سلع وخدمات (٢)		٦,٤	– ١٠,٠	١,٧	٩,٩	٧,٤	١٦,٥	– ٠,٤	١٠,٥	٧,٥	١٤,١	٢٤,٣	١٥,٦	٤,٢	١٣,٧
الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق)		٣٠,٥	٥,٦	– ١,٣	١٩,٦	١٣,٥	٩,٦	٨,٨	٧,٨	١٢,٣	٨,٥	٩,٩	١١,٤	١١,٣	١٠,٦
صافي المدفوعات لعناصر الانتاج بالخارج		٨٢,٤	– ٣٢,٣	٥٧,١	٩,١	– ١١,١	– ٣,١	٣٥,٥	٢٨,٦	٢٥,٩	٢,٩	٤١,٤	– ١٠,١	– ٢٤,٧	٢٣,٩
الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق)		٢٩,٧	٦,٤	– ٢,١	١٩,٨	١٣,٩	٩,٢	٨,٥	٧,٥	١٢,٠	٨,٦	٩,٢	١٢,٠	١٢,١	١٠,٤

الملاحظات : (١) بما في ذلك المنح على المصدرات .

(٢) بما في ذلك صافي الضرائب على المستوردات .

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1965 ص ١٦٢/١٦٣ .

وقد قامت الدراسة الجديدة على قواعد اكثر اتساعاً واكثر دقة من الدراسة السابقة . ومــع ان بالامكان ربط الرقم البياني السابق لشهر يناير ١٩٥٩ والرقم التالي باعتبار الرقم السابق وهو ٢٧٥و٣ يعادل ١٠٠ وهذا الرقم لشهر يناير والانطلاق من هنا باكمال السلسلة على اساس هذه النسبة (بحيث يصبح الرقم البياني لسنة ١٩٦٤ ٢٧٠و٨ باعتبار ١٩٥١ سنة الاساس) الا ان هذا الربط ليس مأموناً بالنظر للفروق الضخمة بين طريقتي وضع الارقام البيانية لسنة ١٩٥١ ولسنة ١٩٥٩ .

نثبت فيما يلي تطور الارقام البيانية بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ بموجب السلسلة الجديدة اي باعتبار ١٩٥٩ = ١٠٠ ونثبت الى جانب ذلك الارقام البيانية على اعتبار ١٩٥١ = ١٠٠ وذلك لكي تتضح للقاريء ابعاد تطور مستوى الاسعار الاستهلاكية ـ هذا مع التحفظ من حيث اخطار ربط السلسلتين .

الجدول (م ـ ٤)

الارقام البيانية للاسعار الاستهلاكية بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤

السنة	المعدل السنوي باعتبار ١٩٥٩ كسنة الاساس = ١٠٠ (١)	المعدل السنوي باعتبار ١٩٥١ كسنة الاساس = ١٠٠ (٢)
١٩٥٩	١٠٠,٦	٢٦٧,٩
١٩٦٠	١٠٢,٩	٢٨٣,٣
١٩٦١	١٠٩,٨	٣٠٢,٣
١٩٦٢	١٢٠,٢	٣٣٠,٩
١٩٦٣	١٢٨,١	٣٥٢,٧
١٩٦٤	١٣٤,٧	٣٧٠,٨

الملاحظات :

(١) على وجه الدقة ان شهر يناير ١٩٥٩ هو الاساس اي = ١٠٠

(٢) على وجه الدقة ان شهر سبتمبر ١٩٥١هو الاساس اي = ١٠٠

المصدر :

Statistical Abstract of Israel, 1965 ص ٢٧٧

يتضح من الجدول (م ـ ٤) ان مستوى الاسعار بلغ بنهاية ١٩٦٤ ثلاثة اضعاف وسبعة اعشار المستوى في ١٩٥١ ، اي ان الاسعار ارتفعت بمعدل وسطي مركب قدره ١٠,٥ بالمائة سنوياً . على ان الارتفاع بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ كان بطيئاً اذ بلغ في متوسطه نحو ٦,٨ بالمائة سنوياً (يقابلها ٦,٠ بالمائة سنوياً بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤) . وارتفاع مستوى الاسعار الذي تعكسه هذه الارقام وتلك في الجدول (٢١) في الفصل السابع وفي الجدول (م ـ ٤) اعلاه من شأنه دون ريب ان يعدّل تقييم النمو نزولا ، لكنه لا

يخفي الحقيقة في ان الحسابات القومية حتى بالاسعار الثابتة تدل على تحقيق معدلات من النمو مرتفعة .

الكتلة النقدية : (ص ٥٠٧)

تزايد حجم الكتلة النقدية كثيراً بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ فبلغ ١٦٧٩ مليون جنيه اسرائيلي كمعدل وسطي لعام ١٩٦٤ مقابل ١١٢٦ مليون لعام ١٩٦٢، اي بتزايد صافٍ نسبته ٤٩٫١ بالمائة . وقـــد جاء هذا التزايد استطراداً للمنحى العام لتطور حجم الكتلة النقدية بين ١٩٤٩ و ١٩٦٢ اذ تضاعف الحجم ١٢٫٣ مرة بين ١٩٤٩ ونهاية ١٩٦٢ (اي ارتفع من ١٩٤٩ = ١٠٠ الى ١٩٦٢ = ١٢٣٥) . كما ان التضخم بلغ ١٣٫٦ مرة بين ١٩٤٩ و ١٩٦٤ .

اما اسباب هذا التزايد السريع في الكتلة النقدية فيعود في الدرجة الاولى الى تدفق موارد القطع الاجنبي عبر السنين وما سمح به هذا التدفق من تزايد النقد المحلي وتوسع التسهيلات الائتمانية المصرفية ، مع ما رافق هـــذه الظاهرة من نمو اقتصادي سريع وارتفاع في الطلب المحلي ، ولقد شكى الاقتصاد كثيراً من تضخم الكتلة النقدية المتسارع وما رافقه من ارتفاع في اكلاف المعيشة واكلاف الاستثمار على السواء ، وجاءت السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٦٢ محاولة اصلاح الوضع وايجاد حالة مرضية من الاستقرار المالي ، الا ان التوفيق لم يواكبها الا جزئياً وذلك على التخصيص في ناحية لجم تمرد الاسعار ، بدليل ان الكتلة النقدية ازدادت بمقدار ٢٠٫٤ بالمائة في المتوسط سنوياً خلال السنوات الثلاث ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، وهـــو تقريباً نفس المتوسط للسنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٤ ، الذي يبلغ نحو ٢٠ بالمـائة سنويا .

لم نقدم في الفصول السابقة جدولا بتطور حجم الكتلة النقدية ، ولعل من المناسب ان نقدم جدولا كهذا الآن يشمل السنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٤ ، مبرزين تطورات الكتلة النقدية كوحدة دون تفصيلاتها ، وتنبغي الاشارة بهـــذه المناسبة أن السلسلة الزمنية ليست متصلة فهنالك سلسلة قديمة تمتد من ١٩٤٩ الى ١٩٥٤ ، وسلسلة جديـــدة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ ، وسنشير الى حجم الكتلة لعام ١٩٥٤ في كل من السلسلتين دون الدخول في تفاصيل الفرق في التعريف بينهما لان ما نهدف اليه هو مجرد اعطاء القاريء صورة عامـــة عن تطور حجم الكتلةالنقدية .

الجدول (م ـ ٥)

الكتلة النقدية في السنوات ١٩٤٩ – ١٩٦٤ (بملايين الجنيهات الاسرائيلية) (المتوسط السنوي)

السنة	الكتلة النقدية	الزيادة المئوية فوق السنة السابقة
	السلسلة القديمة	
١٩٤٩	١٢٣,٤	٠٠
١٩٥٠	١٦٩,٧	٣٧,٥
١٩٥١	٢٢٤,٠	٣١,٩
١٩٥٢	٢٤٧,٣	١٠,٤
١٩٥٣	٢٩٠,١	١٧,٣
١٩٥٤	٣٦٢,٠	٢٤,٧
	السلسلة الجديدة	
١٩٥٤	٣٢٨,٠	
١٩٥٥	٣٩٥,٢	٢٠,٤
١٩٥٦	٤٦٥,٤	١٧,٧
١٩٥٧	٥٥٨,١	٢٠,٤
١٩٥٨	٦٤٢,٣	١٥,٠
١٩٥٩	٧٢٣,٧	١٢,٦
١٩٦٠	٨١٩,٦	١٣,٢
١٩٦١	٩٧٠,١	١٨,٣
١٩٦٢	١١٢٥,٧	١٦,٣
١٩٦٣	١٤٧٤,٢	٣١,٠
١٩٦٤	١٦٧٨,٦	١٣,٩

المصدر : Statistical Abstract of Israel , 1965 ص ٥٠٧ ، فيما عدا حساب الزيادة المئوية الذي اجريناه على الجدول في المصدر .

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: ص(٢٣٨/ ٢٣٩، ٢٢٣ - ٢٢٥، ٢٦١)

اشرنا في مطلع هذا الملحق الى تزايد ارقام المستوردات والمصدرات بين ١٩٦٢ ونهاية ١٩٦٤ والى كون تزايد المستوردات بالارقام المطلقة في السنة الاخيرة اكبرمن تزايد المصدرات بالارقام المطلقة في كل من ١٩٦٢و١٩٦٣ بحيث ازداد العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات . ونضيف هنا ان هذه التطورات التصاعدية تنطبق على المستوردات والمصدرات من السلع كما تنطبق على حركة التجارة الخارجية غير المنظورة .

ولكي تتضح معالم الصورة لا في السنوات الاخيرة فحسب بل كذلك في جميع السنوات من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ فسنقدم احصائيات التجارة الخارجية لهذه الفترة بطولها بشكل جدول يثبت تطور المستوردات والمصدرات من سلعية وسلعية وخدمية معا ، ويسجل تفوق المستوردات السلعية على المصدرات ثم عجز الحساب الجاري ، واخيراً يسجل التجارة السلعية منسوبة للفرد وعجز الحساب الجاري منسوبا للفرد .

السنة	التجارة المنظورة			التجارة غير المنظورة			عجز الحساب للفرد	
	المستوردات الصافية	المصدرات الصافية	عجز الحساب التجاري	السلع والخدمات المستوردة	السلع والخدمات المصدرة	عجز الحساب الجاري	التجاري	الجاري
	بملايين الدولارات			بملايين الدولارات			بالدولار	
١٩٤٩	٢٥١,٩	٢٨,٥	٢٢٣,٤	الارقام غير متوفرة		٢٠٦,٠	٢١٤	٠٠
١٩٥٠	٣٠٠,٣	٣٥,١	٢٦٥,٢	٢٢٧,٦	٤٥,٨	٢٨١,٨	٢٠٩	١٤٤
١٩٥١	٣٨١,٧	٤٤,٨	٣٣٦,٩	٤٢٦,١	٦٦,٦	٣٥٩,٥	٢٢٥	٢٤٠
١٩٥٢	٣٢٢,٣	٤٣,٥	٢٧٨,٨	٣٩٣,١	٨٦,٥	٣٠٦,٦	١٧٤	١٩١
١٩٥٣	٢٧٩,٩	٥٧,٦	٢٢٢,٣	٣٦٥,٢	١٠٢,٣	٢٦٢,٩	١٣٥	١٦١
١٩٥٤	٢٨٧,٢	٨٦,٣	٢٠٠,٩	٣٧٦,٥	١٣٥,٢	٢٤١,٣	١١٩	١٤٢
١٩٥٥	٣٣٤,٥	٨٩,١	٢٤٥,٤	٤٢٦,٦	١٤٣,٩	٢٨٢,٧	١٤١	١٦١
١٩٥٦	٣٧٥,٦	١٠٦,٥	٢٦٩,١	٥٣٤,٥	١٧٧,٩	٣٥٦,٦	١٤٧	١٩٥
١٩٥٧	٤٣٢,٨	١٤٠,١	٢٩٢,٧	٥٥٧,٢	٢٢٢,٠	٣٣٥,٢	١٥٢	١٧٤
١٩٥٨	٤٢٠,٩	١٣٩,١	٢٨١,٨	٥٥١,٠	٢١٦,٩	٣٣٤,١	١٤١	١٦٧
١٩٥٩	٤٢٧,٣	١٧٦,٤	٢٥٠,٩	٦٠٣,٦	٢٨٧,٤	٣١٦,٢	١٢٢	١٥٢
١٩٦٠	٤٩٥,٦	٢١١,٣	٢٨٤,٣	٦٦٩,٣	٣٣٦,٣	٣٣٣,٠	١٣٤	١٥٨
١٩٦١	٥٨٣,٩	٢٣٩,١	٣٤٤,٨	٨٢٩,٧	٣٩٧,٩	٤٣١,٨	١٥٨	١٩٧
١٩٦٢	٦٢٦,٢	٢٧١,٤	٣٥٤,٨	٩٢٦,٤	٤٧١,٨	٤٥٤,٦	١٥٥	١٩٨
١٩٦٣	٦٦٣,٥	٣٣٨,٣	٣٢٥,٢	٩٨١,٢	٥٧٦,٨	٤٠٤,٤	١٣٧	١٧٠
١٩٦٤	٨٠٤,١	٣٥١,٨	٤٥٢,٣	١١٤١,٨	٦١٣,٨	٥٢٨,٠	١٨٢	٢٠٧

المصدر : جميع الارقام المتعلقة بالتجارة المنظورة مأخوذة من :

Statistical Abstract of Israel, 1965 ص ٢٣٨ / ٢٣٩

اما ارقام التجارة غير المنظورة (فيما عدا السنوات ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩) وفيما عدا عجز الحساب للفرد بالحساب الجاري فمأخوذة من نفس المصدر ص ٢٢٣ .

واما الارقام للسنوات المستثناة من المصدر المشار اليه فهي من الجدول (٢٣) بالفصل السابع . واما ارقام العجز بالحساب الجاري للفرد فمحتسبة باستعمال احصائيات السكان كما وردت بالمصدر اعلاه ص ٢٠ .

قبل الدخول في عرض تطورات ميزان المدفوعات الاخيرة نشير الى ما سبق ذكره في الفصل التاسع من توقعات حول تطور كل من تصدير السلع الزراعية والسلع الصناعية والخدمات ، اذ قلنا في حينه اننا نتوقع ان يكون معدل نمو المصدرات الزراعية اكثر بطئا من نمو المصدرات الصناعية والخدمية ، وقد صح هذا التوقع باكثر من تكهناتنا اذ تخلفت المصدرات الزراعية بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ بمقدار ١,٩ بالمائة (اي هبط مستواها) في حين ارتفعت المصدرات الصناعية بمقدار ٤٤ بالمائة والمصدرات غير المنظورة (الخدمات) بمقدار ٣١ بالمائة. اما اذا اخترنا كلا من فئات التصدير الكبرى على حده وراجعنا تطورها بين ١٩٥٠ ونهاية ١٩٦٤ لوجدنا ان الارتفاع الاكبر كان من نصيب الخدمات (٢٢٥٧ بالمائة مقابل ١٠٠ لسنة ١٩٥٠) تليها المصدرات الصناعية (١٦٨٢ بالمائة مقابل ١٠٠ لسنة ١٩٥٠) وتأتي في النهاية المصدرات الزراعية (٣٩٥ بالمائة مقابل ١٠٠ لسنة ١٩٥٠) .

كنا قدمنا ميزان المدفوعات للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ مفصلاً في الجدول رقم (٢٣) في الفصل السابع ، مما كان يسمح بتقديم الميزان للسنوات ١٩٦١ – ١٩٦٤ فقط في هذا الملحق ، على اننا ، رغبة منا بوضع صورة كاملة لتطور ارقام هذا الميزان بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤ جمعنا المعلومات المتعلقة بالسنوات ١٩٦١ – ١٩٦٤ الى تلك السنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ في جدول موحد هو الجدول رقم (م – ٧) لتسهل المقارنة .

لا نود ابراز عناصر هذه الصورة الاجمالية لان الارقام واضحة ومعبرة. على اننا نود الاشارة بشكل خاص الى حجم المعونات الالمانية ، فقد بلغت التعويضات المسجلة التي قدمتها الجمهورية الالمانية الاتحادية (المانيا الغربية) الى حكومة اسرائيل بموجب اتفاقية التعويضات الاولى ما مجموعه ٧٦٤٫٣ مليون دولار منذ ابتداء مفعول الاتفاقية في سنة ١٩٥٣ لنهاية ١٩٦٤ ، كما بلغت التعويضات المقدمة الى الافراد ما مجموعه ٨٤٧٫٠ مليون بين ١٩٥٤حين بوشر بتطبيق الاتفاقية الثانية ونهاية ١٩٦٤. فيكون مجموع التعويضات بموجب الاتفاقيتين ١٦١١٫٣ مليون دولار حتى آخر ١٩٦٤ . وقد ورد بهذا الصدد [1] ان مفعول الاتفاقية الاولى انتهى في آخر ابريل ١٩٦٥ بعد قيام الجمهورية الالمانية الاتحادية بدفع جميع ما يترتب على هذه الاتفاقية ، سلعاً ونقداً ، وان اسرائيل نجحت في حمل الحكومة الالمانية على القبول ببحث امكان الدخول في اتفاقية جديدة تتيح لاسرائيل الحصول على المزيد من المعونة ، الا انه لم ترافق هذا الخبر اية تفاصيل .

الالتزامات بالعملات الاجنبية والاحتياطي المتجمع :(ص٢٣٢و٥١٠-٥١٣)

نشأت الالتزامات نتيجة القروض التي عقدتها الدولة والتي يسجلها باب « تنقلات الرساميل » في ميزان المدفوعات . على ان حجم القروض الاجمالي لا يظهر في الميزان لاننا انما سجلنا فيه تحركات الرساميل الصافية عاماً فعاماً ، ولهذا فان من الاهمية بمكان ان نبين هنا الالتزامات بالعملات الاجنبية ، المتجمعة في نهاية عام ١٩٦٤ بعد سداد ما سدد منها .

---

(١) في المجلة الاسبوعية اللندنية Economist عدد ٢١/٨/ ١٩٦٥ صفحة ٦٨٤ .

الجدول م – ٧

ميزان المدفوعات الاسرائيلي للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٤

(ملايـــين الدولارات)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
أ) رصيد الاستيراد															
١ – استيراد السلع والخدمات	٣٢٧,٦	٤٢٦,١	٣٩٣,٣	٣٦٥,٢	٣٧٣,٢	٤٢٦,٦	٥٣٤,٥	٥٥٧,٢	٥٧٢,١	٦٠٣,٦	٦٩٣,٦	٨٢٢,٥	٩٥٧,٨	٩٨١,٢	١١٤١,٨
٢ – تصدير السلع والخدمات	٤٥,٨	٦٦,٦	٨٦,٤	١٠٢,٣	١٣٥,٢	١٤٣,٩	١٧٧,٩	٢٢٢,٠	٢٣٨,٧	٢٨٧,٤	٣٥٢,٢	٤٢٠,٩	٥٠٣,٢	٥٧٦,٨	٦١٣,٨
٣ – رصيد الاستيراد (١ – ٢)	٢٨١,٨	٣٥٩,٥	٣٠٦,٨	٢٦٢,٩	٢٣٨,٠	٢٨٢,٧	٣٥٦,٦	٣٣٥,٢	٣٣٣,٤	٣١٦,٢	٣٤١,٤	٤٠١,٦	٤٥٤,٦	٤٠٤,٤	٥٢٨,٠
ب) تمويل رصيد الاستيراد															
١ – المقبوضات من التحاويل دون مقابل	٨٩,٦	١٣٦,٨	١٩١,١	١٧٢,٨	٢٦٠,٦	٢١٠,٤	٢٤٠,٥	٢٤٥,٤	٢٥١,٠	٢٥١,٠	٢٩٩,٥	٣٤٦,٣	٣٣٠,٧	٣٤٦,٦	٣٣٤,٩
– المعونة الفنية (١)	٠٠	٠٠	٢,٣	٢,٦	١,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	–	٠,١	٠,٢
– المعونة الاميركية	–	١٤,٠	٨٤,٠	٤٤,٧	٣٧,٢	٢٠,٥	٦,٨	٢٤,١	١١,٢	٩,٥	٩,٧	١٠,٤	٨,٠	٥,٩	٨,٢
– التعويضات الالمانية لاسرائيل	–	–	–	٤٠,٩	٨٢,٣	٨٧,٥	٧٩,٢	٧٧,٩	٦٩,٧	٦٦,٤	٧٩,٧	٨٨,٣	٤٧,٠	٢٨,٥	١٦,٩
– التعويضات الالمانية الفردية	–	–	–	–	٦,١	١٨,٨	٢٥,٧	٤٥,٠	٦٥,٤	٧٠,٧	٩٧,٨	١١٠,٥	١٣٣,٩	١٣٨,٩	١٣٤,٢
– التحويلات النقدية الخاصة	١٩,٦ (٢)	٣٨,٨ (٢)	٦,٩	٨,١	١٤,٨	٢٤,٣	٢٥,٥	٢١,٢	٢٥,٣	٢١,٨	٢٨,٣	٣٦,٦	٥٧,٨	٨٢,٢	٨٩,٢
– التحويلات من المؤسسات القومية	٧٠,٠ (٢)	٨٤,٠ (٣)	٤٦,٢	٤٧,٣	٨٧,٢	٤٣,١	٨٧,٦	٥٥,٧	٦٠,٨	٦٥,٥	٦٩,٨	٨٦,٤	٧١,٨	٨٢,٧	٧٦,٨
– التحويلات العينية	(٤)	(٤)	٥١,٧ (٥)	٢٩,٢ (٥)	٣١,٢ (٥)	١٥,٨	١٥,٣	٢١,١	١٨,٣	١٦,٨	١٤,٠	١٤,٠	١٢,٢	٨,٣	٩,٤
٢ – المقبوضات الصافية من انتقال الرساميل	١٠٦,٤	١١٥,٦	١١٦,٤	٧٥,٣	١,٠	٧٦,٤	١٠٠,٤	٧٨,٦	٦٨,٦	٥٤,٧	٤٥,٨	٦٣,٤	٩٨,٤	٧٢,٧ (٦)	١٨٥,٢ (٧)
– قروض طويلة ومتوسطة الاجل	٤٤,٤	٨٧,٦	١١٤,٩	٦٩,٦	٧١,٢	٧٦,٣	٧٨,٤	٦٩,٤	٩٣,٦	٨١,٢	١٠١,٤	١٣٥,٣	٢٠٣,١		
مبيع سندات اسرائيل	–	٥٠,٤	٤٦,٣	٣٦,١	٢٩,٢	٣٢,٢	٤٧,٤	٤٤,٧	٣٣,٧	٣٥,٣	٢٩,١	٣٢,١	٣٣,٤		
قروض بنك الاستيراد والتصدير	٤٤,٤	٢٧,٧	٢٧,٥	٤,٤	١,٨	-٢,١	-٢,١	-١١,٤	-٦,٥						
قروض الولايات المتحدة (قانون ٤٨٠)	–	–	–	–	–	٢٥,٤	٣٢,٦	٢٠,٤	٤٣,٩	٣٢,٩	٣١,٣	٢٩,٨	٣٥,٤		
التزامات حكومية اخرى	٠٠	٩,٥	١١,٢	٧,٢	٢١,٢	٨,٧	-٥,٨	١,٣	-٢,٢						
رساميل خاصة للاستثمار	٠٠	٠٠	٢٩,٩	٢١,٩	١٩,٠	١٢,١	٦,٣	١٤,٤	٢٤,٧	١٣,٠	٤١,٠	٥٢,٢	٨٢,٣		
قروض اخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢١,٢	٥٢,٠		
تنقلات رساميل قصيرة الاجل	٦٢,٠	٢٨,٠	١,٥	٥,٧	-٧٠,٢	٠,١	٢٢,٠	٩,٢	-٢٥,٠	-٢٦,٥	-٥٥,٦	-٧١,٩	-١٠٤,٧		
٣ – السهو والخطأ (نفقات غير مسجلة)	٨٥,٨	١٠٧,١	-٠,٧	١٤,٨	-٢٣,٦	-٤,١	١٥,٧	١١,٢	١٣,٨	١٠,٥	-٣,٩	-٨,١	٢٥,٥	-١٤,٩	٧,٩
٤ – جملة تمويل رصيد الاستيراد (١+٢+٣)	٢٨١,٨	٣٥٩,٥	٣٠٦,٨	٢٦٢,٩	٢٣٨,٠	٢٨٢,٧	٣٥٦,٦	٣٣٥,٢	٣٣٣,٤	٣١٦,٢	٣٤١,٤	٤٠١,٦	٤٥٤,٦	٤٠٤,٤	٥٢٨,٠
جـ) القطـــع (٦)	٠,٣٥٧	٠,٣٥٧	٠,٨٥٦	١,٢٠٦	١,٥٤٣	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠ ٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠

الملاحظات : (١) في السنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ظهرت المعونة الفنية الواردة من الولايات المتحدة ومن الامم المتحدة تحت باب « المعونة الفنية » ، اما للسنوات التالية فقد ظهرت تحت باب « المعونة الاميركية » ، وتحت باب « المعونة الفنية » كل على حدة .

(٢) الرقم يشمل الهبات الخاصة والتحويلات العينية .

(٣) الرقم يشمل الهبات المؤسسية والتحويلات العينية .

(٤) الرقم مشمول تحت باب « التحويلات النقدية الخاصة » وباب « التحويلات من المؤسسات القومية » .

(٥) يشمل التحويلات النقدية التي يقوم المهاجرون باجرائها .

(٦) للسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ – ١٩٦٤ على اعتبار السعر الرسمي . وللسنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٤ المتوسط الموزون (المرجح) للاسعار الرسمية المتعددة في حينهـــا ، مـــع بعض التعديلات . وللسنة ١٩٦٢ السعر الرسمي الاعلى السائد حتى ٩/٢/٦٢ والادنى السائد منذ ذلك الحين .

(٧) اختلف تصنيف تنقلات الرساميل للسنتين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ بحيث تعذر وضع التفصيلات لهذين العامين بشكل يسمح بالمقارنة مع السنوات السابقة ، فاكتفينا بوضع الجاميل لرقم (١) و (٢) و (٣) تحت الفقرة (ب).

ملاحظة عامة : الاشارة (٠٠) تعني ان الرقم غير متوفر والاشاره (–) تعني ان الرقم صفر او انه صغير جداً بحيث يصح اهماله .

المصدر : للسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ عن الجدول رقم (٢٣) بالفصل السابع . ومع ان بعض التعديلات طرأت منذ اعداد الجدول (كما ورد في مصدر السنتين ١٩٦٣ و ١٩٦٤) الا انها طفيفة جداً وهي تكاد تتعادل في مجموعهـــا . وللسنة ١٩٦١ عن Bank of Israel Annual Report 1962 ص ٣٦/٣٧ وللسنة ١٩٦٢ عن نـــفس المصـــدر لعـــام ١٩٦٣ ص ٣٤ / ٣٥ ، وللسنتـــين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ عـــن Statistical Abstract of Israel, 1965 ص ٢٢٤ / ٢٢٥ .

بلغ المجموع العام لهذه الالتزامات بنهاية ١٩٦٤ مبلغ ١٠٤٩,٨ مليون دولار يقابله ٨٧٠ مليون بنهاية ١٩٦٣ و ٨٠٠,٩ مليون بنهايـــة ١٩٦٢ (و ٤٠٩,٧ مليون بنهاية ١٩٥٤ اي قبل حقبة واحدة) . على ان القروض والالتزامات المباشرة على الدولة كانت ٧٩٠,٤ مليون بنهاية ١٩٦٤ (منها ٤٩٨,٦ مليون عن سنوات الدين الاسرائيلي) مقابل ٣٥٣,٥ مليون بنهاية ١٩٥٤ (منها ١٦٦,١ مليون من سندات الدين الاسرائيلي) . وفيما عـــدا الالتزامات المباشرة فان هنالك التزامات بضمان الدولة (١٢٣,٤ مليون بنهاية ١٩٦٤) والتزامات ضمنت الدولة الدفع بالعملة الاجنبية مقابلها (١١٨,٩ مليون بنهاية ١٩٦٤) والتزامات خاصة غير مضمونة (١٧,١ مليون بنهاية ١٩٦٤) .

مقابل هذه الالتزامات فان اسرائيل نجحت في الحصول على معونات اقتصادية اجنبية في مختلف الصيغ تفوق جملة الرصيد الاستيرادي (اي تفوق العجز التراكمي بالحساب الجاري) مما سمح لها بالحصول على وفر متجمع من العملات الاجنبية بلغ في نهاية ١٩٦٤ ما مجموعه ٤٧٦,٨ مليون دولار ،هذا وقد تمثلت السيولة الدولية بما يعادل مجموعه ٥٤٥ مليون دولار بنهاية ١٩٦٤ (منهـــا ٤٧٦,٨ مليون من العملات الاجنبية و ٥٥,٧ مليون من الذهب و ١٢,٥ مليون من الاحتياطي الذهبي لدى صندوق النقد الدولي) * . ومن اجل المقارنة نذكر ان الموجودات من الذهب والقطع الاجنبي معا لم تتعد ٣٠ مليون دولار بنهاية ١٩٥٤ اي قبل حقبة من السنين ، مما يشير الى تحسن الوضع باستمرار منذ ذلك الحين،على انه لمما يجدر بالملاحظة ان جملة الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية بنهاية ١٩٦٤ بلـــغ ٥١ بالمائة فقط من جملة

* هذه الارقام مسجلة كذلك في IMF, International Financial Statistics عدد سبتمبر ١٩٦٥ ص ١٧٣ . ويشير نفس المرجع الى ان مستوى السيولة الدولية بلغ نحو ٦٣٦ مليون دولار في اخر يونيو ١٩٦٥ منها ٥٦٨ مليون بالعملات الاجنبيـــة و ٥٥,٧ مليون من الذهب و ١٢,٥ مليون من الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي .

الالتزامات بالعملات الاجنبية على الدولة في نفس الموعد ونحو ٤٨ بالمائة من قيمة المستوردات لعـــام ١٩٦٤ ـ اي ان الاحتياطي يكفي لسداد نصف الالتزامات او لتمويل استيراد نحو نصف سنة . فاذا جمعنا الاحتياطي الى المصدرات لعام ١٩٦٤ لظل المجموع اقل من قيمة المستوردات لنفس العام بمبلغ ٥٠ مليون دولار .

نجمل فيـــما يلي العون الاقتصادي الاجنبي المسجل (والعون هنا يشمل التحويلات دون مقابل زائـــداً تنقلات الرساميل على انواعها) الذي حصلت عليه اسرائيل خلال ١٦ سنة من اول ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ وهو يتألف من عجز الحساب الجاري لعام ١٩٤٩ (والمسجل في الجدول « م ـ ٦ » اعلاه) وعجز الحساب الجاري لـــلاعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤ (والمسجل في الجدول « م ـ ٧ » اعـــلاه) والاحتياطي المتجمع من العملات الاجنبية بعد تسديد الرصيد الاستيرادي (اي العجز في الحساب الجاري) ومجموع العون يبلـــغ ٥٨٨٥,٩ مليون دولار من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ مفصلاً كما يلي :

السنة	المبلغ بملايين الدولارات
١٩٤٩	٢٠٦,٠
١٩٥٠	٢٨١,٨
١٩٥١	٣٥٩,٥
١٩٥٢	٣٠٦,٨
١٩٥٣	٢٦٢,٩
١٩٥٤	٢٣٨,٠
١٩٥٥	٢٨٢,٧
١٩٥٦	٣٥٦,٦
١٩٥٧	٣٣٥,٢
١٩٥٨	٣٣٣,٤
١٩٥٩	٣١٦,٢
١٩٦٠	٣٤١,٤
١٩٦١	٤٠١,٦
١٩٦٢	٤٥٤,٦
١٩٦٣	٤٠٤,٤
١٩٦٤	٥٢٨,٠
جملة الرصيد الاستيرادي اي عجز الحساب الجاري	٥٤٠٩,١
يضاف : الاحتياطي المتجمع لنهاية سنة ١٩٦٤	٤٧٦,٨
جملة العون الاقتصادي الاجنبي ١٩٤٩ - ١٩٦٤	٥٨٨٥,٩ مليون دولار .
العون الوسطي السنوي	٣٦٧,٩ مليون دولار .

(٣) استنتاجات عامه

لا تخرج الاستنتاجات التي يوحي بها الاستعراض الذي قدمناه في هذا الملحق عن تلك التي انبثقت عن العرض والتحليل في الفصول السابقة والتي سجلها الفصل التاسع ، خاصة القسم الاخير منه . فالاقتصاد الاسرائيلي استمر في منحاه العام دون تبدل اساسي سوى ان تزايد الاسعار خفت حدته قليلاً ، وخلاف ذلك ظلت المؤشرات الاقتصادية تتطور بموجب النمط المميز في السنوات السابقة وفي نفس الاتجاهات السابقة . فان الموارد المتاحة ما برحت تتزايد بنفس السرعة ، والناتج القومي ما زال ينمو على نفس الوتيرة. كما ان الرصيد الاستيرادي ما زال يسد الفراغ الواسع بين حجم الموارد المتاحة والناتج القومي ، اي ان درجة الاعتماد على العالم الخارجي ظلت على حالها نسبياً (اي تزايدت بالارقام المطلقة) بحيث اضطر الاقتصاد الى اللجوء الى العون الاجنبي لتتمكن البـــلاد من الحصول على الموارد اللازمة للاستعمالات الاستهلاكية والاستثمارية والتصدير .

معنى هذا كله ان السياسة الاقتصادية التي وضعت في فبراير ١٩٦٢ بعد مخاض طويل وعسير لم تنفذ الى مدى يذكر واقتصر نجاحها في الدرجة الاولى على ايجاد المزيد من استقرار الاسعار. على ان تركيب الاقتصاد ظل على حاله بشكل عام وانعكس استمرار الواقع في حقل التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

فما هو هذا الوضع وما هي خطورته ؟

ان تعقيد الوضع ، كما ذكرنا في امكنة مختلفة في الفصول السابقة ، المتجسد في عجز الموارد المحلية المتاحة عن الاستعمالات ، ينشأ في الاساس وبكل بساطة عن تصميم المجتمع الاسرائيلي على تحقيق أهداف معينة تعجز الموارد المحلية المتاحة عن القيام بمتطلباتها .

فابقاء باب الهجرة مفتوحاً لليهود الراغبين في الاستيطان باسرائيل وتوفير الفرص لاسكان هؤلاء المهاجرين واستيعابهم ، والحفاظ على قوة عسكرية كبيرة مجهزة تجهيزاً ضخماً وحديثاً ، وتوفير خدمات عامة سخية ، واصرار المجتمع على رفع مستوى الاستهلاك الخاص مع ارتفاع الدخل - ان هذه الاهداف مجتمعة تتطلب من الموارد ما لا قدرة للاقتصاد الاسرائيلي على اتاحته من الداخل ، فهي تتطلب حتما معدلا من الاستثمار لا يمكن تأمينه الى جانب متطلبات الاستهلاك . من هنا كانت حتمية اللجوء الى العون الاقتصادي الاجنبي الضخم بسبب استمرار الاصرار على التمتع بمستويات الاستهلاك والاستثمار الحالية وبمعدلات نموها ، او بما يقرب من ذلك . اي ان هنالك تضارباً اساسياً داخلياً بين حجم الموارد المحلية وجملة الاهداف ، ولا سبيل للخروج من حلقة التضارب المفرغة بدون الاستناد الى المعونات الاجنبية التي تتيح من الموارد الخارجية ما يكفي لايجاد التعادل بين الموارد المتاحة من جهة والاستعمالات المبتغاة من الجهة الاخرى .

دون تكرار التكهنات الجدلية التي انتهى بها الفصل التاسع والتي اوصلتنا الى الاستنتاج بان اسرائيل - حكومة او شعباً او الاثنين معاً - لن تتخلى عن القسم الاكبر من اهدافها المنشودة في سبيل خفض الحاجة الى المساعدات الاجنبية ، وانها ليست واقعة تحت ضغط فعال للقبول بانزال مستوى تطلعاتها واهدافها ، وانها بالتالي ستظل باستمرار ما دام الوضع على هذا الحال تقوم بخلق او استغلال الازمات لتأمين تدفق الموارد الخارجية اللازمة لها لمساندة الموارد المحلية في القيام باعباء جملة المتطلبات - دون تكرار الجدل المؤدي لهذه الاستنتاجات نود ان نبين امرين اثنين : **اولا** ، ان سلامة التحليل والتكهن والفرضيات الممتدة وراءه لا تزال هي هي بعد مرور ثلاث سنوات على وضع السياسة الاقتصادية الجديدة . **وثانياً** ، ان استمرار النمط السابق

المميز للفترة ١٩٤٩ – ١٩٦٤ باكملها والذي تكاد تتعادل فيه الموارد الخارجية الصافية المتاحة (اي مقدار تفوق المستوردات السلعية والخدمية على المصدرات) مع الاستثمار القائم عاماً بعد عام ، يوحي بالتساؤل ان لم نقل بالاستنتاج القاطع ، فيما اذا لم تكن اسرائيل – اطمئناناً منها لاستمرار تدفق العون الاجنبي وحجمه – تعمل على تحقيق معدلات معينة من الاستهلاك والاستثمار بحيث تتعادل استعمالات الموارد الاجمالية المتاحة مع الموارد المتاحة ، بدلا من ان تنظر الى المعونة الاجنبية كالمتغير المستقل (Independent variable) الذي يقرر احجام الناتج والاستهلاك والاستثمار ونمو هذه الاحجام . اي ان استمرار النمط الذي ذكرنا طيلة ستة عشر عاماً يدعو الى التساؤل فيما اذا لم تكن السياسة المرسومة هي استدراج المعونة الخارجية بمقادير دنيا معينة ، وانطلاقاً من هذا الموقف السماح للاستهلاك والاستثمار باتخاذ احجام معينة تتطلب بدورها حجماً معيناً من الناتج القومي ومعدلا معيناً من النمو فيه .

والتساؤل هذا ليس بالامر الجديد ، فان منطق الامور ، كما اثبتنا فيما مر من فصول ، يشير الى ثقة اسرائيل بقدرتها على استدرار العون الاجنبي واستدراجه ، ثقة لا بد انها اصبحت وطيدة بعد ستة عشر عاماً من التجربة والنجاح ، بحيث صار العون الاجنبي بالنسبة لاسرائيل امتداداً للموارد المحلية تستطيع ان تعتمد البلاد عليه بشيء كثير من الاطمئنان فتقيم خططها الاستهلاكية والاستثمارية على اساسه وتفترض استمراره امراً يكاد يكون مفروغاً منه ، فتعامله وكأنه ملك لها خاضع لسيادة سلطانها . والاستنتاج الاخير يفرض نفسه في ان اسرائيل باتت تعتقد ان العون الاجنبي لم يعد امراً في حيز التكهن يحيط القلق بتدفقه مما يحتم على المجتمع التصرف وكأن العون غير متوفر الى ان يثبت العكس . لا . ان اسرائيل باتت دون ريب

تعيش – وبشكل طبيعي مطمئن – لا على قدر مواردها المحلية بل على قدر الموارد المحلية زائداً الرصيد الاستيرادي ، وكأن العنصر الخارجي في الموارد المتاحة جزء مضمون من عناصر الموارد يُطلب فيحضر ويُستدرج فيتدفق ويُؤمر فيتجه الى هذه الناحية او تلك من الاستعمالات .

فاذا صح هذا الجدل – واختبار السنوات ١٩٤٩ الى ١٩٦٤ كله يشير الى صحته – بات لزاماً على العرب ان يتخذوا استمرار تدفق العون الاجنبي واستمرار نسبته الى جملة الموارد المتاحة منطلقاً لا يخضع للشك الخطير ، وبات لزاماً عليهم ان يُدخلوا هذا المنطلق ، بابعاده وما يترتب عليه من نتائج ، في الحساب عند وضع استراتيجية العمل القومي لمجابهة اسرائيل . اننا نعتقد انه اذا كان لهـذا الكتاب من اسهام في اضاءة الناحية الاقتصادية من القضية الفلسطينية فهو التركيز على استنتاجنا الاخير لكي لا تقوم استراتيجية العمل القومي لتحرير فلسطين العربية على ركيزة فكرية خاطئة تضعف بنيـان الاستراتيجية بأكمله .

الكويت – بيروت . ديسمبر ١٩٦٥

المراجع باللغة العربية

دجاني برهان ، اسرائيل خطر اقتصادي ، بيروت ، ١٩٥٢

الجمهورية العربية المتحدة ، قيادة الجيش الاول ، اسرائيل : معلومات سياسية واقتصادية واجتماعية . دمشق ، ١٩٥٩

الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥

الهيئةالعربية العليا لفلسطين ، اللاجئون الفلسطينيون ، القاهرة ، ١٩٥٥

خوري ، فكتور (١) « نهر الاردن وعده ووعيده » في الرائد العربي ، شباط (فبراير) ١٩٦١

ابو النصر ، نبيل (٢) « نهر الاردن وعده ووعيده: التحويل وآثاره الاقتصادية » في الرائد العربي ، آذار (مارس) ١٩٦١

خوري ، فكتور (٣) « نهر الاردن وعده ووعيده : تطور فكرة التحويل ومصادرها الرئيسية » في الرائد العربي ، نيسان (ابريل) ١٩٦١

خوري ، فكتور (٤) « نهر الاردن وعده ووعيده »: مفاوضات جونسون وما بعدها في الرائد العربي ، أيار (مايو) ١٩٦١

خوري، فكتور « آخر تطورات قضيةنهر الاردن » في الرائد العربي ، نيسان(ابريل) ١٩٦٢

صفوت، القائمقام أركان حرب محمد ،
اسرائيل :العدو المشترك ، القاهرة ١٩٥٢
صدقة ، نجيب ، قضية فلسطين بيروت دار الكتاب ١٩٤٦
هيكل ، يوسف ، القضيـــة الفلسطينية تحليل
ونقـــد ، يافا مطبعة الفجر ١٩٣٧
صائغ ،يوسف ،« الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان »
في التقرير الاقتصادي العربي للاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، بيروت ديسمبر ١٩٦١

المراجع الافرنجية

American Jewish Yearbook, 1961, Philadelphia Jewish Publication Society of America, 1961.

Arab Report to the Anglo-American Commission, **The Arab Case,** 1946, (Mimeographed).

Bank of Israel, **Annual Report,** 1955, ...1961.

Creamer Daniel, et. al., **Israel's National Income 1950-54,** (Falk Project for Economic Research in Israel and C.B.S.), Special Series No. 57, Jerusalem, 1957.

Falk Project for Economic Research in Israel, **Annual Report,** 1954, 1955 1956 and 1958 and 1959 Jerusalem 1954-1960.

Food and Agriculture Organization, **The Economy and Agriculture of Israel,** 1959.

The Government of Israel and the Jewish Agency, **The Economy of Israel: The First Seven Years Told in Graphs and Figures, Jerusalem,** 1955.

The Government of Palestine, **A Survey of Palestine,** 2 Vols. and Suppl., 1946.

The Government of Palestine, **Statistical Abstract of Palestine,** 1944, 1945.

The Government of Palestine, **Village Statistics, 1945.**

Halevi Nadav, **Estimates of Israel's International Transactions, 1952-1954,** (Falk Project for Economic Research in Israel) Jerusalem, 1956.

Israel, **The Arabs in Israel,** Government of Israel, Jerusalem, 1958.

Israel, **Government Yearbook,** 1949-50 .... 1962-63.

Israel, **Statistical Abstract of Israel,** 1949-50 .... 1961-62.

Jewish Agency for Palestine, **Economic Facts and Figures, 1949.**

Jewish Agency for Palestine, **Statistical Handbook of Jewish Palestine** Jerusalem, 1947.

Jewish Agency Report to the Anglo-American Commission, **The Palestine Economy, Achievements and Potentialities,** 1946.

Loftus, B.C., **National Income of Palestine, 1945, Jerusalem,** 1947.

Lubell Harold et, al., **Israel's National Expenditure 1950-1954,** (Falk Project for Economic Research in Israel and C.B.S.), Special Series No. 57, Jerusalem, 1957.

Sicron, Moshe, **Immigration to Israel, 1948-1953,** (Falk Project for Economic Research in Israel and C.B.C.,) Jerusalem, 1957.

United Nations, **The Development of Manufacturing Industry in Egypt, Israel and Turkey,** E/3111, New York 1958.

United Nations, Dept. of Economic and Social Affairs, **Economic Developments in the Middle East, 1945-1954, 1949-1950, 1959-1961.**

United Nations, **Monograph on Community Organization and**

Development in Israel, United Nations, 1954.

United Nations, **Yearbook of National Accounts Statistics,** 1961.

U.N.R.W.A., **Director's Reports,** 1951 .... 1962.

U.N.RW.A., **Quarterly Bulletin of Economic Development,** Especially Monographs No. 11 and 13.

U.N.R.W.A., **UNRWA. Reviews A Background Information Series,** Information Papers 1-6. 1962.

U.N·S.C·O.P., **Report to the General Assembly, 1947.**

World Trade Information Service, **Economic Reports, Part 1, No. 55-104, Basic Data on the Economy of Israel,** Washington, U.S.A. Department of Commerce, Nov., 1955.

Horowitz, David, «Report of the Governor of the Bank of Isreal on the Increase in the Money Supply During the Period 31st July 1960 to 31st May 1961», **Bank of Israel Bulletin,** March, 1962.

Horowitz, David «Report on the Increase in the Money Supply During the Period 31st December 1959 31st July, 1960», **Bank of Israel Bulletin,** 4-27, February, 1961.

«National Budget for the Fiscal Year 1961-62,» **Bank of Israel Bulletin** 28-41, February, 1961.

«Output and Income in Agriculture in 1959-60,» **Bank of Israel Bulletin,** 42-6, February, 1961.

«Survey of Family Savings, 1957-58 (Preliminary Report)», **Bank of Israel Bulletin,** 17-41, October, 1959.

Darin Drabkin, **The Other Society,** London, 1962.

Gaathan, A.L·, **Capital Stock, Employment and Output in Is-**

rael, 1950-59, Jerusalem, Bank of Israel, Research Department, 1961.

Gabbay, Rony E., **A Political Study of the Arab-Jewish Conflict. The Arab Refugee Problem (A Case Study),** Geneva and Paris, Librairie E. Droz, 1959.

Grossman, Kurt R., **Germany and Israel: Six Years of Luxemburg Agreement,** New York, Theodore Herzl Foundation, 1958.

Hadawi, Sami, **Israel and the Arab Minority,** Arab Information Center, New York, 1959.

Hadawi, Sami, **Land Ownership in Palestine,** The Palestine Arab Refugee Office, New York, 1957.

Halpering, **Changing Patterns in Israel Agriculture,** London, Routledge and Kegan Paul Ltd., 1957.

Huebner, Theodore and Voss, Carl Herman, **This is Israel, Palestine : Yesterday, Today and Tomorrow,** New York, Philosophical Library 1956.

Jonowsky, Oscar, 1., **Foundations of Israel· Emergence of a Welfare State,** Princeton, N.J., D. Van Norstad Co. 1959.

Nathan, Robert et . al., **Palestine Problem and Promise,** 1946.

Peretz, Don. **Israel and the Palestine Arabs,** Washington, The Middle East Institute, 1959·

Pinner Walter, **How many Arab Refugees?,** London, MacCibbon and Kee, 1959.

Polk William, Stamler David, Asfour Edmond, **Backdrop to** Tragedy, Boston Beacon Press 1957.

Rubner, Alex, **The Economy of Israel,** New York, Frederick A.

Praeger Inc., 1959.

Sayegh, Fayez A., The Arab -Israeli Conflict, New York, The Arab Information Center, 1956.

Sayegh, Fayez A., **The Palestine Refugees,** Washington 1952.

Sayegh, Fayez A., **The Record of Israel at the United Nations,** The Arab Information Center, New York, 1957.

Shwartz, Joseph, **The Arabs in Israel, Faber,** London, 1959.

Spiro, Melford E., **Children of the Kibbutz,** Cambridge, Harvard University Press, 1958.

Spiro, Melford E., **Children of the Kibbutz,** Cambridge, Harvard vard University Press, 1956.

Stevens, Georgiana G., **The Jordan River Valley,** New York Carnegie Endowment for International Peace, 1956.

Tauber Esther, **Molding Society to Man, Israel's New Adventure in Cooperation,** New York, Bloch Publishing Co., 1955.

Warriner, **Land and Poverty in the Middle East,** London, Royal Institute of International Affairs, 1949·

Abramov, S.Z., «Israel's New Economic Policy,» **Midstream, VIII,** Spring, 1962.

Allon, Yigal, «The Israel Economy in 1961,» **Review of Economic Conditions in Israel,** July, 1962.

«Arabs in Israel,» **New Outlook,** V, Mar - Apr., 1962.

«American-Israel Economic Relations (1952-55)» **Israel Economic Forum,** VII, Nov., 1955.

Bank Leumi Le-Israel, «The Israel Economy in 1954», **Review of Economic Conditions in Israel,** May 1955.

Bank Leumi Le-Israel, «The Israel Economy in 1955», **Review of Economic Conditions in Israel,** June 1956.

Bank Leumi Le-Israel, «The Israel Economy in 1957», **Review of Economic Conditions in Israel,** July, 1958.

Baydasi, Mahmud, «Land Reform and the Israeli Arabs, «**New Outlook,** IV, Feb., 1961.

Becker, Aharon, «The Work of the General Federation of Labor in Israel,» **International Labour Review,** IXXXI, May 1960.

Childers, Erskine, and Khalidi, Walid, «The Other Exodus,» Pamphlet printed in Cairo, 1961 (reprinted from the **Spectator** of London).

Darin-Drabkin, Haim, «The Moshav as a Path to Settlement, **New Outlook,** IV, Oct., 1960.

«Devaluation,» **Review of Economic Conditions in Israel,** May, 1962.

Document, «Israel's New Economic Policy, **Middle Eastern Affairs,** Vol XIII, No. 3, March, 1962.

Eisenstadt, S.N., «Israel: Traditional and Modern Social Values and Economic Development,» **The Annals of the American Academy of Political and Social Science,** CCCV, May, 1956.

Grunwald, Kurt, «Le Budget de Dévéloppement d'Israel, **Revue de Science et de Legislation Financiers,** XIVII. July-Sept., 1955.

Hadar, Baruch, «Israel Workers Economy» **New Outlook,** I Mar., 1958.

Hartal, Pinhas, «Changes in Living Standards in Israel,»**Middle**

Eastern Affairs, Vol. IV, No. 2, February, 1953.

Hertz, Israel, «The Arab Boycott Against Israel,» **New Outlook** , IV, Mar.-Apr., 1961.

Horowitz, David, «The Economic Problems of Israel,» **Middle Eastern Affairs,** Vol. VII, No. 11, November, 1956.

Horowitz, David, «Israel's Economic Policy and Prospects — a Survey,» **Middle Eastern Affairs,** Vol. VI, No. 5, May, 1953.

Hottinger, Arnold, «The Palestinian Refugees — An Unsolved problem,» **Swiss Review of World Affairs,** XI, Nov., 1961.

(Author not Specified) «Investment and Know-How From Abroad,» **Israel Economist,** XVI, Feb., 1960.

(Author not Specified), «Israel», **Atlantic Monthly,** Special Supplement, CCVIII, Nov., 1961.

(Author not Specified), «The Israel Economy in 1958,» **Review of Economic Conditions in Israel,** July, 1959.

(Author not Specified), «Israel, Rebirth in an Antique Land,» **Economist,** May 16, 1959.

Jarvis, David, «Has Israel a Socialist Economy?» **Jewish Frontier,** XXIV, Mar., 1957.

Johnston Scott, D., «Party Politics and Coalition Cabinets in the Knesset of Israel,» **Middle Eastern Affairs,** Vol, XIII, No. 8, May, 1962.

Khalidi, Walid, «The Exodus of the Arabs from Palestine,» **Arab Review,** January, 1960.

Khalidi, Walid, «The Fall of Haifa,» **Middle East Forum,** June, 1960.

Khalidi, Walid, «Plan Dalet: The Zionist Masterplan for the Conquest of Palestine, 1948,» **Middle East Forum,** Nov., 1961.

Khalidi Walid, «Why did the Palestinians Leave? «**Middle East Forum,** Dec· 1959.

Lehrman, Hal «What Price Israel's Defence?» **Commentary,** XXII, Sept., 1956.

Lerner, Abba P., «Planning for Israel's Solvency,» **Midstream,** IV, Summer, 1958.

Lubell, Harold, «The Public and Private Sectors and Investment in Israel,» **Middle Eastern Affairs,** Vol. XII, No. 4, April, 1961.

Ophen J.D., «The Citrus Industry in Israel,» **Middle Eastern Affairs,** Vol V, No. 2 Feb. 1954·

Patinkin, Don, «The Middle East; Israel,» **The American Economic Review,** XLVI, May, 1956.

Peretz Don, «Arab Blocked Bank Accounts in Israel,» **Jewish Social Studies,** XVIII, Jan., 1956.

Pereib, Don, «Detente in the Arab Refugee Dilemma,» **Orbis,** V, Fall, 1961.

Peretz, Don, «Development of the Jordan Valley Waters,» **The Middle East Journal,** IX Autumn, 1955·

(Author not Specified) «The Refugee problem in Fact and Figures,» **Outlook,** IV, Feb., 1960.

Remba, Oded, «Israel's Aid Program in Africa and Asia,»

Midstream, VII, Spring, 1961.

Rubner, Alex, «The Price-Less Land of Israel,» **Land Economics,** XXXIV, Nov., 1958.

Schitt, Ze'ev, «Israel looks for Water, **New Outlook,** V, May, 1962.

Schmidt, Dana Adams «Prospects for a Solution of the Jordan River Valley Dispute,» **Middle Eastern Affairs,** Vol, VI, No. 1, January, 1955.

Sensibar, Jacib R., «Water Conservation and the Future Growth of Israel,» **Technion Yearbook,** XVI, 1959.

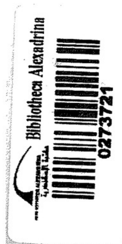
Shatil, Joseph, «Communal Farming in Israel,» **Land Economics,** XXXII, May 1956.

Sherman, Alfred, «Israel's Economic Problems,» **World Today,** XV, Oct., 1959.

«Towards Economic Independence,» **Review of Economic Condition in Israel,** Feb., 1961.

Yaghil David, «Rapports economiques entre Israel et le continent African,» **Etudes Mediterraneennes,** Autumn, 1961

Yahalom, Nahum, «The Arab Worker and the Histudrut,» **Jewish Frontier,** Dec., 1960.



طبع على مطابع دار

ه ليرات لبنانية او ما يعادلها